

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس - سطيف 1 -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال و التنمية المستدامة



مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
و علوم التسيير
تخصص: الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة
تحت عنوان:

إستراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وآثارها على التنمية المستدامة

- دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر -

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

صالح صالح

من إعداد الطالب:

أوصالح عبد الحليم

لجنة المناقشة

أ.د. بالرفقي تيجاني.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة سطيف 1.....رئيسا

أ.د. صالح صالح.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة سطيف 1.....مشرفا و مقرا

د. شريف عمر.....أستاذ محاضر.....جامعة باتنة.....مناقشا

د. شاكور سعيد شوقي.....أستاذ محاضر.....جامعة جيجل.....مناقشا

د. سكاك مراد.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف 1.....مدعو

نوقشت علنا بتاريخ: 2013-05-26

السنة الجامعية 2012 — 2013

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس - سطيف 1 -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال و التنمية المستدامة



مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

و علوم التسيير

تخصص: الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة

تحت عنوان:

إستراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وآثارها على التنمية المستدامة

- دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر -

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

صالح صالح

من إعداد الطالب:

أوصالح عبد الحليم

لجنة المناقشة

أ.د. بالرفقي تيجاني.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة سطيف 1.....رئيسا

أ.د. صالح صالح.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة سطيف 1.....مشرفا و مقررا

د. شريف عمر.....أستاذ محاضر.....جامعة باتنة.....مناقشا

د. شاكور سعيد شوقي.....أستاذ محاضر.....جامعة جيجل.....مناقشا

د. سكاك مراد.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف 1.....مدعو

نوقشت علنا بتاريخ: 2013-05-26

السنة الجامعية 2012 - 2013

إهداء



أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي:

إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي الذي أعانوني طوال هذا العمل.

إلى كل من شجعني و لو بكلمة طيبة.

إلى الأستاذ المشرف أسمى التحية و التقدير الجزيل.

إلى كل الأصدقاء و الأحباب.

جزاكم الله خيرا.

أوصالح عبد الحليم

تشكرات



الحمد لله الذي وهبنا الصبر و حسن التدبير و نشكر الله سبحانه و تعالى

الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل فائق الاحترام و التقدير إلى

الأستاذ المشرف الدكتور صالحى صالح على النصائح

و التوجيهات التي قدمها لي طوال مدة

البحث رغم مشاغله الكثيرة بحكم مسؤولياته.

كما أتقدم بشكري المسبق للجنة المناقشة، و أنتشرف بمناقشة عملي

هذا من طرف هؤلاء الأساتذة الكبار.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من

بعيد في انجاز هذا العمل.

اللهم إني أسألك علماً نافعاً وعملاً متقبلاً ورزقاً طيباً ...

مقدمة عامّة

إن الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور وتطور مفهوم التنمية المستدامة الذي لم يعد مجرد ظاهرة جديدة، بل أصبح يفرض نفسه في جميع الأوساط كانت سياسية، اجتماعية أو اقتصادية ولهذا فقد لقي اهتماما متزايدا من قبل الباحثين و الحكومات و المنظمات بأشكالها المختلفة. وأمام توسع النشاط الاقتصادي في ظل تطور العولمة الاقتصادية وتزايد آثارها وانعكاساتها وخاصة البيئية منها التي ازدادت تفاقما ودفعت بالعديد من الدول إلى البحث في أساليب التخفيف من آثارها السلبية، وسعت بعض الدول إلى سن قوانين صارمة في مجال مكافحة المظاهر البيئية السلبية لكنها وقفت عاجزة عن تنفيذ تلك القوانين وبعضها الآخر كان من يدفع ثمن هذا التطور الاقتصادي على حساب البيئة. وبالتالي أصبحت عملية تحقيق التنمية المستدامة تواجه جملة من التحديات وفي مقدمتها ربط السياسات التنموية و البيئة وهذا ما أدى إلى ظهور العلاقة الجديدة بين السياسة الجبائية و السياسات و المعايير البيئية من ناحية أخرى في إطار التنمية المستدامة.

ولما كانت السياسة الجبائية تسعى إلى تحقيق التوازن المالي، الرفاهية والنمو الاقتصادي فإن السياسة البيئية تسعى إلى الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد بالإضافة إلى تحقيق أهداف مالية، وإذا كانت السياسات الاقتصادية عموما تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة فإنه من خلال سياسة جبائية ذات اعتبارات بيئية يمكن تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

وأن إهمال الدول النامية للسياسات الاقتصادية ذات الاعتبار البيئية كان من بين أهم أسباب اتساع الفجوة بين نمو النشاط الاقتصادي و تدهور البيئة و تباطؤ عمليات التنمية المستدامة لهذه الدول، فإذا كانت هذه السياسات في العالم المتقدم تحظى بمكانة محورية في حركية النشاط الاقتصادي لمساهمتها الفعالة في تشغيل عدد معتبر من اليد العاملة و بالتالي الحد من مشكل البطالة، وكذا مساهمتها في زيادة الناتج المحلي ودعمها للنمو المستدام، محاربة الفقر وحماية البيئة على كل الأصعدة، فإن الأمر يختلف بالنسبة للبلدان النامية فتطبيق هذه السياسة يسير بوتيرة بطيئة، وبالتالي لا تتحقق الأهداف البيئية دون قيام الحكومات بإعداد السياسات اللازمة على جميع المستويات.

فالالاتحاد الأوروبي تبنى سياسات جبائية ذات اعتبارات بيئية عن طريق إصلاحات جبائية من خلال تطوير الخطط الإستراتيجية البيئية باعتماد برامج العمل المختلفة لحماية البيئة عن طريق إدماج الأدوات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية في السياسات البيئية، وإدخال الاتفاقيات البيئية الطوعية، و تراخيص التلوث القابلة للتداول والأدوات المالية من خلال وضع خطط تنفيذية و قدرات إدارية وتطبيقات رائدة على المستوى التشريعي و العملي في مجال الجباية البيئية من أجل دفع عجلة النمو و تحقيق التنمية المستدامة.

وقد قامت الجزائر بتوجيه المزيد من الاهتمام للسياسات البيئية، باعتبارها في مرحلة انتقال بيئية متلازمة مع مرحلة انتقال اقتصادية، و بتبنيها لأساليب و مناهج علمية، اتبعت الحكومة الجزائرية في مجال حماية البيئة سياسة تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي، من خلال الإستراتيجية الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة، وكذلك من خلال العديد من القوانين التي تنظم مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تتوافق مع القواعد الاقتصادية لحماية البيئة التي تتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار أدرجت الجزائر الاعتبارات البيئية في سياستها الجبائية عن طريق إصلاحات جبائية في ميدان البيئة للتقليل من الانعكاسات السلبية على البيئة. إذ أقرت الجزائر منذ 1992 مجموعة من الضرائب و الرسوم البيئية و التي تسعى من خلالها إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومن منطلق أن دول العالم تواجه تحديات بيئية، و تريد أن ترسم إستراتيجية تنموية بيئية تحقق بها تنميتها المستدامة، عملت الكثير من حكومات هذه الدول على تبني سياسات بيئية تتوافق و القواعد المالية حتى ينسجم النمو الاقتصادي و مسعى تحقيق التنمية المستدامة.

• إشكالية الموضوع:

إن دراسة هذا الموضوع والإحاطة به يستدعي الإجابة على السؤال التالي:
- ما هي إستراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية، وما هي آثارها على التنمية المستدامة ؟

- و على ضوء هذا السؤال الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:
- ما هي إستراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية في الاتحاد الأوروبي، وكيفية قياس آثارها على التنمية المستدامة؟
- ما هي إستراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية في الجزائر، ومدى تأثيرها على التنمية المستدامة؟
- ما هي حدود الفجوة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ونسبة استدراك التأخر في ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية؟

• فرضيات البحث:

- إن الإجابة على التساؤلات السابقة يستدعي وضع وصياغة الفرضيات التالية:
- السياسة البيئية تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية وهي عنصر من السياسة العامة للدولة.
- إن اعتماد أنواع الضرائب والرسوم البيئية يعد من الوسائل المالية الحديثة التي يمكن استخدامها في التقليل من المظاهر السلبية للبيئة، ومن شأنها أن تجعل الاقتصاد متجها إلى التنمية المستدامة.
- تتبنى الجزائر إستراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية بصورة تؤثر ايجابيا على التنمية المستدامة.
- هناك فجوة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في مجال ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية.

- محدودية إستراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية في الجزائر في مجال تحقيق التنمية المستدامة.

• أهداف الموضوع:

- نسعى من خلال هذا البحث الوصول إلى الأهداف التالية:
- إبراز الارتباط المباشر بين الاقتصاد و البيئة في ظل تحديات التنمية المستدامة.
- التعريف بإستراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية في مجال تحقيق التنمية المستدامة.
- إبراز دور السياسة الجبائية ذات الاعتبار البيئية في التأثير على النشاط الاقتصادي و توجيهه نحو تحقيق التوازن بين النظام البيئي، الاقتصادي و الاجتماعي.

• أهمية الموضوع:

- تكمن أهمية هذا الموضوع في النقاط الأساسية الآتية:
- إن تطبيق السياسة البيئية مثل السياسة الاقتصادية لأي دولة، لا بد أن يحاط بعناية تامة باعتباره ذو تأثير هام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ولن يأتي ذلك إلا من خلال دراسة الآثار الاقتصادية الاجتماعية و البيئية لهذه السياسات.
- للسياسة الجبائية دور هام في تسيير وحماية البيئة باعتبارها مكمل ذو أهمية للتشريع البيئي من خلال استعمال الجباية البيئية في تحسين و حماية البيئة من المظاهر السلبية.
- إن الحكومات و من أجل الحد من المشكلات البيئية و المحافظة على البيئة تتخذ العديد من السياسات و التدابير منها ما هو بيئي بحت أي لا يستهدف سوى الحفاظ على البيئة ومنها ما يحقق أغراض غير بيئية، و له في ذات الوقت تأثير قوي في حماية البيئة.
- إن التقييم و المحافظة على البيئة، من القواعد الأساسية لمراحل متقدمة من البناء الاقتصادي، رغم أن الأصول البيئية قد لا تخلو من تعرضها للأضرار تقتضي باعتماد أدوات، وسائل وإجراءات اقتصادية وغير اقتصادية تضمن المحافظة أو تخفيض الأضرار على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة.

• دوافع اختيار الموضوع:

- يرجع اختيارنا لمعالجة هذا الموضوع إلى عدة أسباب موضوعية أهمها:
- طبيعة التخصص الذي يتلاءم و طبيعة الموضوع.
- الميل إلى دراسة المواضيع الحديثة كالسياسة البيئية التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة خاصة في ظل التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي.
- الوقوف عند حقائق المظاهر السلبية للبيئة، كظاهرة لها انعكاسات على التنمية المستدامة، و من جهة أخرى إلى حل القضايا المرتبطة بالرهانات البيئية الجديدة على المستوى المحلي الإقليمي والعالمي.
- حاجة ومتطلبات البيئة الاقتصادية لمثل هذه الدراسة في ظل ضوابط التنمية المستدامة.

• حدود الدراسة:

يمكن تحديد الحدود العامة للدراسة كالآتي:

- تركزت الدراسة من حيث الإطار المكاني حول الاتحاد الأوروبي و الجزائر.
- أما من حيث الإطار الزمني فقد تركزت الدراسة من مطلع الألفية الجديدة إلى غاية 2010. مع التطرق أحيانا إلى فترات سابقة في اقتصاد الاتحاد الأوروبي و الاقتصاد الجزائري.

• المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات، فقد تم الاعتماد على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مختلف التعريفات و المفاهيم حول المشكلة البيئية و جوانبها الاقتصادية، السياسة البيئية، السياسة الجبائية، الإصلاح الجبائي البيئي، الجباية البيئية، التنمية المستدامة والعلاقات المتبادلة بينهم، وإعطاء نظرة على واقع الإصلاحات الجبائية البيئية في إطار التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر.

و استخدام الأدوات الإحصائية في الفصل الأخير قصد القيام بمقارنة وتحليل مختلف الآثار المترتبة عن ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية على جوانب وأبعاد التنمية المستدامة في الاقتصاديات المدروسة.

• خطة البحث:

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث و التساؤلات المتفرعة عنها، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، ثلاثة فصول نظرية و الفصل الرابع تطبيقي، حيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى مدخل للتعريف بالاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة من خلال جملة التعريفات و المفاهيم المرتبطة بالبيئة وكذا تحليل الجوانب الاقتصادية للمشكلة البيئية في إطار الاقتصاد البيئي، ومختلف جوانب التنمية المستدامة بالاعتماد على أربعة مباحث يتناول أولها المفاهيم البيئية، ويتناول المبحث الثاني الأسس النظرية للاقتصاد البيئي ويتناول المبحث الثالث التحليل الاقتصادي للتلوث البيئي أما المبحث الرابع فقد تم تخصيصه لفهم الإطار الفكري والنظري للتنمية المستدامة. ويتطرق الفصل الثاني إلى السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة، حيث يتطرق المبحث الأول منه إلى محتوى السياسة البيئية ويتطرق المبحث الثاني إلى أدوات السياسة البيئية، فيما يتطرق المبحث الثالث إلى النزعة الحديثة للسياسة البيئية، ويتطرق الفصل الثالث من خلال دراسة تمتد على مدى ثلاث مباحث إلى العلاقة بين السياسة البيئية والسياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة من خلال إبراز أسس السياسة الجبائية وتوضيح الإطار النظري للجباية البيئية وأخيرا مفهوم الإصلاح الجبائي البيئي وتطبيقاته في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ويتطرق الفصل الرابع من البحث وبطابعه التطبيقي إلى الإصلاح الجبائي البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي والجزائر، وقد جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول السياسة الجبائية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي في

حين استعرض المبحث الثاني السياسة الجبائية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، في حين تطرق المبحث الثالث إلى مقارنة بين آثار السياسة الجبائية البيئية على التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي والجزائر. وانتهت دراستنا بخاتمة عامة استعرضت النتائج التي توصلنا إليها في هذا الموضوع مع تقديم اقتراحات نعتقد أنها قد تساهم في توجيه الإستراتيجيات الحكومية المتعلقة بوضع وتنفيذ السياسات الجبائية البيئية على مستوى الدول المتقدمة والنامية، من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة في هذه الدول.

• أدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، اعتمدنا في عملية جمع البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة على العناصر التالية:

- المراجع المتنوعة ومنها الكتب، والمجلات والدوريات والمقالات، الرسائل الجامعية ومواقع الإنترنت التي تعرضت للموضوع محل الدراسة بصورة شاملة أو جزئية، مباشرة أو غير مباشرة وأهمها الكتب المتخصصة في السياسة الجبائية، السياسة البيئية، الجبابة البيئية، التنمية المستدامة.
- مختلف القوانين والتشريعات ووثائق العمل الرسمية التي تتعلق بالموضوع.
- مختلف الإحصائيات والتقارير ذات صلة بالإصلاح الجبائي البيئي في الاتحاد الأوروبي والجزائر.

• الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، فبعد البحث تبين وجود العديد من البحوث التي تتقارب و موضوع هذا البحث، لكن تتناول الموضوع من زوايا ورؤى أخرى تصب في مجملها في دراسة الأساليب الاقتصادية و المالية في حماية البيئة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، سواء في الجزائر أو في دول الاتحاد الأوروبي، و فيما يلي عينة عن أهم الدراسات التي يعتقد أن لها علاقة بموضوع البحث:

- الدراسة الأولى: بعنوان " السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مع دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، من إعداد الباحث عبد الله الحرتسي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2005 .

ومن الدراسة التي أجراها الباحث توصل إلى أهم النتائج التالية:

- إن جعل العملية التنموية تتقيد بشروط بيئية، بغرض تفادي الآثار المترتبة عن النمو الاقتصادي على عناصر البيئة و بالتالي على التنمية الاقتصادية، أصبح ضرورة ملحة.
- لا يمكن دراسة الآثار الاقتصادية للسياسة البيئية إلا من خلال متابعة تنفيذها على أرض الواقع مع تحليل وتقييم نتائجها، وهذا في إطار السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة.

- إن العولمة ترتب عليها زيادة في حدة الفقر و المشاكل البيئية في الدول النامية، لذا على الدول المتقدمة أن تعيد النظر في سياساتها المتعلقة بدعم التنمية في هذه الدول، باعتبار أن مصير جميع الدول على حد سوي مرتبط بتحقيق تنمية بيئية مستدامة.

- الدراسة الثانية: بعنوان " دور الجباية في الحد من التلوث البيئي ، مع دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير من إعداد الباحث مسعودي محمد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.

ومن الدراسة التي أجراها الباحث توصل إلى أهم النتائج التالية:

- الجباية البيئية تؤدي إلى تقليص حجم التلوث البيئي.
- بالنسبة للأفاق المستقبلية للجباية البيئية الجزائرية، فهي ستكون بدون شك واعدة على الصعيد البيئي، إذا ما تم توسيع المجالات البيئية التي تطلها من جهة، و الاعتماد على التجسيد الفعلي لمبدأ الملوث الدافع من جهة أخرى. و على العموم، فإن تفعيل الجباية البيئية الجزائرية مستقبلا، يقتضي الاهتمام بمزيد من الإجراءات الجبائية البيئية.

- الدراسة الثالثة: بعنوان " إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة "، رسالة ماجستير من إعداد الباحثة رزاي سعاد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.

ومن الدراسة التي أجرتها الباحثة توصلت إلى أهم النتائج التالية:

- تعتبر الموارد الطبيعية التي توفرها البيئة أساس الحياة الإنسانية القائمة على مختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية، لذا لا يمكن اعتبارها مواد مجانية.

- لم تأخذ المفاهيم السابقة للتنمية البعد البيئي و علاقته بالبعد الاقتصادي و الاجتماعي، وذلك لإهمال صانعي السياسات و مخططي المشاريع للنتائج البيئية المحتملة عند اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية والاجتماعية.

- تطرح العلاقة بين مقتضيات حماية البيئة و مسألة التنمية إشكالية جدلية في الفكر الاقتصادي، بين كونها علاقة عكسية أو إيجابية.

- تشكل الجهود الدولية الآخذة بالاهتمامات البيئية خطوة مهمة و كافية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف الدول.

- الدراسة الرابعة: بعنوان " التقييم المتعدد لتنفيذ السياسة البيئية الأوروبية الموجهة للمحارق

ونفايات البلديات " Une évaluation inter - disciplinaire de la mise en oeuvre d'une politique environnementale européenne, la directive aux incinérateurs des déchets municipaux، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من إعداد الباحث Simone schuchut ، المدرسة الوطنية للمناجم باريس، فرنسا، 2004.

ومن الدراسة التي أجراها الباحث توصل إلى أهم النتائج التالية:

- إن عملية جمع النفايات هي أضعف حلقة في سلسلة تسيير النفايات لكن على أساسها تتحدد التكلفة الكلية لهذه العملية.

- يمكن للسلطات المحلية في الدول الأوروبية تحقيق وفورات في تكاليف تسيير النفايات عبر إتباع التقنيات النظيفة و السريعة مع تبني الإجراءات التحريضية التي تقلل إنتاج النفايات من المصدر.

- تتطلب العملية التسييرية تكاليف لتمويل الحملات الإعلامية المرافقة لهذه العملية بالإضافة إلى انضباط السكان و توفر روح المبادرة و الإرادة لديهم و لدى السلطات العمومية.

- الدراسة الخامسة: بعنوان " اقتصاد المبادرات الطوعية في السياسات البيئية للمنافسة والتعاون

الغير الكامل" **Economie des Approches volontaires dans les politiques**

environnementales en concurrence et coopération imparfaites، أطروحة دكتوراه

في العلوم الاقتصادية من إعداد الباحث Maia David، المدرسة المتعددة التقنيات باريس، فرنسا، 2004.

ومن الدراسة التي أجراها الباحث توصل إلى أهم النتائج التالية:

- إن المبادرات الطوعية هي شكل من أشكال التنظيم البيئي، و التي تم تطويرها منذ بداية سنوات التسعينيات، والتي يجب أن تستعمل كغيرها من الأدوات الأخرى لحماية البيئة.

- إن الشفافية و القيمة القانونية للمبادرات الطوعية يجب أن تكون مضمونة، فضلا عن مصداقية التهديد التي تلازمه.

- على عكس الضرائب البيئية المبادرات الطوعية ليست دائما وحدها كافية لتحقيق الأهداف المعينة للبيئة كأداة من الأدوات الحديثة للسياسة البيئية في الدول الأوروبية.

• صعوبات البحث:

لقد واجهتنا و نحن بصدد إعداد هذا البحث جملة من الصعوبات أهمها ما يلي:

- صعوبة قياس آثار ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية، وتحديد آثارها على التنمية المستدامة في ظل عدم وجود إحصائيات دقيقة ذات صلة.

- صعوبة عملية المقارنة في بعض الأحيان، ذلك أن بعض الإحصائيات لا تتوفر بنفس التسلسل الزمني في كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر، كما توجد اختلافات في البيانات والأرقام بين الهيئات المحلية التي تصدرها، مما اضطررنا إلى محاولة التوفيق و الترجيح بين مختلف تلك البيانات.

الفصل الأول:

مدخل للتعريف بالاقتصاد البيئي
و التنمية المستدامة

تمهيد:

تعاني البيئة بمكوناتها الطبيعية و البشرية من مشكلات بيئية كثيرة و متفاقمة يعجز بها عالم اليوم، و جلها مشكلات تستدعي تفكيراً عميقاً و دراسة متأنية تساعد في وضع الحلول المناسبة لها وتخفيف أعبائها ونتائجها السلبية عن كاهن البشرية المصدومة بها هنا أو هناك، ناهيك عن الخوف من أن تتجاوز التأثيرات البشرية الحالية قدرة النظام البيئي في المحافظة على توازنه و استقراره، و قدرة كوكب الأرض على البقاء بوصفه كوكباً حياً يعيش عليه الإنسان و غيره من الكائنات الحية. و لأن معظم هذه المشكلات البيئية ذات أبعاد اقتصادية، فكانت العلاقة بين الاقتصاد و البيئة علاقة قوية متنامية، عكست اهتمام الإنسان بالبيئة و عناصرها المختلفة كما أنه في الفترة الأخيرة تعمقت الاتجاهات العلمية للاقتصاد كالاقتصاد البيئي و اقتصاد الموارد البيئية وغيره، و ذلك كله يتم في إطار سعي الاقتصاد في تحديد المشكلات البيئية التي يعاني منها المجتمع و البيئة، و القيام بدور مهم في حل هذه المشكلات.

و من جراء تفاقم الأزمات البيئية و تسارع نزوب الموارد الطبيعية من جهة، و تفشي الفقر والجوع في العالم و تجاهل النظريات و النماذج التنموية بالاتجاه السائد في نموذج الحداثة في التنمية لتلك الأزمات من جهة أخرى، جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة، حيث اكتسب أهمية كبيرة في مجال صياغة النظريات و النماذج و السياسات التنموية، و قد جاء الدافع الأكبر لهذا التحول بعد أعقاب مؤتمر ريوديجانيرو سنة 1992 و الذي اعترف به قادة العالم تقريباً بأن التنمية كما تمارس حالياً لم تعد مستدامة للمستقبل، و أن الجيل الحاضر يحمل الأجيال القادمة تبعات اجتماعية واقتصادية و بيئية هائلة، و من هنا بدأت الأفكار تتطور من أجل وضع حلول لهذه المشكلة و إمكانية حلها بشكل يحافظ على ديمومة الإنسان في الحياة و سعيه لإشباع حاجاته المستقبلية المتزايدة، كل ذلك استدعى الحاجة لوضع نماذج تصور الحقائق بصورة مبسطة و صريحة في التعبير بموضوعية و شفافية بحيث يمكن فهم الجذور المشتركة بين المشكلات الاقتصادية و البيئية و متطلبات التنمية المستدامة. و يهدف هذا الفصل إلى تقديم فهم متكامل للعلاقة بين البيئة، الاقتصاد و التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم بيئية.
- المبحث الثاني: الأسس النظرية للاقتصاد البيئي.
- المبحث الثالث: التحليل الاقتصادي للتلوث البيئي.
- المبحث الرابع: الإطار الفكري و النظري للتنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفاهيم بيئية

كان ينظر للبيئة من جوانبها الفيزيائية و الحياتية على أنها علم التفاعلات بين الكائنات الحية، أو بين صنف من الكائنات و المحيط الذي تعيش فيه، وتدعى بعلم الإيكولوجي (Ecology). وقد كانت معرفة الإنسان بهذا العلم معرفة قديمة تجريبية اكتسبها من خلال البحث عن غذائه. إلا أن هذا العلم تطور مع تطور الاقتصاد و أدخل مفاهيم جديدة أكثر شمولية إليه أدت إلى تسميته بعلم البيئة (Environment) الذي يبحث في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية. لهذا سنتناول في هذا الإطار المفاهيم المختلفة للبيئة النظام البيئي ومكوناته، البيئة و مشاكلها، علاقة الإنسان بالبيئة.

المطلب الأول: المفاهيم المختلفة للبيئة

يعد مصطلح البيئة من المصطلحات النادرة التي لها صيت شائع في شتى حقول المعرفة، إذ لا يقتصر استعماله في علم معين بل يشمل سائر العلوم، إذ بات من المفاهيم المتداولة عند الحديث عن البيئة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الصناعية... الخ. فلم يتوحد العلماء في تحديد مفهوم البيئة بل تعددت معانيها وتباينت مفاهيمها، حسب تخصص الباحث في كل فروع العلوم الاجتماعية المختلفة. وسوف نتناول من التعاريف ما يتناسب مع طبيعة الدراسة التي نحن بصددتها.

أولاً. تعريف البيئة:

تعرف البيئة (Environment) في المعاجم الانجليزية على أنها: "مجموعة الظروف و المؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيها الإنسان".¹

و تعرف البيئة بأنها: "المجال الذي يعيش فيه الإنسان و يحصل منه على الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه و يتأثر به".²

و هناك من يعرفها على أنها: "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان و الذي يحتوي على التربة و الماء و الهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جمادية، و كائنات تنبض بالحياة. ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر ومنشآت أقامها لإشباع حاجاته".³

و المفهوم الواسع للبيئة و الذي تبناه مؤتمر استكهولم عام 1972 حيث أعطى للبيئة مفهوماً واسعاً شاملاً لأكثر من العناصر الطبيعية و ذلك بالإعلان الصادر عن هذا المؤتمر حيث عرفها بأنها: "رصيد الموارد المادية، و الاجتماعية المتاحة، في وقت ما، و في مكان ما، لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته".⁴ ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول :

- أن البيئة مجموعة عناصر متفاعلة وليست عنصراً أحادياً .

¹ - يونس إبراهيم أحمد يونس، البيئة و التشريعات البيئية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص: 25.

² - محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص: 10.

³ - فراس أحمد الخرجي، الإدارة البيئية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 16.

⁴ - شادي خليفة محمد الجوازية، اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، عماد الدين للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص: 7.

- أن البيئة تحيط بالإنسان و تشمل كعنصر حي متواجد بها، و بهذا فهي تؤثر و تتأثر به.
 - أن البيئة لا تنحصر فقط في العناصر غير الحية، وإنما تشمل العناصر الحية كالنباتات و الحيوانات.
- ثانياً. أنواع البيئة:

بشكل عام، تنقسم البيئة إلى قسمين أساسيين هما: البيئة الحية أو البيئة البيولوجية، و تشمل كل الكائنات الحية و البيئة الجامدة أو البيئة المادية و تشمل الماء و الهواء و التربة و كل العناصر المحيطة بالكائنات الحية و قسمت البيئة على هذا الأساس بناءً على الخصائص الإحيائية لمكونات البيئة المتنوعة.¹ و هناك تقسيمات أخرى تعتمد على معايير أخرى مثل تقسيم البيئة وفق التقدم الذي أحدثه الإنسان ومعدلات التغيير التي أحدثت في البيئة. و هذا هو التقسيم الذي سوف يتم شرحه و الذي يتناسب مع موضوع محل الدراسة، فنقسم البيئة إلى:

1- البيئة الطبيعية:

إذا نظرنا إلى البيئة الطبيعية نجدها أنها تحتوي على أربعة مجالات ترتبط و تتفاعل و تتوازن مع النظم الأخرى و تتمثل هذه الأنظمة فيما يلي:²

- أ- الغلاف الأرضي و يشمل الطبقة العليا، وجوف الأرض.
- ب- الغلاف المائي و يشمل البحار و البحيرات العذبة و المالحة و الأنهار و المياه الجوفية و الينابيع.
- ج- الغلاف الغازي أو الهوائي و يشمل على أربعة أنظمة فرعية بحسب بعدها عن اليابس.
- د- المجال الحيوي للكرة الأرضية ويشتمل على جميع الأماكن التي يمكن أن توجد أو يعيش بها أي صورة من صورة الحياة المعروفة لنا على الأرض.

2- البيئة الاقتصادية:

ويقصد بالبيئة الاقتصادية مجموعة السياسات الاقتصادية و السياسات المالية و السياسات النقدية الائتمانية و سياسات التوظيف و العمالة و السياسات الضريبية و سياسات الاستثمار و الإنتاج، و سياسات التجارة الخارجية وغيرها من السياسات التي تشكل بيئة العمل الاقتصادي.³

3- البيئة الاجتماعية:

تمثل البيئة الاجتماعية الأنظمة و القوانين و اللوائح التي تحكم العلاقات الإنسانية و العلاقات بين الإنسان وما يحيط به من عناصر بيئية أخرى⁴. و تتشكل البيئة الاجتماعية من مجموعة الثقافات والعادات و التقاليد المتوارثة و التراث و التاريخ للدولة، و تقوم العوامل الاجتماعية بعمل علاقات التبادل و التفاعل بين مختلف أنواع العوامل من خلال البشر الذين هم العنصر المحرك لكل الأنظمة الأخرى.⁵

¹ - كوثر محمود أبو عين، النظام البيئي وصحة المجتمع، دار مجدلوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص:13.

² - منى قاسم، التلوث البيئي و التنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 2000، ص:36.

³ - المرجع نفسه، ص:37.

⁴ - كوثر محمد أبو عين، مرجع سبق ذكره، ص:14.

⁵ - منى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص:38.

4- البيئة التكنولوجية:

تتمثل البيئة الاصطناعية أو التكنولوجية في كل ما يتأثر في مجال بيئة العمل أو المعيشة أو النقل الخاصة بالإنسان، و تشمل هذه البيئة على أنظمة متعددة تدرج من أنظمة محورة (*) من قبل الإنسان إلى أنظمة صنعها الإنسان بكاملها مثل المجتمعات الصناعية الحديثة، نظم النقل و المواصلات...الخ و بالتالي فإن الإنسان يتحكم فيها تحكم كامل.¹

وهناك عدة تصنيفات للبيئة، و لكنها كلها تشترك في العناصر التي ذكرناها سابقا.

ثالثا. مكونات البيئة:

تتكون البيئة الطبيعية من أربعة أنظمة متكاملة و متفاعلة فيما بينها، وهي الغلاف الأرضي و الغلاف المائي و الغلاف الغازي أو الهوائي و المجال الحيوي للكرة الأرضية.

1- الغلاف الغازي:

تكون في المرحلة الأولى لتكوين الأرض عندما انفصلت الأرض عن الشمس و بدأت بالبرودة، و من خلال تطور كوكب الأرض أصبحت مكونات الغلاف الغازي كما هي في الجدول التالي :

الجدول رقم(01.1): مكونات الغلاف الغازي

المكونات	الرمز	الحجم %
أكسجين	O ₂	20.93
نيتروجين	N ₂	78.10
ارجون	Ar	0.932
ثاني أكسيد الكربون	CO ₂	0.030
نيون	Ne	0.0018
هيليوم	He	0.0005
كريبتون	Kr	0.0001
زينون	Xe	0.000009

المصدر: يونس إبراهيم أحمد يونس، البيئة و التشريعات البيئية، مرجع سبق ذكره، ص:27.

من خلال الجدول يتضح لنا أن غاز النيتروجين يمثل أكبر نسبة من مكونات الغلاف الغازي ثم يأتي في المرتبة الثانية غاز الاوكسجين. وأي تغير على مكونات الغلاف الغازي يؤثر سلبا على كل الكائنات.

(*) أنظمة محورة من قبل الإنسان بمعنى الأنظمة التي أمكن للإنسان التعامل معها وتحويلها لتخدم أغراضه مثل الأنظمة الزراعية و تتسم تلك الأنظمة بأنها تخضع لتأثير كل من الإنسان وقوانين الطبيعة وبالتالي فإن تحكم الإنسان في هذه الأنظمة ليس كاملا و لا مطلقا.

¹ - منى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص:40.

2- الغلاف المائي:

الماء هو أساس الحياة لجميع الكائنات الحية، و للماء دورة ثابتة في الطبيعة، و يغطي الماء ما يعادل 71% من مساحة الأرض الكلية حيث تبلغ المساحة التي يغطيها الماء 316 مليون كم² في الحين لا تزيد اليابسة عن 149 كم² حيث تشكل 29% من المساحة الكلية للأرض. و الجدول التالي يعطي تواجد كميات المياه بشكل تقريبي لكوكب الأرض:

الجدول رقم (02.1): كمية مياه كوكب الأرض

كمية الماء بالمليون كيلومتر مكعب	
1500	الكرة الأرضية
1445	البحار و المحيطات (الماء المالح)
45	الماء العذب
33.45	الماء العذب المتجمد
1.155	الماء العذب في الأنهار و البحيرات
6.93	المياه الجوفية
3.465	ماء المطر المتخلل التربة و أجسام

المصدر: إبراهيم أحمد سعيد، أسس الجغرافيا البشرية و الاقتصادية، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، سوريا، 1998، ص: 112.

من خلال الجدول نلاحظ أن كمية المياه المالحة أي مياه البحار و المحيطات تشكل اكبر كمية تم تأتي في المرتبة الثانية المياه العذبة ثم المياه الجوفية.

3- غلاف التربة:

و هي الطبقة التي تغطي صخور القشرة الأرضية و سمكها يتراوح بين بضعة سنتيمترات و عدة أمتار وتتكون من مزيج من المواد المعدنية و العضوية و الماء و الهواء، و هي من أهم مصادر الثروة الطبيعية المتجددة، و هي من المقومات الأساسية لجميع الكائنات الحية.¹

4- الغلاف الصخري:

تتوضع التربة و المياه السطحية على طبقة تسمى الغلاف الصخري، و يتراوح سمكها ما بين 80-100 كم، و يتم التعرف على نوعية صخور القشرة الأرضية بطرق جيوفيزيائية، وذلك بسبب بعد المسافة التي لا نستطيع الوصول إليها بطريقة الحفر، لذلك يمكن القول أن الغلاف الصخري هو وعاء يحتوي فوقه التربة و الماء.²

¹ - مصطفى طلبة، لياس بيبزون، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، المجلد الأول، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص: 129.

² - المرجع نفسه، ص: 129.

المطلب الثاني: النظام البيئي ومكوناته

للبيئة نظام تنظيمي في حيز معين يضم عناصر حية و غير حية تتفاعل مع بعضها و تؤدي إلى تبادل للمواد بين عناصرها، فمن الضروري إدراك العلاقة بين تعريف البيئة وتعريف النظام البيئي. فالبيئة تشكل مدخلات و مخرجات النظام البيئي بينما يرسم النظام البيئي حدود البيئة.

أولاً. تعريف النظام البيئي:

يعرف النظام البيئي (Ecosystem) على أنه: " عبارة عن وحدة من مكونات حية وأخرى غير حية تتفاعل مع بعضها بعضاً، و تتبادل فيه الأحياء و غير الأحياء العلاقات تأثراً و تأثيراً وفق نظام متوازن ومرن، لتستمر في أداء دورها في الحياة." ¹

و يعرف النظام البيئي أيضاً : " على أنه مجتمع من الكائنات التي تعيش و تتفاعل فيما بينها ومع ما يحيطها من أشياء غير حية مثل المياه و النار و التراب و المعادن" ²

و يعرف أيضاً: "على أنه وحدة تنظيمية في مكان ما، يشمل على المكونات الحية و المكونات غير الحية حيث تكون بصورة متفاعلة فيما بينها مما يؤدي إلى تبادل للعناصر و المركبات بين الأجزاء الحية و غير الحية في هذا النظام." ³

و يمكن استنتاج تعريف النظام الجامح للأنظمة البيئية المختلفة بأنه عبارة عن مجموعة من الأنظمة البيئية المترابطة بواسطة تدفق الطاقة و المواد و الكائنات الحية عبر حدود هذه الأنظمة. ⁴

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول:

- أن النظام البيئي يتكون من مكونات حية و غير حية مختلفة.
- هذه المكونات تكون نظاماً ديناميكياً متوازناً، و يعتمد كل منهما على الآخر اعتماداً وثيقاً ويؤثر كل منهما في خواص الآخر أيضاً.
- النظام البيئي له صفة الحفاظ على التوازن بين جميع عناصره.

¹ - عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات و حلول، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص:29.

² - كوثر محمود أبو عين، مرجع سبق ذكره، ص:15.

³ - حسين علي السعدي، أساسيات علم البيئة و التلوث، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص:28.

⁴ - المرجع نفسه، ص:29.

ثانيا. مكونات النظام البيئي:

يتألف النظام البيئي من مكونات غير حية و مكونات حية تشكل مع بعضها نظاما بيئيا، متحركا ومتوازنا و مستقرا في الظروف العادية الطبيعية، و يمكن تصنيف عناصر النظام البيئي كالتالي:

1- المكونات غير الحية (Abiotic components):

و هذه العناصر تشمل الجزء غير الحي في النظام البيئي و تمتاز بخلوها من مظاهر الحياة، ومن أهم هذه العناصر ¹:

أ- عناصر المناخ، كالحرارة والرطوبة و الرياح و الضوء و غيرها.

ب- عناصر المياه و خصائصها الكيماوية و الفيزيائية و الحيوية.

ج- العناصر الفيزيائية كالجاذبية و الإشعاع.

د- العناصر الغذائية.

هـ- عناصر التربة و الجيولوجيا.

و- شكل سطح الأرض أو عامل الطبوغرافيا.

2- المكونات الحية (Biotic components):

تشمل الكائنات الحية كافة المتواجدة في النظام البيئي بأنواعها المختلفة و أعدادها و أحجامها وطرق تغذيتها، و اعتمادا على مصادر تغذيتها أي مصدر الطاقة و يمكن تقسيمها إلى ما يأتي:

أ- الكائنات الحية المنتجة (producers):

و هي كائنات حية ذات التغذية (Autotrophic organisms)، و تشمل النباتات الخضراء التي تكون غذائها من خلال عملية التركيب الضوئي، حيث تقوم النباتات من خلال هذه العملية بتحويل الطاقة الشمسية المستمدة أثناء النهار إلى طاقة كيميائية تقوم بتخليق المواد الكربوهيدراتية مثل: H_2O و CO_2 ، وفي الليل يتم تخليق مواد عضوية أخرى.²

ب- الكائنات الحية المستهلكة (consumers):

وهي كائنات لا تستطيع تكوين غذائها بنفسها، وبذلك تعتبر غير ذاتية التغذية (Heterotrophs) وهي تحصل على غذائها من كائنات حية أخرى و الكائنات المستهلكة منها نباتية تتغذى بالنباتات، ومنها لاحمة تتغذى باللحوم، و منها مشتركة تتغذى على النباتات و اللحوم معا، و تضم هذه المجموعة الكثير من الكائنات الحية بما في ذلك الإنسان، و هذه الكائنات الحية قد تكون مستهلكة أولية مثل البلانكتون الحيواني و اليرقات أو مستهلكة ثانوية مثل الأسماك، أو مستهلكة ثالثة مثل الطيور الجارحة.³

¹ - محمد محمود سليمان، الجغرافيا و البيئة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2007، ص:14.

² - حسين علي السعدي، مرجع سبق ذكره، ص:33.

³ - عادل الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص:31.

ج- الكائنات الحية المحللة (Decomposers):

هذه الكائنات الحية تشمل الفطريات و البكتيريا التي تعتمد في غذائها على تحليل بقايا الكائنات النباتية و الحيوانية و تفكيكها و تحويلها إلى كائنات بسيطة، والكائنات الحية المحللة قد تكون هوائية أو لا هوائية أو كلاهما معا، و هذه الكائنات على درجة كبيرة من الأهمية، فمن دونها سوف تتراكم بقايا الكائنات الحية و سوف تختفي العناصر الغذائية اللازمة لنمو النباتات كالأزوت و الفوسفات وغيره، وبالتالي سوف تتعرض السلاسل الغذائية كلها إلى التشوش و الخل.¹

وينقسم النظام البيئي حسب توفر المكونات الحية و غير الحية إلى نظامين مشهوران له:²

1- نظام بيئي طبيعي متكامل:

و يشار له أحيانا بالنظام البيئي المفتوح (Open system)، وهو الذي يحتوي على جميع المكونات الأساسية الأولية المذكورة سابقا (الحية و غير الحية) مثل الغابة و المستنقع و النهر و البحيرة.

2- نظام بيئي غير متكامل:

وهو الذي يعرف أيضا بالنظام البيئي المغلق (Closed Eco-system) وهو الذي يفكر إلى واحد أو أكثر من المكونات الأساسية مثل الأعماق السحيقة للبحر و الكهوف المغلقة حيث تشترك في كونها لا تحتوي الكائنات المنتجة لعدم توافر مصدر الطاقة الشمسية.

و ينقسم النظام البيئي من ناحية مصدر الطاقة المحركة لهذا النظام إلى ثلاثة أقسام:³

أ- **نظام بيئي طبيعي:** و يدار بالطاقة الشمسية مثل المحيطات المفتوحة و الغابات .

ب- **نظام بيئي غير طبيعي:** و يدار بالطاقة الشمسية حيث يقوم الإنسان تبعا لمصالحه المعيشية باستبدال النباتات الطبيعية ببعض المحاصيل الزراعية و يضيف إليها مواد جديدة كالأسمدة و المبيدات الحشرية و من أمثلتها البساتين و الحقول الزراعية.

ج- **نظام بيئي صناعي:** وهو الذي لا يتغذى أو يدار بالطاقة الشمسية بشكل مباشر، و إنما يدار من طرف الإنسان بأنواع أخرى من الطاقة كطاقة الوقود الاحفوري أو النووي.

ثالثا. توازن النظام البيئي:

تعد الأنظمة البيئية قادرة على إدامة نفسها و على تنظيمها مثلما تفعل مكوناتها، لذا فإن علم السيطرة أو علم الضبط (Cybernetics) ذو أهمية تطبيقية في علم البيئة خاصة و أن الإنسان يميل بشكل متزايد لتمزيق السيطرة الطبيعية أو يحاول تعويض الآليات الصناعية بدلا من الطبيعة، و التوازن الطبيعي و هو التعبير الذي ينطبق عموما على ميل الأنظمة الحياتية لمقاومة التغير و تبقى في حالة متوازنة.⁴

¹ - محمد محمود سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

² - عادل الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

³ - المرجع نفسه، ص: 35.

⁴ - حسين علي السعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

و إذا أخذنا مفهوم الاتزان على مستوى النظام البيئي فإننا نبحث في مدخلات بيئية (Inputs) تأتي من الوسط المحيط كالطاقة الشمسية و ثاني أكسيد الكربون و الأكسجين و الماء و العناصر الغذائية، ومخرجات بيئية (Outputs) تطرح في الوسط المحيط وتشمل الأكسجين و ثاني أكسيد الكربون و الماء و عناصر غذائية و طاقة حرارية مفقودة من عميلة التنفس و حتى يتحقق الاتزان يجب أن يتوافر شرط التعادل في معدل دخول المدخلات و خروج المخرجات.¹

و قد يمارس النظام البيئي دوره بطرق عديدة من أجل العودة الصحيحة إلى الاتزان الطبيعي و عدم تخريب القدرة الذاتية لبيئة نظيفة و متزنة بشكل جيد و مثالي و من هذه الطرق المعروفة:²

1- المرونة البيئية: و هي القدرة على امتصاص التغير و من ثم البقاء و من ثم العودة إلى الوضع الطبيعي عند تحسن الظروف و من هذا المفهوم نستنتج أن تأرجح الجماعات السكانية تحت تأثير تغير معين لا يعني أن النظام البيئي قد انتكس بل أن أمامه فرصة لاسترداد عافيته إذا كانت الأفراد التي يتألف منها هذا النظام البيئي متكيفة مرنة. و يفترض بعض علماء البيئة أن أهم نقطة يركز عليها اتزان النظام البيئي هي السرعة في العودة إلى نقطة الأصل (الحالة العادية) بعد التعرض لمؤثر معين.

2- المقاومة البيئية: و هي قدرة النظام البيئي على مقاومة التغير بأقل ضرر ممكن، و تنتج المقاومة من مكونات النظام البيئي نفسه. و عادة ما يمتاز النظام المقاوم بقدرة حيوية عالية و بطاقة مخزنة تساعد على البقاء فيستطيع نظام الغابات مثلاً أن يقاوم درجات الحرارة المرتفعة و المنخفضة وكذلك الجفاف و انتشار الحشرات و ذلك لتمكن هذا النظام من استخدام الطاقة المخزنة في أنسجته لاسترداد عافيته.

3- مكونات النظام البيئي و السلسلة الغذائية: و هنا تبرز سلبية اختفاء النوع أو الأنواع من السلسلة الغذائية و التي تعتبر من العوامل التي تدفع بنظام متزن إلى حالة عدم الاتزان .

و من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص هاتين الملحوظتين حول مفهوم الاتزان البيئي:³

أ- أن النظام البيئي يتصف إما بالمرونة و إما بالمقاومة و نادراً ما يتصف بالميزتين معا و عادة ما يكون النظام البيئي المقاوم قليل المرونة و النظام المرن قليل المقاومة.

ب- إن النظام البيئي له القدرة على أن يؤدي قدراً معيناً من التنظيم الذاتي ضمن قدرة احتماله ولكن إذا حدث تجاوز، لهذه الحدود فلن يعود في مقدوره أن يؤدي وظيفته، و عندئذ قد يعاني من مختلف أنماط التغير و الضرر و الاضمحلال.

¹ - محمد محمود سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

² - عادل الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 36، 37.

³ - المرجع نفسه، ص: 38.

رابعا. اختلال توازن النظام البيئي:

إن التفاعل بين مكونات البيئة عملية مستمرة تؤدي في النهاية إلى احتفاظ البيئة بتوازنها ما لم ينشأ اختلال نتيجة لتغير بعض الظروف الطبيعية كالحرارة و الأمطار أو نتيجة لتغير الظروف الحيوية أو نتيجة لتدخل الإنسان المباشر في تغيير ظروف البيئة.

فالتغير في الظروف الطبيعية يؤدي إلى اختفاء بعض الكائنات الحية و ظهور كائنات أخرى، مما يؤدي إلى اختلال في التوازن و الذي يأخذ فترة زمنية قد تطول أو تقصر حتى يحدث توازن جديد. و أكبر دليل على ذلك هو اختفاء الزواحف الضخمة نتيجة لاختلاف الظروف الطبيعية للبيئة في العصور الوسطى مما أدى إلى انقراضها فاختلت البيئة ثم عادت إلى حالة التوازن في إطار الظروف الجديدة بعد ذلك. كذلك فإن محاولات نقل كائنات حية من مكان إلى آخر و القضاء على بعض الأحياء يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي، غير أن تدخل الإنسان المباشر في البيئة يعتبر السبب الرئيس في اختلال التوازن البيئي، فتغير المعالم الطبيعية من تجفيف للبحيرات، وبناء السدود، واقتلاع الغابات، و ردم المستنقعات، واستخراج المعادن و مصادر الاحتراق، و فضلات الإنسان السائلة و الصلبة و الغازية، هذا بالإضافة إلى استخدام المبيدات و الأسمدة كلها تؤدي إلى إخلال بالتوازن البيئي. و بالرغم من تقدم الإنسان العلمي و التكنولوجي و الذي كان من المفروض أن يستفيد منه لتحسين نوعية حياته و المحافظة على بيئته الطبيعية، فإنه أصبح ضحية لهذا التقدم التكنولوجي الذي أضر بالتوازن البيئي.¹

يتبن لنا الآن، أن الإنسان قد نسي أو تناسى انه عنصر مكمل لعناصر البيئة و اعتبرها مخزنا ضخما للثروة، فأطلق لقدراته البيولوجية العنان لاستغلال إمكاناتها و السيطرة عليها، و قد أدى هذا الخلل في تصور الإنسان إلى مجموعة من المشكلات البيئية تكاد تذهب بحياته على هذا الكوكب، و التي أخذت طابعا دوليا نتيجة زيادة التشابك الاقتصادي و التأثير المتبادل بين الدول.

المطلب الثالث: المشكلات البيئية

يتفق الخبراء البيئيون بأن المشاكل البيئية الراهنة، التي تستلزم حولا و معالجات عاجلة هي كثيرة وشائكة و معقدة، و تعتبر من أخطر المشاكل التي تواجه إنسان العصر الحديث خاصة في المجتمعات الصناعية المتقدمة، و من هذا الواقع يتعين دراسة أهم المشاكل البيئية و معرفة أسبابها و العوامل المساعدة على قيامها وكيفية حدوثها بشكل وجيز.

¹ -كاظم المقدادي، المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، الجامعة العربية المفتوحة في الدانمارك، ص:12، تم تحميله من الموقع الالكتروني:

http://www.ao-academy.org/docs/moshkilat_environment_23122010.doc ، تاريخ الاطلاع يوم 2011/06/23.

أولاً. أهم المشاكل البيئية:

1- التلوث البيئي:

أضحت مشكلة التلوث البيئي منافسة للمشاكل الأخرى التي بدأ العالم في مواجهتها حيث بدأ التخوف من أن الخزانات البيئية بدأت تمتلئ عبر مساحات واسعة و يكون من الصعب إزالتها، فقد بدأ القلق من تزايد تركيز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق الوقود الحفري مما يهدد بارتفاع درجة حرارة الأرض وإذابة الثلوج و فيضان المياه على المناطق الساحلية، و يرتبط التلوث البيئي بنمو النشاط الإنتاجي فطالما أن النشاط الاقتصادي ينمو فلا بد و أن حجم التلوث يزداد مع زيادة مستوى النشاط الصناعي.¹

و من بين الأسباب التي تؤدي إلى التلوث البيئي:²

أ- كثرة الغازات و المياه القذرة و الفضلات الخطيرة نتيجة السياسات التصنيعية المفرطة.

ب- الاستعمال الغير منظم للمبيدات الكيماوية.

ج- مياه الصرف الصحي للمدن غير المعالجة.

د- زيادة الاستخدام المفرط لوسائل النقل.

هـ- الإشعاعات و التجارب النووية.

2- الاحتباس الحراري:

و يقصد به احتباس الحرارة في الهواء الملامس لسطح الأرض بفعل امتصاص الملوثات الغازية للإشعاع الأرضي و إعادة بثه مرة أخرى نحو سطح الأرض مما يرفع من حرارة الأرض و يتسبب في اضطراب التوازن الحراري عند سطح الأرض الذي يؤدي بدوره على حدوث تقلبات مناخية مفاجئة و آثار بيئية مدمرة.

و يتسبب انبعاث غازات ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروز، الأوزون، وبخار الماء، ومركب الكلور و فلوروكربون من الأنشطة البشرية إلى امتصاص الإشعاع الأرضي ثم تبثه مرة أخرى نحو سطح الأرض مما يؤدي إلى تراكمها و احتباسها بالقرب من سطح الأرض فتتسبب في تسخين الهواء المحيط به، و يؤدي ذلك إلى ذوبان الجليد و انحساره في أقصى شمال و جنوب الكرة الأرضية و اندفاع المياه الذائبة نحو البحار و المحيطات مما يرفع من مستوى الماء، الأمر الذي يعرض المدن الساحلية والأراضي المنخفضة إلى الغرق.³

¹ - إيمان ناصف عطية، مبادئ اقتصاديات الموارد و البيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 281.

² - فرطاس فتيحة، الفقر و البيئة في الجزائر الواقع و التحديات، الملتقى الدولي حول حماية البيئة و محاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 04/03 ماي 2010، ص: 4.

³ - محمد إبراهيم محمد شرف، المشكلات البيئية المعاصرة: الأسباب الآثار و الحلول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 61.

3- استنفاد طبقة الأوزون:

تعتبر الأنشطة الإنسانية من العوامل الرئيسية في عملية تدمير طبقة الأوزون، فالتأثيرات التي تفوق سرعة الصوت ما تبعته من حرارة عالية من مركباتها تحول النيتروجين و الأوكسجين في الغلاف الجوي إلى أكاسيد النيتروجين وترسبها على ارتفاع قد يصل إلى 20 كم، و من ثم تصبح عاملاً فاعلاً في تدمير الأوزون، كما و أن مركبات الكربون الكلورية الفلورية التي هي من صنع الإنسان تبقى معلقة في طبقات الجو لمدة طويلة لأنها خاملة في أسفل الغلاف الجوي، وتقوم الأشعة فوق البنفسجية بتدمير مركبات الكربون الكلورية الفلورية وتطلق منها كلوراً ذرياً، يقوم بدوره بمهاجمة الأوزون الستراسفوري مما يشكل أول أكسيد الكلور الحر الذي يتفاعل بسرعة لتوليد الكلور الذري الأمر الذي يؤدي إلى تدمير جزيئات أكثر من الأوزون قد تصل إلى حوالي 100.000 جزيئاً أوزون لكل ذرة كلور.¹

و لا شك أن استنفاد طبقة الأوزون يؤدي إلى زيادة كثافة الأشعة فوق البنفسجية (UV-B) التي تصل إلى سطح الأرض و بالتالي الإضرار بالحياة مثل إحداث خلل في جهاز مناعة جسم الإنسان، وزيادة حالات الإصابة بالأمراض المعدية و الملا ريا و زيادة الإصابة بسرطان الجلد.

4- الأمطار الحمضية:

و هي من أخطر المشكلات البيئية في العالم، و هي تحدث نتيجة اتحاد كيميائي بين جزيئات الماء الموجودة بالهواء مع جزيئات بعض الغازات الملوثة للهواء أو المترسبة فوق سطح الأرض مكونة مركبات حمضية ، و تتفاعل تلك المركبات الحمضية مع عناصر السطح فوق اليابس و داخل المسطحات المائية، مما يؤدي إلى تدهورها و انخفاض قيمتها الاقتصادية، و تتسبب الأمطار الحمضية في عديد من الأضرار البيئية فتؤدي زيادة تركيزها إلى موت الأسماك، و البلانكتون(*) داخل البحيرات العذبة، و إلى إذابة الصخور الرسوبية، و إلى حموضة التربة، و إلى تآكل المباني الحجرية و إلى إصابة الإنسان و الحيوان بأمراض الجهاز التنفسي و مشكلات صحية أخرى قد تسبب الوفاة.²

5- التصحر:

التصحر في معناه العلمي الدقيق و الشامل هو التدهور الكلي أو الجزئي لعناصر الأنظمة البيئية ينجم عنه تدني القدرة الإنتاجية لأراضيها و تحولها إلى مناطق شبيهة بالمناطق الصحراوية بسبب الاستغلال المكثف لمواردها من قبل الإنسان و سوء أساليب الإدارة التي يطبقها، هذا بالإضافة إلى التأثيرات السلبية للعوامل البيئية الأخرى غير الملائمة و خاصة عوامل المناخ الجفاف،³ و تؤثر عملية التصحر في كل منطقة تقريبا في العالم، و لكنها أشد تدميراً في الأراضي الجافة في إفريقيا و أمريكا اللاتينية

¹ - كامل محمد المغربي، الإدارة و البيئة و السياسة العامة، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص، ص: 206-207.

(*) البلانكتون هو النبات و الحيوان الطافي داخل البحيرات العذبة.

² - محمد إبراهيم محمد شرف، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

³ - عادل الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 62-63.

وآسيا، فهناك 18% من الأراضي المنتجة تعاني تصحرا شديدا في هذه المناطق الثلاثة مجتمعة حوالي 780 مليون هكتار، و يستمر اتساع الأراضي التي تتدهور بصورة دائمة إلى حالة شبيهة بظروف الصحراء بمعدل سنوي يبلغ 6 مليون هكتار، كما أن 21 مليون هكتار إضافية تتوقف سنويا عن تقديم أي مردود اقتصادي بسبب انتشار التصحر.

6- استنزاف الموارد الطبيعية:

الموارد الطبيعية هي كل معطيات البيئة من المواد التي يستهلكها الإنسان أو يستخدمها في إنتاج سلع أو خدمات يستهلكها، و يقصد باستنزاف الموارد الطبيعية الاستخدام غير الرشيد لها أي التبذير في استخدامها على نحو يعرضها للنفاذ أو فقدان القدرة على التجدد قبل إيجاد بدائل كافية لإحلالها، و يرجع استنزاف الموارد الطبيعية إلى أسباب تشكل العوامل المشتركة لاستنزافها إلى جانب ما قد يوجد من عوامل خاصة لاستنزاف مورد بعينه، و منها الانفجار السكاني، تقدم التقنية و الرفاهية.¹

7- الانفجار السكاني:

نظرا لوخامة المشكلة، أصبحت المجتمعات البشرية و المؤسسات و المنظمات العلمية البيئية تضع نصب أعينها مشكلة القضية السكانية، و ذلك بسبب العلاقة التبادلية الهامة بين السكان و مسيرة التطور الاجتماعي و الاقتصادي، و قد أظهرت البحوث العلمية الميدانية في كثير من المجتمعات أن عدم اخذ العامل السكاني بعين الاعتبار في التخطيط التنموي و البيئي سيؤدي إلى حدوث خلل تنموي، بحيث تغدو المجتمعات عاجزة عن تلبية الحاجات الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية للأفراد، و للتدليل على خطورة ظاهرة التزايد السكاني العالمي وما يتبعه من عملية استنزاف للموارد، فإن عدد سكان العالم يبلغ حاليا أكثر من 6.3 مليار نسمة، و من المتوقع أن يصل الرقم إلى 14.2 مليار نسمة عام 2025، و من أهم الأخطار البيئية التي تهددها عملية النمو السكاني العشوائي هي:²

أ- الاكتظاظ السكاني في المدن و ما يتبعه من مشاكل بيئية و اجتماعية و صحية.

ب- الهجرة من الريف إلى المدينة مما يتخلل الريف من المزارعين و تتدهور التربة.

ج- توسع المدن و المراكز على حساب الأراضي الزراعية.

د- الاستعمال الخاطئ و العشوائي للمبيدات و المخصبات من قبل المزارعين.

¹ - محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

² - الجامعة العربية المفتوحة في الدانمارك، أساسيات علم البيئة الحديث، ص: 56، تم تحميله من الموقع الإلكتروني:

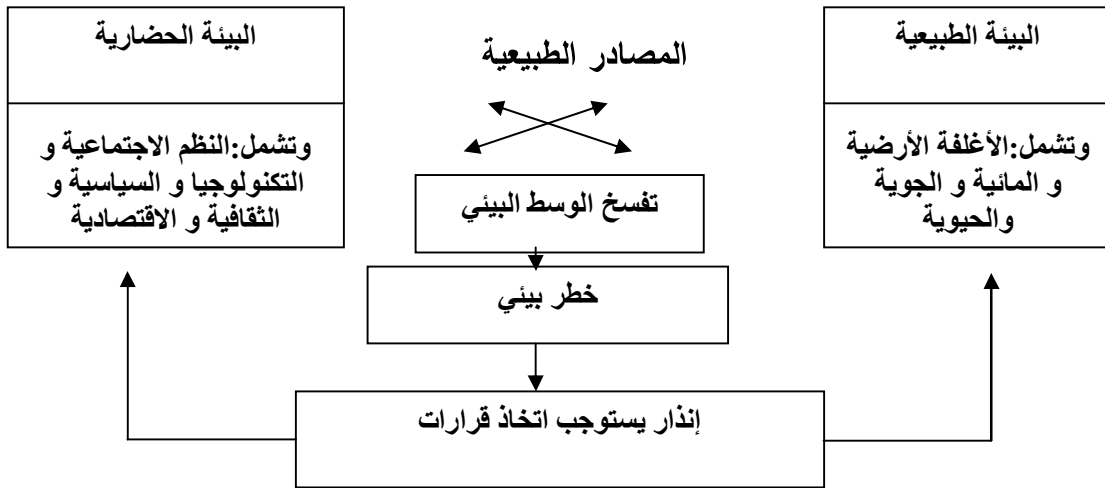
http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20061216-840.html

، تاريخ الاطلاع يوم 2011/07/23.

ثانيا. كيفية حدوث المشكلات البيئية:

تتفاعل النظم الحضارية بأقسامها الفرعية، مع النظم الفرعية للبيئة الطبيعية عبر سلسلة أو شبكة معقدة من تدفقات المادة و الطاقة، و يترتب على التفاعل المستمر نتائج ايجابية و سلبية أو ما يعرف باسم الأخطار البيئية، التي يسعى الإنسان جاهدا إلى الاستجابة و التوافق معها و اتخاذ قرارات بيئية بشأنها كما يتضح ذلك من الشكل التالي:

الشكل رقم(01.1): كيفية حدوث المشكلات البيئية



المصدر: محمد السيد جميل، قضايا البيئة من خلال القرآن و السنة، مطبعة المعارف الجديدة الرباط،

المملكة المغربية، 1999، ص:46.

من خلال الشكل يتضح لنا انه عن طريق تدخل الإنسان في النظم البيئية و يقوم باستغلالها بطريقة غير عقلانية فنجد على سبيل المثال تفاعله بنظامه التكنولوجي أنتج غاز الفلوروكربون الذي تفاعل مع النظام الجوي ممثلا في طبقة الأوزون و نتج عن هذا التفاعل ما يعرف باسم ثقب الأوزون، الذي أدى إلى تآكل جزء كبير من طبقة الأوزون التي تحمي الأرض من الأشعة الشديدة الحرارة من الوصول إليها و أدى ذلك إلى ظاهرة الاحتباس الحراري و ما يترتب على ذلك من ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض و ذوبان الجليد و من ثم ارتفاع مستوى مياه المحيطات و البحار و غرق الجزر و السواحل و من ثم وجب على الإنسان أن يتخذ من الإجراءات ما يقلل انبعاث هذا الغاز و إيجاد وسائل بديلة لاستخدامه.¹

¹ - محمد السيد جميل، مرجع سبق ذكره، ص:46.

المطلب الرابع: علاقة الإنسان بالبيئة

تبين تعريفات البيئة التي ذكرناها سابقا وجود علاقة قوية بين الإنسان و البيئة، فالبيئة هي كل ما يحيط بالإنسان، وهي الوسط الذي يؤثر فيه الإنسان و يتأثر به، حيث أنه أصبح من الواضح لدى الكثيرين أن فهم الإنسان بشكل جيد يتحقق من خلال فهم علاقته بالبيئة، ومعرفة ديناميكية التأثير المتبادل بينهما، هذه المعرفة التي يفترض بها أن تؤدي إلى جعل الطبيعة أكثر قربا للإنسان، و تجعله أكثر تفهما لها وانه جزء و مكون مهم من مكوناتها. إن تأثير البيئة في الإنسان قد يكون تأثيرا مباشرا أو غير مباشر، و بدرجات وأشكال مختلفة باختلاف العناصر البيئية ومنها العناصر المناخية، و الموقع، وشكل التضاريس و المياه و النبات و التربة وغير ذلك و لكن الإنسان بدوره يؤثر في البيئة و بشكل مختلف من بيئة لأخرى باختلاف المستوى الحضاري و العلمي و التقني و الاقتصادي و الاجتماعي بما في ذلك العادات و التقاليد و غير ذلك.¹

و يرتبط المجتمع الإنساني ارتباطا وثيقا بعناصر البيئة الطبيعية من خلال عملية تبادلية للمواد الإنتاجية أو الاستهلاكية، و تتميز العلاقة التبادلية الاستهلاكية بأنها تركز على جانبين، الجانب الأول منها يظهر الإنسان ككائن بيولوجي يرتبط بعناصر البيئة الطبيعية و تمده هذه البيئة بسائر العناصر و الظروف الملائمة لاستمراره و يحصل الإنسان على هذه المستلزمات عن طريق استخدام أعضاء جسمه بدون وسيط خارجي، أما الجانب الثاني من العلاقة التبادلية فيظهر فيها الإنسان ككائن اجتماعي داخل جماعة معينة هدفها تحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجاته عن طريق العملية الإنتاجية، و يقوم الإنسان من خلال علاقته التبادلية من الناحية الإنتاجية مع البيئة باستخدام قدراته الطبيعية دون فصلها عن البيئة الطبيعية في بعض الأحيان و من الأمثلة على قدرات الطبيعة و استفادة الإنسان منها هي القدرة على تحمل الأوزان و الضغوط، وهي قدرة باطن الأرض على حمل الأوزان الطبيعية أو الاصطناعية، وكذلك القدرة على تدوير عنصر المياه (قدرة الطبيعة و ليس الإنسان) و كذلك تتمثل العلاقة التبادلية بين الإنسان و البيئة في مخلفات العمليات الإنتاجية و الاستهلاكية وذلك بإلقاء النفايات الصناعية و البشرية في البيئة على أن تقوم الأنظمة الطبيعية من خلال عملية تدويرها للمواد بالقضاء على هذه المخلفات ومنع أضرارها، ومما لاشك فيه أنه يدخل ضمن العلاقات التبادلية بين الإنسان و البيئة تلك الجهود المبذولة لحماية البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية.²

¹ - محمد محمود سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

² - منى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 41، 42.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للاقتصاد البيئي

يتعلق الاقتصاد البيئي بتأثير الاقتصاد على البيئة و أهمية البيئة للاقتصاد و الطريقة الملائمة لإدارة النشاط الاقتصادي بما يحقق الموازنة بين الأهداف البيئية و الاقتصادية وسائر الأهداف الاجتماعية و يعد الاقتصاد البيئي مجالا من المجالات التطبيقية في الاقتصاد، التي تشمل المجالات التالية: اقتصاد الصحة، اقتصاد العمل، اقتصاد التنمية، المالية الدولية، اقتصاديات النقود، اقتصاد الموارد الطبيعية... وهذا المجال يتضمن إدماج مفاهيم من فروع أخرى في الاقتصاد (المالية العامة مثلا) و تطبيقها على المشكلات البيئية، و لا شك أن اتساع أوضاع التوازن و عدم التوازن بين النشاط الاقتصادي و النشاط الطبيعي للأنظمة البيئية يشكل أساسا واضحا لتمييز الاقتصاد البيئي وذاتيته.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد البيئي

الاقتصاد البيئي هو أحدث فروع علم الاقتصاد قاطبة، و قد انبثق هذا الفرع من حقيقة أن حماية البيئة مشكلة اقتصادية طبقا للمبادئ العامة للنظرية الاقتصادية مما يؤكد انه تطور هذه الحماية من مشكلة اقتصادية إلى فرع مستقل من فروع علم الاقتصاد لم يكن تسرعا لا مبرر له بل كان بالفعل طموحا إلى مواجهة مشكلة سريعة التفاقم بحلول سريعة من خلال رؤية علمية اقتصادية جديدة.

أولا. تعريف الاقتصاد البيئي:

لقد أفرزت التطورات البيئية في العقود الأخيرة إلى الوجود فرعا جديدا من فروع العلوم الاقتصادية هو (علم اقتصاد البيئة) الذي نعرفه بأنه: " العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلفة الجوانب النظرية و التحليلية و المحاسبية للحياة الاقتصادية و يهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمو مستديما"¹ و يعرف الاقتصاد البيئي بأنه: " استخدام أدوات التحليل الاقتصادي في البحث عن التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للأضرار الناجمة عن الإخلال بالتوازن البيئي، كما يعني أيضا دراسة العائد الذي يحصل عليه المجتمع نتيجة للوقاية من أسباب الإخلال بالتوازن البيئي"²

و يعرف بأنه: " حقل ثانوي من علم الاقتصاد و يعني بدراسة القضايا البيئية و يختص بالدراسات النظرية أو التجريبية للآثار الاقتصادية للسياسات البيئية الوطنية و المحلية في جميع أنحاء العالم و تشمل القضايا الخاصة تكاليف و فوائد السياسات البيئية البديلة لمعالجة تلوث الهواء و نوعية المياه، و المواد السامة و النفايات الصلبة و الاحتباس الحراري"³

و من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن :

- أن الاقتصاد البيئي هو ذلك التحليل العلمي الذي انطلقا من قواعد و مبادئ و نظريات علم الاقتصاد يحاول أن يبتكر قواعد و نظريات و معارف مع علم البيئة.

¹ - محمد آدم، الاقتصاد و البيئة صراع المصالح و الحقوق، مجلة النبأ، العدد 57، أبريل 2001، ص: 2.

² - شادي خليفة الأحمد، اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع حول اقتصاديات البيئة و العولمة، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 23/20 أبريل 2009، ص: 3.

³ - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الاقتصاد البيئي، تم تحميله من الموقع الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org> تاريخ الاطلاع يوم 2011/08/21

- أن الاقتصاد البيئي يلعب دورا محوريا في تحديد المسارات المختلفة لإدارة الرشيدة للموارد والقدرات الطبيعية، بالشكل الذي يضمن استدامة التنمية.
- بعد فشل السوق في تقييم واستدخال الآثار الخارجية (LES EXTERNALITES) للمشكلات البيئية يقوم الاقتصاد البيئي بتقدير و تقويم (L'EVALUATION) لهذه التكاليف الخارجية و إعادة تضمينها في تكلفة المتسبب في الضرر الخارجي.

ثانيا. مستويات الاقتصاد البيئي:

ومن التعريف الأول الذي أوردناه للاقتصاد البيئي يمكن أن نميز بين مستويين لاقتصاد البيئة: على مستوى المنشأة (مستوى جزئي)، و اقتصاد البيئة على مستوى الاقتصاد ككل (مستوى كلي).

1- اقتصاد البيئة الجزئي (على مستوى المنشأة):

يمثل اقتصاد البيئة الجزئي جزءا من اقتصاد المنشأة الذي يهتم و يحلل علاقة المنشأة بالبيئة الطبيعية و التطور النوعي للبيئة المحيطة و أثر السياسات البيئية على المنشأة، و لاقتصاد البيئة على مستوى المنشأة المهام التالية:¹

- أ- دراسة و تحليل إجراءات حماية البيئة على المنشأة و أهدافها و على تعظيم الربح فيها.
 - ب- تقديم المشورات و النصائح للمنشأة المناسبة و المنسجمة مع متطلبات البيئة.
 - ج- المساهمة في توجيه الإنتاج بما تقتضيه التوجهات و التعليمات و اللوائح البيئية.
 - د- دراسة الاستثمارات البيئية التي تحد من الأخطار البيئية.
 - هـ- إعطاء المعلومات حول تكاليف حماية البيئة و نفقات الاستثمار و تأثير حماية البيئة على حسابات الأرباح و الخسائر و تحليل الجدوى البيئية للمشاريع.
 - و- إعطاء النصائح وتحليل المشاكل ودراسة آفاق المستقبل لبعض فروع الاقتصاد الوطني في ضوء التطورات البيئية كمنشآت الخدمات و النقل و صناعة حماية البيئة و التجارة و التأمين.
- إن اقتصاد البيئة الجزئي على مستوى المنشأة لا يحظى بأهمية كبيرة بالمقارنة مع اقتصاد البيئة الكلي.

2- اقتصاد البيئة الكلي (على مستوى الاقتصاد ككل):

يتناول اقتصاد البيئة الكلي مشاكل البيئة على مستوى الاقتصاد ككل...من أهدافه الوصول إلى مستويات أعلى من الرفاه الاجتماعي المستديم الذي يأخذ بالاعتبار المحافظة على نوعية البيئة عند مستويات عليا، و يعالج اقتصاد البيئة الكلي الموضوعات التالية:²

- أ- التقويم المادي و النقدي للأضرار البيئية و كذلك تقويم التحسين البيئي الناجم عن السياسة البيئية في النشاطات الحكومية و الخاصة.

¹ - محمد آدم، مرجع سبق ذكره، ص:3.

² - المرجع نفسه، ص:4.

ب- تحديد و دراسة الصلات القائمة بين البيئة و الأهداف الاقتصادية الكلية و كذلك الصلات القائمة بين السياسات الاقتصادية و السياسات البيئية.

و لاقتصاد البيئة الكلي مجموعة من الوظائف يجب أن يقوم بها:¹

* اقتصاد البيئة كجزء من العلوم الاقتصادية الكلية، أي ليس فقط تخصيص التكاليف على مستوى المنشأة و إنما التكلفة على مستوى المجتمع و على مستوى الاقتصاد ككل.

* تقديم المعلومات و الاستشارات التي يمكن على أساسها اتخاذ القرارات و ذلك من خلال:

- تقويم الأضرار البيئية و إجراءات حماية البيئة و نتائج تلك الإجراءات.
- تقويم تطور أدوات السياسة البيئية سواء المحلية منها أو العالمية و تحديد إلى أي مدى تم حل المشاكل الموجودة

• تقويم تأثير حماية البيئة على الأهداف الاقتصادية الكلية و تحديدا على العمالة و النمو الاقتصادي.

• تقويم العلاقات بين السياسات البيئية و الاقتصادية ذات الصلة، فالسياسة البيئية تؤثر في السياسات الأخرى كالسياسات الإقليمية و سياسة النقل و المواصلات و سياسة الطاقة والموارد.

ثالثا.نظرية الآثار الخارجية (THEORIE DES EXTERNALITES) :

إن الأسس و المبادئ الرئيسية لنظرية الآثار الخارجية التي وضعت من طرف بيغو (PIGOU) سنة 1920 بعد مارشال (MARSHALL) و الذي عرفها على أنها تلك الآثار التي تحدث خارج السوق و عبر على هذه الظاهرة على النحو التالي:²

أي أن هناك عون اقتصادي ما يؤثر على رفاهية عون آخر دون المرور عن السوق و لا عن السعر بمعنى لا يوجد تعويض نقدي من هذا التأثير سواء كان ايجابيا أو سلبيا و هو ما يدل على الطبيعة غير المادية للتكاليف و الآثار الخارجية، إن هذه الآثار يمكن أن تكون ايجابية متماثلة (économie externe) أو سلبية (déséconomie d'échelle) ، و تحلل هذه الآثار عن طريق الاختلاف بين التكلفة الخاصة و التكلفة الاجتماعية .

التكلفة الاجتماعية:تمثل جميع التكاليف التي يتحملها المجتمع بفعل النشاط و هي أيضا تشمل الانعكاسات البيئية لإنتاج السلع الموجهة إلى الأسواق للاستهلاك.

التكلفة الخاصة:تمثل جزء من التكلفة الاجتماعية التي هي موضوع التعويضات النقدية الممنوحة للعون المسؤول عن النشاط.

¹ - محمد آدم، مرجع سبق ذكره، ص، ص:4،5.

2- Hervé devillé ,économie et politiques de l'environnement,principe de précaution,critères de soutenabilité,l'harmattan,paris,2010,p :130.

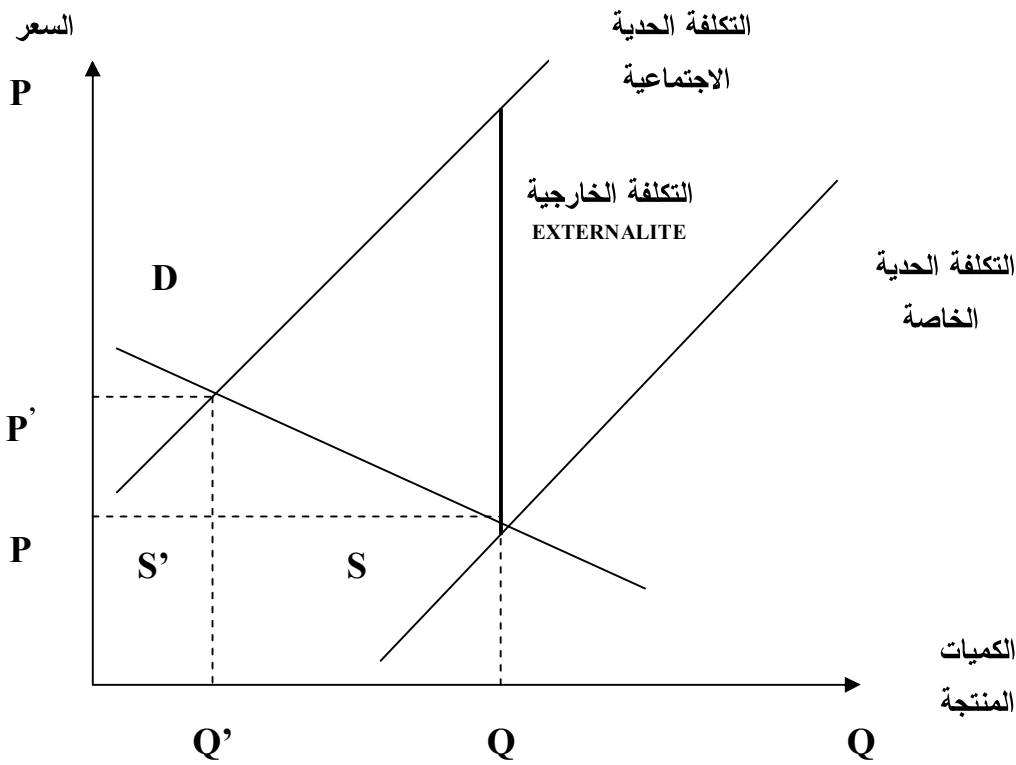
التكلفة الخارجية: تمثل الرصيد المتبقي من التكلفة الاجتماعية و التكلفة الخاصة و لا تخضع لأيّة تعويضات مالية.

و يمكن تحديد التكاليف الخارجية عن طريق حساب الفرق بين التكلفة الاجتماعية و الخاصة أي:

$$\text{التكاليف الخارجية} = \text{التكاليف الحدية الاجتماعية} - \text{التكاليف الحدية الخاصة}$$

و يمكن تفسير ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02.1): التباعد بين التكلفة الاجتماعية و التكلفة الخاصة (EXTERNALITE)



Source : Hervé devillé ,économie et politiques de l'environnement,principe de précaution,critères de soutenabilité,op-cit,p :132.

بفرض أن النشاط الإنتاجي لسلعة ما و في غياب القوانين و المعايير التنظيمية للأضرار البيئية (التلوث مثلاً) و بفرض وجود سوق تنافسي مثالي لهذه السلعة، و كل من السعر و الكمية في حالة التوازن هي P, Q و بفرض أن التكاليف غير المعوضة مفروضة على الأعوان الاقتصاديين الآخرين ومع وجود آثار خارجية فإن سعر السوق P لا يعكس التكاليف الناتجة عن الإنتاج، لذلك يجب إضافة عناصر التكلفة الاجتماعية إلى التكلفة الخاصة و بالتالي كما يبينه الشكل يحدث انتقال المنحنى S إلى المنحنى S' و هذا يوضح أنه هناك انتقال من التكلفة الخاصة إلى التكلفة الاجتماعية، و إضافة هذه التكلفة يعني دمج الآثار الخارجية فينتج لنا بذلك سعر P' أكبر من السعر P و بكمية منتجة Q' أقل من Q و هذا التحليل يعني

تحقيق أرباح لعون اقتصادي معين و انخفاضها لعون آخر، و حتى لا يقع مثل هذا الخلل اقترح بيغو انه يجب تقليص الفرق بين التكلفة الخاصة و التكلفة الاجتماعية (الإستدخال) من خلال إجبار مثلاً المصدرين للتلوث على دفع تعويض نقدي يساوي الفرق بين التكلفة الخاصة و التكلفة الاجتماعية.

و يمكن تقسيم الآثار الخارجية إلى نوعين رئيسيين هما:¹

1- الآثار الخارجية الايجابية:

عون اقتصادي يزيد و يرفع من رفاهية عون آخر دون أن يتحمل الطرف المستفيد أي تكاليف بل هو يحقق وفورات خارجية (économie externe).

2- الآثار الخارجية السلبية:

عون اقتصادي يؤثر سلبي على رفاهية عون آخر دون أن يتحصل الطرف المتضرر عن أي تعويض نقدي بل يتحمل تكاليف خارجية (déséconomie externe) .

و عموماً يهدف الاقتصاد البيئي إلى الإجابة على هذين التساؤلين:

• كيف يمكن إدخال الآثار الخارجية في التحليل الاقتصادي؟

• كيف يمكن إعادة إدماج قيمة آثار العلاقة المتبادلة بين النشاط الاقتصادي و البيئة الطبيعية؟

المطلب الثاني: اقتصاد الموارد الطبيعية

بناء على ما سبق في المطلب الأول من هذا المبحث يتعين أن نفرق بين الاقتصاد البيئي و اقتصاد الموارد الطبيعية، حيث أن الاقتصاد البيئي يعني بشكل رئيسي بإخفاقات السوق وكيفية تأثير تلك الإخفاقات على توزيع الموارد الطبيعية أو سوء توزيعها، ويركز الاقتصاد البيئي على تصنيف و تقييم تغيرات نوعية البيئة و استخدام السياسات لتوزيع تلك الموارد بشكل كفاء، أما اقتصاد الموارد الطبيعية فيعني بكيفية استخدام الأسواق للموارد الطبيعية بشكل كفاء.

أولاً. تعريف الموارد الاقتصادية الطبيعية وتصنيفاتها:

يعرف المورد "RESOURCE" بأن ما يقوم الإنسان بإدراك و تقييم منفعته من البيئة، و إعدادة للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجة معينة أو مطلب معين، و يجب توافر شرطين في المورد و هما:²

1- أن توجد المعرفة و المهارة الفنية التي تسمح باستخراجه و استخدامه.

2- أن يوجد طلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها.

و إذا غاب احد الشرطين، فإن الشيء المادي لا يكون له قيمة كمورد، و هكذا فإن قدرة الإنسان ومهارته وحاجته هي التي تجعل لشيء معين دون آخر، قيمة و ليس مجرد الوجود المادي لهذا الشيء و طالما أن قدرات الإنسان و حاجاته في تغير مستمر عبر الزمن، فإن مفهوم المورد ليس ساكناً، و إنما

1- Olivier Beaumais, Mireille Chiroleu-Assouline, *économie de l'environnement*, Bréal, paris, 2001, p : 25.

2 - أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، المشكلات الاقتصادية للموارد و البيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1996، ص: 51

حركيا أو ديناميكيا يتسع أساسه أو قاعدته بمرور الزمن ليشمل ما تم اكتشافه نتيجة ازدياد و تحسن المعرفة الفنية و تغير حاجات الإنسان.¹

يوجد العديد من التقسيمات للموارد، و يمكن أن تقسم الموارد بصفة عامة إلى نوعين رئيسيين هما الموارد الطبيعية المتجددة و الموارد الطبيعية غير المتجددة أو الناضبة:²

أ- الموارد الطبيعية المتجددة (les ressources naturelles renouvelables):

و هي موارد تجدد ذاتها تلقائيا و طبيعيا مع الوقت دون تدخل من الإنسان في ذلك، وعليه فإن الرصيد المتاح من هذه الموارد الطبيعية لا ينضب مع الاستخدام المستمر له من جانب الإنسان في كافة أنواع النشاط الإنتاجي أو الاجتماعي أو الترفيهي... الخ، وتعتبر الأراضي الزراعية، و الغابات، و مصادر المياه السطحية، و البحار و المحيطات و المصادر السمكية و المراعي و الغلاف الجوي أمثلة جيدة للموارد الاقتصادية الطبيعية المتجددة.

ب- الموارد الطبيعية غير المتجددة (les ressources naturelles non renouvelables):

هي موارد يقل أو يضمحل الرصيد المتاح منها في الطبيعة مع استمرار استخدامه بمرور الوقت، ومن ابرز الأمثلة على ذلك النوع من الموارد نذكر النفط الخام، و الغاز الطبيعي، و الفحم، و الذهب، و النحاس والقصدير... الخ وغير ذلك من أنواع المعادن الموجودة في باطن الأرض، كذلك يمكن أن نذكر بعض مصادر المياه الجوفية واستخلاص و استخراج الإنسان لهذه الموارد من جوف الأرض عام بعد آخر يؤدي إلى تناقص الكميات المتاحة منها في باطن الأرض مع الوقت إلى أن تنفذ أو تنضب تماما. و يكمن الفارق بين الموارد الطبيعية المتجددة و غير المتجددة، في أن مخزون الموارد المتجددة غير ثابت ويمكن له الزيادة وكذلك النقصان، و من ناحية أخرى فإن الموارد غير القابلة للتجدد هي موارد ذات مخزون ثابت و هي سوف تنضب طالما أن معدل استخدامها موجب.

ثانيا. العرض و الطلب على الموارد الاقتصادية الطبيعية:

1- الموارد الطبيعية المتجددة:

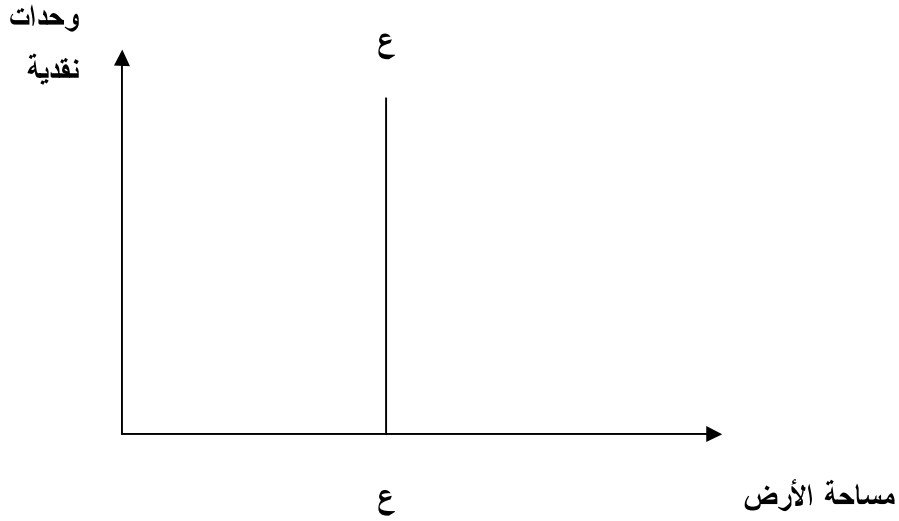
سوف يقتصر اهتمامنا بصفة خاصة على تحليل جانبي العرض و الطلب المتعلقين بالأرض (كمثال لهذا النوع من الموارد)، و يمكن لنا التفرقة بين مفهومين لعرض الأرض وهما العرض المادي و العرض الاقتصادي،³ و العرض المادي للأرض ثابت و يتمثل في إجمالي المساحة الكلية من الأراضي المتاحة لأي دولة و يمكن تمثيل منحنى العرض المادي بخط مستقيم عمودي على المحور الأفقي كما يوضحه الشكل التالي:

¹ - أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

² - السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص، ص: 11، 9.

³ - محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مقدمة في اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 46.

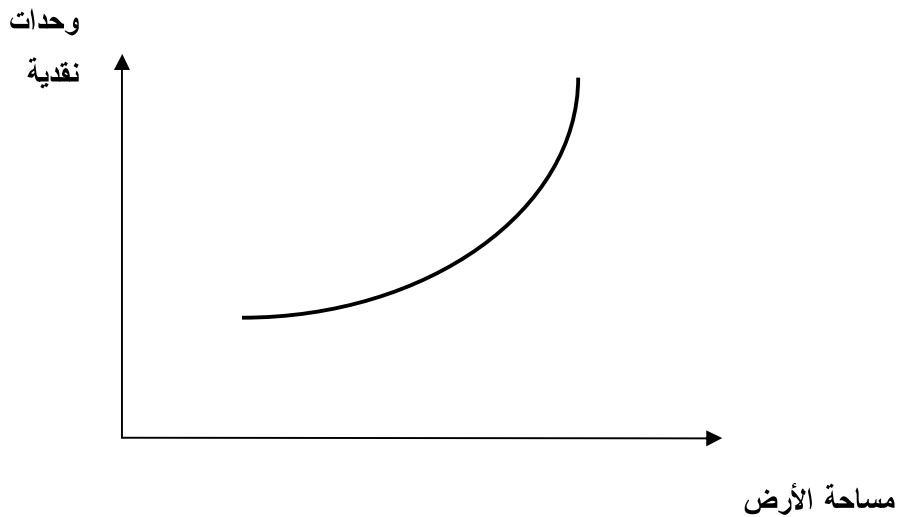
الشكل رقم (03.1): منحنى العرض المادي للأرض



المصدر: محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مقدمة في اقتصاديات الموارد و البيئة، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

أما العرض الاقتصادي للأرض فيتوقف على معدل إدخال أراضي جديدة في دائرة الاستغلال الاقتصادي و ذلك عن طريق إعدادها لذلك الاستغلال و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04.1): منحنى العرض الاقتصادي للأرض



المصدر: محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مقدمة في اقتصاديات الموارد و البيئة، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

نجد أن منحنى العرض الاقتصادي للأرض يوضح العلاقة الطردية بين مساحة الأرض و التكاليف النقدية اللازمة لإصلاحها و إدخالها في دائرة الاستغلال الاقتصادي. و يلاحظ اختلاف درجات مرونة العرض على نفس المنحنى، و تفسير ذلك هو أن الأراضي الأكثر صلاحية هي التي سيتم إدخالها أولاً في

دائرة الاستغلال الاقتصادي و التي تكون تكاليف إصلاحها منخفضة ومن ثم تزداد الكمية المعروضة منها و بعد ذلك نجد أن منحني العرض يكون أقل مرونة نتيجة لنفاذ معظم الأراضي الصالحة للاستغلال الاقتصادي و بدء عرض الأراضي الأقل صلاحية و التي تكون تكاليف إصلاحها مرتفعة جداً، و ترجع أهمية التفرقة بين كل من العرض المادي للأرض و العرض الاقتصادي لها إلى كون أن العرض الاقتصادي يعكس مدى الوفرة أو الندرة النسبية للأراضي الصالحة للاستغلال الاقتصادي، و من ثم فيمكن اعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج، بينما العرض المادي للأرض فيتمثل في كون الأرض مورد طبيعي من الموارد الاقتصادية.¹

أما الطلب على الأرض فيكون لعدة أغراض اقتصادية، حيث يمكن أن نميز بين عدة أنواع للطلب: الطلب لأغراض النشاط الزراعي، و الطلب لأغراض النشاط الصناعي، و الطلب لأغراض إقامة المجتمعات العمرانية و السكنية. و طالما أن عرض الأرض محدود، فإن التوسع في استخدام الأراضي لأغراض معينة يعني التضحية بالاستخدامات الأخرى البديلة، و لا شك أن عنصر الأرض يتميز بأنه غير قابل للانتقال من مكان لآخر، و لكن يمكن القول بصفة عامة أن عنصر الأرض يمكن انتقاله من استخدام لآخر، فالأرض الزراعية يمكن انتقالها من زراعة محصول معين إلى زراعة محصول آخر، أي أن الانتقال هنا يتم داخل الاستخدام الواحد. و من ناحية أخرى قد يحدث الانتقال بين الاستخدامات المختلفة للأرض، فالتوسع في الطلب على الأرض بغرض بناء المساكن يؤدي لانتقال الطلب على الأرض بغرض الصناعة أو الزراعة إلى الطلب على الأرض بغرض بناء المساكن، و من الملاحظ أن عملية الانتقال داخل الاستخدام الواحد سوف تتم بمعدل أسرع من الانتقال بين الاستخدامات المختلفة.²

2- الموارد الطبيعية غير المتجددة:

يمكن لنا بداية أن نفرق بين كل من العرض المادي و العرض الاقتصادي للمورد الاقتصادي غير المتجدد. فالعرض المادي يشير إلى حجم المخزون الموجود من المورد في باطن الأرض ، أما العرض الاقتصادي فيشير إلى حجم المستخرج فعلاً من هذا المورد وذلك من خلال طرق الحفر و التعدين المختلفة، مما يعني تحويل المورد من مجرد مورد طبيعي موجود في باطن الأرض إلى عنصر إنتاجي يستخدم في العمليات الإنتاجية المختلفة، و منحني العرض الاقتصادي لهذا المورد يرتبط بعلاقة طردية مع تكاليف استخراجة من باطن الأرض.³

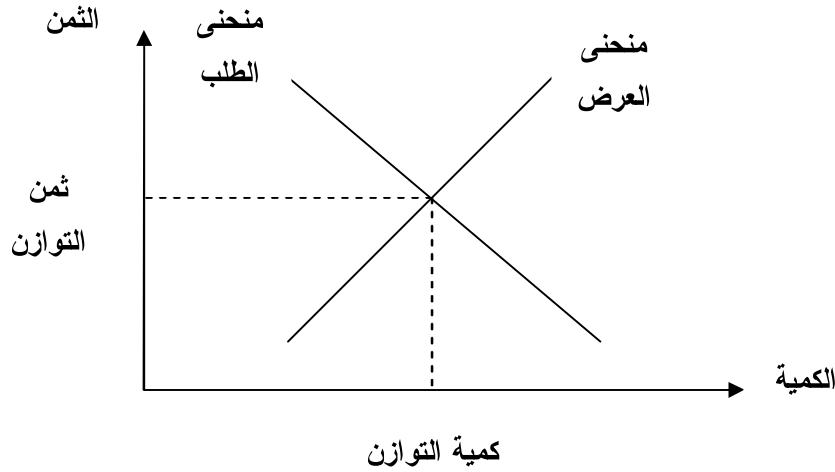
أما الطلب على هذا المورد يتخذ الشكل المألوف لمنحني الطلب، فهو سالب الميل وينحدر من أعلى إلى أسفل و من اليسار لليمين دلالة على وجود العلاقة العكسية بين سعر المورد و الكمية المطلوبة منه. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

¹ - محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

² - المرجع نفسه، ص، ص: 49، 50.

³ - السيدة إبراهيم مصطفى و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

الشكل رقم (05.1): آلية تحقيق التوازن في سوق المنافسة الحرة لمورد اقتصادي غير متجدد



المصدر: السيدة إبراهيم مصطفى و آخرون، اقتصاديات الموارد و البيئة، مرجع سبق ذكره، ص:131. إن آلية تحقيق التوازن في سوق أي مورد اقتصادي تتشابه مع ما يحدث في سوق أي سلعة عادية. إن اقتصادية المورد تطلبت أن تكون له تكلفة في سبيل تهيئته للاستخدام سواء كمادة خام تشارك كمدخل إنتاجي في العملية الإنتاجية أو كمنتج نهائي يقوم الفرد باستهلاكه مباشرة، ومع عدم تدخل الحكومة بإجراء إداري في شأن تحديد الثمن الذي يدفعه المستهلك للحصول على الوحدة من السلعة، فإن نموذج توازن السوق في حالة المنافسة الكاملة يكون مناسباً لعرض آلية تحقق التوازن في سوق التعامل على الموارد لاقتصادية غير المتجددة.

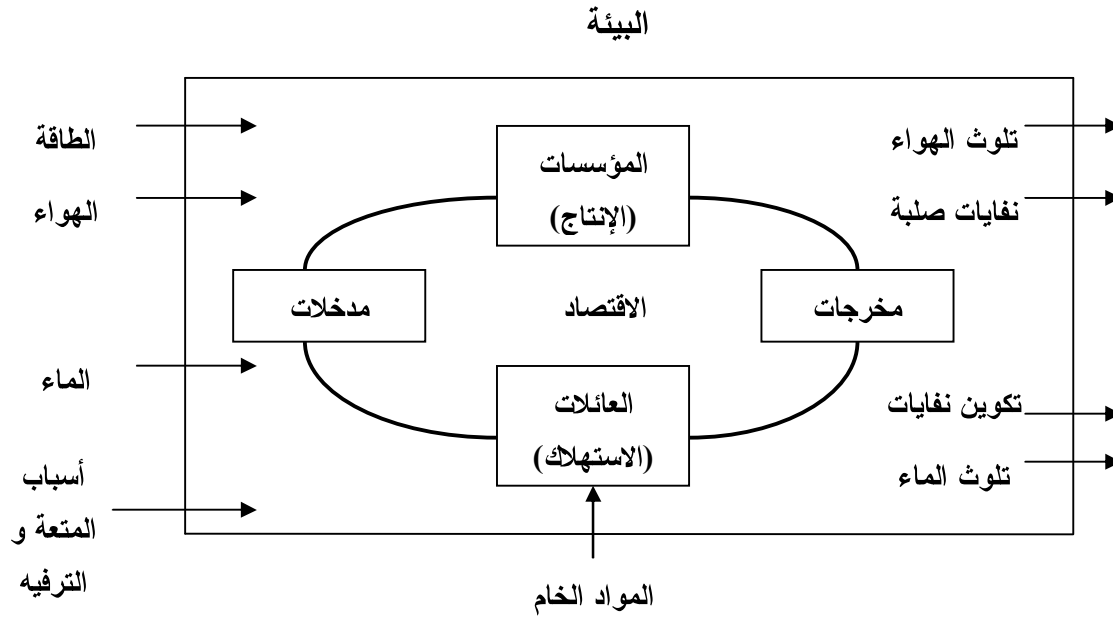
المطلب الثالث: التداخل بين الاقتصاد و البيئة

إن العملية الاقتصادية بصفة عامة تتم أو تجرى داخل إطار محدد زمانا و مكانا و هو ما يعني أنها تتأثر بالبيئة الطبيعية التي تمثل الإطار العام للمجتمع الذي يمارسها، و إن كانت تتأثر وفقا لمفهوم البيئة بمجموعة المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و التاريخية فإن هذه العملية تعود لتؤثر بدورها في البيئة بما يخلق نوعا من العلاقة التبادلية بينهما، بحيث يؤثر كل منهما في الآخر وتتأثر به.

أولا. العلاقة الاقتصادية البيئية:

في الاقتصاد ينظر إلى البيئة باعتبارها أصلا متراكبا تمدنا بمختلف الخدمات، إذ توفر لنا نظم دعائم الحياة التي تكفل بقائنا. و كمثل الأصول الأخرى نأمل في منع اهتلاك قيمتها حتى يمكن أن نستمر في عطائها، فالبيئة تزود الاقتصاد بالمواد الخام التي تدخل في العملية الإنتاجية لتتحول إلى منتجات استهلاكية، و الطاقة التي تولد وقودا لعملية التحويل المذكورة، و في النهاية تعود هذه المواد الخام و الطاقة إلى البيئة في صورة نواتج مهمة أي على شكل نفايات، كما توفر البيئة خدمات مباشرة للمستهلكين. فالهواء الذي نتنفسه و التغذية التي نحصل عليها من المواد الغذائية و المياه و الحماية التي نحصل عليها و الكساء الذي يصلنا هي جميعها تصلنا بشكل مباشر أو غير مباشر من البيئة. و لذلك فإن البيئة توفر لنا الكثير من المزايا التي لا بديل لها وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (06.1): التداخل بين الاقتصاد و البيئة



المصدر: دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة، المركز الوطني للتنمية الزراعية NAPC، سوريا، 2003، ص: 45.

إن العلاقة بين البيئة و النظم الاقتصادية يمكن أن تعتبر " نظاما مغلقا " . و بالنسبة لنا فإن النظام المغلق الذي يتم فيه الحصول على أي مدخلات (طاقة- مواد أو غيرها) من خارج النظام كما لا يتم نقل أي مخرجات منه. أما " النظام المفتوح " فهو على العكس من ذلك فهو يستورد و يصدر المواد أو الطاقة. و إذا ما قمنا بتحديد مفهومنا لهذه العلاقة على كوكبنا و الفضاء المحيط به نصل إلى نتيجة مفادها إلى أننا لا نمتلك نظاما مغلقا. فنحن نحصل على قسم كبير من الطاقة من الشمس إما بشكل مباشر أو غير مباشر، و مع ذلك فتاريخيا يمكن معاملة المدخلات و المخرجات المادية (التي لا تضم الطاقة) على أنها نظام مغلق نظرا لأن كمية الصادرات (مثل سفن الفضاء المهجورة) و الواردات (الصخور القمرية على سبيل المثال) صغيرة جدا.¹

و يمكن تطبيق نوعين مختلفين من التحليل الاقتصادي لزيادة فهمنا للعلاقة بين النظام الاقتصادي و البيئة، حيث تحاول الاقتصاديات الموجبة وصف ما هو وما كان أو ما سيكون، أما الاقتصاد المعياري فهو يتعامل مع ما يجب أن يكون. إن حالات عدم الاتفاق ضمن الاقتصاديات الموجبة يمكن أن تحل من خلال طلب الحقائق، أما حالات عدم الاتفاق ضمن الاقتصاد المعياري فتتطلب أحكام القيمة. إن كلا الفرعين مفيد فيمكن استخدام الاقتصاد الايجابي لوصف تدفقات الخدمة (مثل اكتشاف عملية إنتاج جديدة) ومع ذلك فلا يمكن للتحليل الايجابي أن يستخدم لتوفير التوجيه حول ما إذا كانت تدفقات تلك الخدمة مثالية. وسوف يتوجب أن يأتي هذا الحكم من الاقتصاديات المعيارية، إن جوهر المنهج المعياري في الاقتصاد هو تعظيم

¹ - دوناتو رومانو، مرجع سبق، ذكره، ص: 46.

قيمة الأصول طالما أن الكائنات البشرية موجودة، فهي لا يمكنها تجنب التأثير في البيئة. إذا فلا تكمن المسألة فيما إذا كان للبشر تأثير على البيئة و إنما تكمن في طريقة تحديد المستوى الأمثل للتأثير.¹

ثانياً. العلاقة بين التوازن الاقتصادي و التوازن البيئي:

إن جل المشاكل البيئية التي ذكرناها سابقاً تعتبر صدمة تسبب إخلالاً بتوازن النظام البيئي، و يتزايد هذا الإخلال بتزايد التلوث البيئي و الأمطار الحمضية، و الاحتباس الحراري... الخ، و على نحو قاطع فإن التوازن يتدهور كلما حدث تفوق للمشكلات البيئية على القدرة الاستيعابية للوسط البيئي، أما التوازن الاقتصادي و الذي يعد مرادفاً لاستقرار الاقتصادي، كهدف من أهداف السياسة الاقتصادية فإنه يعني تحقيق درجة محدودة من استقرار الأسعار في إطار من التشغيل الكامل للمقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي و لما كانت المحصلة النهائية للتوازن الاقتصادي تتمثل في التعادل بين إشباع حاجات المجتمع و إنتاجه و كان التوازن البيئي هو المحصلة المنطقية للآثار الجانبية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي و قدرة البيئة على استيعابها لهذه الآثار، فإن هناك علاقة وثيقة بين هذين النوعين من التوازن، فالتوازن البيئي يعد شرطاً حيوياً لتحقيق التوازن الاقتصادي و الرفاهية الحقيقية، كما أن تحقيق التوازن الاقتصادي مصحوباً بالرفاهية الاجتماعية الحقيقية لا يمكن أن يتم في ظل الإخلال بالتوازن البيئي.

و يمكن من خلال - ما يلي - إظهار جوانب هذه العلاقة الوثيقة ذات التأثير التبادلي بين نوعي التوازن:²

1- وجوه للتشابه الديناميكي، حيث أن التوازن في النظام البيئي يتمثل في توازن دائم بين الميلاد والموت (الوجود و الفناء) و التوازن الاقتصادي يتمثل في التعادل بين الإنتاج (ميلاد السلع) والاستهلاك (فناء السلع).

2- إن وظيفتي الإنتاج و الاستهلاك كما توجدان في النظام الاقتصادي، فإنهما توجدان أيضاً في النظام البيئي، كما أن نظم الإنتاج في كل من البيئة و الاقتصاد تترجم في شكل تفاعل أو تداخل عام بين العناصر و الأطراف وفي كل المجالين أيضاً نجد عمليات تحويل (مدخلات - مخرجات) من خلال ملائمة ذات حدود. ومن ثم فإن التناسق ممكن أن يتحقق بين المجالين عندما يظل الإنسان متكاملًا في وحدة حياتية مع الكائنات الحية الأخرى ولكن بدأ من تحقق بعض القدرة، فإن الإنسان لا يصبح جزءاً من السلسلة البيئية، و بفضل الأدوات التي اخترعها و التكنولوجيا التي استخدمها ابتعد الإنسان عن هذا التكامل في النظام البيئي، و من هنا أصبحت الطبيعة مرتعاً للتخريب أكثر منها رأس مال للتنظيم و الإدارة.

3- إن تدهور البيئة بسبب الأنشطة الاقتصادية وتحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات الإنسانية وعلى نحو غير رشيد مثل استنزاف الموارد الطبيعية... الخ أضحى يشكل إخلالاً بالتوازن البيئي الطبيعي. إن هذا الإخلال يشكل في ذات الوقت إخلالاً بالتوازن الاقتصادي في الحاضر و المستقبل. إن الأمراض الناتجة

¹ - دوناتو رومانو، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

² - عبد الله الصعدي، بعض الاعتبارات الاقتصادية لمشكلة الإخلال بالتوازن البيئي، المؤتمر العلمي، "نحو دور فعال للقانون في حماية البيئة" في دولة الإمارات العربية المتحدة، كلية الشريعة و القانون، جامعة دبي، في الفترة من 4/2 ماي 1999، ص، ص: 25، 26.

من التلوث البيئي تنقص من القدرة الإنتاجية للعامل وتؤثر سلبا في التوازن الاقتصادي بين العرض والطلب.

4- إن تحقيق التوازن الاقتصادي كهدف رئيسي لكل السياسات الاقتصادية، يقتضي الحفاظ على الخصائص الطبيعية لموارد البيئة أو تنمية هذه الخصائص دون إحداث تدهور فعاليتها في المستقبل، إن تحقيق ذلك يتوقف على ما يسمى بالرشادة الاقتصادية (la rationalité économique). كما أن كل سياسة اقتصادية يجب أن تدخل اعتبارات التوازن البيئي في أهدافها.

المطلب الرابع: الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية

مما لا شك فيه أن استمرار النمو الاقتصادي بهذه الوتيرة السريعة و المتزايدة على المستوى العالمي غالبا ما يؤدي إلى مشاكل بيئية أدت إلى الإخلال بتوازن عناصر النظام البيئي لذا يتوجب علينا أن نوضح المفهوم الاقتصادي للمشكلة البيئية والذي يعني حدوث أضرار و خسائر اقتصادية عديدة مباشرة وغير مباشرة، بعضها يظهر ويمكن تحديده الآن و البعض الآخر لا تظهر آثاره إلا في المستقبل وفي هذا الإطار سوف نتناول العلاقة بين النمو الاقتصادي و البيئة وكيفية تحديد الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية.

أولا. النمو الاقتصادي و البيئة:

إذا كان النمو الاقتصادي هو المحرك الأساسي لعمليات التنمية وزيادة مستويات الدخل و تحسين مستويات المعيشة، إلا أنه في نفس الوقت له آثار سلبية على البيئة حيث تساهم الصناعة بدرجة كبيرة في زيادة المشاكل البيئية، فهناك علاقة ارتباط بين النمو الصناعي و زيادة مستوى التلوث البيئي نتيجة لتزايد استخدام مصادر الطاقة وخاصة منها الطاقة الحفرية، ومن ناحية أخرى فإن تزايد عمليات التصنيع وخاصة في الدول النامية يؤدي إلى زيادة استهلاك الموارد الطبيعية وبطبيعة الحال يترتب على هذا الاستهلاك ارتفاع في معدلات التدهور البيئي، وعلى الرغم من اتجاه دول العالم وخاصة منها الدول المتقدمة نحو استخدام تقنيات حديثة و إنتاج سلع جديدة صغيرة الحجم تتميز بانخفاض كمية المواد المستعملة في عمليات إنتاجها وانخفاض كمية الطاقة الحفرية المستخدمة في عمليات إنتاجها إلا أنها من ناحية أخرى قد أدت إلى خلق مشاكل بيئية من نوع آخر حيث يتولد عنها مخلفات سامة وينبعث منها غازات تعتبر خطر على الصحة العامة.¹

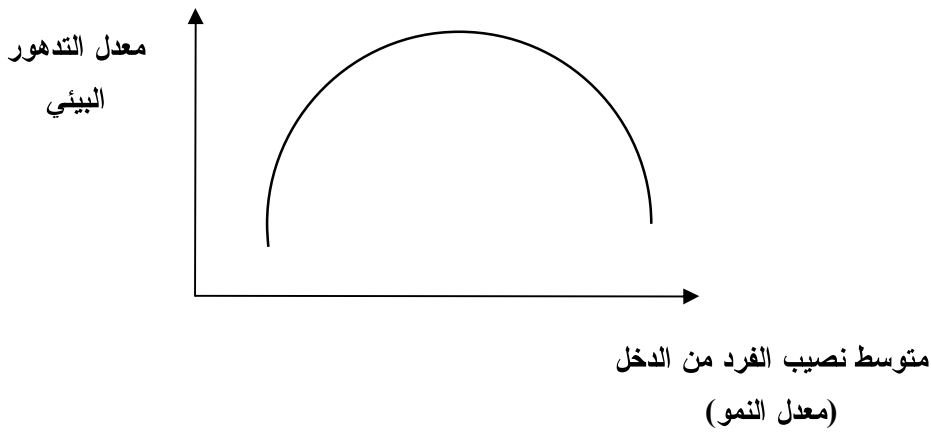
وقد تم مناقشة العلاقة بين النمو الاقتصادي و البيئة في الاجتماع السنوي السابع و الستون للاقتصاديين الأمريكيين المنعقد في كانون الأول من عام 1954 إذ ألقى سايمون كوزنتس محاضرة بعنوان " النمو الاقتصادي و التفاوت في الدخل " واقترح فيها بأنه عندما يزداد الدخل فإن التفاوت في توزيع الدخل يزداد أيضا ثم بعد نقطة معينة فإن هذا التفاوت يقل وبذلك يعتقد كوزنتس بأن توزيع الدخل يكون غير متساوي في المراحل المبكرة من نمو الدخل لكن هذا التوزيع لا يلبث إلا أن يتحرك نحو

¹ - إيمان ناصف عطية، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 274، 275.

المساواة في نهاية المطاف مع استمرار النمو في الاقتصاد، ومع مطلع التسعينات اهتم اغلب الاقتصاديون بهذه العلاقة واعتبروها كوسيلة لوصف العلاقة بين الدخل الفردي و نوعية البيئة، وقد تم توضيح آلية هذه العلاقة بمنحنى كوزنتس البيئي الذي يوضح العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي معبرا عنها بالدخل الفردي و التدهور البيئي.¹

ففي المراحل الأولى من النمو الاقتصادي يتحرك الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد أي معدل النمو ومعدل التدهور البيئي بنفس الاتجاه ونحو الزيادة وعندما يصل مستوى الدخل إلى حد معين فإن إطلاق الإشعاعات التي تضر البيئة من قبل كل فرد تنخفض مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتوجه الأفراد نحو الاهتمام بالصحة و البيئة التي يعيشون فيها وهذا يؤدي إلى توجه المنحنى نحو الانخفاض وبذلك يتخذ هذا المنحنى شكل مقلوب حرف (U) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(07.1):منحنى كوزنتس البيئي



المصدر: إيمان ناصف عطية، اقتصاديات الموارد و البيئة، مرجع سبق ذكره، ص:276.

و يوضح هذا الشكل إن بداية عمليات التنمية يصاحبها زيادة في معدلات التدهور البيئي إلى أن يصل متوسط نصيب الفرد من الدخل أو معدل النمو الاقتصادي إلى حد معين، ثم يكون النمو الاقتصادي بعد ذلك مصحوبا بانخفاض في معدلات التدهور البيئي، حيث تتجه الدول إلى استخدام تكنولوجيا نظيفة للإنتاج و تطبيق القواعد والقوانين البيئية التي تحد من زيادة الأضرار البيئية، وإلى أن تصل الدول النامية إلى هذا المستوى من النمو لا بد و أن تظل تعاني من المشاكل البيئية و خاصة التلوث البيئي مع زيادة معدلات التصنيع و النمو الاقتصادي.²

¹ - أحمد طارق محمود الأغا، النمو الاقتصادي وأثره في الاستدامة البيئية للدول النامية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع حول اقتصاديات البيئة و العولمة، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 23/20 أفريل 2009، ص:6.

² - إيمان ناصف عطية، مرجع سبق ذكره، ص:276.

ثانيا. تحديد الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية:

يمكن تحديد الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية من خلال ثلاث دوال:¹

1- دالة الأضرار البيئية: وهي تشمل النفقات و التكاليف التي لحقت بعناصر النظام البيئي من جراء تدهور الأوضاع البيئية و حدوث التلوث مثل الخسائر التي تلحق بالصحة الإنسانية وما ينجم عنها من تغيب عن العمل وانخفاض في مستوى الإنتاجية و الخسائر في خصوبة الأرض وإنتاجيتها وفي الثروة السمكية و المائية و السياحة. وبصفة عامة تؤدي المشكلة البيئية إلى الانتقال من فرص الغير و المجتمع ككل في استعمال الموارد استعمالا إنتاجيا أو حتى استهلاكها، هذا فضلا عن الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي تلحق بالمشروعات الإنتاجية و الزراعية من التلوث، برغم أنها لم تشارك في حدوثه.

2- دالة العلاج: وتشمل النفقات التي يتحملها المجتمع ومؤسساته الاقتصادية لمعالجة وإزالة بعض آثار التلوث إن أمكن ذلك، كما تشمل هذه الدالة نفقات غير مباشرة مثل نفقات العلاج والدواء وإصلاح ما أصاب الأرض من دمار وكلها لها تأثير على نفقة الإنتاج و على أثمان المنتجات مما ينعكس على التجارة الدولية للدول سواء كانت صادرات أو واردات.

3- دالة النفقات الوقائية: وهي تلك النفقات التي تتحملها الدولة و عناصرها الاقتصادية من أجل منع حدوث التلوث أو جعله في حدود مقبولة بيئيا لاستحالة جعله صفرا من الناحية العلمية ما بقيت الأنشطة الإنسانية. وهذه النفقات قد تكون مباشرة تنصب على مصادر التلوث مثل القيام بعملية الرصد و المراقبة وما يلزم ذلك من استخدام أجهزة وعناصر بشرية، وضع أجهزة و معدات لخفض إصدارات التلوث في المصانع و المشروعات بصفة عامة، وقد تشمل هذه النفقات فرض أعباء مالية في صور شتى على الأنشطة الملوثة للبيئة و تتناسب تناسبا طرديا كلما زادت مستويات التلوث. وقد يمتد عنصر الوقاية إلى استحداث تعديلات جديدة في هياكل الإنتاج و فئونه و كذلك في التكنولوجيا التي يتم استخدامها بغرض الحصول على تكنولوجيا منظمة ولكن أيضا نظيفة بيئيا وهذه بدورها تحتاج إلى وقت قد يكون طويلا، كما أنها قد تكون باهظة التكاليف، ولقد جرت محاولات عديدة لتقدير التكاليف و النفقات البيئية، ومن أشهر الطرق هو ما يعرف بمنهج العائد/النفقة.

الدخول في تفاصيل هذا المنهج وتطوره وما يثيره من مشاكل، فإننا نود إبراز بعض الملاحظات التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقدير و تقييم النفقات البيئية:²

أ- صعوبة التحديد بدقة للأضرار البيئية الناجمة عن النشاط الاقتصادي العادي للإنسان كنتيجة لازمة لوجوده الطبيعي وممارسته لنشاطه العادي وتلك غير العادية التي تعزى على تجاوزاته في أنشطته المختلفة.

¹ - مصطفى عيد مصطفى إبراهيم، رؤية اقتصادية للمشكلات البيئية للدول النامية في كوبنهاجن، ص:3، مقال تم تحميله من الموقع الإلكتروني:

<http://www.alzoa.com/articles/view.php?id=727>، تاريخ الاطلاع يوم 2011/08/30.

² - أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية و التجارة الدولية دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية و التجارة الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1994، ص، ص:21،22.

ب- ليس من السهل تقدير القيم المالية لكل الأضرار البيئية. إذ أن بعضها قد يكون له قيمة سوقية مثل خسائر الثروة السمكية، صيانة المباني... الخ لكن البعض الآخر قد يكون ذا قيمة اجتماعية لصيقة بالإنسان، بحيث يصعب تقيمه.

ج- يجب أن يلاحظ أن بعض الأضرار البيئية لا يمكن معالجتها أو إصلاحها خاصة تلك التي تهدد الإنسان في حياته و وجوده. ومن ثم فشل هذه الأضرار لا تدخل في ميزان العائد/التكلفة، كما تعاني محاولات التقدير من صعوبة تحديد العلاقة بوضوح على نحو كاف بين الملوثات ومصدرها والأضرار التي نشأت عنها. بحيث يقال أن هذا الضرر ينتج عن هذا الملوث الذي تسبب فيه ذلك المصدر. ويعزى ذلك إلى كثرة عدد الملوثين، كما أن بعض الأضرار قد تنتج من أكثر من مصدر. ومع إدراك هذه الصعوبات و المحاذير، جرت-كما ذكرنا-بعض محاولات تقدير الأضرار و النفقات البيئية، و لا تخلو هذه المحاولات من فائدة إذ تقدم لنا بعض المؤشرات العامة عن البعد الاقتصادي لهذه المشكلة. كما قد يستفاد منها عند تحديد السياسات الاقتصادية أو التنظيمية للحفاظ على البيئة و حمايتها.

المبحث الثالث: التحليل الاقتصادي للتلوث البيئي

تعتبر مشكلة التلوث البيئي من المشاكل البيئية الرئيسية التي تواجه دول العالم في الوقت الحالي وعلى الرغم من إحساس الاقتصاديين بخطورة المشكلة منذ وقت طويل إلا أن هذه المشكلة لم تؤخذ مأخذ الجد حتى الستينيات من القرن الماضي. و تعتبر مشكلة التلوث البيئي من أهم مشاكل الإنسان مع البيئة في نشاطه المستمر للاستثمار و الإنتاج وتنعكس مشكلة التلوث البيئي بشكل حاد على حركة الاستثمار والتنمية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، لذلك أصبحت مواجهة هذه الظاهرة تتطلب تحاليل و دراسات اقتصادية نظرا للأعباء و التكاليف الاقتصادية التي تخلفها وهذا ما سنقوم به في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التلوث البيئي

ليست هناك آراء موحدة حول معنى التلوث البيئي، إذ ساهم عدد كبير من الباحثين ومن اختصاصات مختلفة في البحث في موضوع التلوث وكانت معظم تحليلاتهم تنطلق من خلال الدراسات التي يقومون بها وفقا للأهداف الموضوعية و التي تسعى كل دراسة إلى تحقيق أهدافها الخاصة مستندة ذلك إلى فرضياتها.

أولا. تعريف التلوث البيئي: يعرف العالم البيئي ODUM التلوث البيئي بأنه: "أي تغير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي مميز، ويؤدي إلى تأثير ضار على الهواء، أو الماء أو، الأرض أو يضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، وكذلك يؤدي إلى الإضرار بالعملية الإنتاجية كنتيجة للتأثير على حالة الموارد المتجددة." ¹ ويعرف التلوث البيئي بأنه: "وجود عناصر جديدة في النظام البيئي أو نقص أحد العناصر المكونة للبيئة، بدرجة تؤدي إلى وجود خلل بهذا النظام وتؤثر على توازنه الأصلي." ²

¹ - منى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

² - شادي خليفة محمد الجوازية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

تشير التعاريف السابقة إلى تعريف علمية للتلوث البيئي، أما مفهوم التلوث البيئي في الاقتصاد " فهو يعتبر نوعاً من أنواع فشل السوق وذلك بالاستخدام المفرط للموارد إما بشكل الملكية الجماعية أو عدم وجود الملكية. وبذلك فالسوق يفشل عند عدم تواجد حقوق الملكيات أو عند الإخفاق في ضبط الموارد للاستفادة المثلى منها. واستناداً على نظرية حقوق الملكية، فإن تدخل الحكومة في ملكية الموارد الطبيعية هو أساس للخلافات وهذا ما يدعى بفشل الحكومة. وتسمى كل أنواع التلوث في الاقتصاد بالآثار الخارجية.¹

ثانياً. أنواع التلوث البيئي:

إن التلوث كظاهرة بيئية يجب أن يتسع مفهومه ليشمل تلوث المياه و الهواء و التربة، وكذلك التلوث الناجم عن الضوضاء و الإشعاع ويمكن أن يقسم التلوث البيئي إلى عدة أنواع:

1- التلوث الهوائي: هو إدخال لأي مادة إلى الغلاف الجوي بالكمية التي تؤثر على نوعية الغلاف الجوي وتركيبته، بحيث ينجم عن ذلك آثار ضارة على الإنسان و البيئة و الأنظمة البيئية و الموارد الطبيعية.² و يفوق الهواء كل العناصر المكونة للبيئة في قابليته للتلوث، و تكفي الإشارة إلى أن الهواء هو الأكثر صلابة في بقاء الإنسان لحاجته إليه و التي قد ينجم عن هذه الحاجة الملحة له ازدياد الخطورة على صحته و على البيئة التي يعيش فيها نتيجة لتدهور الوظائف الحيوية للهواء الجوي.³

2- التلوث المائي: هو وجود الملوثات و العناصر غير المرغوب فيها في المياه بكميات و نسب كبيرة أو بشكل يعيق استعمال المياه للأغراض المختلفة كالشرب و الري و التبريد و غيرها.⁴ وعرفت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982 تلوث البيئة البحرية بقولها: " إدخال الإنسان في البيئة البحرية بما في ذلك مصاب الأنهار - بصورة مباشرة أو غير مباشرة لمواد أو طاقة يترتب عليها أو يحتمل أن يترتب عليها آثار مؤدية، مثل أضرار بالموارد الحية، والحياة البحرية و تعريض الصحة البشرية للأخطار وإعاقة الأنشطة البحرية بما في ذلك صيد الأسماك و غيره من أوجه الاستخدامات المشروعة للبحار والتأثير على خاصية استخدام مياه البحر أو التقليل من خواصها. "⁵

3- تلوث التربة: هو الفساد الذي يصيب التربة فيغير من صفاتها وخواصها الطبيعية أو الكيميائية أو الحيوية، أو يغير من تركيبها بشكل يجعلها تؤثر سلباً بصورة مباشرة أو غير مباشرة على من يعيش فوق سطحها من إنسان و حيوان و نبات. ويؤدي تلوث التربة إلى تلوث المحاصيل الزراعية بمواد تضر بصحة

¹ - نجاة النيش، تكاليف التدهور البيئي و شحة الموارد الطبيعية: بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية، مجلة جسر التنمية، العدد 23، الكويت، 2004، ص: 3.

² - حسن أحمد شحاتة، البيئة و التلوث و المواجهة، ص: 19، تم تحميله من الموقع الإلكتروني: www.kotobarabia.com، تاريخ الاطلاع يوم: 10/09/2011.

³ - مزياني نور الدين، التوعية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 11/12 نوفمبر 2008، ص: 4.

⁴ - حسن أحمد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

⁵ - مزياني نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 3.

الإنسان الذي يتغذى عليها بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق انتقال هذه الملوثات إلى المنتجات الحيوانية و النباتية.¹

4- التلوث الكهرومغناطيسي: يقصد به كل أشكال الضرر الذي تحدثه الموجات الكهرومغناطيسية للإنسان و الحيوان و النبات، ومصادر التلوث الكهرومغناطيسي كثيرة جداً، منها الأجهزة المنزلية وغير المنزلية: التلفاز و الراديو و الثلاجة و المكيف، وكذلك الأجهزة الرقمية و الطبية وأنظمة الإدارة و التوجيه الالكترونية، إضافة إلى خطوط نقل الطاقة وشبكات التوتر التي تنقل الكهرباء و شبكة الهواتف... الخ.²

5- التلوث الضوضائي: يرتبط التلوث الضوضائي أو السمعي ارتباطاً وثيقاً بالحضر و أكثر الأماكن تقدماً وخاصة الأماكن الصناعية للتوسع في استخدام الآلات ووسائل التكنولوجيا الحديثة، فهي وثيقة الصلة بالتقدم و التطور الذي يسعى وراءه الإنسان يوماً بعد يوم.³ ويمكن تعريف الضوضاء بأنها شكل من أشكال التلوث البيئي، وهي أصوات متداخلة غير متناسقة وغير مرغوب فيها تسبب ضرراً و إزعاجاً لمن يتعرض لها، وهي تقاس بوحدة قياس عالمية تسمى ديسبل، وتقاس بأجهزة قياس خاصة منها جهاز الصونومتر. حيث أوضحت الدراسات أن الأصوات التي تفوق 60 ديسبل تدخل ضمن دائرة التلوث السمعي التي تضر بصحة الإنسان.⁴

المطلب الثاني: الجوانب الاقتصادية لمشكلة التلوث

يتوقع الخبراء تفاقم مشاكل تلوث البيئة إذا ما استمرت الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي، فقد ساد اعتقاد لدى الاقتصاديين مؤداه أن درجة التغلب على مشكلة الندرة تقاس بحجم الدخل الحقيقي للفرد، أي نصيبه من السلع الرأس مالية و الاستهلاكية الجديدة، وكان التصور أن مقياس التقدم يتمثل في العمل على رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ولكن التساؤل حول صحة هذا التصور أصبح ضرورة تفرضها الحقائق التالية:⁵

1- أن زيادة النشاط الاقتصادي لا يمكن استمرارها إلى مالا نهاية وذلك لما يصاحبها من زيادة في معدلات استهلاك الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ.

2- ما تسببه ممارسة كل من النشاطين الإنتاجي و الاستهلاكي في ظهور مخلفات يلزم التخلص منها في الطبيعة-الهواء و الأرض-التي تمثل المخازن التي تلقى فيها هذه النفايات. وكلما زادت المخلفات المرغوب التخلص منها كلما أدى إلى زيادة معدلات التلوث في البيئة المحيطة بالإنسان.

ومما تقدم يتبين أن المنافع المتولدة عن زيادة النشاط الإنتاجي (التي تقاس بالحجم الحقيقي للدخل القومي) لا تمثل المنفعة الصافية حيث يقابل ذلك بتكاليف اجتماعية تقلل من أثر تلك المنافع، وتتمثل هذه

¹ - حسن احمد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

² - محمد محمود سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 168.

³ - فراس أحمد الخرجي، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

⁴ - محمد محمود سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

⁵ - أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص: 373.

التكاليف في حجم الموارد الطبيعية المستنزفة لزيادة الإنتاج وفي معدل إفساد البيئة الطبيعية من مخلفات الأنشطة الإنتاجية، مما يجعل البيئة أقل صلاحية وأكثر ضرراً بصحة الإنسان. وعليه فإننا نجد أن الإنسان يواجه مشكلة مزدوجة، فكلما حاول زيادة رفاهيته عن طريق زيادة الإنتاج، فإنه يعاني في نفس الوقت من زيادة معدلات إفساد البيئة المحيطة به. ويمكن اعتبار تعظيم الحجم الإجمالي للإنتاج زيادة صافية في الرفاهية الاقتصادية للبشر إذا لم يصاحبه تخريب و إفساد للبيئة التي يعيش فيها الإنسان. أما إذا لازم زيادة النشاط الإنتاجي استنفاد نهائي للموارد غير قابلة للتجدد و إفساد كامل للبيئة، فحينئذ يكون الإقلال من النشاط الإنتاجي إلى أدنى حد ممكن وهو الهدف النهائي. ولما كانت زيادة النشاط الإنتاجي يترتب عليها زيادة الرفاهية البشرية ولكن يصاحبها زيادة تلوث البيئة التي يعيش فيها الإنسان و بالتالي إنقاص رفاهيته لذلك فإنه لا بد من تحقيق بعض التوازن بين الاثنين، وهذا هو جوهر المشكلة الاقتصادية للتلوث. من الواضح أن التقدم الاقتصادي يصاحبه زيادة في التكاليف التي يلزم تحملها للإبقاء على نظافة البيئة، ويفرق الاقتصاديون بين التكلفة الخاصة و التكلفة الاجتماعية من ناحية، ومن ناحية أخرى يبدو أن التخلص تماماً من التلوث هو أمر غير ممكن، حيث أن قدراً معيناً من مخلفات النشاط الإنساني يجب أن تستوعبه البيئة وهو ما يجب دراسته بنوع من التفصيل تحت بند المستوى الأمثل للتلوث في المطلب الموالي.¹

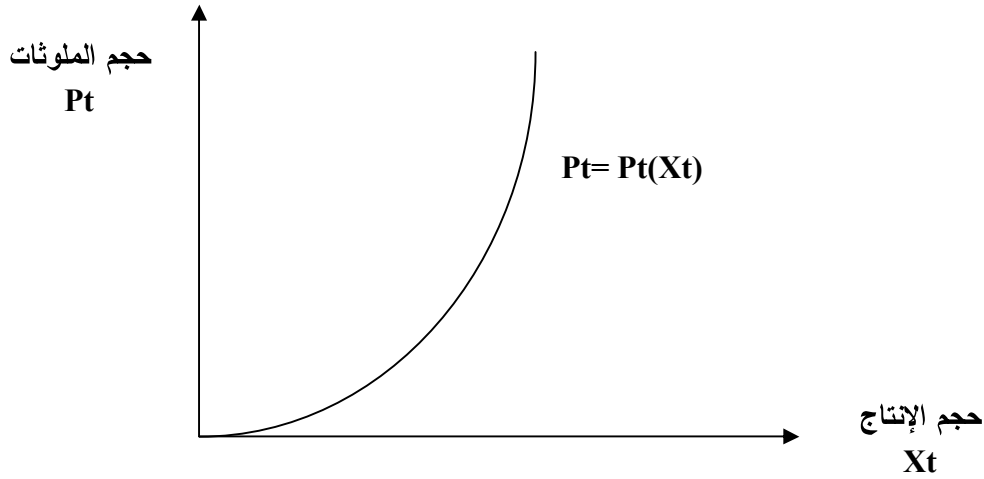
و ينشأ التلوث عن عمليتي الإنتاج و الاستهلاك حيث يتراكم عنهما عبر الزمن العديد من المخلفات الضارة بالبيئة مما يقتضي مواجهتها فيلقى على عاتق المجتمع تبعات اقتصادية تتمثل فيما ينشأ عن هذه الملوثات من أضرار وفيما يتكبده المجتمع من نفقات لمواجهتها.² ويكرس الاقتصاديون جهودهم لدراسة النشاط الاقتصادي، دوافعه و نتائجه ويعرف الإنتاج بأنه ذلك النشاط الاقتصادي الذي يستخدم العمل البشري و الموارد الطبيعية منها كالأرض و المصنعة كرأس المال لخلق سلع جديدة تستخدم إما للمساهمة في العملية الإنتاجية مرة أخرى (السلع الرأس المالية) أو للاستخدام الاستهلاكي المباشر (السلع الاستهلاكية).³ و بالتالي فإن العلاقة بين مستويات التلوث و حجم النشاط الإنتاجي عبارة عن علاقة طردية يمكن تمثيلها وفقاً للشكل التالي:

¹ - صالح العصفور، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية: الجوانب الاقتصادية لمشكلة التلوث، ص: 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، تم تحميله من الموقع الإلكتروني: <http://www.arab-api.org> تاريخ الاطلاع يوم: 2011/09/08.

² - محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص: 158.

³ - أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص: 373.

الشكل رقم (08.1): العلاقة بين حجم الإنتاج و حجم التلوث -دالة التلوث-



المصدر: محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

العلاقة بين حجم الإنتاج في فترة زمنية معينة X_t وحجم المخلفات أو الملوثات الناشئة عن ذلك P_t تمثلها الدالة $P_t = P_t(X_t)$ أي أن حجم التلوث دالة لحجم الإنتاج، و العلاقة بين التلوث و الإنتاج هي علاقة طردية أي أن التلوث يزيد بزيادة الإنتاج، و الدالة التي تمثل هذه العلاقة دالة متزايدة و معامل التغير فيها موجب، والمنحنى الممثل لها يرتفع من أسفل إلى أعلى و إلى اليمين، و كل إنتاج يمثل إضافة إلى الدخل القومي و كل تلوث يمثل انتقاصا منه.

المطلب الثالث: المستوى الأمثل للتلوث

إن محاولة منع التلوث وتلافي أضراره تفرض إتباع وسائل معينة للتخلص من مخلفات النشاط الإنساني. وهذه بالضرورة تقضي إلى رفع التكاليف، ومن هنا ظهرت ضرورة مقارنة تكاليف منع التلوث بالمنافع المتوقعة نتيجة هذا المنع. و المجتمع الذي يعمل على تجنب التلوث تجنباً تاماً سيجد نفسه في مرحلة تضطره للسماح ببعض التلوث حتى يستطيع الحصول على قدر أكبر من السلع و الخدمات، ونظراً لأن التطورات البيئية تتطوي على منافع ومكاسب للمجتمع، فإن هناك موازنة بين كم التطورات الذي نرغب بتحقيقه وكم المال الذي نرغب بأنفاقه.

أولاً. التكاليف الاجتماعية للتلوث:¹

تفشل الأسواق في دمج الكثير من تكاليف الإنتاج، فعلى سبيل المثال هي لا تأخذ بعين الاعتبار تكاليف التلوث التي تسببها الصناعة. و قد أصبحت هذه التكاليف تعرف باسم التكاليف الاجتماعية وكذلك باسم مثيرات الاقتصاد و الآثار الخارجية وغيرها وهي أنواع من إخفاق السوق.

كيف يمكن أن ندخل التكاليف الاجتماعية في نموذج السوق؟ من الناحية المفاهيمية فأن التكاليف الاجتماعية يمكن أن تدخل في نموذج السوق بشكل سهل نسبياً، و للتعرف على كيفية تحقيق هذا الأمر

¹ - دوناتو رومانو، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

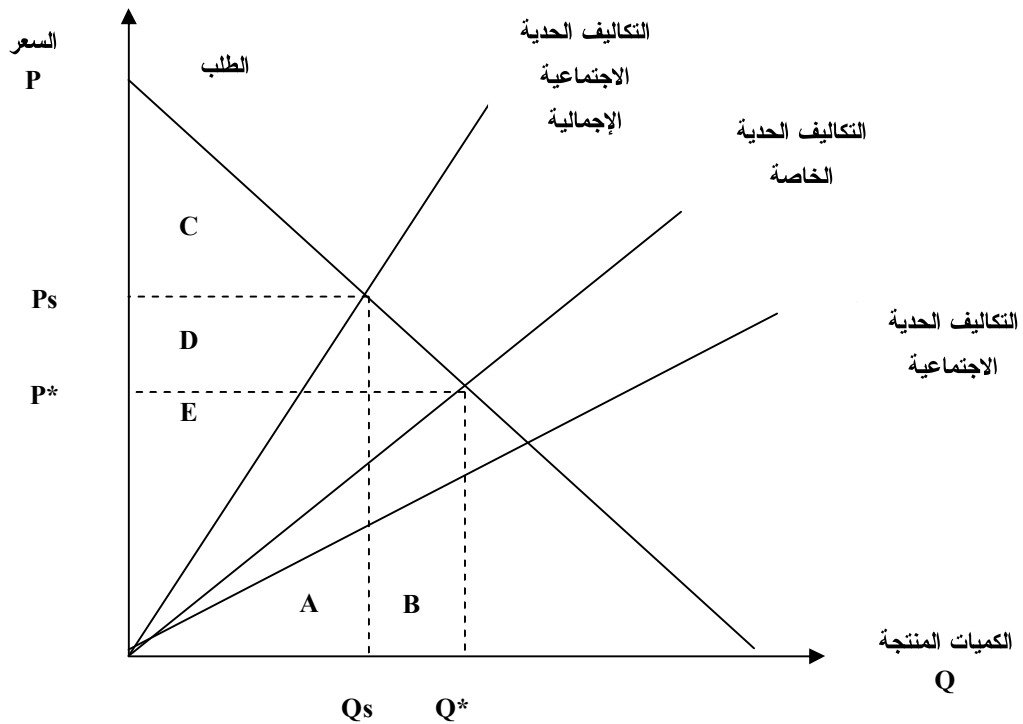
يجب أن ندرك أن منحنى التكاليف الحدية يمثل تكاليف الإنتاج الخاصة فقط و هو لا يعكس التكاليف الاجتماعية.

وسوف نسمي دالة التكلفة الحدية باسم التكلفة الحدية الخاصة، يمكننا عندئذ تحديد دالة التكلفة الجديدة المسماة دالة التكلفة الاجتماعية الحدية وهي تشمل الانعكاسات البيئية لإنتاج السلع المباعة في الأسواق. ومن ثم يصبح من الممكن إضافة دالتي التكلفة الحدية الخاصة و التكلفة الحدية الاجتماعية إلى بعضهما البعض لتحديد إجمالي التكاليف الحدية الاجتماعية للإنتاج. ويمكن أن تكون تلك التكاليف أعلى من التكاليف الحدية الخاصة مما يشير إلى أن إجمالي التكاليف الحدية الاجتماعية للإنتاج أعلى من التكاليف الخاصة لوحدها.

إن إجمالي التكاليف الاجتماعية في الشكل رقم (09.1) هي المسافتين A و B وهي تمثل إجمالي القيمة النقدية للأضرار التي يتسبب بها إنتاج السلع. و هي المساحة التي تقع تحت منحنى التكاليف الحدية الاجتماعية وصولاً إلى نقطة الإنتاج الإجمالي Q^* ويمكن عندئذ تحديد توازن جديد مما يدل على أن كمية التوازن Q_s و الأسعار أعلى إذا دخلت التكاليف الاجتماعية.

ومن إدخال التكاليف الاجتماعية في الحساب أي إدخال الآثار الخارجية يعني توازن السوق أي أننا نستهلك أقل و ندفع أكثر من أجل السلع التي نستهلكها.

الشكل رقم (09.1): إدخال التكاليف الاجتماعية



المصدر: دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

إذا أخذنا التكاليف الاجتماعية بعين الاعتبار فإننا ننتج أقل وتكون الأسعار أعلى وسوف تكون أسعار التوازن هي (P_s, Q_s) بدلا من (P^*, Q^*) . إن أخذ التكاليف الاجتماعية بعين الاعتبار لا يعني أنه يجب التخلص من التلوث أو انه يجب تخفيض الأضرار إلى الصفر، إن أخذ تلك التكاليف بعين الاعتبار يعني أننا سوف نخفض الإنتاج و نخفض التلوث ولكن سوف لن نلغي أيا منهما. وإذا لم نقم بإدخال التكاليف الاجتماعية وقمنا بإنتاج Q^* فسوف لن يتم تعظيم صافي الفوائد الاجتماعية، ويؤدي التوازن الاجتماعي (P_s, Q_s) إلى تعظيم صافي المنافع الاجتماعية عندما يتم دمج التكاليف الاجتماعية. وتشكل المساحة $C+D+E$ صافي المنافع الاجتماعية مع دمج التكاليف الاجتماعية. وفي هذه الحالة تكون صافي الأضرار الاجتماعية مساوية لـ A .¹

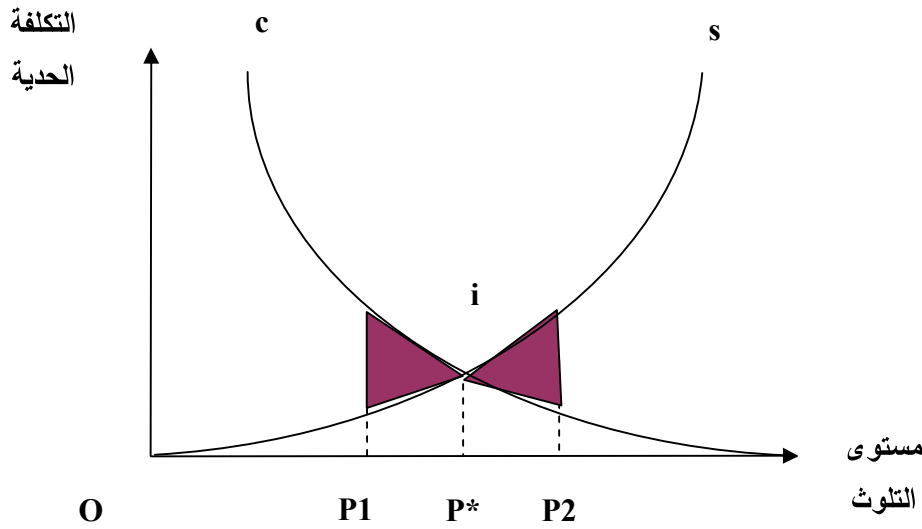
ثانيا. تحديد الحجم الأمثل للتلوث:

تستطيع أن تستوعب البيئة قدرا من المخلفات الناتجة عن عمليتي الإنتاج و الاستهلاك ويسمى ذلك بالقدرة الاستيعابية للبيئة و بديهي أن يسمح المجتمع بالنشاط الاقتصادي الذي يتخلف عنه ذلك القدر من التلوث فإن المنشأة القائمة على هذا النشاط تواجه هذه الزيادة بضبط التلوث إلى مستوى معين و تتكبد في سبيل ذلك تكلفة ضبط التلوث، كما يتكبد المجتمع أيضا التكلفة الاجتماعية للتلوث وتتمثل تكلفة مواجهة التلوث التي تتكبدتها المنشأة في تكلفة إقامة التقنية لمواجهة التلوث و تكلفة المواد و العمالة اللازمة لتشغيل هذه التقنية لجعل التلوث عند المستوى الذي يتم اختياره، و تتمثل التكلفة الاجتماعية التي يتكبدتها المجتمع في ذلك القدر من الموارد الذي يخصص لمواجهة التلوث و الآثار البيئية الناتجة عن مستوى التلوث الذي يتم اختياره.² و الشكل الموالي يبين كيفية الوصول بيانيا إلى المستوى الأمثل للتلوث:

¹ - دوناتو رومانو، مرجع سبق ذكره، ص:98.

² - محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص:154.

الشكل رقم (10.1): المستوى الأمثل للتلوث



المصدر: محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، مرجع سبق ذكره ، ص:155.

المستوى الأمثل لمواجهة التلوث هو المستوى الاجتماعي الأمثل، حيث يمثل المنحنى C التكلفة الحدية لمواجهة التلوث ويمثل المنحنى S التكلفة الحدية الاجتماعية لذلك. ويقع المستوى الأمثل للتلوث عند النقطة P^* ، وهو المستوى الذي تتساوى عنده التكلفة الحدية لمواجهة التلوث مع التكلفة الاجتماعية لذلك. وإذا كانت التكلفة الحدية S أصغر أو أكبر من C فإن مستوى التلوث في الحالتين لا يكون هو المستوى الأمثل، وذلك واضح على الشكل فعند النقطة $P1$ تكون S أصغر من C وتكون خسارة المنشأة هي المساحة المظلمة على يسار نقطة تقاطع المنحنيين i ، وعند النقطة $P2$ تكون S أكبر من C وتكون خسارة المجتمع هي المساحة المظلمة على يمين النقطة i ، وإذا تحقق تلقائياً المستوى الأمثل للتلوث (P^*) فإن السلطة لا تكون بحاجة إلى التدخل لضبط التلوث لأنه اتخذ المستوى الأمثل تلقائياً.¹

إن الفكرة القابلة بأن المستوى الذي تتساوى عنده التكلفة الحدية لمواجهة التلوث مع التكلفة الاجتماعية لذلك هي أحد أهم المفاهيم التي أدخلها الاقتصاديون عند مناقشة القضايا المتعلقة بالبيئة، وإن تحديد هذا المستوى أو الوصول إليه هو المجهود الأساسي الذي يبذله الاقتصاديون اليوم.²

المطلب الرابع: تحليل التكلفة/المنفعة للتلوث

يعد تحليل التكلفة/المنفعة من الأدوات المهمة في تقييم الوحدات الاقتصادية معبرا عنها بالنقود سواء من جانبي التكاليف و المنافع المدركة لأي منشأة استثمارية و بالإمكان استخدام هذا التحليل لتقييم أثر هذه المنشأة الساعية إلى تحسين جودة البيئة و تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

¹ - محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص:155.

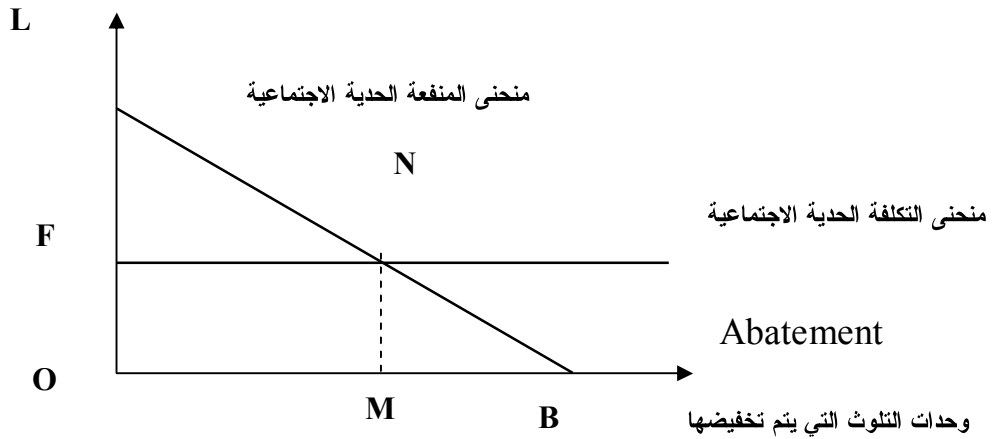
² - دوناتو رومانو، مرجع سبق ذكره، ص:103.

أولاً. أسلوب تحليل التكلفة/المنفعة:

إن الأسلوب المتبع عادة في قياس تكاليف التلوث الحقيقية و إبراز المنافع الناجمة عن تجنبه و علاجه هو أسلوب تحليل التكلفة/المنفعة. جوهر هذا النوع من التحليل يعتمد على المقارنة بين جانبي التكاليف الاجتماعية المختلفة المصاحبة للتلوث مع قيمة المنافع المترتبة على الحد من هذا التلوث أو منعه. و منه نستدل على أنه طالما كانت المنافع الاجتماعية المصاحبة للحد من التلوث أكبر من التكلفة الخاصة لاتخاذ التدابير اللازمة لذلك، فإنه لابد من الاستمرار في عملية تجنب التلوث.¹

ويتضمن الأسلوب تقييماً عن العوائد الاجتماعية نتيجة الأخذ بمشروع معين مقارنة بتكلفته الاجتماعية و التعبير عنها بوحدات نقدية. حيث يتم الأخذ بالأسلوب نظراً لكون أن نظام السوق قد فشل في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد لعدم أخذ الآثار الخارجية في الاعتبار، و بين أسلوب التكلفة/المنفعة أن برنامجاً معيناً لمكافحة التلوث يجب الأخذ به إذا كان مجموع الإيرادات من وراء تنفيذه أكبر من مجموع الخسائر المتوقعة، أي أن المعيار ينطوي على السلوك الرشيد.² والشكل التالي يوضح أسلوب تحليل التكلفة/المنفعة:

الشكل رقم (11.1): التحليل المبسط لأسلوب التكلفة/المنفعة



المصدر: حسن الحاج، اقتصاديات البيئة، مجلة جسر التنمية، العدد 26، الكويت، فيفري 2004، ص: 15.

يتضح من خلال الشكل رقم (17.1) ما يلي:³

- قبل المستوى OM تكون المنفعة الحدية الاجتماعية أكبر من التكلفة الحدية الاجتماعية. فمن الأصلح اقتصادياً للمجتمع أن يستمر في تخفيض وحدات التلوث حتى المستوى OM.
- بعد المستوى OM نلاحظ أن التكلفة الحدية الاجتماعية أصبحت أكبر من المنفعة الحدية الاجتماعية فعلى المجتمع من الوجهة الاقتصادية أن يتوقف عن معالجة التلوث. فتقدير أفراد المجتمع لمقدار النقص

¹ - السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 313.

² - خالد بوجعدار، الاعتبارات البيئية في تقييم المشاريع باستخدام أسلوب التكلفة/العائد، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 06، الجزائر، ص: 15.

³ - حسن الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

في السلع و الخدمات نتيجة لتوجيه جزء كبير من الأموال لإنشاء وحدات معالجة التلوث (تكلفة اجتماعية) يفوق تقييم الأفراد لوجود بيئة صحية (منفعة اجتماعية) .

- الحجم الأمثل للتلوث هو OM حيث تتساوى التكلفة الحدية الاجتماعية و المنفعة الحدية الاجتماعية. فعند هذا المستوى لمعالجة التلوث يكون إجمالي المنفعة الاجتماعية مساويا للمساحة OMNL أي المنطقة الواقعة أسفل منحنى المنفعة الحدية الاجتماعية عند مستوى المعالجة OM . أما التكلفة الاجتماعية عند مستوى المعالجة OM فيساوي OMNF أي المساحة الواقعة أسفل منحنى التكلفة الحدية الاجتماعية عند مستوى المعالجة OM . وعلى ذلك نلاحظ أن المنفعة الاجتماعية تزيد عن التكلفة الاجتماعية عند مستوى المعالجة OM بالمساحة FNL .

ثانيا. نموذج تحليل التكلفة/المنفعة:

يعتبر نموذج التكلفة/المنفعة امتدادا لنظرية اقتصاديات الرفاهية وتحليلا عمليا للتخصيص الأمثل للموارد عندما يعجز نظام السوق الحر في تحقيق ذلك نتيجة لعوامل متعددة من أهمها المشاكل البيئية الناجمة عن عمليات التنمية. و في التحليل تعد المشاكل السالبة للبيئة كالتلوث البيئي تكاليف اجتماعية وتحسب في دراسة الجدوى من ضمن تكاليف أي مشروع تنموي.

نعرض هنا بإيجاز أهم الخطوات المطلوبة لاستخدام النموذج كأداة لترتيب المشروعات التنموية بيئيا:¹

$$PVB = \sum_{t=1}^n \frac{Bt}{(1+r)^t}$$

$$= \frac{B1}{(1+r)^1} + \frac{B2}{(1+r)^2} + \dots + \frac{Bn}{(1+r)^n}$$

$$PVC = EC + \sum_{t=1}^n \frac{Ct}{(1+r)^t}$$

$$= \frac{C1}{(1+r)^1} + \frac{C2}{(1+r)^2} + \dots + \frac{Cn}{(1+r)^n}$$

معدل العائد/التكلفة = PVB/PVC

حيث:

Bt: المنافع الاجتماعية على مدى عمر المشروع.

Ct: التكاليف الاجتماعية على مدى عمر المشروع.

n: المدى الزمني للمشروع.

r: معدل الخصم الاجتماعي (سعر الفائدة) .

PVB: القيمة الحالية للمنافع.

¹ - حسن الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

PVC: القيمة الحالية للتكاليف.

EC: تكاليف تأسيس في بداية المشروع.

t: تأخذ القيمة من السنة الأولى إلى السنة n نهاية المشروع.

فإذا كان معدل العائد/التكلفة أكبر من الواحد فإن المشروع سواء كان يهدف للربح أو يهدف إلى مكافحة التلوث، فإنه يحقق إضافة صافية للرفاهية الاجتماعية وبالتالي نستمر في تنفيذه. لأن المشروع الذي يكون صافي قيمته الحالية أكبر من المشروعات البديلة، هو المشروع الأفضل بيئياً ثم الذي يليه في قيمته الحالية و هكذا. و يسهم التحليل الحدي للتكلفة و المنفعة في إيجاد الحلول المرغوبة اجتماعياً لكثير من المشكلات البيئية.¹

ثالثاً. الانتقادات الموجهة لأسلوب التكلفة/العائد:²

- المعرفة غير الكاملة: حيث يصعب التحديد الكمي لعوائد و تكاليف معالجة التلوث من الناحية الاجتماعية.

- أن أغلب العوائد المتوقعة من برنامج حكومي لمعالجة التلوث سوف تظهر آثارها خلال فترة زمنية طويلة. و عليه يجب إجراء خصم لتحديد القيمة الحالية للعوائد المتوقعة في المستقبل.

- إهمال الآثار التوزيعية: من الذي يحصل على العوائد و من الذي يتحمل التكلفة.

وهناك مشكلات تواجهنا عند القيام بتحليل التكلفة/العائد أهمها:

1- تحديد معدل الخصم الاجتماعي.

2- صعوبة حساب العوائد و التكاليف الاجتماعية، و ذلك لانتشار و تنوع الآثار الخارجية ايجابية كانت أو سلبية.

3- مشكلة التوزيع، حيث أن التحليل لم يأخذ معيار العدالة و كيفية توزيع العوائد و التكاليف في الحسبان.

المبحث الرابع: الإطار الفكري و النظري للتنمية المستدامة

يحظى موضوع التنمية المستدامة باهتمام عالمي منذ بدء تناوله في أدبيات التنمية، و قد جاء هذا الاهتمام نتيجة للتجارب التي خاضتها الدول على اختلاف أنواعها في مجال التنمية وفي علاقة الإنسان ببيئته المحيطة، و كذلك عبر أنماط التفكير التي طرحت من أجل التغيير المرغوب أن يحدث في حياة الإنسان. جاء مصطلح التنمية المستدامة ليقدم منهجية حضيت حتى الآن باتفاق أعضاء المجتمع الدولي على إمكانية صلاحها لمعالجة معضلة العلاقة بين كل من فكر و سياسات التنمية و البيئة.

¹ - حسن الحاج، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 16، 17.

² - خالد بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 18، 19.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة و مسارها التاريخي

التنمية المستدامة ليست فكرة جديدة، فقد حدث تطور سريع في أطرها و سبل تنفيذها منذ ثمانينات القرن الماضي، نتيجة لبداءة اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية و لا اعتبارات البيئة. ظهر مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم جديد حمل على عاتقه مهمة تحقيق تنمية اقتصادية و رفع مستوى معيشة الأفراد في إطار بيئة نظيفة. أولاً. السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة:

تميز العقد الماضي من القرن العشرين في العمل التنموي البيئي على مستوى العالم بسيادة مفهوم التنمية المستدامة *développement durable* و الذي تمت صياغته لأول مرة خلال تقرير (مستقبلنا المشترك) الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية و البيئة برئاسة وزيرة النرويج السابقة جروهارلم برونندلاند. و فيما يلي نوضح التسلسل التاريخي لبروز فكرة التنمية المستدامة:¹

1950: أنشئ الاتحاد العالمي للبيئة (UICN) حيث تم فيه دراسة وضعية البيئة في العالم، وقد اعتبر هذا التقرير رائدا في مجال المقاربات الراهنة المتعلقة بالمصالحة بين الاقتصاد و البيئة. 1968: إنشاء نادي روما الذي جمع عدد من رجال الأعمال و دعا إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

1972: نادي روما ينشر تقريرا مفصلا أعد من طرف مجموعة من الباحثين حول تطور المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الطبيعية، و نشر توقعات حتى سنة 2100 و كان من أبرز نتائجه هو أن مصادر النمو الاقتصادي في العالم سوف تنهار خلال القرن 21 و ذلك بسبب المشاكل البيئية.

1972: انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم حيث تم عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، و ضرورة الترابط بين البيئة و المشاكل الاقتصادية.

1973: اتفاق متعدد الجوانب حول البيئة في واشنطن (AME) تم فيه مناقشة كيفية حماية الأحياء النباتية و الحيوانية المهددة بالانقراض.

1978: إجراء اتفاق فيينا و بروتوكول مونتريال يهدف إلى حماية طبقة الأوزون.

1980: اعد تقرير حول الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة (UICN) و تم فيه اقتراح مصطلح التنمية المستدامة.

1982: وضع برنامج الأمم المتحدة تقريرا عن حالة البيئة العالمية، تضمن بيانات إحصائية و وثائق علمية تؤكد الخطر المحيط بالعالم.

1982: إقرار الميثاق العالمي للطبيعة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، يهدف لتوجيه و تقييم أي نشاط بشري يؤثر على البيئة.²

¹ - عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 08/07 2008، ص: 36.

² - المرجع نفسه، ص، ص: 36، 37.

1987:تقديم تقرير بعنوان "مستقبلنا المشترك" أو كما يعرف بتقرير بروننتلاند من طرف اللجنة الدولية للبيئة و التنمية التابعة للأمم المتحدة، و تم فيه بلورة تعريف دقيق لمصطلح التنمية المستدامة.

1992:انعقاد مؤتمر قمة الأرض بربو دي جانيرو بالبرازيل أو كما يعرف بأجندة القرن 21، تم فيه تخصيص الاستراتيجيات و التدابير للحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار و ملائمة بيئيا.

1993:انعقاد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان بفيينا، و أكد على حقوق الشعوب في الحصول على بيئة نظيفة و تنمية حقيقية.

1994:انعقاد المؤتمر الدولي حول الشعوب و التنمية (CIPD) بالقاهرة، يهدف إلى مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف و التصحر بالأخص في افريقيا.

1995:انعقاد القمة الدولية للتنمية الاجتماعية بكون هاغن، تهدف إلى محاولة الحد من الفقر و البطالة و التهميش الاجتماعي.

1997:إقرار بروتوكول كيوتو باليابان، ويهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة و التحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2002:انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ بجنوب افريقيا، و تم فيه التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة.¹

2005:عودة بروتوكول كيوتو، تم فيه صياغة المزيد من التدابير في جميع مجالات الحياة و هذا على المستوى المحلي و الوطني، القاري و الدولي، و وقعت روسيا على هذا البروتوكول.

2009:انعقاد مؤتمر القمة لتغير المناخ في كوبن هاغن و حمل شعار"من أجل تنمية خضراء احمو كوكب الأرض" ، تم فيه إعلان حالة الطوارئ لحماية الكوكب.

و يجد المنتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي و الإقليمي أنه طرأ تطور مستمر و واضح على التنمية بوصفها مفهوما و محتوى، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، و بشكل عام يمكن تمييز أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية و محتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر، و الجدول التالي يبين هذه المراحل:

1- Alain Jounot, 100 questions pour comprendre et agir le Développement Durable, Édition Afnor, France 2004, p : 11.

الجدول رقم(03.1): تطور مفهوم التنمية و محتواها منذ الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بالتقريب	محتوى التنمية و درجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية=النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية- منتصف ستينيات القرن العشرين	-اهتمام كبير و رئيس بالجوانب الاقتصادية -اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية -إهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية(تنمية من أجل إنسان)
2	التنمية=النمو الاقتصادي+التوزيع العادي	منتصف الستينات-منتصف سبعينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية -اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل الإنسان الإنسان وسيلة التنمية/تنمية الإنسان
3	التنمية الشاملة=الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات-منتصف ثمانينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل الإنسان الإنسان وسيلة التنمية/تنمية الإنسان صانع التنمية/تنمية بواسطة الإنسان
4	التنمية المستدامة=الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين و حتى وقتنا الحاضر	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام كبير بالجوانب البيئية -اهتمام كبير بالجوانب الروحية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة تكاملية مع الجوانب الأخرى(افتراض وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل الإنسان الإنسان وسيلة التنمية/تنمية الإنسان صانع التنمية/تنمية بواسطة الإنسان

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات

قياسها، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص:34.

من الجدول السابق يتضح لنا أن المنحى الذي سلكه مفهوم التنمية من خلال الأربع مراحل كان فيه الاهتمام دائماً بالجانب الاقتصادي، ثم بدأ الاهتمام بالجانب الاجتماعي في المرحلة الثالثة حيث أنه كان ضعيفا في المرحلتين الأولى و الثانية، أما الجانب البيئي فكان الاهتمام به ضعيفا في المراحل الثلاثة الأولى ثم بدأ به الاهتمام بدرجة كبيرة في المرحلة الرابعة حينما ظهر مفهوم التنمية المستدامة.

ثانيا. تعريف التنمية المستدامة:

يشكل مفهوم التنمية المستدامة منهجا متكاملا لأنه يجمع ما بين الاقتصاد، البيئة والمجتمع دون الفصل بينهما فالأهداف الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية تصب كلها في هدف واحد و هو المحافظة على الأجيال، ولذلك وردت عدة تعاريف للتنمية المستدامة و هذا حسب توجه الباحثين و المختصين و يمكن تعريفها كما يلي:

"هي تنمية قابلة للاستمرار و التي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان و محيطه الطبيعي و بين المجتمع و تنميته، و التركيز ليس فقط على الكم بل على النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع و توفير فرص العمل و الصحة و التربية و الإسكان " ¹

وعرفت اللجنة العالمية للبيئة و التنمية في تقريرها المشهور بتقرير برونتلاند عام 1987 أن التنمية المستدامة هي: "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم " ²

و تعرف الفاو (منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة) التنمية المستدامة كما يلي: "التنمية المستدامة هي إدارة و حماية قاعدة الموارد الطبيعية و توجيه التغير التقني و المؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية و المستقبلية. وإن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة و الغابات و المصادر السمكية) تحمي الأرض و المياه و المصادر الوراثية النباتية و الحيوانية و لا تضر بالبيئة و تنسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية و مناسبة من الناحية الاقتصادية و مقبولة من الناحية الاجتماعية" ³

و تعرف على أنها: "مجموعة من الوسائل و الطرق لخلق نمو اقتصادي يحافظ على البيئة و يقلل من مستويات الفقر دون أن يدمر مصادر الطبيعة و قدرتها في المدى القصير على حساب تنمية طويلة المدى" ⁴

من خلال التعاريف السابقة يتضح بأن التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لمختلف رغبات الإنسان مع المحافظة على البيئة و دون رهن مستقبل الأجيال القادمة. و أنها مستمدة من جوانبها الثلاث وهي: العدالة الاجتماعية، حماية البيئة، الفعالية الاقتصادية.

¹ - فراس أحمد الخرجي، مرجع سبق ذكره، ص:136.

² - اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، ترجمة محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة، عدد:142، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1989، ص:69.

³ - دوناتو رومانو، مرجع سبق ذكره، ص:56.

⁴ - مقيص صبري، بوعنان نور الدين، دور أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 12/11 نوفمبر 2008، ص:1.

ثالثاً. أهداف و مبادئ التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها و محتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية السكان في المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و نفسيا و روحيا. عن طرق التركيز على الجوانب النوعية للنمو و ليس الكمية و بشكل عادل و مقبول.

2- احترام البيئة الطبيعية: تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات الإنسان و البيئة و تتعامل مع النظم البيئية و محتواها بطريقة رشيدة، و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و انسجام.

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية: وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاههم، و حثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة.

4- تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها و تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، و كيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية الحياة للمجتمع، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر و آثار بيئية سلبية.

6- إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع: و بطريقة تلائم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية و وضع الحلول المناسبة لها.

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي من جهة و البيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة و محتواها و هذه المبادئ هي:²

أ- الاندماج بين الجوانب البيئية، الاجتماعية والاقتصادية: إن المحافظة على البيئة و التفاعل السليم معها يتمشى و أهداف التنمية الاقتصادية المتمثلة في رفع مستوى المعيشة الذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر الاستغلال المنظم و الرشيد لمصادر الثروة و الموارد المتاحة. ويستند العنصر الاقتصادي إلى المبدأ الذي

¹ - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 28، 29.

2- Jean Luc Bourdages, **Le Développement Durable**, Edition Bibliothèque du parlement, canada, Juillet 1997 ,p,p : 7-8.

يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد، والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني.

ب- حماية التنوع البيولوجي و الحفاظ على الموارد الطبيعية: يتمثل هذا المبدأ في حماية الكائنات الحية النباتية و الحيوانية من الانقراض بالإضافة إلى منع استنزاف الموارد الطبيعية و تشجيع استخدام الطاقات المتجددة النظيفة.

ج- الحذر الوقاية و التخطيط: قبل بداية أي مشروع تقوم المؤسسات بدراسة آثاره على البيئة و على المدى الطويل، فإذا ترقبت آثارا سلبية فتحاول تعديله أو إلغائه نهائيا إذا كان من الصعب التخلص منها.

د- الشراكة و المشاركة: تكون الشراكة عن طريق توقيع و تطبيق الاتفاقيات العالمية و البروتوكولات الخاصة بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة، ويجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: الحكومة، القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني وغيرها و تنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض القضايا البيئية سواء منها المحلية الإقليمية و الدولية. أما المشاركة فتكون بمساهمة جميع أفراد المجتمع للتصدي للمشكلات البيئية.

هـ- التعليم التكوين و التوعية: و يكون هذا عن طريق الحملات التحسيسية لكيفية الحفاظ على البيئة بالإضافة إلى إدماج البيئة في البرامج التكوينية و التعليمية في كافة المستويات.¹

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثة تتمثل في البعد الاقتصادي، البعد البيئي والبعد الاجتماعي وهذه الدعام مترابطة و متكاملة في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط والتنظيم و الترشيح و لا يكفي وصف هذه الأبعاد بأنها مترابطة معا، بل لا بد من الإشارة إشارة واضحة و صريحة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة و متكاملة.

أولا. البعد الاقتصادي:

وينبع من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية و أي تلويث لها و استنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها.² و يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة و المستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار و تمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. لذا فإنه من الضروري أن يكون النمو الاقتصادي بشكل يتضمن قيمة الأصول البيئية و أهمية المحافظة على الخدمات البيئية الأساسية و رأس المال الطبيعي، و بالتالي يتطلب هذا النمو الكثير من ضوابط الحياة الاقتصادية مثل: تشجيع التغير التقني التغير في الهيكل الإنتاجي والاستهلاكي بالشكل الذي يسمح بالحفاظ على المستوى المرغوب من

1- Jean Luc Bourdages, Le Développement Durable, op-cit,p,p :9-10.

2-Louis Guay, Laval Doucet, Luc Boutillier, Guy Dedailleul, **Les enjeux et les défis du développement durable : connaître, décider et agir**, les presses universitaires Laval, Canada, 2004, p :12.

مخزون الموارد النادرة. ووفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات و نوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن. و تشير التنمية المستدامة إلى الحد الأمثل من التداخل مع دعائمها من خلال عملية تكيف ديناميكية للبدائل التي تشمل استبدال رأس المال الطبيعي برأس المال الاصطناعي إلى حد أن الأجيال المستقبلية لا تزال تتوارث نفس القدر من رأس المال.¹

و تمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي:²

النمو الاقتصادي المستدام، كفاءة رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية، العدالة الاقتصادية. إذن يمكن القول أن البعد الاقتصادي هو تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، أخذًا في الحسبان الآثار الحالية و المقبلة للاقتصاد على البيئة بهدف التنمية و حماية البيئة في نفس الوقت.

ثانيا. البعد الاجتماعي:

يمكن تناول البعد الاجتماعي من خلال التنمية المستدامة التي تعني تحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهية الاجتماعية مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، لان النمو السريع غير المستقر يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى عدم قدرة الحكومات على توفير الخدمات و هذا يتناسب عكسيا مع معدلات الرفاهية الاجتماعية، كما أن النمو السريع للسكان يحدث مشاكل بيئية كثيرة.³ ويدعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة مسؤوليات كل القوى في عمليات تطوير الإنتاج و توسيع الثروات، إذ يؤكد علماء الاجتماع على متطلبات البيئة التي تحددها الثقافة فمثلا الرغبة في استهلاك اللحم و الأغذية الزراعية يشجع في بعض الأحيان القضاء على الغابات و تدهور التربة، فحين الرغبة في استهلاك السمك فقد يضر بالبيئة البحرية، لذا فإنه يتم التركيز على استدامة النظم الثقافية والبشرية بما فيها قبول نظريات البيئة.⁴

وقد ينظر للإنسان على أنه المحور الرئيسي للتنمية، وهو وسيلة و هدف في آن واحد، فالتنمية البشرية هي عبارة عن توسيع اختيارات الأفراد من خلال توسيع نطاق قدراتهم البشرية على أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات في أفضل توظيف لها و في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والسياسية. وتتقارب هذه الخيارات بين العيش مدة أطول و بصحة جيدة و اكتساب خبرات و مهارات من خلال المعرفة، و إشباع الحاجات الأساسية إلى ضمان حقوق الإنسان و الحرية السياسية.

¹ - كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجيا بالجزائر، مجلة العوم الإنسانية، العدد45، العراق، فيفري2010،ص:6.

² - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، مرجع سبق ذكره، ص:39.

3-Corinne Gendron,le développement durable comme compromis :la modernisation écologique de l'économie a l'ère de la mondialisation,presses de l'université du Québec,Canada,2006,p :187.

⁴ - كربالي بغداد، حمداني محمد، مرجع سبق ذكره، ص:9.

و من الجدير بالذكر أنه ليس من السهولة المحافظة على التوازن بين البعد البيئي و البعد الاجتماعي أو البشري للتنمية المستدامة، ففيما يرى أنصار البيئة أنه يجب الحذر في استخدام الموارد الطبيعية خوفاً من نضوبها، مما يؤثر سلباً على فرص الأجيال القادمة بالتنمية، يرى المهتمون بالتنمية البشرية أن هذا الحذر لا يعد مقبولاً للذين يعيشون تحت خط الفقر إذ أن أولوياتهم هي توفير مستوى معيشة مناسبة لهؤلاء الأفراد، و ليس الحفاظ على الموارد الطبيعية فحسب، و هنا تظهر ضرورة وجود مؤشرات محددة تسمح للدول بتحديد قدرة المجتمعات على استنزاف هذه الموارد الطبيعية و درجة نفاذها، وبالتالي ضرورة إيجاد توازن بين استنزاف الموارد المتاحة و حجم السكان و متطلبات التنمية دون التأثير سلباً في مستوى معيشة الأجيال القادمة.¹

و فيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي:²

المساواة في التوزيع، الحراك الاجتماعي، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، استدامة المؤسسات.

ثالثاً. البعد البيئي:

لقد أدت المشاكل البيئية التي ظهرت خلال العقود الماضية إلى أن يكون هناك قناعة شبه كاملة من أن إدارة البيئة بشكل سليم و متوازن يعد من أبرز العوامل المسببة في تهديد التنمية في الدول، و تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعد ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا كان أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي و النظام البيئي دون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.³

وقد أصبح القضاء على الفقر و تحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ضرورة ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية فحسب و إنما من منظور حماية البيئة و تحقيق التوازن البيئي، و قد كانت الدراسات التي أعدها نادي روما و برنامج الأمم المتحدة للتنمية و تقارير برانندلاند قد وضعت خطوات تهدف لإيجاد ارتباط واضح بين البيئة و التنمية و إعطاء معنى ذي دلالة واضحة للتنمية المستدامة، وقد أقرت ذلك معظم دول العالم. و يتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في:⁴

النظم البيئية، الطاقة، التنوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية، القدرة على التكيف.

وهكذا يمكن القول أن البعد البيئي للتنمية المستدامة هو الاهتمام بإدارة البيئة و هو العمود الفقري للتنمية المستدامة. حيث أن كل تحركات الإنسان و بصورة رئيسية تركز على كمية و نوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية

1- Corinne Gendron, le développement durable comme compromis : la modernisation écologique de l'économie à l'ère de la mondialisation, op-cit, p.p :189-190.

2 - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، مرجع سبق ذكره، ص:40.

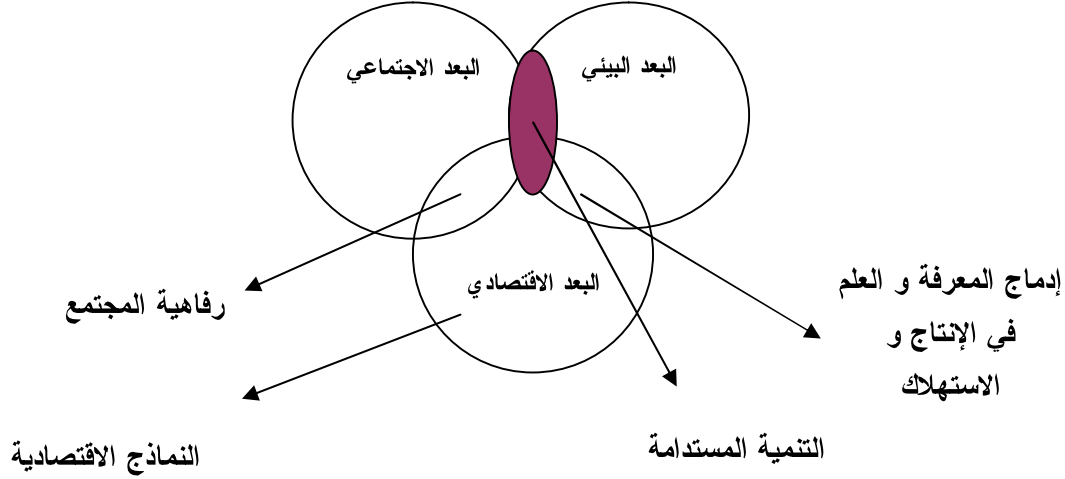
3 - كربالي بغداد، حمداني محمد، مرجع سبق ذكره، ص:7.

4 - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، مرجع سبق ذكره، ص:40.

المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية و مترابطة مع إدارة نظام البيئة.¹

ومن خلال ما سبق يمكن أن نوضح من خلال الشكل الموالي ترابط، انسجام و تفاعل أبعاد التنمية المستدامة:

الشكل رقم(12.1): أبعاد التنمية المستدامة



Source : Beat Burgenmeier, politiques économiques du développement durable, 1ère édition, Groupe de Boeck, Bruxelles, Belgique, 2008, p:43.

من خلال الشكل نستنتج أن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا من خلال ترابط و تفاعل الأبعاد الاقتصادية والبيئية و الاجتماعية فيما بينها، ولكي يتحقق التقدم في التنمية المستدامة لا بد أن تكون مستمدة من التقدم والفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية و الحماية البيئية.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية فيه بقيت الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة. وتساهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية.

¹ - سليمان مهنا، ريدة ديب، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس و العشرون، العدد الأول، سوريا، 2009، ص:490.

أولاً. مراحل إعداد مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

إن مؤشرات قياس التنمية المستدامة تم تطويرها لمتابعة التقدم الحاصل و تقييم فعالية و أثر السياسات التنموية، لذلك فإن عملية إعداد مؤشرات لقياس التنمية المستدامة تمر في مجموعة من المراحل هي:¹

1- المرحلة الأولى: وتشمل الخطوات التالية:

أ- تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستدامة بشقيها الحكومية و الخاصة.

ب- تحديد دور كل جهة في عملية التنمية و الأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية.

ج- وضع آلية لتحقيق التنسيق و التكامل بين أدوار هذه الجهات.

د- تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم انجازاتها.

2- المرحلة الثانية: وتتكون من الخطوات التالية:

أ- تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة أو الإقليم و الوضع الحالي لهذه المؤشرات.

ب- بيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة.

ج- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات.

د- تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات.

3- المرحلة الثالثة: يجب اختيار المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية و إستراتيجية

التنمية المستدامة في الدولة، من خلال المؤشرات المستخدمة و تلك التي أعدتها الأمم المتحدة مع ضرورة التأكيد على ما يلي: مدى توفر البيانات وإمكانية جمعها لهذه المؤشرات، مصدر و استمرارية توفر البيانات و إمكانية الحصول عليها بسهولة، مدى واقعية هذه البيانات.

و من أجل إعداد مؤشرات فاعلة لقياس التنمية المستدامة لا بد من تطبيق المعايير التالية و هي:²

1- أن تكون المؤشرات قابلة للقياس و تكون واضحة و دقيقة و يمكن فهمها و تقبلها.

2- أن تعكس شيئاً أساسياً عن جوانب المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

3- أن يمكن التنبؤ بها أو توقعها، و تكون لها مرجعية و ذات قيمة حدية متاحة و نستطيع التحكم بها.

4- أن تكون حساسة للزمن و عبر المكان و أن تساعد على المقارنة مع مناطق أخرى.

ثانياً. أنواع مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

إن مؤشرات قياس التنمية المستدامة تعكس حقيقة أن الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية هي جوانب مترابطة و متكاملة متداخلة و أي يتغير يطرأ على جانب منها فإنه ينعكس بصورة أو بأخرى على الجوانب الأخرى، و لقياس التنمية المستدامة اعتمد الاقتصاديون على عدة مؤشرات بالاعتماد على معايير مختلفة، و لعل أهمها يتمثل فيما يلي:

¹ - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، مرجع سبق ذكره، ص: 255.

² - المرجع نفسه، ص: 262.

1- المؤشرات الاجتماعية:

تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية:¹

- أ- المساواة الاجتماعية: تمثل نوعية الحياة و المشاركة العامة و هي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة و شمولها عند توزيع الموارد و إتاحة الفرص و اتخاذ القرارات.
- ب- الصحة العامة: هناك ارتباط قوي بين الصحة و التنمية المستدامة، فالرعاية الصحية أهم مبادئ التنمية المستدامة.
- ج- التعليم: يعد من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم مع التقدم الاقتصادي و الاجتماعي المتحقق في مجتمع، و يتمثل هدف مؤشر التعليم في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- د- السكن: و يتمثل في ضرورة توفير السكن اللائق للمواطنين.
- هـ- النمو السكاني: هناك علاقة واضحة ما بين النمو السكاني و التنمية المستدامة، ولذلك فلا بد من إيجاد حالة من التوازن بين مؤشر النمو السكاني و معدلات التنمية المستدامة.
- و- دليل التنمية البشرية: و يعد من أهم المؤشرات الاجتماعية، حيث يعبر عن مدى توجيه الموارد المالية للدولة باتجاه التنمية البشرية.

2- المؤشرات الاقتصادية:

- هي عبارة عن معطيات إحصائية كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة وتتلخص هذه المؤشرات في مؤشرين أساسيين هما:²
- أ- البنية الاقتصادية: التي يتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي، و كيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع و تأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية. و لعل أهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في تحديد البنية الاقتصادية لبلد ما هي:
 - الأداء الاقتصادي و يمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، و نسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني.
 - التجارة و يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع و الخدمات.
 - الحالة المالية و تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي، و كذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي.
 - ب- أنماط الإنتاج و الاستهلاك: و يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، و من أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية و الاستهلاكية في قياس التنمية المستدامة هي:

¹ - علة مراد، سالت محمد مصطفى، البيئة و التنمية المستدامة.. التصور و المضمون، المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع حول اقتصاديات

البيئة و العولمة، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 23/20 أفريل 2009، ص، ص: 13، 14.

² - باتر محمد علي و ردم، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، مقال تم تحميله من الموقع الإلكتروني:

<http://www.arabenvironment.net/arabic/archive/2006/11/116803.html> تاريخ الاطلاع: 2011/10/08.

- استهلاك المادة و تقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، و المقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.
- استخدام الطاقة و تقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، و كثافة استخدام الطاقة.
- إنتاج و إدارة النفايات و تقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية و المنزلية، وإنتاج النفايات الخطيرة و إنتاج النفايات المشعة و إعادة تدوير النفايات.
- النقل و المواصلات و تقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات.

3- المؤشرات البيئية:

تعتبر المؤشرات البيئية جزءا لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة و تكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم و رصد التغيرات التي تحدث على البيئة و الموارد الطبيعية سواء كانت ايجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقق الهدف. و يتم كذلك من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية و البيئة من كل جوانبها ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على مؤشر أساسي يسمى بمؤشر الاستدامة البيئية الذي أنجز لصالح 142 دولة و الذي يستند بدوره إلى 20 مؤشر كل منها يحتوي من 2 إلى 8 مؤشرات فرعية، و يأخذ مؤشر الاستدامة البيئية بعين الاعتبار الانجازات البيئية للدول و البنية المؤسساتية و كذلك القدرة الاقتصادية. وهناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية هي: الأنظمة البيئية، تقليل الضغوطات البيئية، تقليل الهشاشة الإنسانية، القدرة الاجتماعية و المؤسسية. وتشمل المؤشرات البيئية ما يلي: الغلاف الجوي، الأراضي، البحار و المحيطات و المناطق الساحلية، المياه، التنوع الحيوي.¹

بعد بروز فكرة التنمية المستدامة حاول العديد من المهتمين بالموضوع تحديد مؤشرات لها، لعل أهم هذه المحاولات تلك التي قامت بها لجنة التنمية المستدامة في هيئة الأمم المتحدة التي اقترحت 59 مؤشرا صنفت بناء على معايير اقتصادية، اجتماعية و بيئية، كما أوجدت المنظمة تصنيفا آخر قائم على ضم ودمج المؤشرات في ثلاث فئات رئيسية تعرف بمؤشرات الضغط و الحالة و الاستجابة حيث تشير مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة إلى الأنشطة و العمليات و الأنماط، أما مؤشرات الحالة فتعطي صورة واضحة عن الحالة في الوقت الراهن، في حين تمتد مؤشرات الاستجابة إلى وضع التدابير التي يمكن اعتمادها للوصول إلى التنمية المستدامة.²

و يمكن تلخيص أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجدول التالي:

¹ - خميس عبد الرحمن حداد، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية، سرت الجماهيرية العربية الليبية، يومي 4/2 نوفمبر 2009، ص: 76.

² - ذهبية طرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل العولمة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 08/07 أفريل 2008، ص، ص: 244:245.

الجدول رقم (04.1): المؤشرات الاجتماعية، البيئية و الاقتصادية لقياس التنمية المستدامة

النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر / تفاوت الدخل - معدل البطالة نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل / النسبة المئوية للأطفال دون سن ال 15 الذين خرجوا من بيوتهم الحالات الغذائية للأطفال / حالات الوفيات - معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات / متوسط العمر المتوقع عند الولادة/ نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري / نسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب/الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية/ التحصين ضد الأمراض المعدية بين الأطفال/ معدل انتشار وسائل منع الحمل/ نسبة إكمال الدراسة الابتدائية و الثانوية - معدل الإلمام للقراءة و الكتابة بين البالغين - نصيب الفرد من مساحة البيت /عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة/ معدل النمو السكاني -سكان المناطق الحضرية المنظمة و غير المنظمة	المؤشرات الاجتماعية
استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون/ تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة و الأراضي المزروعة دائما./ استخدام المبيدات الحشرية - استخدام الأسمدة. مساحة الغابات النسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي -مساحة المستوطنات الحضرية كثافة قطع الأشجار - الأراضي المصابة بالتصحّر -مجموع السكان في المناطق الساحلية حجم المياه السطحية و الجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة - الطلب البيولوجي والكيميائي على الأكسجين في الكتل المائية تركيز البكتيريا القولونية في المياه العذبة/ المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية/ انتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسية	المؤشرات البيئية
نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي/ حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي ميزان التجارة للسلع و الخدمات - الدين / الناتج القومي الإجمالي/ مجموع المساعدات الإنمائية - كثافة استخدام المواد/ نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة -كثافة استخدام الطاقة/ توليد النفايات الصناعية و الحضرية الصلبة - توليد النفايات المشعة- توليد النفايات الخطرة -إعادة تدوير و استخدام النفايات المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يوميا	المؤشرات الاقتصادية

المصدر: ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص:245.

المطلب الرابع: المحاسبة البيئية (الخضراء) :

قد بدأ اهتمام المحاسبين بالبيئة بعد أن ظهرت الجوانب السلبية في استغلالها و قد ظهرت عدة مسميات في مجال المحاسبة تشير إلى هذا الجانب منها: المحاسبة الخضراء، المحاسبة من أجل التنمية المستدامة، المحاسبة البيئية و الاقتصادية. و الهدف منها قياس مدى تقدم التنمية المستدامة للدول.

أولاً. تعريف المحاسبة البيئية:

تعرف المحاسبة البيئية بأنها: " تعيين و قياس و تخصيص التكاليف البيئية لأخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الإدارية لتوصيل المعلومات للأطراف المعنية"¹

وتعرف بأنها: " مفهوم و منهج يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي و الآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المنظور و غير المنظور، و يهتم بأن لا تتعدى مشروعات التنمية و طموحاتها الحد البيئي الحرج، و هو الحد الذي يجب أن نتوقف عنده و لا نتعداه حتى لا تحدث نتائج عكسية قد تعصف بكل ثمار مشروعات خطط التنمية"²

وقد عرفت المحاسبة البيئية أيضا على أنها: " إدارة الأداء البيئي والاقتصادي من خلال تهيئة وتطوير نظم محاسبية ملائمة تتعلق بالبيئة وتطبيقاتها وتتضمن عادة عملية التقرير والتدقيق المحاسبي بالإضافة إلى احتوائه على عمليات تكلفة دورة الحياة والمحاسبة عن التكلفة الكلية وتقييم المنافع والتخطيط الاستراتيجي لإدارة البيئة "³

و من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المحاسبة البيئية تعني شمول و تكامل عملية القياس والإفصاح المحاسبي و الاقتصادي للأنشطة و البرامج التي تؤثر على البيئة و التي تمارسها الوحدات الاقتصادية.

و يتم تطبيق المحاسبة البيئية من خلال مستويين:⁴

1- المحاسبة البيئية على المستوى الكلي: في هذا المستوى يتم التركيز على قياس التنمية المستدامة أو المتواصلة، وفي ظل المشاكل البيئية المتفاقمة أصبحت هناك حاجة لمؤشرات تختص بقياس الحالة الصحية ومعدلات النمو والتقدم مثل المفهوم المتعلق بقياس التنمية البشرية. وينادي هذا المفهوم بالحفاظ على مصادر رأس المال البشري والمادي والطبيعي باعتبارها الضمان لاستمرار التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية وانعكس هذا المفهوم على علم المحاسبة ونتج عن المحاسبة الوطنية والمتمثلة في المؤشرات الخضراء أو المعدلة بيئيا مثل الدخل الوطني المعدل بيئيا أو الناتج الوطني المعدل بيئيا مؤشرات أكثر

¹ - رانيا عمر محمد الباز، أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية بمدينة جدة، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2007، ص:39.

² - ماجدة شعيب، المحاسبة البيئية، ورقة عمل مقدمة للجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، بيروت، لبنان، 2009، ص:7.

³ - هادي رضا الصفار، المحاسبة عن البيئة المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس حول أخلاقيات الأعمال و مجتمع المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 19/17 أفريل 2006، ص:8.

⁴ - رانيا عمر محمد الباز، مرجع سبق ذكره، ص، ص:41،42.

موضوعية في الحكم على معدلات النمو وأداء الاقتصاديات المختلفة وكذلك عند مقارنة أداء بعض الدول مع بعضها.

2- المحاسبة البيئية على المستوى الجزئي: أو على مستوى المنشأة هناك مجموعة من الأطراف الخارجية والداخلية التي تهتم بمؤشرات قياس الأداء وعلى رأسها الجهات المقرضة والمستثمرين وإدارة المنشأة . ولم يعد الربح هو المؤشر على جودة الأداء حيث أصبح لزاما على المنشآت تطوير أنظمتها المحاسبية لتتمكن من التعامل مع القضايا البيئية وذلك من خلال السير في اتجاهين : أولا في اتجاه المحاسبة (المالية والمحاسبة الإدارية والتكاليف) والاتجاه الثاني من خلال معالجة المعلومات المرتبطة بالبيئة من خلال نظام للمحاسبة البيئية يطبق داخليا وخارجيا وعلى كافة المستويات.

ثانيا. حسابات الدخل الوطني المعدلة بيئيا:

لأجل أن تكون الحسابات الوطنية معبرة تعبيراً دقيقاً عن التنمية المستدامة، لا بد من إدخال مفاهيم وأفكار القيم البيئية ضمن محتوى تحليلات النظرية الاقتصادية بمحتواها الكلي و الجزئي و أن يتحقق ذلك في إطار التوازن العام بمفهومه الجديد و هو التوازن الذي يعمل على ربط الاقتصاد و الاجتماع و البيئة معا. و من هنا تظهر لنا الحالة الجديدة التي تتطلب إعادة النظر في طرق الحسابات الوطنية بحيث تكون معدلة بيئياً، و كما هو مألوف لنا أن الناتج المحلي الإجمالي هو معيار النمو الأساسي الشائع الاستخدام في كل الاقتصاديات، والذي بموجبه تحدد الكثير من خواص السياسة الاقتصادية و ما يهمنا في ذلك هو كيف يمكن أن يكون هذا المؤشر معبراً تعبيراً سليماً عن التنمية و ما أحدثه التطور الاقتصادي من تعديلات في مفاهيم هذا المؤشر. إن تعديل هذا المؤشر لأن يصبح مؤشراً معبراً عن النمو المستدام لا بد من محاولة إدخال و إضافة بعض المعايير المتعلقة بالبيئة و التي تأخذ شكل الاستنزاف و التحلل للموارد الطبيعية ولكي نقدم معياراً أفضل في أنظمة الحسابات الوطنية نأخذ بعين الاعتبار النمو المستدام لكي نسهل على صانعي القرار و التخطيط بعيد المدى تحقيق أهدافهم التي تضمن قياس التنمية المستدامة.¹

إن أهم ما يهدف إليه نظام الحسابات الوطنية المعدلة بيئياً هو توحيد مجاميع البيانات البيئية مع بيانات و معلومات الحسابات الوطنية الموجودة مع المحافظة على تطوير نظام الحسابات الوطنية أطول فترة ممكنة حتى ينسجم مع الأسلوب الحسابي الذي يتم فيه عرض التكاليف البيئية و منافعها و الموارد الطبيعية فضلاً عن نفقات الحماية البيئية التي تسعى إلى المحافظة على الوحدة الجوهرية الموجودة بينهما مع العمل على جمع و تصنيف المعلومات ذات العلاقة عن الموارد الطبيعية و الجوانب البيئية الأخرى.

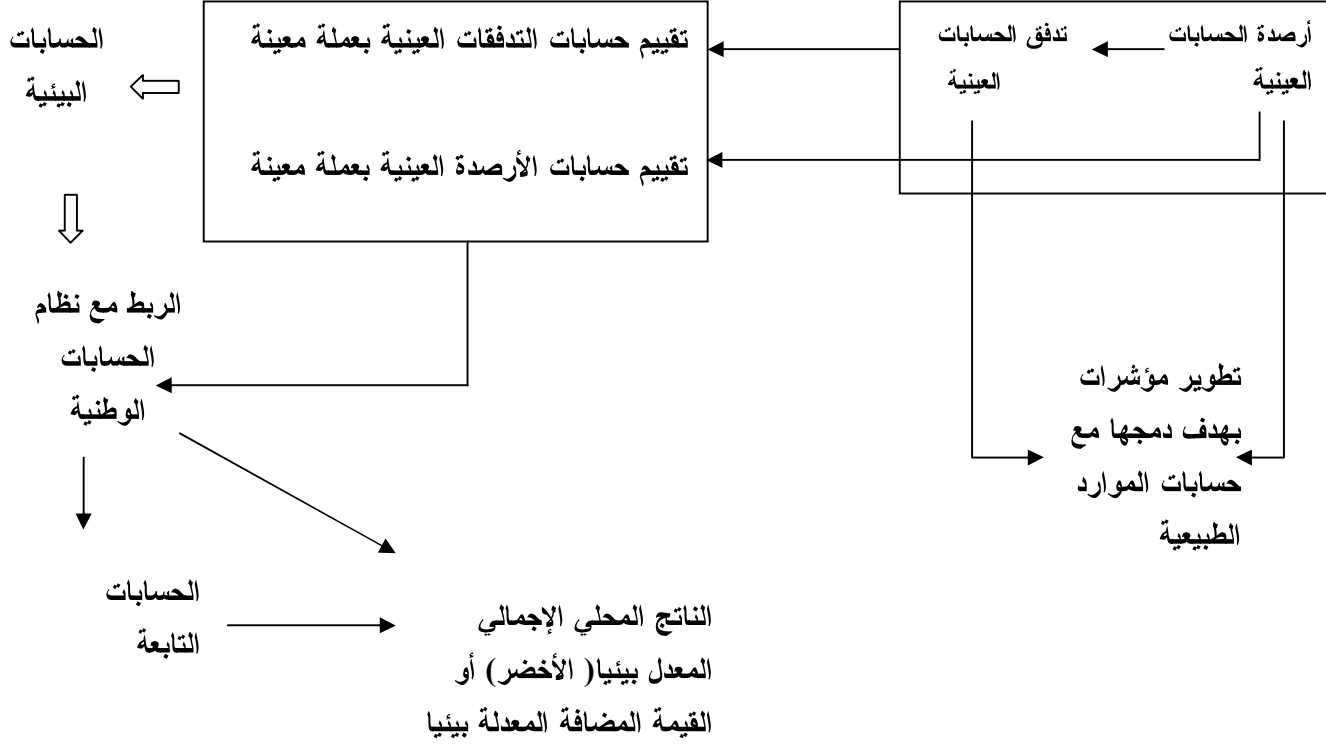
كما أن العنصر المهم في نظام الحسابات الوطنية المعدلة بيئياً يكمن في قدرة النظام على استخدام المعلومات و البيانات التي قد تأتي من إجراءات أخرى مثل محاسبة المورد المادي على المستوى الإقليمي أو القطاعي و بهذا يمكن تقييم الآثار البيئية لكل القطاعات.²

¹ - اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، إطار للمحاسبة البيئية الاقتصادية في منطقة الاسكوا، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص: 19.

² - المرجع نفسه، ص: 21.

و إذا استطعنا أن نقدم تحليلاً لذلك فسيكون بمقدورنا وضع نظام و معايير و أدوات للحسابات الوطنية المعدلة بيئياً و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(13.1): نظام الحسابات البيئية و الاقتصادية SEAA



المصدر: أحمد الكواز، المحاسبة القومية الخضراء، مجلة جسر التنمية، العدد 59، الكويت، جانفي 2007، ص: 17

يتناول نظام الحسابات البيئية و الاقتصادية أوجه الاهتمامات البيئية إلى جانب الحسابات التقليدية وذلك عن طريق فصل و تحديد جميع التدفقات و المحزونات المتعلقة بالبيئة المدرجة بالفعل في الحسابات التقليدية. وعلى هذا فإن نظام المحاسبة البيئية و الاقتصادية يكمل نظام الحسابات الوطنية، و يوسع نطاقه بالنسبة لحساب التكاليف البيئية من خلال تطوير مؤشرات ودمجها مع حسابات الموارد البيئية. إضافة إلى هذا، فإن تنفيذ نظام الحسابات البيئية و الاقتصادية يتيح للحكومات والدول تقييم أثر أنشطتها على البيئة كما يساعدها في تقليل أثر هذه الأنشطة على البيئة إلى الحد الأدنى.¹

¹ - أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

ثالثاً. أهمية المحاسبة البيئية (الخضراء) :

- 1- للمحاسبة البيئية (الخضراء) أهمية كبيرة في تحقيق و قياس التنمية المستدامة و تتمثل فيما يلي:¹
 - 1- توسيع نطاق عملية التقييم و تحليل الاستثمارات لكي تشمل الآثار البيئية المحتملة.
 - 2- التوصل إلى فهم أفضل للتكاليف البيئية و لأداء العمليات و المنتجات و تسعيرها بدقة.
 - 3- المساعدة في تطوير نظام إداري بيئي للحكومات و الدول.
 - 4- لغرض ترشيد القرارات الإدارية و ضمان دقة المعلومات المحاسبية التي على أساسها يتم صنع القرارات الإدارية من خلال المساعدة على المفاضلة بين البدائل الإدارية و عند المفاضلة بين الالتزام و عدم الالتزام بالبرامج البيئية.
 - 5- تستمد المحاسبة وجودها من اعتراف المجتمع بنتائجها من خلال وظيفتي القياس و التوصيل للمعلومات المالية و الاقتصادية للمجتمع و استمرار الطلب على خدماتها مما يستلزم تلبية الاحتياجات المتزايدة للمعلومات البيئية و الاجتماعية بجانب المعلومات المالية.
 - 6- مساعدة المديرين لاتخاذ القرارات التي من شأنها تخفيض التكاليف و الأعباء البيئية في المنشأة الاقتصادية.
 - 7- تدعم المحاسبة البيئية بحماية البيئة و الالتزام بكفاءة التوافق مع القوانين البيئية و التعليمات الدائمة المطبقة في السياسات البيئية.
 - 8- تدعم المحاسبة البيئية بتخفيض التكاليف و المؤثرات البيئية في آن واحد عن طريق الكفاءة في استخدام الطاقة و الماء و المواد في العمليات الداخلية و المنتجات النهائية.
- و تتمثل صعوبات تطبيق المحاسبة البيئية (الخضراء) فيما يلي:²
 - أ- عدم وضوح و صعوبة المنهجيات المستخدمة في الحسابات البيئية و خاصة المائية، و هذا لا يساعد الدول النامية في هذا المجال.
 - ب- إن حداثة الموضوع و قلة الخبرة في هذا المجال تجعلان العمل على واضعي الحسابات البيئية تسير بوتيرة بطيئة.
 - ج- كذلك من أهم الصعوبات و التحديات هي عدم السيطرة على الموارد البيئية، و عدم وجود معيار دولي للمحاسبة البيئية.
 - د- عدم توفر نظام للمعلومات البيئية.
 - هـ- العديد من الموارد البيئية ليس لها أسعار محلية أو عالمية.

¹ - رانيا عمر محمد الباز، مرجع سبق ذكره، ص:45.

² - ماجدة شعيب، مرجع سبق ذكره، ص:14.

خلاصة الفصل:

إن جميع التفاعلات و العمليات التي تحدث في النظام البيئي، تتم وفق إطار ثابت يحافظ على النسب الثابتة لعناصر البيئة التي تحتاج إليها جميع الكائنات الحية من الإنسان و الحيوان و النبات، وترجع الأزمات البيئية لممارسات البشر في مختلف ميادين الحياة و خاصة منها النشاط الاقتصادي.

و أصبحت المشكلات البيئية في العالم اليوم من المشكلات الخطيرة التي يجب مواجهتها، وأصبح العالم يدرك الارتباط المتبادل بين مستوى النمو الاقتصادي من جهة واستخدام الموارد الطبيعية و البيئية من جهة أخرى. فالنشاط الاقتصادي في استخدامه للموارد الطبيعية المتاحة يغير في البيئة ومكوناتها و في الوقت نفسه يؤثر التغير في البيئة على مستوى أداء النشاط الاقتصادي في المستقبل. فلا بد من وجود فهم لطبيعة العلاقة بين الاقتصاد و البيئة، و أن هذه العلاقة تكاملية و ليست صراعا. و رغم ما خلصنا إليه من أن النمو الاقتصادي سيستمر بشكل حتمي، و لكن على الاقتصاديين أن يحولوا هذا النمو من نمو يعمل على تحلل البيئة إلى نمو يحافظ عليها.

إن هذا الطرح قاد إلى تفاعل أوسع بين الاقتصاد و البيئة، مما استوجب العمل البحثي للعديد من الإصلاحات في العلاقات الاقتصادية، مما أدى بكثير من المنظمات و المؤسسات العالمية و كبار الاقتصاديين عبر مؤتمرات عالمية و برعاية دولية بدأ من نادي روما سنة 1968 و مؤتمر كوبنهاغن سنة 2009 تبني التنمية المستدامة التي تتبنى البعد البيئي في سياستها العامة و تأخذ بعين الاعتبار تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.

وإن وضع السياسات اللازمة للتقليل من الآثار السلبية للبيئة و إمكانية الاستفادة من مصادر الطاقة الطبيعية النظيفة و الحد من هذه الأضرار و المحافظة على نظام بيئي يعطي الرفاهية للأجيال المستقبلية من دون استنزاف الموارد الطبيعية و استغلالها بشكل عقلاني و إطالة عمرها و استدامتها في مجال الإنتاج و الاستهلاك و الموارد المتجددة و غير المتجددة و استدامة الأنظمة البيئية، ومن خلال العلم والدراسات ضمن مقاييس و معايير مقدرة بحساب دقيق بحيث تحافظ على الأنظمة البيئية و بالتالي استدامة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و بنظرة شمولية تخلق نوع من التعايش المتوازن بين البيئة و الاقتصاد و المجتمع.

و من الأهداف الرئيسية للاقتصاد البيئي هي إدارة السياسة البيئية على كل المستويات من أجل الحفاظ على البيئة و حمايتها و تحقيق التنمية المستدامة، و هذه السياسة هي موضوع دراستنا في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة

تمهيد:

إن تأمين الأسس الطبيعية للحياة الإنسانية من خلال حماية مسؤولية البيئة متمثلة بالوقاية الاحتياطية ضد الأخطار البيئية على ضوء وجهات النظر الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية، و يعتبر اليوم وعلى المستويين الوطني والعالمي إجراء أساسيا لضمان مستقبل آمن من المشاكل البيئية في إطار تحقيق التنمية المستدامة. وتعتبر الدول المتقدمة والمنظمات والهيئات العالمية والإقليمية و كافة الموائيق العالمية الداعمة للتنمية المستدامة أن الأبعاد البيئية لا بد و أن تكون قاسما مشتركا في التخطيط و التنفيذ لكافة السياسات الحكومية على كل من المستوى المركزي و المحلي، هذا و يمكن تحقيق ذلك عن طريق إدراك و نشر و تطبيق ما يسمى بمفهوم السياسة البيئية. ولقد تجسد هذا الإدراك المتنامي لخطورة الوضع البيئي في داخل مختلف الدول و كذلك على المستوى العالمي في وضع سياسات بيئية على المستوى الدولي الكلي و الجزئي و توظيف العديد من الأدوات و المعايير لتنفيذها إلا أنه كما أن السياسة البيئية لا تتبع من فراغ فإنها تتطوي على مضامين و أبعاد بيئية، اقتصادية و اجتماعية هامة بالنسبة لاقتصادات الدول التي أخذت بها، و كذلك على علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى و متطلبات التنمية المستدامة فيها.

و تتنوع السياسة البيئية إلى سياسات و تدابير بيئية بحتة أي تستهدف سوى الحفاظ على البيئة و حمايتها، وتترجم في الأدوات و الأساليب التي تركز على خفض التلوث و التحكم فيه، وسياسات و تدابير تهدف إلى حماية البيئة، لكنها تأخذ بعين الاعتبار تحقيق أغراض اقتصادية أخرى مثل ترشيد الموارد وسياسات و إجراءات تطبق على نحو خالص لغير الأغراض البيئية، لكن في ذات الوقت لا يمكن تجنب تأثيرها على البيئة و قد توظف لخدمة أغراض بيئية مثل تغيير بعض السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية كتغيير سعر الصرف، أو إلغاء دعم بعض المدخلات الإنتاجية التي تكون ذات تأثير على البيئة أو استخدام السياسات التجارية لتحقيق أغراض بيئية.

وتتقسم أدوات السياسة البيئية إلى أدوات غير اقتصادية تتخذ في شكل تشريعات و قوانين و معايير وأدوات اقتصادية تستند إلى قوى السوق. إن تنفيذ السياسة البيئية يطرح عدة صعوبات ومشاكل على جميع المستويات لكنه و في نفس الوقت له آثار ايجابية و فوائد اقتصادية، بيئية و اجتماعية تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة على جميع الأصعدة.

و سوف نحاول من خلال هذا الفصل دراسة و تحليل موضوع السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: محتوى السياسة البيئية.
- المبحث الثاني: أدوات السياسة البيئية.
- المبحث الثالث: النزعة الحديثة للسياسة البيئية.

المبحث الأول: محتوى السياسة البيئية

أصبحت الأزمات و المشاكل البيئية تكتسي أهمية كبيرة على كافة المستويات و انشغلت بها جميع الدول و انعقدت من اجلها العديد من المؤتمرات الدولية، الإقليمية و المحلية وأهتم بها الكثير من العلماء والمفكرين باختلاف تخصصاتهم، وتسعى الدولة جاهدة على حماية البيئة باعتبارها النواة الأولى لكل سياسة من خلال جملة من الإجراءات و التدابير تتمثل في السياسة البيئية التي تعتبر جزءا من السياسة العامة للدولة و الضرورية لمستقبل إنسان أفضل، كما أن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية القائمة أصلا، و إنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية و تقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، و تحقيق التنمية المستدامة على كل المستويات.

المطلب الأول: مفهوم حماية البيئة مبادئها و أهم معوقاتها

إن تأمين الأسس الطبيعية للحياة الإنسانية من خلال حماية البيئة متمثلة بالوقاية الاحتياطية ضد الأخطار البيئية على ضوء وجهات النظر الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية و القانونية. و تعتبر اليوم حماية البيئة على المستويين الوطني والعالمي إجراء أساسيا لضمان مستقبل آمن من المشاكل البيئية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إدراك و نشر و تطبيق ما يسمى بمفهوم حماية البيئة.

أولا. مفهوم حماية البيئة:

تعددت المفاهيم حول حماية البيئة كل حسب و جهة نظره و اختصاصه العلمي فيرى البعض بأن: "حماية البيئة هي فلسفة واسعة و حركة اجتماعية ظهرت بشكل واسع إزاء المخاوف التي تتعرض لها بيئة كوكب الأرض من تلوث و تغيرات مناخية خطيرة و غيرها من المشاكل البيئية المعروفة، و تسعى إلى التأثير على العملية السياسية من خلال الضغط و النشاط و التعليم من اجل حماية الموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية، و الحركة البيئية تتمحور حول البيئة، الصحة و حقوق الإنسان"¹

و تعني حماية البيئة اقتصاديا بأنها: "المحافظة على مكوناتها و خواصها و توازنها الطبيعي، و منع التلوث أو الإقلال منه أو مكافحته، و الحفاظ على الموارد الطبيعية و ترشيد استهلاكها و استغلالها وحماية الكائنات الحية التي تعيش فيها "²

و من خلال المفهوم الاقتصادي لحماية البيئة يرى الاقتصاديون أنه لا يمكن منع المشكلات البيئية أو القضاء عليها نهائيا و إنما الغرض هو التوصل إلى المستوى الأمثل من الضرر البيئي الذي يترتب عليها.

¹ - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مفهوم حماية البيئة، تم تحميله من الموقع الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org>، تاريخ الاطلاع يوم 2011/10/11.

² - محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

ثانيا. المبادئ الأساسية لحماية البيئة:

إن حماية البيئة تتأسس وتقوم على جملة من المبادئ في إطار التنمية المستدامة تتمثل فيما يلي:¹

1- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي: الذي ينبغي بمقتضاه على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.

2- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية: الذي ينبغي بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء والهواء والأرض والتي تعتبر في كل الحالات جزء لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق التنمية المستدامة.

3- مبدأ الاستبدال: والذي يمكن بموجبه استبدال عمل مضر بالبيئة بأخر يكون أقل خطرا عليها ونختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة مادامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.

4- مبدأ الإدماج: الذي يجب بمقتضاه دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية و تطبيقها.

5- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر: ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة، وبتكلفة اقتصادية مقبولة ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق ضررا كبيرا بالبيئة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.

6- مبدأ الحيطة: الذي يجب بمقتضاه ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضررة بالبيئة وتكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة.

7- مبدأ الإعلام والمشاركة: والذي يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بوضعية البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

8- مبدأ الملوث الدافع: والذي اعتمدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) سنة 1972، والذي ينص على أن: الملوث يجب أن تقطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة.

ثالثا. معوقات حماية البيئة:

تعرف المعوقات بالعقبات و الموانع التي تحول دون نجاح جهود التصدي لحماية البيئة و تأمينها ويمكن تصنيف المعوقات على النحو التالي:²

1- المعوقات التشريعية: و المقصود بها الموانع ذات الطبيعة القانونية أو التشريعية التي تقف عائقا أمام وضع خطط علاجية لحماية البيئة و تأمينها، أو تمنع تنفيذ إجراءات تلك الخطط رغم وجودها.

¹ - بن قرينة محمد حمزة، فروحات حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال حماية البيئة تحقيقا للتنمية المستدامة و محاربة الفقر، الملتقى الدولي حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 04/03 ماي 2010، ص:3، 4،

² - يونس إبراهيم أحمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص:62.

2- **المعوقات التنظيمية:** ويقصد بها التناول الجزئي لمشكلات البيئة من قبل جهاز أو جهة أو وزارة دون تكامل، مما يمثل عقبة تحول دون وجود خطط المواجهة اللازمة أو اقتصار الخطط على مواجهة عنصر بيئي واحد دون غيره من بقية العناصر و الاقتصار أيضا على رصد المشكلة دون تحديد الوسائل أو الأساليب الكفيلة بتنفيذها.

3- **المعوقات الاقتصادية:** ويرجع ذلك للعبء المالي أو الإداري المترتب على مواجهة المشكلات البيئية، ومثال ذلك استخدام تقنيات أقل تقدم بأخرى أكثر تقدم و أكثر آثار سلبية على البيئة مراعاة للعامل الاقتصادي المكلف للتقنيات المتقدمة و الأقل أثر في تلوث البيئة.

4- **المعوقات الدولية:** وهي العوامل المؤثرة على عناصر البيئة و التي تكون خارج حدود الدولة و لا تستطيع دولة بمفردها السيطرة عليها، و ذلك لأن العملية تتطلب تعاون أكثر من دولة.

5- **المعوقات السياسية:** ويقصد بها مجموعة العوامل السياسية التي تتعلق بسياسة الدولة الإدارية والتي قد ينجم عنها كلفة مالية يتحملها المواطن.

6- **المعوقات الاجتماعية:** ويقصد بها مجموعة العوامل ذات الطبيعة الاجتماعية و التي تتعلق بعادات و التقاليد و معتقدات بعض أفراد المجتمع، و التي تشكل مانع دون الحفاظ على البيئة.

7- **المعوقات التقنية:** هناك مجموعة أساليب فنية و تكنولوجية و علمية حديثة قليلة التلويث لعناصر البيئة و لكن هناك معوقات في استخدامها في العديد من الدول و ذلك بسبب صعوبة الحصول عليها من الدول المنتجة لها، أو احتكارها من قبل الدول الكبرى أو لارتفاع كلفتها والذي يزيد من كلفة المنتج الناتج عنها، أو لعدم الاقتناع بما هو جديد و المحافظة على ما تم المعتاد عليه.¹

المطلب الثاني: تعريف السياسة البيئية، أهدافها و استراتيجياتها

لا يخرج مفهوم السياسة البيئية عن أي مفهوم لأي سياسة أخرى إلا في ارتباطها و تأثيرها على البيئة، كما أنها ليست سياسة منفردة لا تؤثر أو تتأثر بالسياسات الأخرى. و تتولى الحكومات و ضع السياسة البيئية و تنظيمها و الرقابة على تنفيذها.

أولا. تعريف السياسة البيئية:

تعرف السياسة البيئية على أنها: "مجموعة من الوسائل و الطرق و الإجراءات التي تستخدمها أو تسنها السلطات من أجل تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة، و هذه العلاقة تشمل كافة الأنشطة و العمليات سواء المتعلقة بالإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع"²

¹ - يونس إبراهيم أحمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

² - مصطفى عيد مصطفى إبراهيم، الآثار المتبادلة بين السياسات البيئية و السياسات النقدية و المالية و التجارية: الاقتصاد المصري نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، العراق، جوان 2009، ص: 2.

و تعرف أيضا على أنها: "عنصر من السياسة العامة للدولة تتمثل في التوجيهات و الغايات العامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة ما (شركة، مؤسسة، جمعية أو هيئة) يتم إملؤها بشكل رسمي من طرف أعلى مؤسسة في الإدارة"¹

و يمكن تعريف السياسة البيئية بأنها: "تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات و الجهات و الوحدات المختلفة المشاركة و المسؤولية عن نتائج هذه الإستراتيجية، و ذلك تحت مظلة الأطر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات و هي في النهاية توضح أسلوب تقويم هذه النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح و التنمية"²

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة البيئية هي كافة الوسائل و الطرق التي تستخدمها الحكومات و السلطات الوطنية و المنظمات بشتى أشكالها و تضعها موضع التنفيذ من اجل حماية البيئة والمحافظة عليها و تحقيق التنمية المستدامة.

و بهذا تتم السياسة البيئية من خلال مرحلتين:³

- المرحلة الأولى: هي إقرار المعايير اللازمة لتحقيق الجودة البيئية، أي أهداف يتم وضعها و ينبغي الوصول إليها أو تحقيقها.

- المرحلة الثانية: و تتمثل في وضع نظام تشريعي يتضمن الوسائل و السبل التي تكرر لتحقيق المعايير البيئية.

و من أجل أن تحقق السياسة البيئية أهدافها لا بد أن تتصف بالمواصفات التالية:⁴

1- واقعية: أي تتعامل مع المشكلات البيئية و القواعد المنظمة لها بشكل ينبع من واقع هذه المشكلات. وتعكس الأهداف البيئية المختلفة و على كافة المستويات الرسمية أي على مستوى المنظمة، و على المستوى المحلي و الوطني وكذلك على المستوى الإقليمي و الدولي.

2- التوافق و التكامل و الترابط: بمعنى أن يكون هناك توافق و تكامل بين السياسات البيئية في كل من المجالات الإنتاجية (صناعة، زراعة، إسكان، سياحة) و بين هذه المجالات و المجالات الخدمية الأخرى (التعليم، الصحة... الخ) و بين كل ذلك و بين الأجهزة القائمة على شؤون البيئة أو قطاعات إنتاجية، على أن يتم هذا التوافق و التكامل عرضا و رأسيا أيضا، فليس متصورا أن تعلن خطة العمل البيئي من جهاز

¹ - مصطفى بابكر، السياسات البيئية، مجلة جسر التنمية، العدد 25، الكويت، جانفي 2004، ص: 4.

² - نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية: المبادئ و الممارسات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 96.

³ - مصطفى عيد مصطفى إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 2.

⁴ - سنوسي زوليفة، هاجر بوزيان، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 08/07 أفريل 2008، ص: 135.

رسمي دون أن يكون هناك توافق مع باقي الأجهزة و الوزارات الأخرى مع ضمان التزام هذه الجهات بالتنفيذ، وهذا يعني أن تكون السياسة البيئية مترابطة بين المستويات العليا و المستويات الأدنى في الهرم التنظيمي. حيث انه لا يكفي أن توضع الاستراتيجيات أو الخطط التي في المستويات العليا دون أن يكون لذلك تفهم أو اقتناع من جانب المستويات الأدنى في الترتيب الهرمي للمؤسسات و إلا كانت التنمية مجرد إعلان عن سياسات رسمية دون أثر من الواقع في البيئة الحقيقية.

3- مرشدة و معدلة للسلوك البشري: أن تكون مرشدة و معدلة للسلوك البشري على المستوى الفردي أو الجماعي في القطاعات الاقتصادية و الخدمية أو في نواحي الحياة الاجتماعية، بحيث تحقق القناعة بأهمية البيئة و المحافظة عليها بين البشر و من ثم تقل الحاجة إلى إصدار المزيد من القوانين والتشريعات الرادعة.

4- مرنة قابلة للتنفيذ: اعتماد السياسة على أدوات مرنة واقعية قابلة للتنفيذ تعتمد في الأساس على الردع الذاتي و الالتزام الطوعي و ليس فقط أدوات الردع الرسمية، و من ثم فهناك حاجة إلى استخدام الحوافز الاقتصادية السلبية و الايجابية عند التعامل مع البيئة سواء كان ذلك بالنسبة للوحدات الإنتاجية أو على المستوى الفردي و الشعبي. كذلك فإن استخدام المعايير البيئية عند منح التراخيص و وضع المواصفات في القطاعات الصناعية و الإنتاجية بشكل عام يعكس مرونة و واقعية هذه الأدوات، على أن تكون هذه المواصفات متوافقة مع طبيعة بيئة الصناعة و طبيعة البلد الذي يصدر هذه المواصفات دون إخلال بما تقضيه المواصفات العالمية. و يراعى في كل هذه الأدوات أن لا تكون معوقة للإنتاج في كافة مجالاته كما لا تشكل قيда أو عبئا أمام المنشآت أو الأفراد و ألا تحول الالتزام الطوعي إلى محاولات مستمرة للالتفاف حول القاعدة الرسمية و التشريعات دون تنفيذ للسياسة البيئية على ارض الواقع.

5- وجود أطر تشريعية و تنظيمية فعالة: لا بد من وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسة و تعطي لها الاستمرارية و الدعم و آليات التنفيذ و المتابعة مع وضع قواعد لمواجهة عدم الالتزام، على أن تراجع هذه التشريعات بصفة دائمة لتنقيحها بما يسفر عنه التطبيق العملي للسياسة البيئية مع عدم استصدار تشريعات جديدة قد تتضارب أو تتكرر مع تشريعات قائمة.

6- وجود التنظيمات الفعالة: لا بد من وجود تنظيمات فعالة كفيلة بالتنفيذ الحقيقي لهذه السياسة و سواء كانت هذه التنظيمات رسمية أو شعبية أو بقطاع الإنتاج و الخدمات و سواء كانت ملكية عامة أو خاصة مع تنمية الموارد البشرية الكفيلة بتنفيذ هذه السياسة البيئية.¹

¹ - سنوسي زوليفة، هاجر بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص:136.

ثانياً. أهداف السياسة البيئية:

إن السياسة البيئية المثلى هي التي تسعى لموازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث أو ما يعرف بمساواة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي في القاموس الاقتصادي، وفي هذا الإطار من القيود الاقتصادية تعمل السياسة البيئية المتكاملة لتحقيق¹:

- 1- تحجيم الممارسات و الأنشطة التي أدت و تؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث و تخفيف أثاره البيئية قدر الإمكان.
- 2- استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة و خصائصها الفيزيائية و الكيميائية و الحيوية بما يكفل استمرارية قدراتها الاستيعابية و الإنتاجية قدر الإمكان.
- 3- مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة و تضمين الآثار البيئية و كيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية و الاجتماعية.

ثالثاً. إستراتيجيات السياسة البيئية:

تشمل هذه الاستراتيجيات على الاعتناء بالجوانب البيئية المختلفة و الحفاظ عليها و ذلك عن طريق رسم و تحديد برامج و خطط حماية البيئة للتقليل من الأضرار البيئية و تتمثل في:²

1- مكافحة التصحر:

- تطوير و ابتكار أنظمة الإدارة المتكاملة للمراعي و الأراضي الزراعية المنتجة.
- تطوير أنواع و سلالات من النباتات البرية لزراعتها في المناطق الجافة و القاحلة.
- إقامة الأحزمة الخضراء أمام واجهات زحف الصحراء.
- تطوير تقانات ري المناطق الجافة و القاحلة بالمياه المالحة و تصميم شبكات السدود لحجز مياه الفيضانات في المناطق الشبه صحراوية.

2- مكافحة تلوث المياه:

- تطوير طرق لضبط نوعية مياه الشرب و البحيرات و الأنهار و السدود و مراقبة مستوى الملوثات فيها.
- تطوير تقانات معالجة المياه المدنية و الصناعية الملوثة لإعادة استخدامها.
- تطوير معايير و مواصفات لنوعية المياه.
- ضبط و ترشيد استخدام المخصبات الزراعية.

¹ - مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 7 و 6.

² - المرجع نفسه، ص: 8.

3- مكافحة تلوث التربة:

- التعرف إلى أنظمة و آليات تجدد الخصائص الذاتية للتربة.
- تطوير طرق مكافحة التلوث و حماية التربة.
- تطوير مواصفات قياسية لنوعية التربة لتقدير صلاحيتها الإنتاجية وفق كل محصول.

4- مكافحة تلوث الهواء:

- تطوير طرق مراقبة و قياس نوعية الهواء.
- معالجة النفايات الغازية و تطوير التقانات عديمة الانبعاثات الغازية.
- التعرف على أنظمة و آليات تفاعل الملوثات مع مكونات البيئة الهوائية.

5- المحافظة على التنوع البيولوجي:

- التعرف على النظم البيئية التي تعيش فيها الأنواع و السلالات.
- حماية النظم البيئية من التلوث و الزحف السكاني.
- ابتكار برامج لإدارة المحميات الطبيعية للأنظمة البيئية بما في ذلك برامج المراقبة.
- تحديد المعايير و المواصفات للحدود الدنيا للملوثات التي تؤدي إلى الإخلال بالتوازن الإيكولوجي للأنظمة الموجودة.

6- مكافحة تلوث البيئة المهنية:

- تطوير معايير و مواصفات بيئة العمل من حيث تحديد المستويات و معدلات التركيز القصوى للملوثات المسموح بوجودها في هواء مراكز الإنتاج.
- التعرف إلى آلية التأثير الصحي لجميع الملوثات.
- تطوير طرق مراقبة الهواء و التخلص من الانبعاثات داخل بيئة العمل.

7- مكافحة تلوث البيئة الحضرية:

- وضع الأسس العلمية لإدماج المتطلبات البيئية في صلب التخطيط الإقليمي.
- تطوير إدارة البيئة الحضرية للحفاظ على الموارد البيئية و تحسين نوعية الحياة.
- إبعاد مصادر التلوث و المراكز الصناعية إلى خارج المناطق الحضرية.
- العمل على خفض انبعاث التلوث و الضجيج من وسائل النقل.¹

المطلب الثالث: إعداد السياسة البيئية

إن الدافع و المبرر لوجود السياسة البيئية هو المحافظة على صحة الإنسان الذي يعد هدف كل نشاط اجتماعي اقتصادي و ثقافي. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال حماية البيئة و المحافظة عليها و رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية و هذا في إطار تحقيق التنمية المستدامة. و لتحقيق أهداف

¹ - مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 98.

وخطط برامج الحماية البيئية في إطار السياسة البيئية لابد أن نتعرف على كيفية إعدادها و تصورها على المستوى الكلي (الوطني) و كذلك على المستوى الجزئي (على مستوى المنشأة).

أولاً. إعداد السياسة البيئية على المستوى الكلي:

انطلاقاً من مفهوم السياسة البيئية فإنه يمكن تصور مجموعة من التدابير و البرامج و الخطط و التي على أساسها يمكن إعداد سياسة بيئية فعالة و ناجعة على مستوى الدولة و ذلك على النحو التالي:¹

* إعداد مشروعات القوانين و القرارات المتعلقة بتحقيق الأهداف و ابدأ الرأي في التشريعات المقترحة ذات العلاقة بالمحافظة على البيئة.

* إعداد الدراسات عن الوضع البيئي و صياغة الخطة الوطنية لحماية البيئة و المشروعات التي تتضمنها و إعداد الموازنة التقديرية لكل منها، و كذلك الخرائط البيئية للمناطق العمرانية و المناطق المخطط تنميتها و وضع المعايير الواجب الالتزام بها عند تخطيط و تنمية المناطق الجديدة، و كذلك المعايير المستهدفة للمناطق القديمة.

* وضع المعايير و الاشتراطات الواجب على أصحاب المشروعات و المنشآت الالتزام بها قبل الإنشاء و أثناء التشغيل.

* حصر المؤسسات و المعاهد الوطنية و كذلك الكفاءات التي تسهم في إعداد و تنفيذ برامج المحافظة على البيئة و الاستفادة منها في إعداد و تنفيذ المشروعات و الدراسات التي تقوم بإعدادها.

* المتابعة الميدانية لتنفيذ المعايير و الاشتراطات التي تلزم الأجهزة و المنشآت بتنفيذها و اتخاذ الإجراءات التي ينص عليها القانون ضد المخالفين لهذه المعايير و الشروط.

* وضع المعدلات و النسب اللازمة لضمان عدم تجاوز الحدود المسموح بها للملوثات و التأكد من الالتزام بهذه المعدلات و النسب.

* جمع المعلومات الوطنية و الدولية الخاصة بالوضع البيئي و التغيرات التي تطرأ عليه بصفة دورية بالتعاون مع مراكز المعلومات في الجهات الأخرى و تقويمها و استخدامها في الإدارة و التخطيط البيئي ونشرها.

* وضع أسس و إجراءات تقويم التأثير البيئي للمشروعات.

* إعداد خطة للطوارئ البيئية و التنسيق بين الجهات المعنية لإعداد برامج مواجهة الكوارث البيئية.

* المشاركة في إعداد و تنفيذ البرنامج الوطني للرصد البيئي و الاستفادة من بياناته.

* إعداد التقارير الدورية عن المؤشرات الرئيسية للوضع البيئي و نشرها بصفة دورية.

* وضع برامج التثقيف البيئي للمواطنين و المعاونة في تنفيذها.

* التنسيق مع كل الأجهزة بشأن تنظيم و تأمين تداول المواد الخطرة.

* إدارة المحميات الطبيعية و الإشراف عليها.

¹ - نادية حمدي صالح، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 96، 98.

- * إعداد مشروعات الموازنة اللازمة لحماية البيئة و تنميتها.
- * متابعة تنفيذ الاتفاقات الدولية و الإقليمية المتعلقة بالبيئة.
- * تنفيذ المشروعات التجريبية للمحافظة على الثروات الطبيعية و حماية البيئة من التلوث.
- * التنسيق مع الوزارات المختصة للتأكد من أن المشروعات الممولة من المنظمات و الدول المانحة تتفق مع اعتبارات سلامة البيئة.
- * المشاركة في إعداد تأمين البلاد ضد تسرب المواد و النفايات الخطرة و الملوثة للبيئة.
- * الاشتراك في إعداد الخطة الوطنية المتكاملة لإدارة المناطق الساحلية بالتنسيق مع الهيئات والوزارات المعنية.
- * الاشتراك مع وزارة التربية و التعليم العالي في إعداد برامج تدريبية لحماية البيئة في نطاق برامج الدراسة المختلفة كل مراحل التعليم.
- * إعداد تقرير سنوي عن الوضع البيئي يقدم إلى الجهات الرئاسية العليا بالدولة و كذلك الجهات التشريعية.

ثانيا. إعداد السياسة البيئية على المستوى الجزئي:

السياسة البيئية هي المحرك لتنفيذ و تحسين منظومة الإدارة البيئية للمنشأة، لكي تصون و تحسن من أدائها البيئي. و من ثم يتعين أن تعكس التزام الإدارة العليا للتوافق مع القوانين السارية و التحسين المتواصل، و تشكل السياسة البيئية القاعدة التي ترسي المنشأة عليها أغراضها و أهدافها.¹ و قبل التطرق إلى مفهوم السياسة البيئية و كيفية إعدادها على مستوى المنشأة سوف نعطي مفهوم الإدارة البيئية على هذا المستوى.

1- الإدارة البيئية: و تعرف بأنها الهيكل الوظيفي للمنشأة و التخطيط و المسؤوليات و الممارسات العلمية و الإجراءات و العمليات و إمكانيات التطوير و تنفيذ و إنجاز و مراجعة و متابعة السياسة البيئية بهدف تحسين أداة المنشأة و خفض آثارها البيئية السيئة و محاولة منع تلك الآثار تماما كهدف رئيسي للإدارة البيئية.²

2- السياسة البيئية: هي بيان من قبل المنشأة لأهدافها و مبادئها بأدائها البيئي الإجمالي الذي يقدم إطار عمل، و وضع الأهداف و الغايات البيئية للمنشأة.³

¹ - نجم العزاوي، عبد الله حكمت النجار، إدارة البيئة: نظم و متطلبات و تطبيقات ISO14000، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 186.

² - محمد صلاح الدين عباس حامد، نظم الإدارة البيئية و المواصفات القياسية العالمية ISO14000، دار الكتب للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2006، ص: 62.

³ - نجم العزاوي، عبد الله حكمت النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 187.

و توضع هذه السياسة من قبل الإدارة العليا و التي تتضمن الخطوط العريضة التي تتبناها بالمنشأة في علاقتها بالبيئة بمختلف عناصرها و هي:¹

- مدى تناسب السياسة البيئية المتبناة مع طبيعة عمليات المنشأة.
- الالتزام برعاية البيئة و منع التلوث.
- الالتزام بالواجبات القانونية و الاشتراطات البيئية.
- تصميم الإطار العام لوضع و مراجعة الأهداف البيئية.
- يجب توثيق و كتابة السياسة البيئية و تحقيق قبول العاملين بها.

تحدد معايير نظام الإدارة البيئية مجالات عمل السياسة البيئية بالمنشأة، و لضمان سياسة بيئية فعالة بالمنشأة أو المنظمة لا بد أن تعكس هذه السياسة ظروف المجال البيئي المحيط بها و ليس فقط التوافق مع معايير نظام الإدارة البيئية، و إن كان كل منهما هو انعكاس للآخر.

3- كيفية إعداد السياسة البيئية الفعالة بالمنشأة: لكي تضمن المنشأة فعالية السياسة البيئية بها و التي تمكن من تحقيق أهدافها البيئية السابق تحديدها، فإنه يمكن وضع بعض المفاهيم و الأسس و الإجراءات التي نراها ضرورية عند بناء السياسة البيئية، و يمكن تلخيصها فيما يلي:²

- شمولية السياسة البيئية بالمنظمة بحيث تتضمن كل العناصر التي تتعامل مع البيئة.
- توافق و تكامل الإجراءات و القواعد البيئية مع السياسة البيئية.
- تكامل السياسة البيئية مع باقي السياسات بالمنظمة.
- وضع آليات الإلزام بهذه السياسة داخل المنظمة.
- متابعة تنفيذ هذه السياسة البيئية.
- تنمية السياسة البيئية وفقا للمستجدات المحيطة بالمنظمة.
- استجابة المنظمة للتشريعات و القوانين البيئية.
- استجابة المنظمة للمتطلبات الاجتماعية و توجهات القطاع المدني بالحفاظ على البيئة و تنميتها.
- وضع آليات لحفظ الوثائق و تنفيذ و وضع الإجراءات و السياسة البيئية.
- وضع آليات لنشر هذه السياسة البيئية بين العاملين في المنظمة و معرفة آرائهم في نتائج تطبيقها وتنميتها.
- رسم الخطوات التي تتخذ لتحقيق المرونة في السياسة البيئية بما يتوافق مع المتغيرات التي تواجهها المنظمة.

¹ - عبد الرحيم علام، مقدمة في نظم الإدارة البيئية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص:11.

² - نادية حمدي صالح، مرجع سبق ذكره، ص، ص:103،104.

ثالثاً. وضع السياسة العامة البيئية:

فيما سبق قدّمنا بعض التوضيحات لخواص التنمية المستدامة و مبادئها و التي من أهدافها الرئيسية رفاهية الأجيال الحاضرة و المستقبلية و من هذا المنطلق نشير إلى انه لا بد من وجود إدارة تشرف على السياسة العامة للبيئة تتولى الاهتمام بالأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة. إن هذا التأكيد على السياسة العامة يجب أن يكون معززاً بتفاصيل مهمة عن الطرق التي من الممكن أن تكون مستخدمة لقيادة البيئة والمجتمع والاقتصاد معا و ضمن هذه التوليفة لا بد و أن تكون عملية صنع القرار الجماعي لقيمة الاقتصاد الكلية و أدوات السياسة التي تكون متيسرة لتحقيق نتائج التنمية المستدامة مدعومة من جهة مركزية تشرف عليها و بذلك يكون التأكيد على دور الدولة أو الحكومة في تحقيق ذلك هو دور أساسي و مهم.

أما كيفية استحداث هيكله ذلك و تفاصيلها فهو نسبي يعود إلى طبيعة التنمية المستدامة في تلك الدولة و لكن من الأهمية أن تجتمع هذه الهيئات أو الوزارات على مجمل متغيرات معينة و لعل أهمها هي:¹

1- تدوير الفجوة بين التكاليف الخاصة و الاجتماعية و معالجة الآثار الخارجية "les externalités"

ضمن مفاهيم و حسابات صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية.

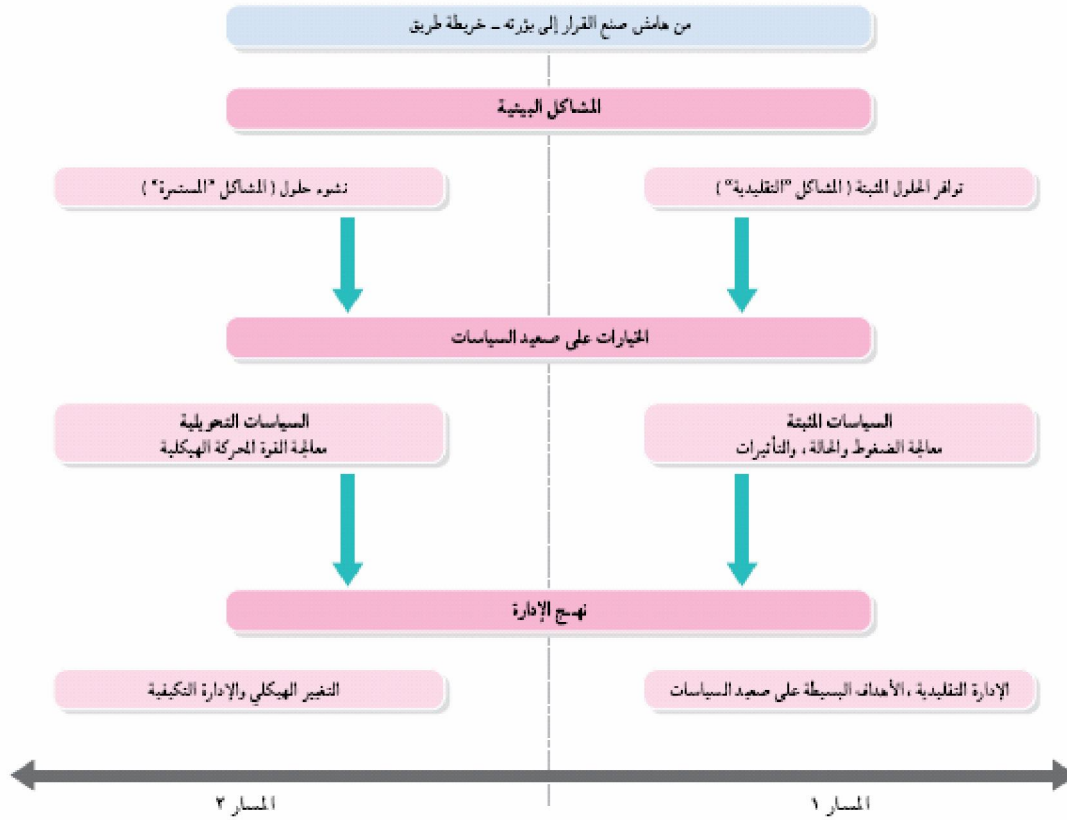
2- البحث و التطوير المستمر في تعميق الترابط بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة و المتمثلة في البعد الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي. فضلا عن مؤسسات تكميلية تهتم بتقييم مسبق لماهية المعايير وأدواتها و الآثار المادية التي يمكن أن تحدث عبر الزمان و المكان و التخلص من ازدواجية صنع القرار و رقابة التقدم التكنولوجي باتجاه التنمية المستدامة و أسلوب مؤسسات الإدارة المالية.

3- التنسيق و التعاون الدولي لغرض معالجة المشاكل المشتركة بين دول العالم و محاولة التغلب على المشاكل و الأزمات البيئية التي تهم الإنسانية جمعاء.

إن القضايا البيئية التي تواجه صناعات القرار الآن يمكن تحديدها على امتدادات متوالية تبدأ من القضايا التي تتوافر حلول مثبتة و تصل إلى القضايا التي مازال فهمها و فهم حلولها يستجد. و في جميع الحالات للعلم دور أساسي يجب أن يقوم به في توفير أفضل للمعلومات المتاحة للتمكين من صنع القرار بطريقة مستنيرة. و ينبغي أيضا النظر في القاعدة المعرفية الطويلة الأجل الموجودة لدى السكان الأصليين كمصدر لتوفير المعلومات. وللمؤسسات الموجودة حاليا حيوية في تهيئة الأوضاع الصحيحة من أجل التغيير، ومن الممكن تحقيق مزيد من الانجازات للسياسة العامة البيئية بإتباع نهج تكميلي ذي مسارين و الشكل التالي يوضح ذلك:

¹ - أياد بشير عبد القادر الجلي، التنمية الاقتصادية و البيئة بين فشل السوق و السياسة الاقتصادية: دراسة في اقتصاد البيئة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الموصل، العراق، 2003، ص: 207.

الشكل رقم (01.2): مسار السياسة العامة البيئية لمعالجة المشاكل البيئية بواسطة الحلول المثبتة و المستجدة



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية GEO4: البيئة من أجل التنمية، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007، ص: 23.

زيادة المؤسسات و إتباع السياسات التي كانت فعالة فعلا في حل المشاكل التقليدية، بحيث تقتحم مجالات تفنقر إلى هذه السياسات لا سيما في المناطق النائية، وتمويل هذا المسعى، و كذلك تدعيم الابتكار الذي يسعى إلى حلول جديدة للمشاكل البيئية المستمرة باستخدام أدوات اقتصادية و نهج أكثر تكيفا.

و من المتوقع أن يندمج المساران بمرور الوقت مع انتقال جدول أعمال السياسة البيئية تدريجيا من هامش عملية صنع القرار الخاصة بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية إلى بؤرة تلك العملية. و يحتاج كلا المسارين إلى تركيز أكبر لمعالجة القيم المجتمعية و الثقافية الكاملة، وزيادة التنقيف، وتمكين المواطنين و وجود هياكل حوكمة لا مركزية.¹

و بشأن المبادئ العامة لصياغة و تنفيذ السياسة العامة البيئية و توحيا لزيادة فرص النجاح يجوز لواقعي السياسات القيام بما يلي:

* تحفيز الإرادة السياسية من خلال التوعية العامة و التنقيف و نظم الوساطة في الصراعات.

¹ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية GEO4: البيئة من أجل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

* إقامة الأساس التشريعي اللازم و الهيئة القضائية البيئية اللازمة و الإقلال إلى أدنى حد من التأخيرات ما بين اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات و تنفيذها و ضمان حماية نظم التمويل المستدام من الفساد

* تحقيق لا مركزية السلطة بنقلها إلى أدنى مستوى مناسب لاتخاذ القرار.

* دعم البحوث، والرصد، و إقامة شبكات لتبادل المعلومات، و تحديد أهداف إدارية معينة، و اختيار المؤشرات المناسبة للقياس، و رصد و تقييم التقدم المحرز في ضوء هذه الأهداف.

المطلب الرابع: السياسة البيئية الدولية

تعد قضية البيئة واحدة من أهم القضايا التي أثارت انتباه العالم في العقد الماضي و الحاضر ونظرا لتزايد الحاجة لحماية البيئة فقد التزمت الدول جميعها بمبدأ التنمية المستدامة. ولا يمكن تطبيق هذا المبدأ على المستوى العالمي، الدولي و الإقليمي إلا من خلال فرض سياسة بيئية دولية تلتزم و تعمل بها كل دول العالم و لا يتم هذا إلا في إطار تطبيق و تنفيذ المعاهدات، الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية التي عقدت من قبل و التي سوف تتعقد في المستقبل. إن السياسة (الاتفاقيات) البيئية الدولية هي وليدة برامج وخطط و تدابير و نتائج هذه الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية تحت رعاية المنظمات و المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، وهذا في إطار حماية بيئة كوكب الأرض من التدهور وفق متطلبات التنمية المستدامة. وتعد السياسة (الاتفاقيات) البيئية الدولية من الأدوات الرئيسية لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة على المستوى العالمي.

و بفضل هذه السياسة يتم اشتقاق السياسات و التدابير و المعايير لحماية البيئة على المستويات الأخرى، على المستوى الكلي (الوطني) و على المستوى الجزئي (المنشأة). وعن طريق هذه السياسة يتم رسم مسارات الحماية البيئية و كيفية التخطيط لها من الناحية الاقتصادية و البيئية و القانونية في العالم بصفة عامة و في الدول بصفة خاصة.

أولاً. أوضاع بيئية عالمية خطيرة:

لقد قدمت عدة أبحاث و دراسات في عدة مؤتمرات دولية و إقليمية حول تفاقم و تدهور الأوضاع البيئية على المستوى العالمي، نذكر منها:¹

- كانت الاثنتي عشرة عام الأخيرة الأكثر حرارة على الإطلاق، و قد سجل ارتفاع لدرجة حرارة الأرض خلال الفترة من عام 2001 إلى 2005 بلغ 0.95 درجة مئوية بالفعل.

- حدث تراجع لأحجام و مساحات الجبال الجليدية و المناطق المغطاة بالثلوج في نصف الكرة الأرضية، كما تراجع المساحات المتجمدة من جرين لاند، والقارة المتجمدة الجنوبية بشكل ملحوظ خلال

¹ - محمد نعمان نوفل، اقتصاديات التغير المناخي: الآثار و السياسات، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، العدد 24، الكويت، 2007، ص: 7.

الفترة من عام 1993 حتى 2003 . و قد لوحظ متوسط انكماش سنوي للأنهار الجليدية يبلغ 2.7%، يزداد في فصول الصيف إلى 7.4% سنوياً.

- أدى ذوبان الكتل الجليدية و الثلوج و ارتفاع حرارة المحيطات إلى ارتفاع مستوى سطح البحر. وقد رصدت الأقمار الصناعية ارتفاعاً بلغ 0.31 متراً خلال الفترة من عام 1993 حتى 2003.

- حدوث تغير ملحوظ في سقوط الأمطار فقد ازدادت الأمطار في الأجزاء الشرقية من الأمريكيتين و شمال أوروبا و شمال وسط آسيا. و بالمقابل فقد لوحظ الجفاف في مناطق الساحل الإفريقي، و البحر المتوسط، و جنوب إفريقيا و بعض مناطق جنوب آسيا.

- و يضاف إلى هذه الحقائق تزايد عدد سكان العالم بمعدل 100 مليون نسمة، هناك توزيع غير عادل للثروة و الدخل على المستوى العالمي حيث أنه هناك 20% من سكان العالم يستحوذون على 80% من ثروات العالم، الاستنزاف غير الرشيد للموارد الطبيعية و خاصة في البلدان الفقيرة.

- توسع ثقب طبقة الأوزون، وارتفاع معدلات التلوث و خاصة تلوث الهواء. يهدد التصحر 80% من الأراضي المنتجة في المناطق الجافة و خاصة في القارة الإفريقية، أزمة المياه في العالم، انقراض بعض الأنصاف من الحيوانات البرية و البحرية، تفاقم الأوبئة و الأمراض المعدية و أمراض السرطان.

و تشمل أهم الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للأوضاع البيئية العالمية الخطيرة ما يلي:¹

- الآثار المتعلقة بتوفر المياه، حيث يتوقع أن تزداد معاناة المناطق التي كانت تعاني من الجفاف و ندرة المياه، و أن تقل الفترة الزمنية لحدوث دورات الجفاف من حوالي 100 عام إلى 10 أعوام.
- الآثار المتعلقة بإنتاج الغذاء، حيث يتوقع زيادة إنتاج الحبوب بحوالي 20% في مناطق خطوط العرض العليا، و انخفاض الإنتاج بحوالي 30% في الدول النامية.
- الآثار المتعلقة بالصحة، حيث يتوقع زيادة فرص الإصابة بالمalaria و السرطان.
- الآثار المتعلقة بالموارد الأرضية، نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر، حيث يتوقع معاناة الأراضي الساحلية التي تقع تحت مستوى سطح البحر من خسائر قدرت قيمتها بحوالي تريليون دولار، بينما يتوقع زوال عدد من الدول الجزرية من الوجود.

ثانياً. اتفاقيات و مؤتمرات بيئية مختارة:

إن مضمون السياسة البيئية الدولية يظهر من خلال نتائج الاتفاقيات الدولية التي عقدت حول حماية البيئة من الأضرار التي تنسب في تدهورها، و الأغلبية العظمى للاتفاقيات البيئية ذات مجال ثنائي أو إقليمي و تشمل على سبيل المثال إدارة الأنهار و الممرات الهوائية أو أنواع الطيور المهاجرة، الغلاف

¹ - محمد نعمان نوفل، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

الجوي و التغيرات المناخية و المجاري المائية و التنوع البيولوجي، انتشار الأسلحة النووية... الخ ومن بين هذه الاتفاقيات نذكر ما يلي:¹

- الاتفاقية الدولية لحماية الطيور، باريس 1950.
- اتفاقية إنشاء منظمة حماية النباتات في أوروبا و منطقة البحر الأبيض المتوسط(المعدلة)، باريس 1951
- الاتفاقية الدولية لحماية النباتات، روما، 1951.
- الاتفاقية الخاصة بأعالي البحار، جنيف، 1958.
- اتفاقية المسؤولية المدنية في ميدان الطاقة النووية(المعدلة)، باريس، 1960.
- معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي و تحت سطح الماء، موسكو 1963.
- الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط(المعدلة)، بروكسل، 1969.
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الضرر الناجم عن التلوث بالنفط بروكسل، 1961.
- مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان، ستوكهولم، 1972.
- اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات و النباتات المهددة بالانقراض، واشنطن، 1973.
- اتفاقية حماية مياه شواطئ البحر الأبيض المتوسط، موناكو، 1976 .
- الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الذي تتسبب فيه السفن، لندن، 1978.
- الاتفاقية الدولية لحماية طبقة الأوزون، فيينا، 1985.
- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون و تعديلاته، مونتريال، 1989.
- اتفاقية بازل بشأن النفايات الخطرة عبر الحدود و التخلص منها، سويسرا، 1989.
- الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ريودي جانيرو، 1992.
- الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 1994.
- بروتوكول كيوتو، اليابان، 1997.
- بروتوكول قرطاجنة المتعلق بسلامة الإحيائية و التنوع البيولوجي، قرطاجنة، 2000.
- استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، استوكهولم، 2001.
- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ، 2002.
- مؤتمر بالي حول تغير المناخ، بالي، 2007.
- مؤتمر قمة الأرض، كوبنهاجن، 2009.

¹ - نادية حمدي صالح، مرجع سبق ذكره، ص، ص:274،279.

و من المعاهدات الثنائية... أدت العولمة السريعة إلى مشاكل بيئية خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى تكاثر المعاهدات الدولية الخاصة بحماية البيئة و تطور التشريعات الدولية للبيئة في اتجاهين:¹

من ناحية كرسّت التشريعات و القوانين الثنائية التزام الدول بعدم الأضرار بالبيئة خارج أقاليمها وبالتعاون والإعلام المتبادل حول التلوث أو خطره. و أولى تصريح ستوكهولم الخاص بالتلوث العابر للحدود عناية بالغة لهذه التشريعات و القوانين الثنائية و شيئاً فشيئاً تكاملت الممارسات الثنائية مع الترتيبات المتعددة الأطراف إلى معاهدات و اتفاقيات متعددة الأطراف. و من ناحية أخرى تدعمت ابتداء من السبعينات المقاربة المتعددة الأطراف القديمة عبر ثلاث مراحل متعاقبة. في مرحلة أولى، تطورت هذه المقاربة بشكل هام، لمواجهة المشاكل القطاعية لحماية البيئة إذ كانت تأثيراتها واضحة على المستوى المحلي، حماية البحار و المياه القارية و الغلاف الجوي والحفاظ على النباتات و الحيوانات المتوحشة.

تزايدت الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة و سجل الوعي بضرورة إقامة قوانين اعتراضية خاصة بالمواد التي تضر بالبيئة عبر مراحل وجودها (صناعة، نقل، تسويق ثم إتلاف) لحظة إضافية في تطور التشريع و القانون الدولي للبيئة. غالباً ما تم على هذه الأصعدة، اللجوء إلى صياغة مدونات حسن السلوك أو توجيهات غير إلزامية بمشاركة الفروع الصناعية المعنية. وكانت المرحلة الأخيرة صياغة تشريع حقيقي ذي طابع وقائي لمعالجة المشاكل الشاملة مثل حماية طبقة الأوزون و الحفاظ على التنوع البيولوجي و مقاومة الاحتباس الحراري. في كل قطاع أو حقل اعترضى نلاحظ فيضا من المعاهدات الدولية.

و يتمثل الهدف الأساسي لهذه المعاهدات و الاتفاقيات و البروتوكولات سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو الدولي، في حماية البيئة و المحافظة عليها نظيفة و ملائمة لحياة الإنسان، و لا يكفي فقط المصادقة أو الانضمام لتلك الاتفاقيات إنما يتوجب الالتزام باتخاذ التدابير التشريعية و التنظيمية و الإدارية التي تضمنت تنفيذ بنود تلك الاتفاقيات و إنفاذها و الامتثال إليها على المستوى الوطني. وتعتبر الاتفاقيات متعددة الأطراف هي الآلية المتفق عليها لمعالجة القضايا البيئية، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي و هي السبيل الصحيح و الأمثل لحل المشاكل البيئية العالمية، إذ أنها تتضمن على كم كبير من أدوات السياسة المستخدمة لإنجاز أهدافها البيئية و تتمثل هذه الأدوات في التراخيص و الحصص و الأدوات التي تعتمد على السوق و الإجراءات التجارية العقابية.²

¹ - أدوات لسياسة دولية للبيئة، بطاقة رقم 3. ب من موضوع العولمة و التنمية المستدامة ، تم تحميله من الموقع الإلكتروني:

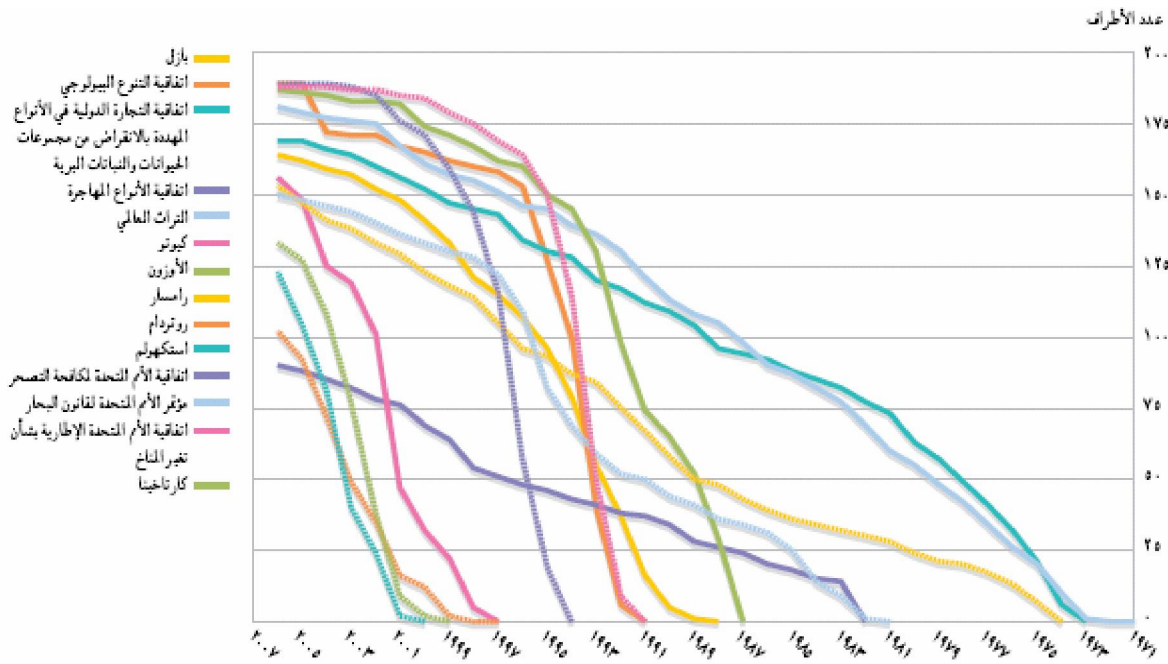
<http://www.unesco.org/shs/most>: تاريخ الاطلاع يوم: 2011/10/18، ص: 2.

² - أحمد سليمان الوكيل، اتفاقيات البيئة و التجارة متعددة الأطراف، مقال تم تحميله من الموقع الإلكتروني: <http://www.ses->

sudan.org/Ahmed%20ElWakeel.pdf تاريخ الاطلاع: 2011/10/19، ص: 3.

و يمكن تحقيق امتثال أفضل للمعاهدات و الاتفاقيات و المؤتمرات بالتغلب على المعوقات المادية التي تحول دون وفاء الأطراف بالتزاماتها، ومن بينها التكاليف الإدارية و عبئ الإبلاغ الثقيل. و يجد حاليا أكثر من 500 معاهدة دولية و اتفاقيات أخرى تتعلق بالبيئة. 323 منها إقليمية و منها حوالي 20 اتفاقية تتضمن تنظيم التجارة على المستوى الدولي و 302 ترجع إلى الفترة ما بين عام 1972 و أوائل القرن الحادي و العشرين بشأن التصديق على الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. و يمكن أيضا أن يساهم في هذا الصدد تحسين آليات الرصد و الامتثال، من قبيل إنشاء آلية لاستعراض نظرة تطوعية معنية بالامتثال. و يمكن أن تكون الصلات المتبادلة و أوجه التآزر المحددة بين التحديات البيئية مجالات للتعاون فيما بين المعاهدات و لزيادة فعالية التنفيذ و بناء القدرات على الصعيد الوطني. و الشكل التالي يوضح التصديق على الاتفاقيات البيئية الرئيسية المتعددة الأطراف:

الشكل رقم (02.2): التصديق على الاتفاقيات البيئية الرئيسية متعددة الأطراف



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية GEO4: البيئة من أجل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

نتيجة لمؤتمرات و تقييمات عالمية و إقليمية شتى، اعتمدت مجموعة من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، التي توفر الإطار القانوني و المؤسسي لمعالجة مختلف التحديات البيئية، ومن بين الاتفاقيات التي نالت اهتماما كبيرا أثناء السنوات العشرين الماضية بروتوكول مونتريال الملحق باتفاقية فيينا بشأن المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون. و قد ساعد بروتوكول مونتريال الذي بدأ تنفيذه في عام 1989 وأصبح عدد الأطراف فيه 191 في بداية عام 2007، على خفض أو تثبيت تركيزات كثيرة من المواد المستنفذة للأوزون في الغلاف الجوي، و يعتبر البروتوكول من أنجح الاتفاقيات الدولية حتى الآن.¹

¹ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية GEO4: البيئة من أجل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

إن وجود منظمة عالمية قوية تقوم بإدارة السياسة (الاتفاقيات) البيئية الدولية أمر حاسم الأهمية لفعالية السياسة و تحقيق التنمية المستدامة، و لا يكون هذا إلا بتحديد العمليات على أنشطة بيئية تكون أكثر كفاءة داخل إطار الأمم المتحدة، و تتسق هذه العمليات مع مبادرة الحوكمة البيئية الدولية و يمكن تحسين التنسيق داخل إطار الأمم المتحدة من خلال البرمجة المشتركة و التعاون العملي بين وكالات الأمم المتحدة من قبيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار نهج توحيد أداء منظمة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وقد صدرت نداءات من أجل وجود منظمة بيئية تابعة لها أو عالمية منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين و مع ذلك لا يزال يوجد قدر كبير من الجدل بشأن ما إذا كانت ثمة حاجة إلى منظمة من هذا القبيل وبشأن الشكل الذي تتخذه.

المبحث الثاني: أدوات السياسة البيئية

ليس هناك هدف يمكن تحقيقه بوسيلة واحدة، بل إن السياسة البيئية الناجحة هي التي تتمتع بالمرونة الكافية والتعدد في الوسائل، إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي تحدد القدرة على اختيار وسيلة أو مجموعة وسائل معينة. و من هذه المحددات حجم التلوث الذي تواجهه الدولة و مدى الإحساس بخطورته على كافة المستويات الشعبية و التنفيذية و درجة النمو الاقتصادي و الخطوات التي تم تحقيقها على سلم التنمية و أيضا حجم الضغوط الخارجية و مدى ارتباط حركة الاستثمارات و المعونات بشروط بيئية معينة. إن تنفيذ السياسة البيئية وفق متطلبات التنمية المستدامة يتطلب وضع و اختيار أدوات لها في إطار الأهداف المنشودة من ذلك. فتنقسم أدوات السياسة البيئية إلى أدوات اقتصادية و أدوات غير اقتصادية.

المطلب الأول: الأدوات التعليمية و الإعلامية

من خلال الأدوات التعليمية و الإعلامية للسياسة البيئية نستطيع أن نمهد الطريق أمام نشوء وعي و تربية و ثقافة بيئية التي من خلالها يمكن الربط بين النظام البيئي و النظام التعليمي و كلاهما بالنظام الاقتصادي و نظام السوق. إن هذه الأدوات تحترم و تشجع المسؤولية الذاتية لكل من نظام السوق والاستثمار. وتستطيع هذه الأدوات أن تحقق أهدافها المرجوة إذا تم إسنادها إلى وعي بيئي تام يصل إلى ضمير الإنسان و يتحول إلى قيم اجتماعية و إلى سلوكيات إيجابية تحافظ على البيئة و تحقق التنمية المستدامة.

أولا. التوعية البيئية و أهدافها:

1- مفهوم التوعية البيئية: هي عبارة عن إدراك الفرد لمتطلبات البيئة عن طريق إحساسه ومعرفته بمكوناتها، وما بينهما من العلاقات، وكذلك القضايا البيئية وكيفية التعامل معها. والتوعية البيئية لا يمكن

أن تتحقق فقط من خلال التعليم، إنما تتطلب خبرة حياتية طبيعية. إن الوعي البيئي في أصله يتكون من ثلاثة حلقات منفصلة و متداخلة في آن واحد وهي:¹

أ- التربية والتعليم البيئي: ويبدأ بالتعليم من رياض الأطفال ويستمر خلال مراحل التعليم العام إلى مرحلة التعليم الجامعي و بشرط أساسي وهو وجود تكامل لأهداف البرامج التعليمية والتربوية.

ب- الثقافة البيئية: تبدأ من توفير مصادر المعلومات كتب ونشرات وإشراك المتقنين البيئيين في الحوارات والنقاشات المذاعة والمنشورات، وفي الحوادث والقضايا البيئية ذات الصلة المباشرة وغير مباشرة بالمجتمع، خاصة ذات المردود الإعلامي.

ج- الإعلام البيئي: هو أحد أهم أجنحة التوعية البيئية وهو أداة إذا أحسن استثمارها كان لها مردود ايجابي للوعي البيئي، ونشر الإدراك السليم للقضايا البيئية. ويعمل الإعلام البيئي في تفسير وفهم وإدراك المتلقي لقضايا البيئة المعاصرة وبناء قنوات معينة تجاه البيئة وقضاياها.

2- أهداف التوعية البيئية: تهدف التوعية البيئية في مجال الحفاظ على البيئة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:²

أ- تزويد الفرد بالأغراض الكافية لإكسابه المعرفة والمهارة والالتزام لتحسين البيئة والمحافظة عليها لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

ب- تحسين نوعية المعيشة للإنسان من خلال تقليل أثر التلوث على صحته.

ج- تطوير أخلاقيات بيئية بحيث تصبح هي الرقيب على الإنسان عند تعامله مع البيئة.

د- تفعيل دور الجميع في المشاركة باتخاذ القرار بمراعاة البيئة المتوفرة.

هـ- مساعدة الفرد في اكتشاف المشاكل البيئية و إيجاد الحلول المناسبة لها.

و- تعزيز السلوك الايجابي لدى الأفراد في التعامل مع عناصر البيئة.

ثانيا. التربية البيئية و أهدافها:

1- تعريف التربية البيئية: قد ناقشت المؤتمرات الدولية للبيئة مفهوم التربية البيئية و توصلت إلى

التعريف التالي:³

"التربية البيئية هي عملية إعادة توجيه و ربط لمختلف فروع المعرفة و الخبرات التربوية بما ييسر الإدراك الكامل للمشكلات، و يتيح القيام بأعمال عقلانية للمشاركة في مسؤولية تجنب المشكلات البيئية والارتقاء بنوعية البيئة "

¹ - هادي ناصر سعيد الباقر، التعليم البيئي و التوعية البيئية، مقال تم تحميله من الموقع الالكتروني: <http://www.ahewar.org> تاريخ:

الإطلاع يوم: 27/10/2011، ص: 2.

² - إبراهيم عصمت مطاوع، التربية البيئية في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1995، ص: 49.

³ - المرجع نفسه، ص: 11.

2- أهداف التربية البيئية: للتربية البيئية عدة أهداف نذكر منها:¹

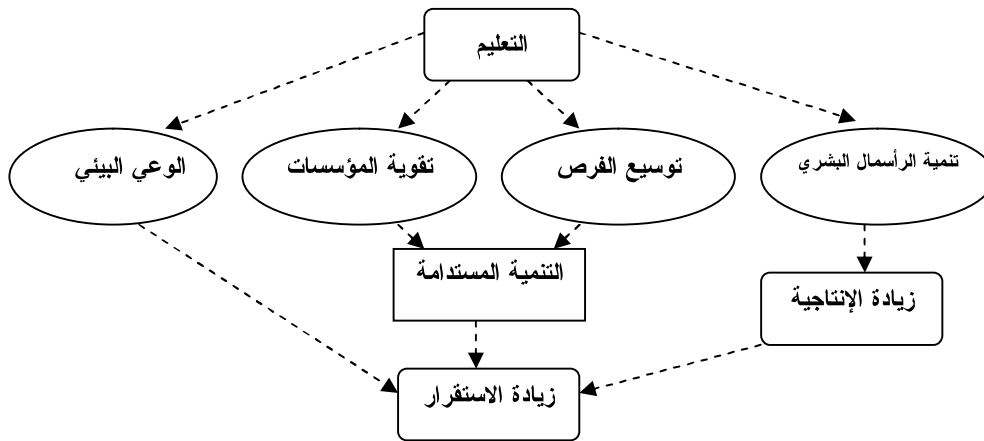
* إعداد مواطن إيجابي لديه معرفة و اهتمامات بالبيئة و دراية بمشكلاتها و مزود بمهارة العمل الفردي و الجماعي و لديه القدرة على اتخاذ القرار.

* مزود باتجاهات إيجابية نحو حماية البيئة من التلوث و الإهدار و استنزاف الموارد.

* تشجيع تبادل الأفكار و المعلومات و الخبرات المتصلة بالتربية البيئية بين الدول و أقاليم العالم.

و يقوم التعليم البيئي برفع مستوى الوعي والمعرفة والإدراك الحقيقي للبيئة، والمشكلات الموجودة فيها، ومسؤولية الإنسان و دوره فيها. كما ينشأ الشعور بالانتماء للبيئة، وبالإحساس بالمسؤولية اتجاه مشاكلها، وخلق الدوافع لصيانتها وتحسينها. و للتربية و التعليم البيئي دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل على تفعيل أبعادها عن طريق الربط بين النظام البيئي و النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03.2): التعليم و دوره في تحقيق التنمية المستدامة



المصدر: خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار

الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 84 .

من خلال التعليم البيئي يمكن تنمية رأس المال البشري باكتسابه المعلومات و الثقافة، و المهارة تجاه حماية البيئة و الحفاظ عليها، مما يؤدي إلى زيادة درجة الفرص، و تعزيز المؤسسات بالمجتمع و أيضا تحقيق الوعي البيئي، و تسهم هذه المحاور في تنمية الإنتاجية و تحقيق الاستقرار مما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة.

ثالثا. الثقافة البيئية و الإعلام البيئي:

تسعى الثقافة البيئية و الإعلام البيئي بالتوازي وباهتمام متزايد لإحداث تغييرات في طرق التفكير والسلوك البيئي عند الإنسان، حيث إن جسر العبور إلى مجتمع يمتلك صفات الاستمرارية يتم تأسيسه بتوجيه المجتمع والنهوض به، بحيث يتصرف كل شخص وكأنه صاحب قرار ناضج.

¹ - إبراهيم عصمت مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

هذا وتهدف الثقافة البيئية و الإعلام البيئي إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي إيجابي ودائم، والذي هو بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة، و المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة، و بالتالي تحقيق التنمية المستدامة. و يتم تفعيل الثقافة و الإعلام البيئي عن طريق البرامج التليفزيونية و الإذاعية، برامج الانترنت، المحاضرات العامة و الندوات. و هذه الطرق تهدف إلى توعية الجمهور بضرورة الاهتمام بسلامة و نظافة البيئة و تغيير الأنماط الاستهلاكية المضرّة بالبيئة و الاهتمام بالتدوير و إعادة الاستخدام، وكذلك تعريف المستهلك بمصادر التلوث في السلع المصنعة والمواد الغذائية وكيفية التعامل معها.¹

المطلب الثاني: الأدوات التشريعية و القانونية

تعتبر الأدوات القانونية و التشريعية للسياسة البيئية من أكثر الوسائل إنتساراً و قبولاً في حماية البيئة في غالبية دول العالم، ذلك لوجود علاقة قوية بين فعالية القوانين و التشريعات و حماية البيئة. لذا يجب أن تستهدف هذه الأدوات منع الإضرار بالبيئة وفق متطلبات التنمية المستدامة عن طريق إقرار العقوبات الرادعة على جميع السلوكيات الضارة بالبيئة، و تفعيل مجمل القوانين و اللوائح و التشريعات الخاصة بحمايتها و ما يتبعها من مؤسسات و هيكل تنفيذية.

أولاً. التشريع البيئي:

إن أمر حماية البيئة يتطلب إصدار تشريع موحد شامل و متكامل يهدف إلى حماية النظام البيئي ككل بما فيه الإنسان مع تضمينه كافة الأفعال التي تحضرها الاتفاقيات البيئية الدولية و لإضفاء الفعالية والاحترام على التشريع يجب إصدار التعليمات أو القرارات التنفيذية للقوانين البيئية وعدم التراخي بهذا الشأن إذ أن من بين أهم أسباب عدم فعالية بعض القوانين البيئية هو عدم صدور التعليمات المنفذة لها. كما يجب أن يتبنى التشريع البيئي مفهوماً واسعاً للبيئة لا يقتصر على العناصر الطبيعية (الماء، الهواء والترربة) بل يشمل العناصر الاصطناعية المشيدة وما يتمخض عن ذلك من قيم معنوية و اعتبارية تحيط بالوسط الذي يعيش فيه الإنسان.²

و يجب تبني سياسة تشريعية دقيقة تضمن مكافحة المشاكل البيئية و خاصة التلوث البيئي، و توفر حماية حقيقية للإنسان و البيئة و ذلك من خلال إتباع تقنية قانونية تكفل احترام تطبيق قواعد القانون البيئي و ذلك بوضع ضمانات موضوعية وقائية دقيقة لتنظيم نشاط الأشخاص تتمثل بالخطر و الترخيص والإخطار و ضمانات زاجرة تتمثل بالجزاءات الإدارية المالية و غير المالية التي من شأنها حث المخالف على التقيد بالنظم و التدابير الإدارية التقنية و إلزامه بمراعاة الأحكام الخاصة بحماية البيئة.³

¹ - مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره، ص:9.

² - عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية: الحماية الإدارية للبيئة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص:400.

³ - المرجع نفسه، ص:401.

و أن يتم معالجة المشاكل البيئية و مكافحة التلوث على وفق سياسة تشريعية أيضا متكاملة تتضمن البعد الاجتماعي و الثقافي و السياسي و البيئي لتحقيق تنمية مستدامة.

ثانيا. الإجراءات القانونية:

تهدف هذه الإجراءات إلى تفعيل أهداف النوعية البيئية التي ترسمها السلطات العمومية. و يمكن أن تفرض على الأنشطة الإنتاجية سقفا للتلوث أو أن تفرض اعتماد أنظمة إنتاج غير ملوثة. لكي يكون احترام هذه القواعد فعالا، يجب أن يخضع إلى رقابة صارمة. و في حالة اختراق القانون تسلط عقوبات إدارية مالية وغير مالية على المتحايين.

كثيرا ما تنتقد هذه الإجراءات، خاصة من قبل الليبراليين الذين يفضلون استخدام الأدوات الاقتصادية ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذا النوع من الأساليب ما يلي:¹

1- البعد الاقتصادي المغيب: لا تؤدي الإجراءات القانونية إلى استدخال " المؤثرات الخارجية في العمليات الإنتاجية".

2- تحديد تعسفي: تصدر الإجراءات القانونية عن قرار سياسي لا يمت بصلة إلى البحث عن النجاعة الاقتصادية و لا يأخذ بعين الاعتبار المعطيات العلمية. غالبا ما تصدر هذه القرارات عن اتفاق ضمني بين الحكومة و الصناعيين الملوئين.

3- إجراءات غير تحفيزية: لا تنجم الخسائر البيئية عن تجاوز لمستوى المعايير، فالمؤسسات التي تسهر على حماية قدرتها التنافسية، لا تلتزم بأي جهد من أجل تخفيض مستوى التلوث دون العتبة القانونية.

4- إجراءات غير تدريجية: يخضع كل المستعملين إلى ضرورة تقليص التلوث بنفس الطريقة و حسب حجم واحد. في هذه الحالة يكون حظر التنقل بالسيارة أكثر إنفاقا لسيارات الأجرة و وسائل النقل الأخرى، من المهن التي لا تلزم أصحابها باستعمال سيارات خاصة، إذ يستطيعون استعمال وسيلة نقل أخرى.

5- حظر التشجيع على الغش: في بعض المدن، يتم التحايل على قوانين استعمال السيارات بارتكاب الغش في تسجيلها.

و رغم هذه التحفظات، تكون الإجراءات القانونية ضرورية في حالات كثيرة، خاصة عند الخسائر البيئية التي لا يمكن تعويضها، أو حين تكون صحة البشر مهددة (إفراز المعادن الثقيلة مثلا) و من ناحية أخرى، يعتبر وضع هذه القوانين شرطا أوليا لتفعيل الأدوات الاقتصادية.

¹ - أدوات السياسات الوطنية للبيئة، بطاقة رقم 3.أ من موضوع العولمة و التنمية المستدامة ، تم تحميله من الموقع الإلكتروني:

<http://www.unesco.org/shs/most>: تاريخ الاطلاع يوم: 2011/10/18، ص: 5.

المطلب الثالث: الأدوات التنظيمية

في هذا الإطار تتبنى الدولة الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية كإستراتيجية مكملة للأدوات الأخرى و تسمى بالأدوات المعيارية و يطلق عليها أحيانا بأدوات التوجيه و المراقبة، و تشمل هذه الأدوات كل الأشكال المختلفة للمعايير و المقاييس التي تضعها الدولة و تشتترط توافرها في السلع و الخدمات أو غيرها من المنتجات و كذلك المشاريع الاستثمارية.

أولا. الدور الاقتصادي و البيئي للأدوات التنظيمية:

التنظيم هو الإطار القانوني و اللائحي و هو من أكثر أدوات حماية البيئة استخداما، إلا أن نجاح هذا الأسلوب يفترض أن تحوز السلطة المختصة معلومات كافية عن الأنشطة المولدة للتلوث كي يتسنى تحديد و من ثم فرض المعايير المحددة للتلوث و المسموح به و أسلوب الرقابة. و رغم أنه أسلوب يعتمد على التنظيم اللائحي و الإداري و التحكم و المراقبة، إلا انه ينعكس على الحياة الاقتصادية، فنقرير معيار يحدد نسبة ثاني أكسيد الكربون التي يبيثها مصنعا ما في الجو يعني فرض نفقة على الأنشطة الاقتصادية التي تؤدي إلى هذا، و هذه النفقة تأخذ شكل إقامة تجهيزات مضادة للتلوث أو تخفيض النشاط و الكف عنه وبالتالي يؤثر على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية.¹

و من الأسباب التي تدفع الدولة إلى تبني الأدوات المعيارية للسياسة البيئية أو سياسة معيارية هو وجود خطر جسيم سوف يترتب على التلوث لو لم يتم وضع هذه المعايير، مثل تدمير الموارد الطبيعية واستنزافها. كما أن هناك بعض الموارد و النباتات و الحيوانات لا يمكن حمايتها من التلوث إلا من خلال وضع القواعد و المعايير البيئية. و قد تصلح السياسة المعيارية أيضا في حالة الأنشطة الجديدة و التي ينبغي السيطرة عليها عندما تكون الآثار السينة لمثل هذه النشاطات غير متوقعة.²

ثانيا. أنواع الأدوات التنظيمية:

تصنف الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية في نوعين: التنظيم "الممنوعات و الإجازات"، و المعايير:³

1- التنظيم "الممنوعات و الإجازات": و تستخدم من طرف الدولة بغرض التسوية المباشرة للمشاكل البيئية و خاصة المتعلقة بالموارد الطبيعية مثل: الهواء و الماء، أو معايير الجودة و ذلك بوضع حدود قصوى لإصدار الملوثات يمنع تجاوزها أو الإجبار على اختيار نمط إنتاجي معين بالاعتماد على نظام التراخيص و الرقابة. و تمثل الرقابة المباشرة على التلوث الشكل الأكبر شيوعا لحماية البيئة لما تتميز به من مرونة، و تأخذ الرقابة عدة أشكال نذكر منها:

- المنع الكلي لتفريغ النفايات لبعض المنتجات للمؤسسات في المحيط الطبيعي.
- وضع حدود لانبعاث بعض الملوثات.

¹ - مصطفى عيد مصطفى إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

² - المرجع نفسه، ص: 9.

³ - نصيرة قوريش، مديوبي جميلة، الإجراءات الاقتصادية و القانونية لحماية البيئة: حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، المركز الجامعي المدي، الجزائر، يومي 06/07 جوان 2006، ص: 3.

- إجبارية استخدام بعض التجهيزات أو التقنيات سواء في عملية الإنتاج أو عملية مكافحة التلوث.

2- المعايير البيئية: تعرف المعايير البيئية باعتبارها تدابير و اشتراطات لها آثارها على إدارة البيئة الطبيعية، غير أنها قد تتضمن أيضا تدابير تتعلق ببيئة من صنع الإنسان و/أو الصحة و السلامة البيئيتين. و يتصل المعيار البيئي بتدابير لها آثارها على إدارة البيئة الطبيعية و البيئة التي صنعها الإنسان، بما في ذلك الآثار المرتبطة بحماية صحة و سلامة البشر و الحيوانات و النباتات. و تمثل هذه المعايير آداة تستعملها الحكومات عادة في إدارة الإنتاج و الاستهلاك و قد تكون هذه المعايير طوعية أو إلزامية عند اعتمادها كأنظمة فنية تفرضها الحكومات و يستعان بالمعايير البيئية للتمييز بين المنتجات و تحديد أساليب الإنتاج المستحسنة. و يتخذ تطبيق المعايير المتعلقة بالبيئة منحى معقدا لأن المعايير البيئية كثيرا ما تعالج مسائل تتعلق بعملية الإنتاج و لا تقتصر على الخصائص النهائية للمنتج، و لا يؤثر هذا الأمر على طريقة تطبيق المعيار و حسب، بل على طريقة رصده و مناقشته.¹

أ- أنواع المعايير البيئية: تنقسم المعايير البيئية إلى معايير نوعية، معايير الانبعاث، معايير تقنية، معايير المنتجات، كما يلي:²

* المعايير النوعية (Les normes de qualité d'environnement):

تضع هذه المعايير الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناء على خصائص و قدرات الوسط الطبيعي، فمثلا تحدد الحد الأقصى لنسبة الغازات الملوثة للهواء، و كذلك الحد الأقصى للتلوث الضوضائي، و هي معايير عامة تستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها.

* معايير الانبعاث (Les normes d'émission):

تحدد هذه المعايير الكمية القصوى المسموح بها للنفايات الملوثة في مكان معين (مثلا حد إصدار الضجيج من قبل السيارات...). و هي معايير تفرض إلزاما و تحدد الكمية و الوسيلة التي يتم خفض بها كل أنواع التلوث البيئي.

* معايير تقنية (Les normes de procédés):

تحدد هذه المعايير الطرق التقنية للإنتاج الواجب استعمالها و التجهيزات المقاومة للتلوث الواجب تنصيبها، مثل نوع التكنولوجيا و الآلات و المعدات المستخدمة و مدى انسجامها.

* معايير المنتجات (Les normes de produits):

توضح و تحدد هذه المعايير الخصائص المميزة للسلع المنتجة (مثلا نسبة مادة الرصاص في البنزين) و هي معايير أو اشتراطات تطبق بغرض منع حدوث التدهور البيئي و كذلك حماية المستهلكين من

¹ - اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية و القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، منشورات الأمم المتحدة،

نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص:3.

2- Hervé devillé, économie et politiques de l'environnement, principe de précaution, critères de soutenabilité, op-cit, p:167.

التلوث البيئي الذي يضرهم بصفة مباشرة، أي أن هذه المعايير تهدف إلى المحافظة على البيئة وحمايتها من كل أشكال الضرر التي تلحق بها و الذي ينشأ من استخدام أو استهلاك السلع و المنتجات وما تتركه من تأثيرات سلبية و من مواد سامة تضر بالإنسان و الحيوان و النبات أو يؤدي إلى الإخلال بالتوازن في النظام البيئي و مكوناته.¹

إن هذه المعايير تتابع جميع المراحل التي يمر بها المنتج بدءاً من استيراد المواد الأولية التي تدخل في إنتاجه ومروراً بطريقة تصنيعه إلى غاية الاستهلاك النهائي له، وبالتالي تستهدف هذه المعايير حماية البيئة من استعمال أو استهلاك هذا المنتج، لذلك فإنه يوجد تبعات رئيسية مباشرة على المصدرين وبالأخص مصدري الدول النامية، حتى لا تمنع منتجاتهم من الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة وأهم هذه التبعات الناتجة عن التشريعات البيئية ما يلي:

- زيادة تطبيق أنظمة الإدارة البيئية.

- زيادة الإجراءات المتخذة للحد من المخلفات الناتجة عن التغليف وزيادة في الإجراءات المستخدمة لإعادة تدوير مواد التغليف.

- زيادة الاهتمام بعلامات المنتجات المختلفة في سلوك الشراء من قبل المستهلكين و خاصة المستهلكين الأوروبيين منهم.

وبالتالي فإن من أهم التطبيقات لهذه المعايير والاشتراطات هي:

• متطلبات التعبئة و التغليف (Le packaging):

تعتبر متطلبات التعبئة والتغليف عنصر أساسي في تمكين المنتج من المنافسة في الأسواق العالمية باعتبار أن التعبئة السليمة الواجهة الأولى للسلعة التي يتلقاها المستهلك لأول وهلة وهذا لا يعني أن العبوة أمر شكلي فقط ولكنها تمثل نصيب هاماً من مواصفات السلعة... هذا بالإضافة إلى أن صناعة العبوة المناسبة الجيدة يتطلب معرفة واسعة بطبيعة الخامات الداخلة في صناعتها وخصائصها ومدى ثباتها أمام المؤثرات كالضوء والحرارة ومدى تحملها للنقل والتداول ومدى تقبل المستهلك للعبوة سواء في السوق المحلي لمواجهة المنافسة مع المنتجات الأجنبية أو المستهلك الخارجي في ضم المنافسة العالمية.

وتعرف متطلبات التعبئة والتغليف بأنها مجموعة من المراحل المتتالية تمر بها الخامة والمستلزمات والسلع ومكوناتها من مصادر الإنتاج المختلفة حتى وصولها للمستهلك أو المستخدم لهذه العبوة مروراً بعمليات التداول والنقل والتخزين و تدويرها و إعادة استخدامها.²

وبالنسبة لطرق التعامل مع مخلفات مواد التعبئة، فهناك ثلاث اتجاهات للحد من تراكم هذه المخلفات

تعرف بـ 3Rs تتمثل في:

¹ - أحمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

² - نجية عبد المحسن، التعبئة و التغليف للمنتجات الغذائية: تقنياتها، مواردها، أساليب التدوير، المواصفات العربية و الدولية، المؤتمر العربي للاعتبارات البيئية في الصناعات الغذائية العربية: الأوضاع الحالية و اتجاهات المستقبل، الجامعة العربية، مصر، أيام 05/03/2006، ص: 3.

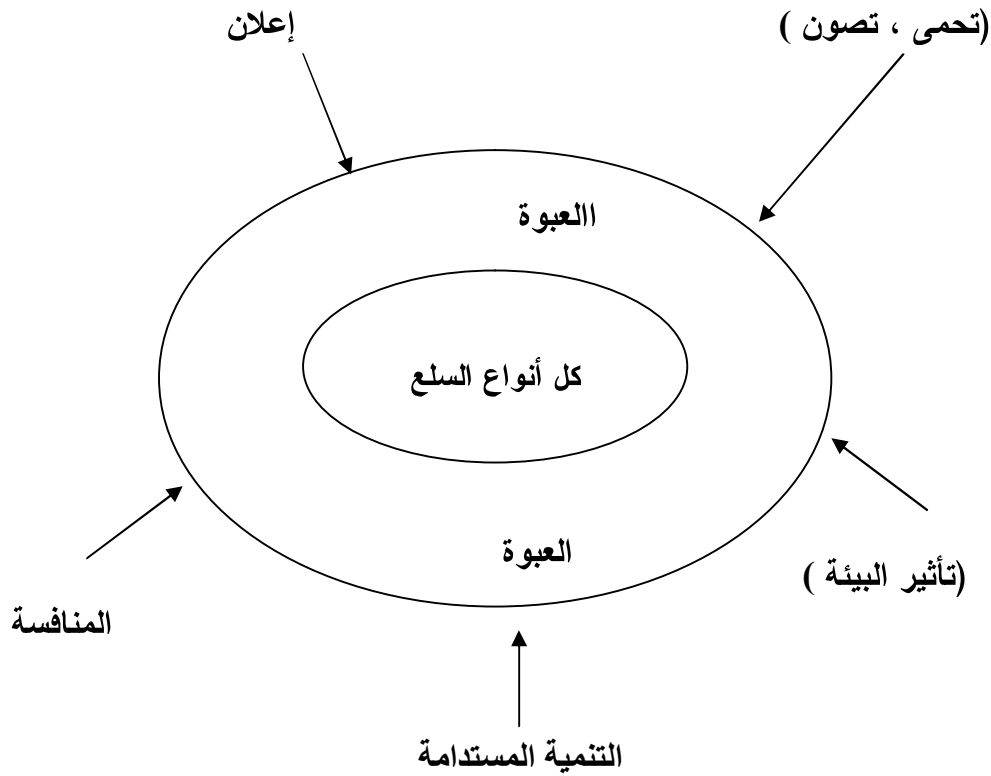
التقليل (Reducing): بالعمل على الإقلال من المواد الخام المستخدمة في صناعة العبوة من خلال تقليل سمكها بإنتاج مواد بديلة ذات قدرة أعلى على التحمل ومقاومة المؤثرات الخارجية.

إعادة التدوير (Recycling): إعادة تدويرها من خلال تشكيلها من جديد بعد خلطها بنسبة من مادة العبوة الأصلية التي لم يسبق تصنيعها، وهذا الاتجاه يحقق بيئة نظيفة يعمل في ذات الوقت على توفير مادة خام رخيصة.

إعادة الاستخدام (Reusing): إعادة استخدام العبوة نفسها لنفس غرض التعبئة مثل العبوات الزجاجية.

و يمكن تمثيل أهمية متطلبات التعبئة و التغليف في تحقيق التنمية المستدامة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04.2): متطلبات التعبئة و التغليف و دورها في تحقيق التنمية المستدامة



المصدر: نجية عبد المحسن، التعبئة و التغليف للمنتجات الغذائية: تقنياتها، مواردها، أساليب التدوير، المواصفات العربية و الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

يساهم استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنتاج العبوة الملائمة في تنمية المبيعات سواء على المستوى المحلي أو التصدير و تلعب متطلبات التعبئة والتغليف دورا هاما في التأثير على البيئة لما ينتج عنها من مخلفات معظمها من مخلفات البلاستيك - الورق - الألمنيوم - الصفيح ويعتبر التخلص منها أمرا هاما وضروريا تتطلبه مقتضيات البيئة النظيفة الآمنة، وهذا أدى إلى إضافة بعدا جديدا لمتطلبات التعبئة¹

¹ - نجية عبد المحسن، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

والتغليف ألا وهو التعبئة صديقة البيئة. ويمكن استعراض الأبعاد البيئية في متطلبات التعبئة والتغليف وكيفية حلها عن طريق:¹

- اختيار الخامات والأساليب التصنيعية صديقة البيئة.
 - تطوير طرق التخلص من المخلفات وإعادة الاستخدام أو التدوير.
 - التركيز والاهتمام بالجهود المبذولة لحماية وصيانة البيئة المرتبطة بالتعبئة والتغليف.
 - التوعية سواء للمنتج أو المصنع للمادة أو المستهلك بطرق التعامل مع مخلفات التعبئة والتغليف.
- و تعتبر المواصفات القياسية الدولية ISO14000 و التي تمنح من طرف المنظمة الدولية للتقييس في إطار نظام الإدارة البيئية عنصرا هاما ومؤثرا في جودة متطلبات التعبئة والتغليف بما تتضمنه من اشتراطات أساسية وعوامل جودة آخذة في الاعتبار نوعية المادة المعبأة مع الحفاظ على جودتها حتى وصوله للمستهلك مع حماية البيئة. إن منظومة متطلبات التعبئة والتغليف لها دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة.

• العلامة-العونة-البيئية (L'écocollabel):

العلامة البيئية هي منظومة متكاملة تهدف لإبراز تميز بعض المنتجات التي تبرهن على أعلى مستويات الجودة من ناحية المحافظة على البيئة و تبرز القيام بمجهودات ملحوظة في مجال استعمالات التكنولوجيا النظيفة. و تتضمن عند الاقتضاء أوفر فرص الدوام خلال دورة حياتها و ذلك مع مراعاة الترايب الجاري بها العمل في مجال التقييس و الجودة، وقد تكون هذه المنتجات سلع أو خدمات، و تمثل منظومة العلامة البيئية نظاما قانونيا للإشهار الاختياري تستند بمقتضاه العلامة بعد التثبيت من مطابقة المنتج لمجموعة من المعايير البيئية و الايكولوجية خلال دورة حياته.²

و تستخدم من قبل الجهات الحكومية أو الجهات الخاصة بحماية المستهلك، وهي تمنح للمنتجين وتستخدم لإعلام المستهلكين بأن السلع التي تحمل العلامة هي الأكثر تفضيلا من المنظور البيئي عن غيرها من المنتجات من نفس النوع. ويتم الحصول عليها على أسس اختيارية دون إجبار.

وتشير العلامة على أن المنتج قد اتبع جميع الخطوات التي تشترطها هذه العلامة طوال دورة حياة المنتج بدءا من (الإنتاج - التوزيع - الاستخدام - الاستهلاك - طريقة التخلص منه كفايات) .
وتتميز هاته العلامة بالإيجابية، حيث أنها تحمل إشارات إيجابية تساعد المستهلك وترشده نحو اختيار المنتج الذي بلائمه، كما قد تحمل بعض الإرشادات أو الإشارات التحذيرية و التي نجدها في بعض

¹ - نجية عبد المحسن، مرجع سبق ذكره، ص:5.

² - منية براهيم يوسف كاهية، العلامة البيئية في العلاقات بين التجارة و البيئة: التجربة التونسية خطوات نحو الاستدامة، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء العرب حول العلاقات بين التجارة و البيئة، الجامعة العربية، القاهرة، مصر، نوفمبر 2007، ص:5.

البطاقات التعريفية كعلب السجائر والتي تحذر من التدخين ومدى خطورته على صحة الإنسان. وتهدف الحكومات وجماعات أنصار البيئة من وراء تشجيع استعمال هذه الأداة إلى زيادة الإدراك والوعي لدى المستهلكين بأهمية الحفاظ على بيئتهم، مما قد يدفعهم إلى تغيير نمط معيشتهم واستهلاكهم وبالتالي اختيار ما هو في فائدتهم من منتجات صديقة للبيئة، وهو الأمر الذي قد يضطر المنتجين " في ظل مبدأ المنافسة وسيادة المستهلك " إلى إجراء تغييرات في أساليب إنتاجهم بما يتماشى مع متطلبات الحفاظ على البيئة وفق متطلبات التنمية المستدامة.¹

ب- محددات المعايير البيئية:

يستجيب تحديد المعايير البيئية إلى محددات قد تكون تقنية أو اقتصادية:²

➤ **المعايير التقنية:** غالبا ما تشير إلى معايير الجدوى التكنولوجية من خلال فرض أحسن

التكنولوجيات المعروفة مما يجعل الاختيار بين الرهان على المستقبل والمحافظة التكنولوجية.

➤ **المعايير الاقتصادية:** تحدد هذه المعايير وفقا لمعايير اقتصادية بحتة، حيث تتجسد على مستوى

الإنتاج (من التلوث) المماثل للمستوى الأمثل بعد إستدخال الآثار الخارجية، مثل مستوى الإنتاج الذي تتساوى عنده التكلفة الحدية لمكافحة التلوث و التكلفة الحدية للأضرار.

أما عن مراحل التنظيم للمعايير البيئية فيبدأ بتفهم و دراسة المشاكل البيئية، ثم التخطيط لعلاج تلك المشاكل و إعداد التشريعات و فرض المعايير البيئية، ثم في مرحلة لاحقة يتم منح التراخيص للمنشآت في ضوء المعايير السابق تقريرها. ثم تستمر الرقابة بعد ذلك تليها فرض العقاب على المنتهك.

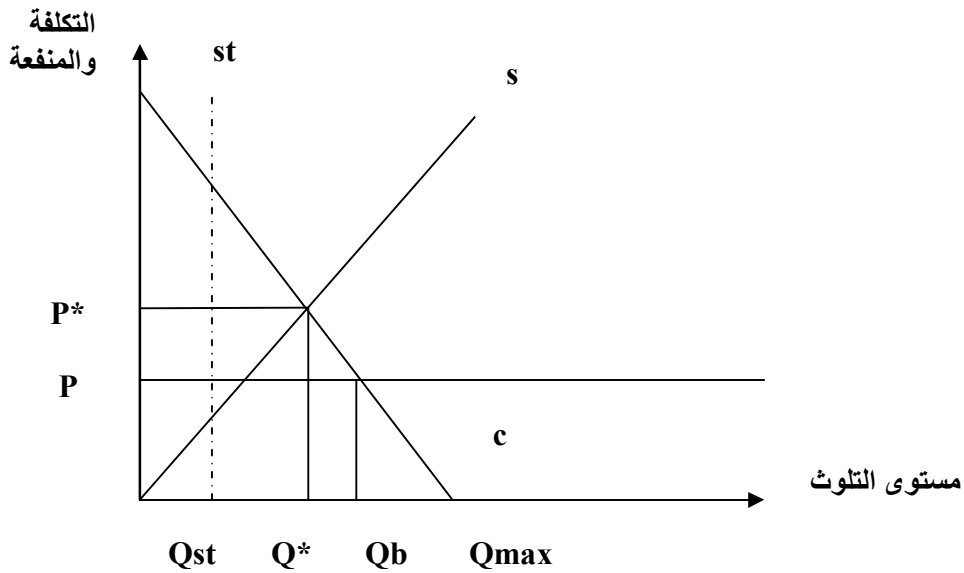
و إن غابت هذه المحددات قد لا يكتب لأسلوب المعايير النجاح في حماية البيئة و المحافظة عليها مثل حصر المنشآت و الجماعات المستهدفة وفقا لخصائصها الاقتصادية و الفنية و تحديد أولويات التحرك و اختيار الأدوات القادرة على وضع التنظيم موضع التنفيذ و تشجيع المواطنين و التعاون و التشاور الحقيقي مع المنشآت المسببة للتلوث و نشر المعلومات.

ثالثا. كفاءة المعايير البيئية:

ينطوي تحديد المعايير على بعض جهات المتابعة التي تتابع فعاليات المتسببين بالتلوث و التي تتمتع بصلاحيات فرض بعض العقوبات. و إذا كانت تلك الجهات لا تتمتع بصلاحيات المعاقبة فإن الحافز الوحيد للمتسبب بالتلوث للبقاء ضمن المعيار هو بعض أشكال الوعي الاجتماعي. و هكذا فإن المعايير ترتبط بالعقوبات أي أنه يمكن مقاضاة المتسببين بالتلوث أو التهديد بذلك على الأقل. إن مشكلة تحديد المعايير أنه يؤدي إلى وجود حل ملائم من الناحية الاقتصادية بطريق الصدفة فقط، أي أنه من غير المحتمل أن يؤدي إلى مستوى مثالي من الآثار الخارجية و الشكل التالي يوضح ذلك:

¹ - السيد أحمد عبد الخالق، احمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:180.
2- Hervé devillé ,économie et politiques de l'environnement,principe de précaution,critères de soutenabilité,op-cit,p :168.

الشكل رقم (05.2): كفاءة المعايير البيئية



المصدر: دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

إن الشكل رقم (05،2) يكرر مخطط التلوث المعروف والذي تم تناوله في الفصل الأول. يتم وضع المعيار A الذي يتوافق مع مستوى التلوث و مستوى الفعالية الاقتصادية Q_{st} و نفترض أنه يتم تحديد العقوبة عند النقطة P من الشكل رقم (5،2) من أجل أن يعمل المعيار بشكل صحيح يجب أن يصل التلوث إلى الحد الأقصى المسموح به فقط Q_{st} . و سيكون عندئذ من الواضح أن Q_{st} ليس مثالياً و ذلك لأنه أقل من Q^* . و في الواقع فإذا لم يتم تحديد المعيار عند Q^* فسوف لن يكون ذلك المعيار مثالياً. و يمكن أن يتزامن المعيار مع الحد المثالي شريطة أن يكون الحد المثالي قابلاً للتعريف. و لكن العقوبة P تكون غير كفؤة في هذه الحالة يكون لدى المتسبب بالتلوث الحافز للتسبب بتلوث يصل إلى Q_b . لماذا؟ سوف يقوم بهذا نظراً لأن إجمالي العقوبة حتى Q_b أقل من صافي المنافع الاجتماعية من التلوث. وسوف لن يتجاوز Q_b لأن المزيد من التلوث يجتذب المزيد من العقوبة في حال تجاوز صافي المنافع الحدية. و نحن بحاجة لاستبدال هذه النتيجة من حيث احتمالية العقوبة التي يتم التعرض لها، المتسبب بالتلوث يجب أن ضبط من قبل مفتشي التلوث و أن هذا عادة ما يكون صعباً حيث أن هناك الكثير من المتسببين بالتلوث في المنطقة و يساهم كل منهم بطريقة صغيرة نسبياً في إجمالي مستوى التلوث. إن الحساب الذي يجريه المتسبب بالتلوث هو لمقارنة العقوبة مضروبة باحتمالية مواجهة العقوبة مع صافي منفعة التلوث.¹

و حتى لو كانت العقوبة مؤكدة في الشكل رقم (05،2) فإنه يكون من المجدي التسبب بالتلوث حتى النقطة Q_b . يمكن أن تشير هذه المناقشة إلى أن المطلب العام هو أن يكون المعيار مثالياً، أي أن العقوبة تكون مؤكدة و أنها يجب أن تكون مساوية لـ P^* . و من أجل أن يكون المقياس مثالياً فإننا بحاجة

¹ - دوناتو رومانو، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

لوضعه بطريقة تسمح بأن يكون مستوى الناتج المقابل للمعيار مثالياً و أن تكون العقوبة المفروضة مساوية لـ P^* و يتمتع بتطبيقها بنسبة موثوقة تساوي 100% عند تجاوز Q^* . إن صعوبات تحقيق هذه الظروف تفسر سبب حذر الاقتصاديين من المعايير. و رغم ذلك تبقى إجراءات السياسة المعيارية ضرورية وخاصة عند حدوث الخسائر البيئية التي لا يمكن تعويضها، و من ناحية أخرى يعتبر وضع الأدوات التعليمية، القانونية والتنظيمية للسياسة البيئية إجراء مشروطاً لتفعيل عمل الأدوات الاقتصادية لها في إطار التنمية المستدامة.

المطلب الرابع: الأدوات الاقتصادية

إن الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية هي التي تؤثر على ميزانية الدولة، و التي قد يتم اللجوء إليها في نظام اقتصادي قد يتمتع بآليات السوق الحر بشكل كامل أو بشكل جزئي، وقد يكون التطبيق لأداة واحدة أو أكثر من أداة في نفس الوقت. و الحقيقة أن نظام الأدوات الاقتصادية يوجه إلى تعظيم المنافع الاقتصادية و الاستجابة إلى الاعتبارات البيئية في نفس الوقت، كما أن مدخل الأدوات الاقتصادية يقوم بترجمة نظرية الآثار الخارجية (théorie des externalités) في عملية صنع القرار. و قد يساعد هذا النظام إلى البحث و التطوير للتوصل إلى حلول ذات كفاءة اقتصادية كما أن هذا النظام يؤكد على مستويات مرتفعة من الجودة البيئية و تعد حافز مستمر لمكافحة التلوث و الحد من الأضرار البيئية و إن تطبيق هذا النظام لا يحتاج إلى أعباء إدارية معقدة أو دقيقة.

و تنقسم الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية إلى ثلاثة أصناف رئيسية: الصنف الأول يتعلق بتحديد تكلفة استخدام الموارد البيئية (الجباية البيئية: الضرائب البيئية و الرسوم البيئية...) و الصنف الثاني و الذي يتعلق بدفع مقابل لجهود حماية البيئة (الإصلاح الجباي البيئي - الأخضر-) أما الصنف الثالث و يتعلق بإنشاء حقوق الملكية للموارد البيئية (نظام الرخص القابلة للتداول). و لكن في هذا المطلب سوف يتم دراسة الصنف الثالث من هذه الأدوات و الصنف الأول (الجباية البيئية) و الصنف الثاني (الإصلاح الجباي البيئي - الأخضر-) سوف نتطرق إليهما بالتفصيل في الفصل الثالث.

أولاً. مفهوم الأدوات الاقتصادية:

و يقصد بها مجموعة الوسائل و الطرق المستخدمة في حماية البيئة، و التي من شأنها التأثير على نفقات وإيرادات المشروعات الاستثمارية، وكذلك أسعار الموارد النهائية. و تعتمد هذه الأدوات على التأثير على تكاليف الإنتاج التي تنتقل كلياً أو بعضها إلى أثمان السلع و الخدمات المنتجة و من ثم تؤثر على هيكلها النسبي. هذه بدورها قد تؤثر على حجم استغلال الموارد البيئية و حجم الإنتاج و نوعيته و كذلك حجم الاستهلاك عن طريق ما يعرف بالحوافز و الكوابح السعرية.¹

و تعرفها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE على أنها طريقة تستعمل من خلالها نظام الأسعار و قوى السوق من أجل تحقيق أهداف منشودة و تستطيع أن تكون لهذه الأدوات آثار حول تقدير

¹ - أحمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

المنافع و التكاليف لمختلف الأنشطة التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديين. إن استعمال الأدوات الاقتصادية بغرض حماية البيئة و التنمية المستدامة تسمح بمعرفة تكاليف النشاطات التي لها آثار سلبية على البيئة.¹

و للأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية عدة أهداف تتمثل في:²

- 1- **هدف مالي:** عن طريق جمع الأموال التي تسمح بتغطية تكاليف الآثار البيئية أو التي يتم توزيعها مرة ثانية من أجل تعزيز و تفعيل نشاطات الحماية البيئية أو تحسين الجودة البيئية أو الأبحاث و التنمية.
 - 2- **هدف تشجيعي:** من خلال التأثير على سلوك المستهلكين بالاستخدام الأمثل للموارد، عن طريق استخدام ضغط تصاعدي على أسعار المنتجات أو الأنشطة الضارة بالبيئة.
 - 3- **هدف وقائي:** عن طريق استخدام الرشيد لمختلف الأدوات الاقتصادية من (نظام الرخص القابلة للتداول، الإصلاح الجبائي البيئي و الجباية البيئية) في حماية البيئة من التلوث و الأضرار التي تحيط بها.
- ثانيا. نظام الرخص القابلة للتداول:

و المقصود بتطوير السوق كأداة لسياسة حماية البيئة أي أنه هناك اقتصاد يهيمن عليه آليات السوق ونظام الأسعار وقوى العرض و الطلب، و المنافسة و كافة عناصر السوق الحر. وأنه يمكن تطوير النظم القائمة بالفعل لكي تتمكن من استيعاب الآثار الخارجية حتى تعكس التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج و ذلك من خلال:

- 1- **نظرية حقوق الملكية (Ronald coase):** إن مفهوم حقوق الملكية مفهوم هام جدا في كل من اقتصاديات البيئة و الموارد الطبيعية، و تحديدا فهو يرتبط بحق استخدام المورد. و يستخدم الاقتصاديين مفهوم حقوق الملكية ضمن إطارين هامين:

تحقيق السوق للتلوث المثالي و إدارة الموارد الطبيعية. و تشير نظرية حقوق الملكية (لرونالد كاوس 1960) إلى أنه حتى لو لم تحقق الأسواق القدر الأمثل من الآثار الخارجية فإنها يمكن أن تتجه برفق في ذلك الاتجاه دون الضرورة للفعاليات التنظيمية التي تنطوي على الضرائب أو وضع المقاييس.³

حيث أراد كاوس أن يبين الحالة التي يكون فيها لدى المتضرر حقوق الملكية، أي أن المتضرر يملك الحق بأن لا يتعرض للتلوث و أن المتسبب بالتلوث لا يملك الحق بأن يتسبب بالتلوث. حيث يفضل المتضرر أن لا يكون هناك أي تلوث حيث أنه يملك حقوق الملكية.⁴

1-étude réalisée pour le regroupement national des conseils régionaux de l'environnement du Québec, les instruments économiques et la protection de l'environnement, Québec, mai 1998, p : 17.

2- I bid. cit. p : 18.

³ - دوناتو رومانو، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

4-Thiobiano taladidia, économie de l'environnement et des ressources naturelles, l'harmattan, paris, France, 2004, p, p : 191, 192.

و لكي يتم استيعاب الآثار الخارجية بقدر مثالي يجب:¹

أ- توسيع نطاق حقوق الملكية الخاصة: و يمنح هذا الحق صاحبه حرية استعمال و استغلال والتصرف فيما هو مملوك له في الحدود التي يرسمها القانون، كما أن هذا الحق يعد ركن أساسي في نظام السوق حيث يسمح بالتعرف على صاحب الحق في الاستفادة من المنافع الناجمة عن الشيء المملوك، ومن ثم أيضا المسئول عن المضار الناجمة عن نفس الشيء. فالوظيفة التخصيصية الرئيسية لحق الملكية هي في الواقع استيعاب و إسناد الآثار الخارجية النافعة أو الضارة المترتبة على استخدام الموارد و الأشياء.

ب- التفاوض و المساومة بين الملوثين و المتضررين: حيث حاول كاوس أن يبرهن على أن ترك الأطراف المعنية تتفاوض فيما بينها لهو كفيل بان يحقق الوضع الأمثل بدون تدخل من جانب الدولة و من خلال آليات السوق وحدها، كما انه رفض الضريبة و يرى أنها لا تحقق العدالة.

2- سوق حقوق التلوث: اقترح الاقتصادي الكندي Deles (1968) أن تقوم السلطات العمومية بتحديد مقدما كمية التلوث المسموح به في البيئة ثم قيامها لاحقا ببيع صكوك أو يطلق عليها أيضا(تصاريح تراخيص، سماعات، موافقات، شهادات) هي بمثابة حقوق تلوث بكميات معادلة لمقدار التلوث الذي اعتبرته مقبولا. ويملك كل من يحصل على هذه التراخيص الحق في تلوث البيئة في حدود ما يحوزه من التراخيص، و يتعين عليه فيما يتجاوز ذلك الامتناع عن تلوث البيئة و بذلك فإن هذه التراخيص قابلة للتجارة أي يمكن بيعها و شراؤها في سوق التراخيص التي تعتبر بورصة للتلوث يتحدد فيها السعر عن طريق قوى العرض و الطلب.

ثالثا. آليات عمل نظام الرخص القابلة للتداول:

1- التفاوض و المساومة:

تتعلق فكرة المساومات من أنه إذا تم تعيين "حقوق الملكية" للقائمين بالتلوث وإعطائهم "حق التلوث" أما بالنسبة للذين يعانون من التلوث فسوف يمنحون "حق أن لا يتلوثوا" واستنادا إلى ما سبق فإن المساومات سوف تحدث بين هذه الأطراف من أجل أن يكون التلوث محدودا ويتحمل المسئول عنه تكاليف وجوده. فمثلا إذا تم تعيين حقوق الملكية للقائمين بالتلوث فعندها يجد أولئك الذين يعانون من التلوث أنه يجب الحصول على موافقتهم بعدم التلوث وإذا ما حدث ذلك فأنهم سيعرضون عن ذلك من القائمين بالتلوث بمبالغ من الأموال وبذلك سيسمح لمسببي التلوث زيادة التلوث.²

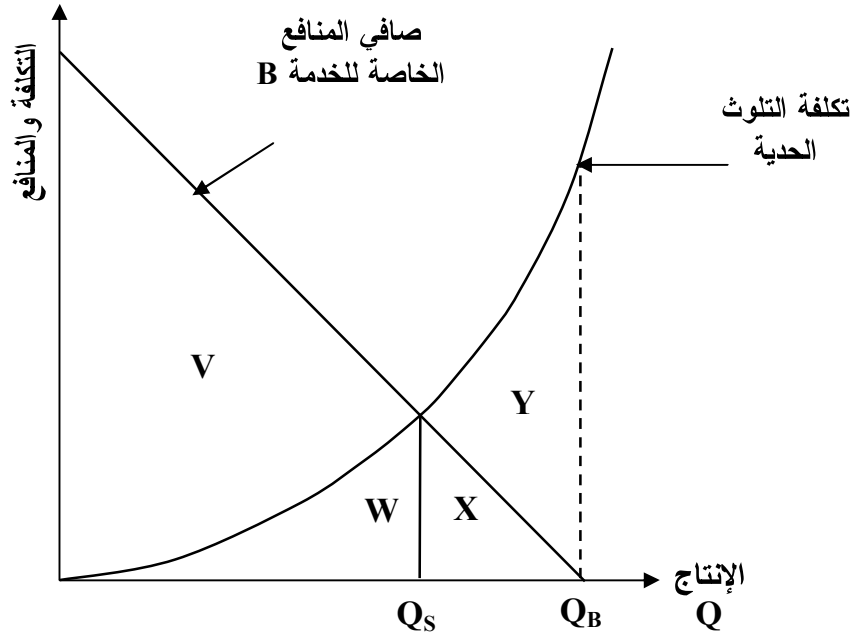
وقد أوضح كاوس أن حقوق الملكية تؤدي إلى مساومات والتي يمكن أن تحدث إنتاجا أقرب إلى الامثلية الاجتماعية مما سيحدث في حالة أخرى. ومن الشكل رقم (06.2) يمكن أن نلاحظ التفاوض من خلال إدخال حقوق الملكية التي من شأنها أن توضح العلاقة بين مسبب التلوث والذي يعاني من التلوث

¹ - مصطفى عيد مصطفى إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص:4.

² - أياد بشير عبد القادر الجلي، مرجع سبق ذكره، ص:118.

بشرط أن يمتلك كلا الطرفين المعلومات نفسها واستنادا إلى ذلك فإن المعاني من التلوث سيجد من الضروري أن يدفع مبلغا إلى مسبب التلوث كي يوقف الإنتاج عند Q_S .

الشكل رقم (06.2) : التفاوض بموجب حقوق الملكية



المصدر: أياد بشير عبد القادر الجلي، التنمية الاقتصادية و البيئة بين فشل السوق و السياسة الاقتصادية: دراسة في اقتصاد البيئة ، مرجع سبق ذكره، ص:119.

أما بالنسبة لأي إنتاج إضافي يتجاوز Q_S فإن الخسائر التي يتحملها المعاني من التلوث تفوق المنافع التي يحصل عليها مسبب التلوث مثل $(X+Y > X)$ عند الإنتاج Q_B . وهنا يظهر مجال للحل يتم المساومة عليه عند المستوى Q_S . وفي هذه الحالة فإن مسبب التلوث يرى من المفيد أن يختار الإنتاج الأمثل اجتماعيا Q_S ويعرض تعويضا مكافئا بمقدار W للذين يعانون من التلوث. وبالنسبة لأي إنتاج إضافي يتجاوز Q_S تكون الأرباح بالنسبة لمسبب التلوث أقل من الخسائر التي يتحملها الذين يعانون من التلوث مثل $(X < X+Y)$ عند الإنتاج Q_B . وهذه الحالة هي الأخرى تخضع للمساومة عند مستوى الإنتاج Q_S ¹.

2- تراخيص التلوث القابلة للتداول (les permis d'émission négociables):

تعتبر تصاريح التلوث القابلة للتداول من الحلول المعتمدة على آلية السوق في حل المشاكل البيئية وبالأخص الانبعاثات الصادرة عن المنشآت الاقتصادية. وتتلخص فكرة السماحات التجارية بإعطاء القائم بالتلوث سماحا بطرح مقدار معين من الانبعاثات أو النفائات سواء كان ذلك غاز SO_2 , CO_2 ... أم أي

¹ - أياد بشير عبد القادر الجلي، مرجع سبق ذكره، ص:119.

نوع من الملوثات. ويجب أن يكون المقدار الكلي للسماح الصادر لأي ملوث ضمن الخطوط العامة لمستويات السلامة المقبولة في انبعاث ذلك الملوث، وضمن الحد الكلي للسماح الصادر. واعتمادا على ذلك فإن الأعوان الاقتصاديين القائمين بالتلويث يمكنهم شراء وبيع السماعات فيما بينهم، وبالتالي يكون التلوث موجهًا من قبل السوق. وبذلك ستعمل المنشآت على أن تكون قادرة فعلا على تلبية "معايير نظيفة" وستحقق إيرادا من خلال بيعها سماعات للمنشآت الأخرى التي تعاني من الصعوبة أو أنها تواجه التكلفة العالية في تلبية معايير وشروط مستوى السلامة المقبولة. كما أن هناك أكثر من نقاش أو جدل حول سوق السماعات التجارية والذي يتلخص بفائدتين أساسيتين الأولى تتركز على أن تكاليف الإنتاج ستكون أدنى مما ستكون عليه في حالة أخرى من إنتاج الطاقة المنسجم مع الأهداف البيئية الجديدة الشاملة. وهذا سيؤدي إلى ادخار الكلفة للمنشآت الاقتصادية التي ستكون أمام حالتين من الحلول فعليها إما أن تشتري تكنولوجيا مكلفة مثل أجهزة غسل الغاز لتخفيض الانبعاثات بنسب عالية من غاز CO₂ أو تغيير معدات رأس المال للتعامل، مثلا مع فحم الكبريت الأكثر والأدنى صلابة.¹

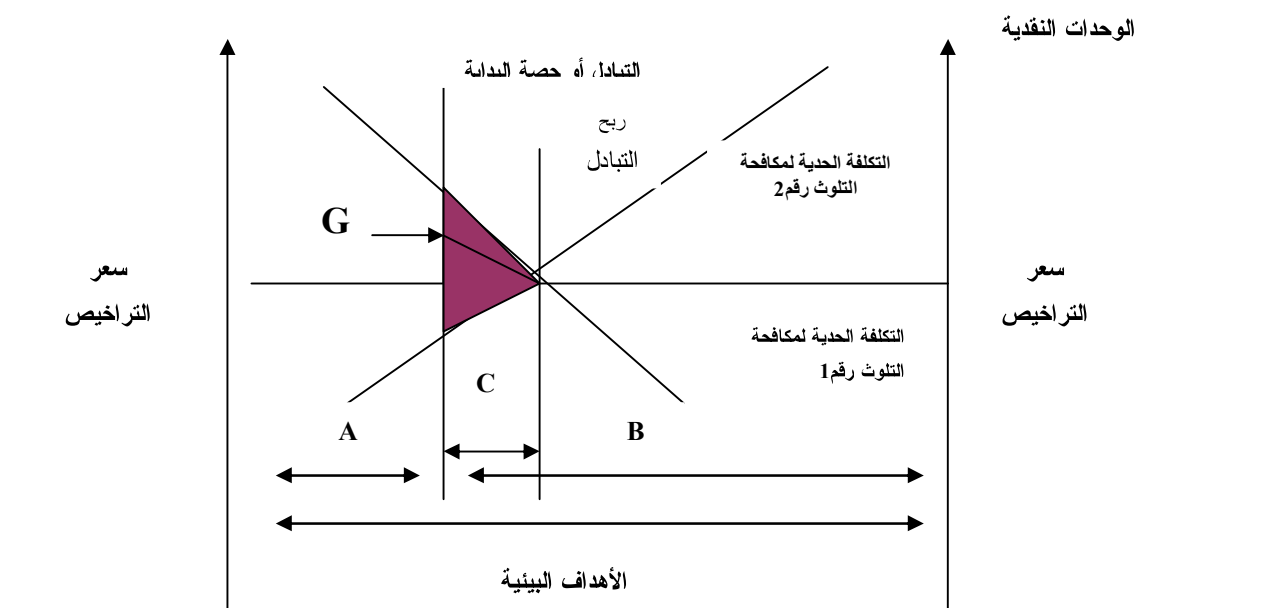
وقد يكون ادخار التكلفة من خلال بيع تصاريح التلوث في مقابل الحصول على مكائن ومعدات تستخدم طاقة غير ملوثة وذلك لأن المنشآت "النظيفة" سيكون لديها أكثر من وسيلة لتلبية الأهداف البيئية. والمنفعة الثانية هي أن سوق السماعات التجارية سيساعد على تجنب الضرر البيئي الذي يحدث لو كان الأمر على حالة أخرى. فعلى سبيل المثال سيساعد السوق على تجنب المخاطر التي تواجه نقل كميات كبيرة من المواد الملوثة من منطقة إلى أخرى بأن تشتري سماعات مؤسسات الطاقة في أماكن أخرى. وبهذه السماعات تتجنب فقدان قدرة معداتها الرأسمالية وفق شروط وتطبيقات العمل البيئي فضلا عن تجنبها للتكاليف البيئية المرتبطة بالحجم الاقتصادي الكبير لوسائل النقل وخاصة بالنسبة لشحن الملوثات لمسافات بعيدة.

و الشكل رقم (07.2) يوضح آلية عمل سوق تراخيص التلوث لمؤسستين 1، 2 خاضعتين لتحديد الانبعاثات الملوثة من طرفهم. التكلفة الحدية (تنازلية) لمكافحة التلوث موضحة في الشكل رقم (7.2) من اليسار إلى اليمين بالنسبة للمؤسسة رقم 1 و من اليمين إلى اليسار بالنسبة للمؤسسة رقم 2 و نفترض أن B، A تمثل عدد تراخيص التلوث التي يتم تخصيصها بالتنظيم للمؤسستين 1، 2. التكاليف الحدية لمكافحة التلوث مختلفة بالنسبة للمؤسستين، المؤسسة رقم 1 لها تكلفة مكافحة التلوث عالية جدا، و من فائدتها أن تشتري تراخيص التلوث للمؤسسة رقم 2 و سعر هذه التراخيص أصغر من تكاليف مواجهة التلوث.²

1- Ross mckittrick, *economic analysis of environmental policy*, textbook draft under review by university of Toronto press, Canada, 2009, p: 37, 38.

2- Hervé devillé, *économie et politiques de l'environnement, principe de précaution, critères de soutenabilité*, op-cit, p : 179.

الشكل رقم (07.2) : آلية عمل سوق تراخيص التلوث القابلة للتداول



Source : Hervé devillé ,économie et politiques de l'environnement,principe de précaution,critères de soutenabilité,op-cit,p:180.

المؤسسة رقم2 لها تكاليف مواجهة التلوث صغيرة نسبيا و من فائدتها أن تبيع تصاريح التلوث لكي تتخلص من التلوث و تكاليفها الحدية أقل من سعر تراخيص التلوث. و يظهر التوازن في النقطة التي تتساوى فيها التكاليف الحدية لمكافحة التلوث بالنسبة للمؤسستين. C يمثل عدد تراخيص التلوث المتبادلة بين المؤسستين و يتم توزيع حصص تراخيص التلوث بهدف (A+C) من أجل المؤسسة رقم1 و (B-C) من أجل المؤسسة رقم2 و الذي يحقق هدف البداية (A+B) . إن نقطة التوازن تمثل تقليل التلوث بالنسبة للمؤسستين 1،2 و المكسب أو الربح الاجتماعي يسير عن طريق تبادل تراخيص التلوث ما بين المؤسستين و الذي يظهر في المنطقة الملونة (G) .¹

رابعا. أدوات اقتصادية أخرى للسياسة البيئية:

هناك عدة أدوات اقتصادية أخرى من أهمها الحوافز و الدعم و هذا النوع من الأدوات له أكثر من شكل لعل من أهمها:²

➤ **المنح:** وهي منح مادية أو عينية و عادة ما تعطى لتشجيع البحث العلمي للتصدي للمشاكل التي

1- Hervé devillé ,économie et politiques de l'environnement,principe de précaution,critères de soutenabilité,op-cit,p :180.

2- مصطفى عيد مصطفى إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

تؤثر سلبا على البيئة لإيجاد حلول لها، سواء بإيجاد تقنيات حديثة و سليمة بيئيا أو لحث المنتجين لإنتاج المنتجات الصديقة للبيئة.

➤ **القروض الميسرة:** وهي عبارة عن قروض تتميز بأنها منخفضة سعر الفائدة مع طول فترة السماح و توجه أساسا لشراء كافة المعدات و الأجهزة التي تحافظ على البيئة.

➤ **تخفيض الرسوم الجمركية:** أي تخفيض الرسوم الجمركية على المعدات و الأجهزة و المواد المستخدمة أو اللازمة لمكافحة التلوث، أو على السلع البديلة الصديقة للبيئة.

➤ **سياسة نظم الضمانات على المواد التي يعاد استخدامها أو التي يعاد تدويرها:** وهي عبارة عن تأمين يفرض على بعض المواد، لكي يتمكن من إعادة استخدامها مرة أخرى و عدم طرحها في البيئة. وبالطبع هناك علاقة طردية بين مبلغ الضمان و معدلات استعادة المواد.

➤ **سندات الأداء البيئي:** حيث يقوم المستفيد أو المتعامل بتقديم سندات يلتزم بموجبها بمبلغ معين يغطي التكلفة اللازمة لإعادة تأهيل الموقع أو المنطقة التي تم فيها العمل. و في حالة إفشاء المتعاملون بالتزاماتهم تجاه البيئة و إعادة تأهيل الموقع كما كان فإن هذه السندات ترجع إليهم، و إن كان من الممكن الاحتفاظ بجزء من هذه السندات لضمان علاج المشاكل أو التأثيرات السلبية التي تظهر بعد فترة.

➤ **التأمين:** وهي فرض مبالغ مالية كبيرة على الأنشطة ذات الاحتمالية الكبيرة في إحداث أضرار كبيرة على البيئة، مثل ناقلات البترول و هو ما يعني أن القائمين على هذه الأنشطة يقومون بشراء وثائق تأمين بمبلغ يكفي لإصلاح الضرر المتوقع حدوثه.

➤ **الأسعار التصاعدية:** وهي عبارة عن فرض أو تحديد أسعار تصاعدية للمستويات المختلفة من استهلاك المادة أو السلعة أو المورد، بهدف ترشيد الاستهلاك والحفاظ على الموارد، كتحديد أسعار متزايدة لكل مستوى من استهلاك الكهرباء أو الماء. و هنا يجب مراعاة محدودي الدخل و التصنيف العلمي لكل مستوى استهلاك و المرونة في تحديد المستوى الاستهلاكي و ضرورة مراجعته كل فترة زمنية.¹

➤ **تشجيع الاستثمارات البيئية:** و يقصد بالاستثمارات البيئية على أنها استثمارات في مجال إنتاجي أو خدمي يرتبط بالبيئة و يهدف إلى توفير منتجات نظيفة لا تضر بها، أو أخرى وقائية لتجنب حدوث تلوثات بها أو تدهور أو نضوب في مواردها، أو تفيد في التخلص من ملوثاتها أو في معالجة مشاكل نضوبها سواء كان ذلك يتعلق بالبيئة داخل المنزل، أو البيئة المهنية أو البيئة الخارجية إجمالا. و يمكن تمييزها عن غيرها من الاستثمارات بأنها تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها.²

رغم اختلاف أدوات السياسة البيئية على بعضها البعض إلى أنه يمكن القول بأنه يوجد تداخل كبير بين الأدوات الاقتصادية و الأدوات غير الاقتصادية لها، و لا توجد خطوط فاصلة بينهما. و لقد أصبح

¹ - مصطفى عيد مصطفى إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص:7.

² - زينب صالح الاشوح، الاطراد و البيئة و مداواة البطالة، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 2003، ص:112.

مسلمًا في فكر حماية البيئة أن الاعتماد على أيهما دون الآخر لا يحقق الحماية المطلوبة للبيئة و أن تحقيق هذه الحماية يتطلب الجمع بينهما بالرغم من وجود سلبيات و إيجابيات لكل منهما. و لهذه الأدوات رغم اختلاف طرق تنفيذها إلا أن لها دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة. و يمكن تطبيق هذه الأدوات على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المحلي وفقا للأطر القانونية المتوفرة لدى البلدان. ويمكن إكمال هذه الأدوات بقواعد و إرشادات و آليات إدارية أخرى لتحقيق التنمية المستدامة على كل المستويات، و قد تكون هذه الأدوات ملزمة قانونًا أو ثابتة أو متغيرة أو طوعية.

المبحث الثالث: النزعة الحديثة للسياسة البيئية

تهدف السياسة البيئية من جهة إلى تصحيح نقائص السوق و من جهة أخرى، إلى حل القضايا المرتبطة بالرهانات البيئية الجديدة. و اعتادت السلطات العمومية على الخيار بين نوعين من الأدوات والإجراءات غير الاقتصادية و الإجراءات الاقتصادية التي تطرقنا إليها سابقًا في حل المشاكل البيئية. و بفعل التطورات و البحوث العلمية ظهرت نزعة حديثة و اتجاهات جديدة للسياسة البيئية تعرف بالجيل الجديد أو العائلة الجديدة أو ما يعرف في بعض المراجع بمشتقات السياسة البيئية و التي تستعمل فيها عدة أدوات و إجراءات حديثة كالأدوات الاتفاقية و المبادرات الطوعية. غالبًا ما نقابل بين هذه الخيارات المختلفة إلا أن نجاح سياسة بيئية معينة وفق متطلبات التنمية المستدامة يرتبط إلى حد كبير بالمزج بين هذه الأدوات المختلفة.

المطلب الأول: الأدوات الاتفاقية و التسيير الجماعي للممتلكات المشتركة

تحتاج عملية الحد من المشاكل البيئية على نطاق كل المستويات إلى محفظة من السياسات الملائمة، تتوافق والظروف الوطنية و الدولية. وفيما تحدد فوائد أو سلبيات هذه الأداة أو تلك، أصبح يستخدم واضعو السياسات في الوقت الراهن و بشكل واسع أدوات اتفاقية للسياسة البيئية وكذلك التسيير الجماعي للممتلكات المشتركة كمنهج جديد لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

أولاً. مفهوم الأدوات الاتفاقية:

وهي وسيلة من وسائل حماية البيئة بطرق اتفاقية و إرادية بين الأطراف المعنية، و هذه الإستراتيجية تأخذ صور عديدة منها المفاوضات و الاتفاقيات على المستوى المحلي و التعاون على المستوى الدولي. فالمفاوضات الثنائية تقوم على أساس وجود تفاهم بين الشخص أو المنشأة التي تسبب إحداث التلوث بين المتضرر من هذا التلوث. ويمكن اللجوء إلى هذه الوسيلة عندما تكون حقوق الملكية واضحة بما فيه الكفاية. و في توضيح لكأوس (caose) ذكر إلى أنه في ظل وضوح حقوق الملكية الخاصة فإن هناك توزيع أمثل للدخل سوف يتحقق بغض النظر عن من يحوز حقوق هذه الملكية.¹

و نجد أيضا في الأساليب الاتفاقية و الإرادية بعدا لا يمكن تجاهله و هو البعد الدولي و الذي يترجم السياسة البيئية الدولية، حيث أن التلوث لا يحترم الحدود السياسية للدول، فضلا عن أنه يحتاج إلى جهود

¹ - مصطفى عيد مصطفى إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

دولية متكاتفه و متعاونة للحد منه حيث ما يحدث مثلا من مشاكل بيئية في القارة الأوروبية يمكن بسهولة أن يؤثر على القارة الإفريقية، خاصة مع السهولة الفائقة في النقل والشحن و لهذا كان هناك العديد من المؤتمرات الدولية حول البيئة في إطار التنمية المستدامة. و منه تبنت المنظمات الدولية نهجا اقتصاديا ذو أبعاد بيئية مما يؤثر في تصنيف الدول و كيفية التعامل معها و أسلوب المنح و المساعدات. إلا أنه وعلى الرغم من أهمية التعاون و التنسيق الدولي و الذي يتم بالفعل، إلا انه فعالية هذه الاتفاقيات يراها البعض أنها لا تتم على المستوى المطلوب لأنه لا يوجد ما يجبر بعض الدول على الانضمام لمثل هذه الاتفاقيات، و صعوبة المراقبة في تنفيذ نصوص الاتفاقية و الواقع أن هذه تعد مشكلة في القانون الدولي العام و كافة فروعها و منها القانون الدولي للبيئة و التي تعد الاتفاقيات ركن هام في مكوناته. بل إن تطبيق الاتفاقيات أو عدم تطبيقها قد يضل رهين إرادة بعض الدول الكبرى و مدى ملائمة التطبيق لمصالحها الذاتية. أيضا تضل قدرة الدولة على تنفيذ بنود لبعض من هذه الاتفاقيات رهين المقدرة المالية والتكنولوجيا ولهذا لابد من دور ايجابي للدول الصناعية الكبرى لمساعدة تلك الدول ماليا و فنيا حتى تتمكن من تطبيق المعايير البيئية المطلوبة للحفاظ على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.¹

ثانيا. التسيير الجماعي للممتلكات المشتركة

يعتبر التسيير الجماعي للممتلكات المشتركة ممارسة قديمة جدا. خلال العصر الوسيط، كان طوماس الأقويني يدعو إلى حماية الأملاك المشتركة، الأملاك التي لا يمكن تسييرها و حمايتها إلا عن طريق الجماعات. خلال القرن العشرين تمحورت المناقشات المرتبطة بتسيير الممتلكات البيئية المشتركة، حول المسألة التالية: هل الدولة، أم السوق أم الجماعة أحق بتسيير هذه الموارد المشتركة؟ يستلزم تسييرها من قبل الدولة اللجوء إلى المقاربات المعيارية بل الأدوات الاقتصادية. فالمفهوم الليبرالي لتسيير الموارد الطبيعية يميل أكثر إلى إقامة أسواق الحقوق (الاستعمال والإنبعاثات) المتنافسة. أما دعاة التسيير الجماعي أو المشترك فإنهم يتبنون مقاربة أكثر تأسيسية، تمر بتعبئة المؤسسات القريبة جغرافيا من الموارد الواجب حمايتها. و تتمثل مبادئ التسيير الجماعي للممتلكات فيما يلي:²

1- مقارنة مبنية على المساهمة: ظهر التيار الفكري الداعي إلى التسيير الجماعي قبل كل شيء كرد فعل للإخفاقات المتكررة التي أصابت المشاريع التنموية التي تمت صياغتها دون مشاركة الجماعات المحلية. فهي تعني -خصوصا- البلدان النامية حيث أقيمت مشاريع عديدة دون مراعاة الطرائق التقليدية و القديمة لتسيير الموارد. إن مثل هذا التفكير الصادر عن أوساط التنمية قد تم تقديمه خلال ندوة "ريو" حول البيئة و التنمية حيث كان الاهتمام بتسيير لا مركزي للموارد المتجددة جليا و واضحا. تنص هذه المقاربة التناهجية، أكثر من مقاربة الأدوات الجامدة على تسيير الجهات و الموارد عن طريق السكان وعلى نقل مسؤوليات الدولة إلى الجماعات المحلية، و على تنمية الحقوق العقارية.

¹ - مصطفى عيد مصطفى إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

² - أدوات السياسات الوطنية للبيئة، بطاقة رقم 3.أ من موضوع العولمة و التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

- 2- يجب أن يحقق تسيير الأملاك المشتركة مبادئ معينة.
- 3- يجب أن يساهم الفاعلون أنفسهم في تحديد قواعد التسيير و تغييرها.
- 4- تمارس الرقابة على احترام القوانين و الأهداف من قبل المستعملين أنفسهم، أو من قبل موظف يختارونه.
- 5- لمراعاة ضرورة التعلم، تكون العقوبات تدريجية، ويكون الإقصاء من النظام. على وجه الخصوص، المرجع الأخير.

المطلب الثاني:المبادرات الطوعية

لقد تم تخيل المبادرات الطوعية (Les approches volontaires) في السياسة البيئية من طرف رجال الميدان، و لقد تم تطويرها من طرف خبراء و واضعي السياسات من رجال و خبراء الصناعة و رجال الأعمال من اجل الإسهام بأجوبة فعالة للمشاكل الجديدة للأنظمة العمومية، و هذا من اجل إيجاد و سائل خفيفة و فعالة للحماية البيئية و الأخذ بالاعتبار تنافسية المؤسسات و خاصة منها الصناعية و كذلك التكاليف الإدارية المتزايدة، بعد ثلاثة عشر سنوات من الزمن للسياسة البيئية.

أولاً.تعريف المبادرات الطوعية:

المبادرات الطوعية هي الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية و هي عبارة عن مبادرات من طرف المؤسسات في مجال حماية البيئة. فهي تسمح للمؤسسة بإظهار و تفعيل أدائها و نجاعتها البيئية الفعالة و تعمل هذه الأدوات على تثمين التفاوض و الحل الوسط و التنظيم الذاتي (Auto-organisation) للقطاعات الاقتصادية بمعية السلطات العمومية و أحيانا بمعية المنظمات غير الحكومية.¹

ثانياً.أنواع المبادرات الطوعية:

يمكن التمييز بين أربعة أنواع أساسية للمبادرات الطوعية:²

1- الأنظمة الطوعية العمومية (Les systèmes volontaires publics):هي عبارة عن دفاتر شروط تعددها السلطات العمومية و التي يمكن للمؤسسات أن تتخبط فيها بشكل طوعي و فردي مقابل الاستفادة من التوصيف البيئي (Eco-étiquetage) أو العلامة البيئية (Ecolabel) لمنتجاتها. دفاتر الشروط يمكن أن تتعلق بالأداء البيئي و التكنولوجيا أو طرائق الإنتاج المستعملة. كما تمكن الوكالات الوطنية للمعايرة المؤسسات التي تستجيب لمتطلباتها من الاستفادة من الاعتراف.

2- الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها بين السلطات العمومية و الصناعة (Les accords environnementaux négociés):و هي عقود تبرم بين السلطات العمومية و قطاع صناعي معين تتضمن الأهداف البيئية الواجب تحقيقها و الجدول الزمني لذلك. يتعهد فيها القطاع الصناعي ببلوغ

¹ - أدوات السياسات الوطنية للبيئة، بطاقة رقم 3.أ من موضوع العولمة و التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص:8.

2-OCDE,les approches volontaires dans les politiques de l'environnement :analyse et évaluation, paris,France,1999,p :10.

الأهداف في الآجال المحددة، وبالمقابل تتعهد السلطات العمومية بعدم إصدار تشريعات جديدة (معياري إجباري، رسوم) و تقوم بمراقبة مدى احترام القطاع لبنود الاتفاق.

3- الاتفاقيات الخاصة بين الشركات الملوثة و ضحايا التلوث (Les accords privés): و هي عقود تبرم بين المؤسسة أو مجموعة من المؤسسات و تلك الأطراف المتضررة من انبعاثاتها الملوثة (العمال، السكان، مؤسسات محاذية) أو من يمثلها من (جمعيات محلية، جمعيات حماية البيئة نقابات، تنظيمات مهنية) و ينص العقد على بعث برامج الإدارة البيئية و وضع آليات لإزالة التلوث.

4- الالتزامات أحادية الجانب للمؤسسات (Les engagements unilatéraux): تتمثل في إعداد المؤسسة لبرنامجها البيئي الخاص بها وتعلم به المساهمين، الزبائن، المستخدمين والرأي العام. تعتبر هذه الالتزامات أحادية الجانب أحد أشكال التنظيم الذاتي للمؤسسة، بحيث تحدد لنفسها معايير و أخلاقيات في التعامل مع مختلف الأطراف التي تفوق تلك التي تحددها التشريعات.

وتتميز المبادرات الطوعية بعدة خصائص نذكر منها:¹

أ- تحتوي هذه المبادرات على منافع عديدة إذ إنها تسهل إشراك الشركات في عملية الصياغة السياسية، وتزيد من تحفيز رؤساء المؤسسات على إنجاز الأهداف البيئية وتتيح التطورات البيئية.

ب- سريعة جدا إذ يمكن للمستهلكين أن ينفقوا بين مشترياتهم والمنتجات التي تصنعها المقاولات التي تعمل طوعا على حماية البيئة. فالمؤسسات التي تبدي رغبة واضحة في حماية البيئة يتم مكافأتها بطليبة خضراء متزايدة. لا تشكك هذه الأدوات في منطق سير السوق، وتبدو -أخيرا- أقل تكلفة من الأدوات التقليدية.

ج- هي مرتبطة بفعالية السلطات العمومية: تنظر مجموعة منظمة بلدان التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) إلى المبادرات الطوعية باهتمام بالغ. إلا أن فعاليتها تتوقف جزئيا على نشاط السلطات العمومية. يجب أن تسهر هذه السلطات على احترام الديمقراطية أثناء المفاوضات، أي أن يكون تمثيل الفاعلين (مقاولات، مستهلكون، جمعيات) واسعا جدا، وأن تحذر السلطات من استراتيجيات الملوثين الذين يرغبون في تحميل المجتمع نفقات التلوث. ومن ناحية أخرى، يجب أن تنتبه السلطات العمومية إلى مشاكل القدرة التنافسية التي قد تطرح على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ تحتوي المقاربة الطوعية على إنفاق ثابت يمكن أن يكون أكثر عبئا بالقياس إلى المؤسسات الكبرى. بالنسبة للمؤسسات الكبرى قد يعتبر التسويق الأخضر إستراتيجية تجارية عدوانية لا تستطيع المقاولات الصغيرة التي لا تملك قوة مالية كافية لكي تطبقه.

المطلب الثالث: كفاءة المبادرات الطوعية

تتجلى كفاءة المبادرات الطوعية من خلال تطبيق برامج هذه المبادرات بكل أنواعها على أرض الواقع و من ذلك نستخلص آثار تطبيق هذه البرامج على حماية البيئة و المحافظة عليها. و لكي نبين ذلك

¹ - أدوات السياسات الوطنية للبيئة، بطاقة رقم 3.أ من موضوع العولمة و التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص:9.

سوف نقوم بشرح بعض هذه البرامج و كيفية تطبيقها في بعض بلدان دول العالم. لقد تم تطبيق أكثر من 300 اتفاقية بيئية متفاوض عليها في بلدان الاتحاد الأوروبي. 30000 اتفاقية محلية لمكافحة التلوث في اليابان، و أكثر من 40 برنامج طوعي في الولايات المتحدة الأمريكية. و في هذا الإطار سوف نقوم بشرح برنامج التصنيف SELO-PROCEL الذي تم تطبيقه في دولة البرازيل.

أولا. بعض المبادرات الطوعية الشائعة على المستوى العالمي:

1- برنامج 50/33 الأمريكي: الذي تم تطبيقه في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1991 تحت رعاية وكالة حماية البيئة (Environment Protection Agency:EPA) و الهدف منه تقليص انبعاثات 17 نوع من المواد الكيميائية السامة. و لقد تم تحديد تقليص الانبعاثات بـ 33% في آفاق 1992 و 50% في آفاق 1995 بالنظر إلى مستوى الانبعاثات في 1988. المؤسسات المعنية تستطيع أن تشارك طوعيا في هذا البرنامج و لها الحرية في اختيار كمية الانبعاثات التي سوف يتم تقليلها و كذلك الوسائل المستعملة في ذلك. إن 14% من هذه المؤسسات التي قبلت هذه المبادرة و شاركت في هذا البرنامج. ولقد استطاعت المؤسسات المشاركة في تقليص الانبعاثات بنسبة 54% ما بين 1991 و 1993 .

2- مشروع X/L الأمريكي : الذي تم تطبيقه في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1995 تحت رعاية وكالة حماية البيئة (Environment Protection Agency:EPA) و هو تصريح شديد اللهجة على الصناعيين و يهدف إلى صرامة المعايير البيئية المطبقة لحماية البيئة، و لقد كانت شركة (Intel corporation) الأمريكية و التي تعتبر من أكبر الشركات الصناعية هي الأولى التي شاركت في هذا البرنامج و الذي ركز على تقليص انبعاثات غازات Cov, Nox, Co, So2 و هذا عن طريق الإبداع في تقنيات الإنتاج و لقد تم أيضا التركيز على التكاليف الإدارية في هذه العملية.

3- البرنامج الأوروبي EMAS: منذ سنة 1995 يسمح للشركات و المنظمات التي تنوي المشاركة في برنامج الاتحاد الأوروبي EMAS (Eco-management and audit scheme) تطبيق الإدارة البيئية. المنظمات المشاركة في هذا البرنامج لها الحق أن تعلن عن شعار (étiquetage-écologique) لها يبين أنها مشاركة في هذا البرنامج. و من الشروط الواجب توفرها في هذه المنظمات لكي يسمح لها المشاركة، يجب أن تخضع لتقييم أدائها البيئي، وكذلك إنشاء نظام إدارة البيئة EMS (environmental management system) في إطار النظام العالمي ISO14001 و التي تمكن المنظمة من تخفيض المؤثرات البيئية و العناية بالسياسة البيئية لها. أما المنظمات التي لا تشارك في هذا البرنامج لا تطبق عليها أي عقوبات.¹

1- Naoufel mzoughi, *analyse economique des approches volontaires de rugulation de l'envirennement*, thèse de doctorat en science economique, universite de borgogne, France, 2005, p :28.

- و هناك عدة برامج و مشاريع أخرى في هذا الصدد طبقت في الكثير من دول العالم و نذكر منها:¹
- أ- برنامج CARE الكندي و الذي يتعلق بالقواعد الأساسية من اجل تحسين الأداء البيئي.
- ب- برنامج ARET الكندي الموجه للصناعات لتقليص الانبعاثات السامة.
- ج- الاتفاقية الألمانية SVE التي تتعلق بقياسات حماية الجو من غاز CO2 .
- د- نظام الاتفاق المتعلق بالمردود الطاقوي للصناعات في الدانمارك و يعمل بمبدأ الإعفاءات الجبائية على الصناعة.

ثانيا. برنامج التصنيف SELO-PROCEL البرازيلي:

يعرض برنامج التصنيف البرازيلي اتفاقا طوعيا و أداة لنشر الوعي البيئي في الوقت ذاته. يهدف إلى توفير معلومات للمستهلكين لتسهيل ترشيد استهلاك الكهرباء في المعدات المنزلية و اختيار أدوات أكثر فعالية على صعيد استهلاك الطاقة، و تحسين استعمال هذه المعدات بشكل يسمح بتوفير تكاليف الطاقة وحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.²

1- هدف البرنامج: كان هدف PROCEL (البرنامج الوطني لحفظ الطاقة الكهربائية) دمج إجراءات حفظ الطاقة الكهربائية في البلد، ثم تم خلق علامة PROCEL (و هو برنامج فرعي لـ PROCEL) للفت انتباه المستهلكين إلى التجهيزات و المعدات المتوفرة في السوق المحلية. و التي تسمح بتحقيق أكبر وفورات للطاقة في فنتها، فضلا عن ذلك تشجيع العلامة على إنتاج وتسويق منتجات أكثر فعالية من حيث كفاءة استخدام الطاقة مع تقليص الآثار البيئية إلى أدنى حد في البرازيل.

2- أدوات السياسة التي تم استخدامها/التي وجب إصدارها لتحقيق الهدف: في عام 1984 و على أساس بروتوكول (اتفاق طوعي) ابرم بين الحكومة (MDIC) و القطاع الصناعي (ABINNE الجمعية البرازيلية لأصحاب الصناعات الكهربائية و الالكترونية) تم إنشاء برنامج التصنيف البرازيلي و تقوم شركة INMETRO بتنسيق هذا البرنامج.

تم وضع البرنامج الوطني لحفظ الكهرباء PROCEL الذي تقوم بتنسيقه اليوم شركة ELECTROBRAS في عام 1985. يتضمن البرنامج عدة برامج فرعية تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة الكهربائية، تقييم الإجراءات المتعلقة بكفاءة الطاقة، كفاءة الطاقة في المباني، كفاءة الطاقة في المرافق العامة، إدارة الطاقة الخاصة بالبلديات، كفاءة الطاقة الصناعية، كفاءة الطاقة في الإنارة العامة، كفاءة الطاقة في التصحيح البيئي. يعتبر برنامج SELO-PROCEL الذي وضع في عام 1993 مع برنامج التصنيف البرازيلي مسؤول عن النتائج الملموسة التي تم تحقيقها.³

1- Naoufel mzoughi, analyse economique des approches volontaires de rugulation de l'environnement, op-cit, p: 29.

² - دينيس تيرباك، السياسات الوطنية و ارتباطها بالمفاوضات حول اتفاق دولي مستقبلي بشأن تغير المناخ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008، ص: 16.

³ - المرجع نفسه، ص: 40.

إن المشاركة في البرنامج طوعية و يتم فقط اختبار المعدات المصنعة من قبل المصنعين و المنشآت الراغبة في الاشتراك في برنامج التصنيف البرازيلي. على أساس نتيجة الاختبارات التي تمت و يتم تحديد مقياس لتصنيف هذه المعدات. و تتم هذه الاختبارات بشكل دوري لتحديث المقياس، قد تستلم هذه المعدات التي تم اختبارها و تصنيفها و التي برهنت على أفضل أداء في فئتها. شهادة كفاءة في استخدام الطاقة (SELO-PROCEL) يتم منحها إلى أفضل المنتجات على أساس استهلاك الطاقة. و يساهم كذلك البرنامج الفرعي التابع للبرنامج الوطني لحفظ الكهرباء في تطبيق برنامج التصنيف البرازيلي، من خلال وضع بنية تحتية للقياس. و أخيرا في عام 2001 شكل القانون رقم 10/290 مرحلة مهمة يحدد فيها هذا القانون "المستويات القصوى لاستهلاك الطاقة أو المستويات الدنيا لكفاءة الطاقة بالنسبة للألات و الأجهزة المستخدمة للطاقة و التي يتم بيعها و تصنيعها في البرازيل " و تم تحديد مستويات الأداء للمحركات الكهربائية و المصابيح الفلورية، و هناك اقتراحات بالنسبة للأجهزة الأخرى يحدد فيها القانون مستويات أداء ملزمة.¹

3- العوامل الرئيسية المطلوبة لتحقيق الهدف: يعود نجاح البرنامج إلى مجموعة من العناصر تتمثل في :

* إطار تنظيمي مناسب.

* تدابير مؤسسية ملائمة بين المؤسسات الحكومية و الهيئات الصناعية و الجمعيات و بين الحكومة و القطاع المحدد على أساس اتفاقات طوعية.

* توفير موارد اقتصادية و تقنية، بما في ذلك الاستثمار في المختبرات لقياس الأداء و التقيد بالمعايير المطلوبة.

* نشر الوعي البيئي و بناء القدرات و تطوير التكنولوجيا التي تستخدم في الإنتاج.

4- نتائج البرنامج: أدى تطبيق برنامج PROCEL في عام 2006 إلى النتائج التالية:

- وفورات بنسبة 2900 جيغاوات على صعيد استهلاك الطاقة.
- وفورات على صعيد الأدوات المنزلية بما في ذلك الإنارة المنزلية و التكييف و البرادات و المحركات الكهربائية و تجهيزات الطاقة الشمسية.
- تزايد انتشار الوعي و ثقافة حماية البيئة بنسبة كبيرة بين المواطنين البرازيليين.²

إن منافع الاتفاقات الطوعية قد تكون مهمة بالنسبة للشركات و المجتمعات، قد تستفيد المؤسسات من تكاليف قانونية متدنية و تحسن سمعتها و علاقتها مع المجتمع و المساهمين في حين تستفيد المجتمعات بقدر ما تترجم الشركات الأهداف إلى ممارسات ملموسة و تقنع الشركات الأخرى بهذه السياسة.

¹ - دينيس تيرباك، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

² - المرجع نفسه، ص: 41.

إن المفاوضات لتطوير الاتفاقات الطوعية غالبا ما تساهم في نشر ثقافة حماية البيئة، وكذلك إجراءات تخفيف الآثار البيئية المحتملة داخل القطاع. و بهذا نستطيع أن نقول أن للمبادرات الطوعية دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة و هذا عن طريق إقامة حوار بين الصناعة و الحكومة و في حث الصناعات على اعتماد أفضل الممارسات خاصة من الناحية البيئية.

المطلب الرابع: تقييم المبادرات الطوعية

يشكك البعض بفعالية المبادرات الطوعية في تخفيض الآثار البيئية خاصة منها انبعاثات الغازات الدفيئة في حين تعترف تقييمات مستقلة للمبادرات الطوعية بحصول تحسين في تخفيض هذه الآثار وتحسين في مستوى الانبعاثات نتيجة الاستثمارات في التكنولوجيات النظيفة، ويتم تقييم المبادرات الطوعية عن طريق محددات أساسية و محددات ثانوية .

أولا.المحددات الأساسية:

1- الفعالية البيئية (Efficacité environnementale): إن الهدف الأول للمبادرات الطوعية هو حماية البيئة و المحافظة عليها، و يجب أن تكون الفعالية البيئية المحدد الأول في قوائم المراقبة المستعملة لتقييم المبادرات الطوعية. و لتحليل الفعالية البيئية لهذه الأداة يجب الإجابة على بعض الأسئلة:¹

- هل المستوى المثبت للأهداف البيئية واضح؟
- هل تستطيع الأهداف البيئية الموجودة أن تتحقق ؟
- كيف يمكن قياس نتائج هذه الأداة ؟

إن فائدة الفعالية البيئية تؤثر على الميكانيزمات المختلفة لها و تتمثل في متابعة أهداف المبادرات الطوعية التي قد تكون مهددة من انحراف المعايير بينما تحقيقها يتم تسويته عن طريق متغير عام غير إلزامي للتعهدات الطوعية. إن الآثار البيئية تستطيع أن تقاس مثل تقليص الانبعاثات وهذا يمكن تحليله عن طريق تقليص الفجوة بين التكاليف الخاصة و التكاليف الاجتماعية و الذي بينته نظرية الآثار الخارجية لبيجو، و لكن من الصعب جدا تقييم هذه الآثار من طرف المبادرات الطوعية وهذا لعدة عوامل من أهمها التغيرات الهيكلية في الصناعة أو التحسين المستمر للتكنولوجيات المستعملة في الإنتاج. قبل كل شيء التقييم الحقيقي و الصحيح للآثار البيئية يكمن في سيناريوهات مبنية على سياسة ثابتة لهذه الأداة. أي ماذا سوف يحدث إذا لم تطبق المبادرات الطوعية. و لنجاح تقييم الفاعلية البيئية للمبادرات الطوعية يجب أن نقارنها بفعالية الأدوات الأخرى للسياسة البيئية.²

1-OCDE ,Les approches volontaires dans les politiques de l'environnement :Efficacité et combinaison avec d'autre instruments d'intervention,paris,France,2003,p :46.

2- OCDE,les approches volontaires dans les politiques de l'environnement :analyse et évaluation, op-cit,p :112.

2- الكفاءة الاقتصادية (Efficiencia económica): نستطيع أن نستنتج أن الأداة المعطاة للحصول بطريقة لا يمكن إهمالها لتحقيق الأهداف البيئية المعطاة، يستوجب علينا الإجابة على بعض الأسئلة فيما يخص الكفاءة الاقتصادية للمبادرات الطوعية:¹

- هل التكاليف الحدية لمكافحة و تخفيض التلوث هي متساوية- و هذا يستلزم أن التكاليف الكلية قد تم تخفيضها إلى الحد الأدنى؟
- هل الخطط الموضوعة تتناسب مع المؤسسات بهدف إيجاد طرق غير مكلفة اقتصاديا لمكافحة وتخفيض التلوث؟
- هل وجود هذه المبادرات الطوعية لها آثار على هيكل القطاعات الصناعية، و درجة المنافسة في القطاع؟
- ما هي آثار هذه الأدوات على التوزيع و تنمية التكنولوجيات و خاصة منها التي تستعمل في الإنتاج؟

في المتوسط التكاليف الاقتصادية المترتبة لتحقيق هدف معطى للسياسة البيئية، عامة يكون معين تحت اسم "تكلفة التخفيض Cout de réduction" و نستنتج من هذا العنوان التكلفة المباشرة لتغيير سلوك الملوثن. و في هذا الصدد نستطيع أن نقول أن المبادرات الطوعية ذات كفاءة اقتصادية لأن المؤسسات لا تشارك إلا في المبادرات الطوعية التي لها مردودية.²

3- التكاليف الإدارية (Couts administratifs): يوجد على الأقل بعدين لهما صلة فيما يخص التكاليف الإدارية و المعاملات للمبادرة الطوعية و خاصة الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها و تتمثل في:³

❖ التكاليف المرتبطة بإعداد الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها.

❖ التكاليف المرتبطة بتطبيق هذه الاتفاقيات.

هذه التكاليف تكون على حد سواء للمؤسسات و السلطات العمومية. و القضية الأساسية هنا هل استطاعت المؤسسات إنجاز هذه المهام بفعالية و هل السلطات العمومية المسؤولة على هذا التنظيم قد قامت بذلك.

ثانيا. المحددات الثانوية:

1- الآثار المترتبة على القدرة التنافسية (Les incidences sur le plan de la compétitivité): يشتهر في كثير من الأحيان للمبادرات الطوعية أنها تعطي للمؤسسات سلوك مناهض للمنافسة على قيادة التواطؤات في الأسواق الأليفة أو/و كذلك في إنشاء حواجز غير جمركية في الأسواق العالمية.

1- OCDE ,Les approches volontaires dans les politiques de l'environnement :Efficacité et combinaison avec d'autre instruments d'intervention, op-cit,p :74.

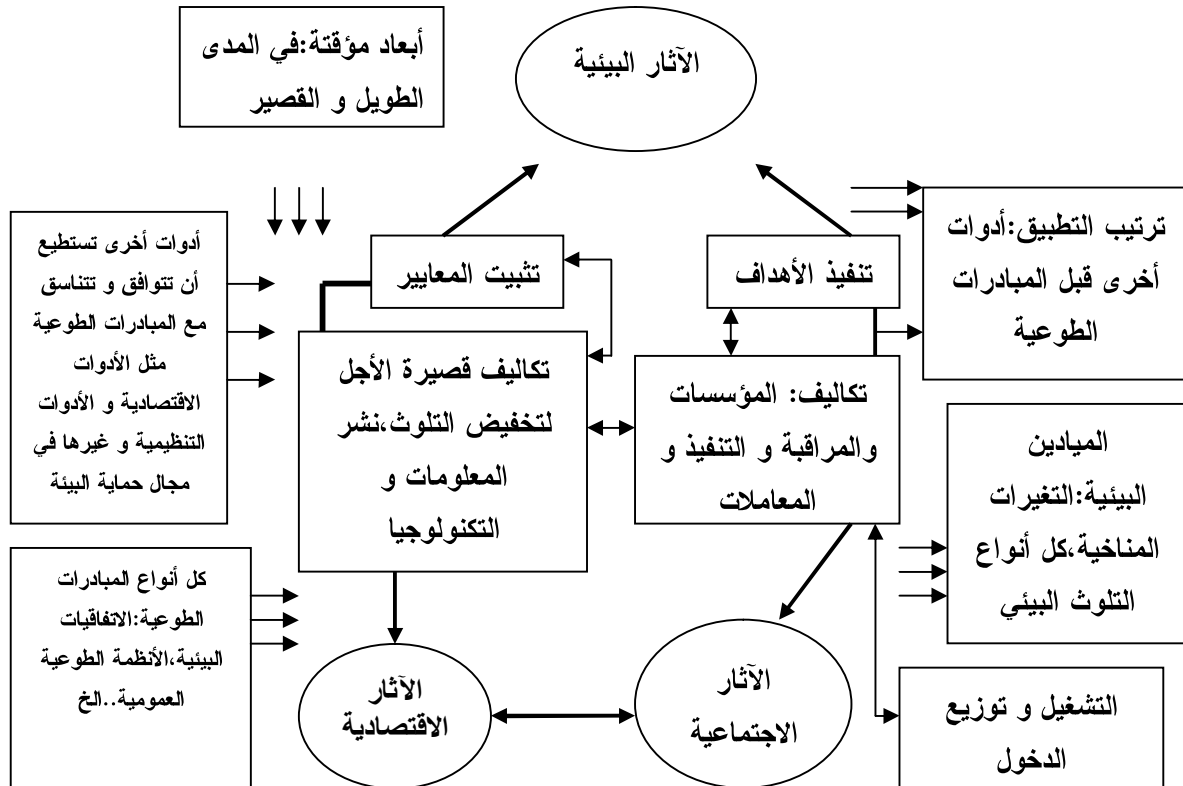
2- OCDE,les approches volontaires dans les politiques de l'environnement :analyse et évaluation, op-cit,p :112.

3- OCDE ,Les approches volontaires dans les politiques de l'environnement :Efficacité et combinaison avec d'autre instruments d'intervention, op-cit,p :86.

2- الآثار غير الملموسة (Effets impalpables): يقصد بالآثار غير الملموسة عامة التغيرات في السلوك المستحث للمبادرات الطوعية، و من الصعب جدا قياسها لأن هذه الآثار تلاحظ إلا على المدى الطويل. إن العديد من المبادرات الطوعية هي الأساسية في توعية الصناعة في المسألة البيئية. أما الآثار البيئية في المدى القصير تظهر عندما تشارك المؤسسات في برنامج طوعي و تكون هذه المؤسسات لها الرغبة في أن تبين للمواطنين و المستهلكين أنها قد حسنت أدائها البيئي.

3- الجدوى و قابلية العيش (viabilité et faisabilité): هذا المحدد يشير إلى القبول السياسي والاجتماعي للمبادرات الطوعية. مثلا على الصعيد السياسي هناك تهديدات كبرى تؤثر على المبادرات الطوعية و النقص المحتمل لمصداقيتها في أعين الرأي العام والمنظمات غير الحكومية (ONG). وهناك عدة معوقات مؤسسية تثبط تطبيق المبادرات الطوعية مثل حرية تصرف السلطات المسؤولة على هذا التنظيم.¹ من خلال توضيحنا لأهم محددات المبادرات الطوعية التي نستطيع تقييمها نلاحظ أن لها أثر كبير على تحقيق التنمية المستدامة و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (08.2) : تقييم المبادرات الطوعية في إطار التنمية المستدامة



Source: OCDE ,Les approches volontaires dans les politiques de l'environnement :Efficacité et combinaison avec d'autre instruments d'intervention, op-cit,p :112.

1- OCDE,les approches volontaires dans les politiques de l'environnement :analyse et évaluation, op-cit,p :114.

خلاصة الفصل:

تسعى السياسة البيئية إلى تحقيق حماية البيئة من خلال إعداد هياكل مؤسسية اقتصادية، تشريعية وفنية على جميع الأصعدة الدولية، الإقليمية و الوطنية. و يؤدي تنفيذ السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة و مبادرات حماية البيئة إلى تقوية القدرة التكاملية للقطاعات الحكومية و إدماج القضايا الاقتصادية و الاجتماعية في السياسات و الخطط البيئية. ومن خلال الدراسة و التحليل قد قمنا بتقسيم أدوات السياسة البيئية إلى أدوات غير اقتصادية يتغلب عليها الطابع الإداري و القانوني و تشمل الأدوات التعليمية والإعلامية، الأدوات القانونية و التنظيمية، و أدوات اقتصادية تؤثر مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي و تتمثل في الإصلاح الجبائي البيئي، الجباية البيئية و نظام الرخص القابلة للتداول الذي يعتبر وسيلة فعالة لحماية البيئة، حيث تتيح للحكومات إحكام السيطرة على معدل التلوث بتحديد كمية معينة من التلوث في منطقة محددة لا ينبغي تجاوزها من خلال استخدام تصاريح التلوث القابلة للتداول.

و هناك عدة أدوات اقتصادية أخرى كالإعانات التي تأخذ أشكال مختلفة، فقد تمنح الدولة المشروعات الصناعية إعانات نقدية مباشرة على حجم وحدات الانبعاثات السامة، التي سيقوم المشروع أو الشركة بتخفيضها، وذلك لتشجيع هذه الشركات على القضاء على التلوث. وقد تمنح الحكومة إعانات للبحث والتطوير في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها. أو تمنح قروضا ميسرة بفائدة أقل من فائدة السوق للاستثمارات الصديقة للبيئة.

و نعتبر الاتجاهات الحديثة للسياسة البيئية من خلال استعمال المبادرات الطوعية كآلية جديدة لحماية البيئة عن طريق نشر الثقافة و الوعي البيئي في القطاعات الصناعية من خلال تخفيف الآثار السلبية البيئية بتكاليف متدنية على الصناعة و التي تتطلب من الموارد الحكومية أن تكون فعالة، و أن لها فعالية بيئية و كفاءة اقتصادية تستطيع من خلالها تحقيق التنمية المستدامة.

و يمكن تطبيق هذه الأدوات على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المحلي وفقا للأطر القانونية المتوفرة للبلدان، و يجب دمج كل أدوات السياسة البيئية باعتبار أن استخدام إحدى الأدوات بمعزل عن الآخر يقلص من فعالية هذه الأدوات إزاء حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة، و يمكن إكمال هذه الأدوات بقواعد و إرشادات و آليات إدارية أخرى لتحقيق الأهداف المختلفة. السياسة البيئية تلبي إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في تقليص الفقر و توفير فرص عمل جديدة بتشجيع إطلاق قطاعات جديدة في المجال البيئي، و لا يكون هذا إلا من خلال إصلاح السياسة الاقتصادية باتجاه تحسين و المحافظة على البيئة أي تبني سياسة اقتصادية بيئية فعالة. ورغم أن الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية تتميز بعدة خصائص إيجابية، تجعلها أكثر الوسائل فعالية في تنفيذ السياسة البيئية، مثل إمكانية استخدامها كمصدر للإيرادات المالية للدولة من خلال ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية عن طريق توطيد العلاقة بينهما، على نحو يسمح بتنفيذ البرامج الاقتصادية المطلوبة في إطار التنمية المستدامة، و هذا ما سيتم دراسته في الفصل اللاحق.

الفصل الثالث:

العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة
الجبائية في ظل التنمية المستدامة

تمهيد:

لا تتحقق الأهداف البيئية دون قيام الحكومات بإعداد السياسات البيئية اللازمة، و لا تحقق هذه الأهداف إلا بالتعاون البيئي المحلي، الإقليمي و الدولي في إطار التنمية المستدامة. و تتعدد المداخل التي تركز عليها هذه السياسات. وإذا كنا ننظر إلى جودة البيئة أو الأضرار التي تلحق بها أو المنافع التي تتحقق منها فنحن أمام أسواق، و إن كانت غير كاملة لأنها تتناول سلعا عامة. و لذلك فإن المدخل الاقتصادي المالي سيكون أفضل وعاء للسياسة البيئية، و تعتبر السياسة الجبائية من أهم مكونات هذا الوعاء من منطلق أنها قادرة على تحقيق التوازن اللازم لتحقيق الكفاءة الاقتصادية و الفعالية البيئية عن طريق تخفيض الآثار الخارجية الناجمة عن التلوث، و كذلك تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع.

وقد حاولت العديد من النظم المالية معالجة الآثار الخارجية في نطاق السياسة البيئية عن طريق أدوات السياسة الجبائية التي تعد أكثر تحفيزا لتقليل الأضرار البيئية. و تعد الجباية البيئية واحدة من هذه الأدوات التي يمكن أن تساهم في تحقيق مستويات أعلى من الحماية البيئية و تتمثل في وضع أثمان لاستخدام الموارد البيئية التي أصبح ينظر إليها اليوم بشكل متزايد على أنها موارد نادرة و ليست موارد مجانية كما كان ينظر إليها سابقا.

و لتصميم سياسة جبائية ذات اعتبارات بيئية اعتمدت الأنظمة المالية المعاصرة على أسلوب الإصلاحات الجبائية ذات الأهداف البيئية و التي يمكن تصميمها بحيث تكون قابلة للتنفيذ و عادلة ومحايدة بالنسبة للعائدات. فالإصلاح الجبائي البيئي كأهم أسلوب لتحديد شكل هذه الإصلاحات التي تعتمد على دفع مقابل لجهود حماية البيئة من أجل تفعيل الأدوات الجبائية بالشكل الصحيح الذي يؤدي إلى استدخال الآثار الخارجية للأضرار البيئية و تحقيق مستويات عليا من الرفاهية. و هذا ما يحمل الأنظمة الجبائية مسؤولية حماية البيئة و ترقية الكفاءة الاستخدامية لمخرجاتها استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة.

و سوف نحاول من خلال هذا الفصل دراسة و تحليل المدخل الاقتصادي المالي لحماية البيئة من خلال توضيح علاقة السياسة البيئية بالسياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: أسس السياسة الجبائية.
- المبحث الثاني: الإطار النظري للجباية البيئية.
- المبحث الثالث: الإصلاح الجبائي البيئي المفهوم و التطبيقات.

المبحث الأول: أسس السياسة الجبائية

السياسة الجبائية ما هي إلا جزء من السياسات الاقتصادية المختلفة، و إن تحقيق التناسق بين مكونات السياسة الجبائية من جهة و بين بقية السياسات الاقتصادية من جهة أخرى يعد من الأمور الضرورية و الحتمية لتحقيق النجاح للسياسة في تحقيق أهدافها، فالسياسة الجبائية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع كما أن الأهداف التي يمكن أن تضعها الدولة لسياساتها الجبائية ما هي إلا أهداف فرعية تنبثق من الأهداف العامة للمجتمع و تساهم في تحقيقها في نفس الوقت. فالسياسة الجبائية و التي هي أحد مكونات السياسة المالية تلعب دورا مهما و أساسيا في التأثير على كافة فروع الاقتصاد، وهذا ما يفسر صعوبة فصل الضريبة عن النظام الاقتصادي الاجتماعي والسياسي، حيث تشكل وحدة متكاملة يصعب فصلهما عن الآخر.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الجبائية

تمثل السياسة الجبائية الشق الثاني من السياسة المالية التي تشمل بالإضافة إليها سياسة الإنفاق الحكومي. و لما كان النظام الضريبي يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة الجبائية حيث أنه صياغة فنية لها ويصمم من اجل تنفيذ أهدافها، وعلى هذا الأساس ينبغي أن نتعرف في هذا المطلب على السياسة الجبائية والنظام الجبائي.

أولا. تعريف السياسة الجبائية، مرتكزاتها و مؤشرات فعاليتها:

1- تعريف السياسة الجبائية:

تعرف السياسة الجبائية على أنها: "مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية" ¹

و هناك من يعتبر أن "السياسة الجبائية هي مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة و تنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية و المحتملة لإحداث آثار معينة و تجنب آثار أخرى تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية" ²

و تعرف أيضا: "على أنها مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية و توزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة و أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و ذلك من خلال دورها المالي باعتبار الضريبة الممول الرئيسي لخزينة الدولة إلى جانب الدور الضبطي و التوجيهي و الحد من الضغوط التضخمية و معالجة ميزان المدفوعات" ³

¹ - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 139.

² - المراسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 2001، ص: 7.

³ - منصور بن عمارة، النظام الجبائي الجزائري ضمن الإصلاحات الاقتصادية، الملتقى الوطني الثاني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 11/10 ماي، 2003، ص: 206.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة الجبائية تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، و لذلك فهي تتسم بأنها:¹

- مجموعة متسقة و متكاملة و مترابطة من البرامج.
- تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية و المحتملة كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها.
- جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع، و تسعى لتحقيق أهدافها.

2- مرتكزات السياسة الجبائية: هناك مجموعة من القواعد يجب أن يركز عليها النظام الضريبي عند رسمه للسياسة الجبائية لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، المالية والاجتماعية نذكر منها:²

- تحديد الأهداف الرئيسية ذات الأولوية للنظام الضريبي للدولة، وخلال فترة زمنية محددة ودون تجاهل الواقع السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي داخليا وخارجيا.
- التنسيق بين السياسة الجبائية وباقي السياسات الاقتصادية الأخرى.
- التقليل من التناقضات الناجمة عن قرارات السياسة الجبائية في سعيها لتحقيق أهدافها، من ذلك أن التوسع في منح الامتيازات الجبائية لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية قد يكون على حساب الهدف المالي للضريبة. وبالتالي التأثير على إيرادات الميزانية العامة للدولة.

- التوليف والمزج المناسب بين أدوات السياسة الجبائية عند تحديد الهيكل الضريبي، من حيث اختيار نوعية الضريبة، وتقلها النسبي في مجموع الإيرادات الجبائية، وتحديد معدلات ضرائب تتماشى مع نوعية النشاط الاقتصادي وأهميته، ودون الإضرار بالمؤسسات والخزينة العمومية.

3- مؤشرات كفاءة السياسة الجبائية: إن تبني سياسة جبائية معينة للتأثير على مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لابد أن تكون محل متابعة ومراقبة لتقييم فعاليتها، أو لإحداث التعديلات اللازمة عند بروز انحرافات غير مرغوب فيها، وتوجيهها في الاتجاه المرسوم مسبقا من قبل الدولة. ومن المؤشرات التي يسترشد بها في تقييم كفاءة السياسة الجبائية نذكر ما يلي:³

- أ- **مؤشرات تقنية:** تتعلق بالجانب الفني أو التنظيمي للضريبة وتتمثل في:
 - مدى التحكم في نفقات التحصيل تحقيقا لمبدأ الاقتصاد في النفقات، وحتى لا تفقد الحصيلة الجبائية أهميتها. لذا يتم تفضيل الضرائب التي لا يترتب عن تحصيلها تكاليف كبيرة، وتفادي الضرائب ذات النفقات العالية.

- سهولة وبساطة الإجراءات التي تحكم المعاملات بين الإدارة الجبائية والمؤسسات قبل وعند التحصيل.

¹ - المراسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

² - زواق الحواس، السياسة الضريبية كأداة لتفعيل مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 11/10 نوفمبر 2009، ص: 3.

³ - المرجع نفسه، ص، ص: 4، 3.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

- كفاءة موظفي الإدارة الجبائية في أداء مهامهم.
- كفاءة المشرع ورجاحة عقله عند سن القوانين وقدرته على مجابهة ظاهرة التهرب والغش الضريبيين والمرونة التي يبديها عند تسوية المنازعات تحقيقا لمبدأ اليقين، والذي يقتضي أن تكون الضريبة محددة على سبيل اليقين دون أن يشوب فرضها الغموض، وذلك بأن يكون معدلها، و عاؤها، وموعد وأسلوب تحصيلها، وكل ما يتصل بها من أحكام واضحا ومعروفا بصورة مسبقة بالنسبة للمؤسسة وإنصافا وتشجيعا لها على ترتيب التزاماتها المالية ودفعها، سواء للحكومة أو الأفراد وفي أوقات تناسبها.
- ب- مؤشرات مالية: تتمثل في القدرة على توفير الموارد المالية للدولة، وبشكل يتناسب مع القدرة التكليفية للاقتصاد الوطني والمقدرة التكليفية للمؤسسات، حتى تتمكن الدولة من مواجهة الحاجات المتزايدة والحد من اللجوء إلى مصادر التمويل الأخرى، وتضمن ديمومة تدفق الإيرادات المالية إلى الخزينة العمومية مما يجنبها التعرض للأزمات والاختناقات المالية، وتمكن الدولة من الوفاء بالتزاماتها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى استثمارات الإدارة الحكومية وعلى الاستثمار الإنتاجي للقطاع العام.
- ج- مؤشرات اقتصادية: تستمد من استخدام الضريبة كأداة للوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي دون أن يكون هذا الوضع مشوب بالتضخم أو الانكماش. ومن المؤشرات الاقتصادية لكفاءة السياسة الجبائية:
 - التخفيف من حدة الضغوط التضخمية والمحافظة على النقد الوطني. فزيادة حدة الضغوط التضخمية نتيجة زيادة العرض النقدي عن حجم المنتجات ترفع الأسعار، وتخفض قيمة الصادرات ويحدث عجز في ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف، ويتم ذلك عن طريق تدخل الحكومة بزيادة العبء الإجمالي للضرائب من خلال اقتطاع جزء من دخول الأفراد، مما يرغمهم على تقييد استهلاكهم، وبالتالي ينقص الطلب الكلي وتتحفض الضغوط التضخمية.
 - توجيه عوامل الإنتاج نحو الفروع والمناطق التي ترغب الدولة في تطويرها عن طريق الإعفاءات الجبائية أو بفرض معدلات أقل مقارنة بالفروع والقطاعات الأخرى.
 - تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك باستخدام الإيرادات الجبائية في تعبئة الموارد المالية، كتشجيع الادخار بإعفاء الفوائد الناتجة عن الأموال المودعة لدى البنوك من الضرائب أو إخضاعها لمعدلات ضريبية أقل.
 - قدرة وفعالية تدابير وإجراءات السياسة الجبائية على حماية الصناعات والمنتجات المحلية من المنافسة الخارجية، لتضمن تدعيم مكانتها في السوق الداخلية، لما لذلك من آثار مرغوبة على الاقتصاد الوطني.
- القدرة على التقليل من الفوارق في المستويات المعيشية بين مختلف مناطق الدولة، ويتوقف هذا على قدرة السياسة الجبائية في تحقيق التنمية الجهوية، و توجيه الاستثمارات نحو الوجهة التي تخدم المصلحة الاقتصادية والاجتماعية.
- القدرة على تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني بمعية السياسات الاقتصادية الأخرى.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

- د - مؤشرات اجتماعية: إن السياسة الجبائية تهدف إلى تحقيق بعض الأغراض الاجتماعية منها:¹
- تخفيف حدة التفاوت بين الدخل والثروات عن طريق فرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الدخل المرتفعة، وإعادة توزيع حصيلتها لفائدة الفئات الفقيرة.
 - تخفيف الأعباء الضريبية على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، كإعفاء بعض المؤسسات والجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية معينة من الضرائب، وقد تساهم الضريبة في المحافظة على إمكانية اقتناء بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع بإخضاعها لضرائب منخفضة، وفرض ضرائب مرتفعة على السلع التي تسبب أضراراً صحية كالمشروبات الكحولية والتبغ للحد من استهلاكها. و من خلال ما سبق فإن المؤشرات الاجتماعية لكفاءة السياسة الجبائية تتمثل في:
 - القدرة على الحد من التفاوت الكبير في الثروات والدخل.
 - التخفيف من حدة الضغط الضريبي على ذوي الدخل المحدود.
 - تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وذلك بزيادة القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل والحد من تلك التي تتمتع بها الفئات مرتفعة الدخل.
 - المساهمة في تحقيق الرفاهية العامة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية.
 - المساهمة في تهذيب السلوك الاستهلاكية.

ثانياً. مفهوم النظام الجبائي:

- 1- تعريف النظام الجبائي: يمكن تعريف النظام الجبائي من خلال مفهومين أحدهما ضيق و الآخر واسع. فالنظام الجبائي بمفهومه الضيق فهو يعني مجموعة القواعد القانونية و الفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط و التحصيل. أما المفهوم الواسع للنظام الجبائي هو مجموعة العناصر الإيديولوجية و الاقتصادية و الفنية و التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين. و في هذا المعنى الواسع يصبح النظام الجبائي في الواقع صياغة و ترجمة عملية السياسة الجبائية في المجتمع، فهو يمثل أحد أساليب تحقيق أهدافها.²
- و تختلف ملامح النظام الجبائي من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف سياساتها الجبائية كما قد يختلف في نفس الدولة من وقت لآخر و ذلك تبعاً للتغيرات الاقتصادية و السياسية التي تعرفها الدولة.
- من المفهوم السابق للنظام الجبائي يتضح لنا أن النظام الجبائي يتكون من ثلاث مكونات رئيسية:³
- * أهداف محددة مشتقة من أهداف السياسة الجبائية.

- * مجموعة من الصور الفنية المتكاملة للضرائب، تمثل في مجموعها وسائل تحقيق الأهداف.
- * مجموعة من التشريعات و القوانين الضريبية و ما يصاحبها من اللوائح التنفيذية و المذكرات التفسيرية.

¹ - زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص:5.

² - سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص، ص:15، 16.

³ - المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص:7.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

2- مقومات و فعالية النظام الجبائي:

- أ- مقومات النظام الجبائي: لنجاح النظام الجبائي يستلزم التكامل الناجح للمقومات الثلاثة التالية:¹
- الإدارة التشريعية: وهي التي تختص بإصدار القانون الجبائي و التي تحدد فلسفة و أهداف ووسائل النظام الجبائي في المجتمع.
 - الإدارة التنفيذية:تضم أجهزة تتولى تنفيذ القانون الجبائي من خلال الحصر و الربط و التحصيل للضريبة و الرقابة الجبائية و المنازعات.
 - الجهاز القضائي:الذي يتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين و الإدارة الجبائية. ويتطلب الأمر أيضا وجود سياسة جبائية متجانسة و متوازنة يراعى فيها كل القواعد الفنية الأصولية و تكون متجانسة مع السياسات الاقتصادية الأخرى، وكذلك وجود تشريع ضريبي مستقر و واضح يعبر عن السياسة الجبائية في إطار جهاز ضريبي على قد عال من الكفاءة يتولى تنفيذ السياسة الجبائية.
- ب- فعالية النظام الجبائي:يمكن تعريف فعالية النظام الجبائي بمدى قدرته على تحقيق و تمكين أهدافه المالية و الاقتصادية و الاجتماعية بشكل متوازن. و يتعين على المشرع أثناء فرض الضريبة مراعاة:مصلحة الدولة، مصلحة الممول و مصلحة المجتمع. و تقاس فعالية النظام الجبائي بالطرق التالية:²
- تقاس الفاعلية بناء على مدى تحقيق الأهداف التي تم الإعلان عنها من قبل و بالتالي تقاس الفعالية بقدرتها على الإتيان بأهدافه المرحلية.
 - تقاس الفعالية بقدرته على توفير احتياجاته المادية و البشرية و المالية.
 - تقاس الفعالية بمقارنة الحصيلة التقديرية مع الحصيلة الفعلية للاقتطاعات الضريبية و بالتالي الفعالية المالية للضريبة=حصيلة الاقتطاعات الضريبية/ حصيلة الاقتطاعات التقديرية. فتكون الفعالية جيدة كلما زاد حاصل القسمة عن الواحد(1) و العكس صحيح.
- المطلب الثاني:أهداف و محددات السياسة الجبائية**
- للسياسة الجبائية أبعاد متعددة و بقدر ما تعلق الأمر بأبعادها الاقتصادية و المالية و الاجتماعية فإن أهداف السياسة الجبائية تتجسد في كونها أداة مهمة و فعالة في الاقتصاد و في المحافظة على النمو الاقتصادي و محاربة التقلبات الاقتصادية، و العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي و العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل. و من أجل توضيح أهم أهداف السياسة الجبائية سوف نتطرق أيضا في هذا المطلب إلى العوامل التي تحد من فعالية هذه السياسة.

¹ - كمال رزيق، بوعلام رحمون، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي 30/29 نوفمبر 2004، ص:3.

² - المرجع نفسه، ص:3.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

أولاً. أهداف السياسة الجبائية:

1- الهدف المالي: إن الهدف من فرض الضريبة هو تحقيق إيرادات مالية لتغطية النفقات العامة عن طريق توزيع أعبائها على المواطنين، و هي بذلك تهدف إلى مواجهة الأعباء العامة للدولة حيث كان التقليديون ينظرون للضريبة على أنها مورد مالي لتمكين الدولة من الإنفاق العام، فالضريبة عندهم ليس لها سوى غرض مالي، ويجب أن تكون الضريبة محايدة، بمعنى أن لا تفرض بغرض التدخل في النشاط الاقتصادي، وقد تغيرت هذه النظرة مع تطور الفكر المالي، حيث يرى المعاصرون أن الضريبة لها، بجانب الغرض المالي أغراض أخرى يمكن أن تحققها وفقاً للسياسة العامة للدولة، فهي بجانب أنها مورد مالي لتغذية الخزنة العامة بالإيرادات اللازمة للإنفاق العام، يمكن استخدامها لتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية: إذ تستخدم الضريبة لتشجيع نشاط اقتصادي معين أو لمحاربة أنشطة اقتصادية غير مرغوب فيها، أو لحماية الصناعة الوطنية، وتشجيع التصدير، وغير ذلك من الأغراض الاقتصادية. كما تستخدم الضريبة للحد من التفاوت بين الطبقات، والعمل على إعادة توزيع الدخل، أو لمحاربة العادات الصحية والاجتماعية السيئة، كالتدخين وشرب الخمر.¹

2- الأهداف الاقتصادية: يمكن توضيح أهم الأهداف الاقتصادية للسياسة الجبائية فيما يلي:

أ- تحقيق النمو الاقتصادي: إن استخدام السياسة الجبائية لتحقيق النمو الاقتصادي هو شرط ضروري و ليس كافي لأنها تهيئ المناخ للنمو، و لكن النمو نفسه يتحقق باستخدام الموارد الاقتصادية و العمل والإدارة ورأس المال بكفاءة، فكلما كان النظام الضريبي لا يعوق من استخدام الموارد بهذه الكفاءة كلما كان أفضل.

و تؤثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي من خلال التأثيرات التي تمارسها على محددات النمو الاقتصادي و يتجلى هذا من خلال التأثير في نوعية و كمية الاستثمارات و الآلات و المعدات و في رأس المال البشري من خلال التعليم و التدريب، و من خلال تعديل بعض أنواع السلوك و القيم في البيئة العامة و التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي.²

و باعتبار النمو الاقتصادي هدف جوهري تسعى إليه الدول خاصة منها الدول النامية، إذ أن التحليل الاقتصادي الكلي يبرز بشكل واضح الأثر الجبائي على النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الدخل

الحقيقي في المدى الطويل من خلال مؤشر المضاعف الضريبي: $DY=(1/1-B)DT$

DY :التغير في الدخل الحقيقي.

DT: التغير في حجم الضرائب.

1/1-B: المضاعف الضريبي.

B :الميل الحدي للاستهلاك.

¹ - رمضان صديق، الوجيز في المالية العامة و التشريع الضريبي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2009، ص:300.

² - المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص:35.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

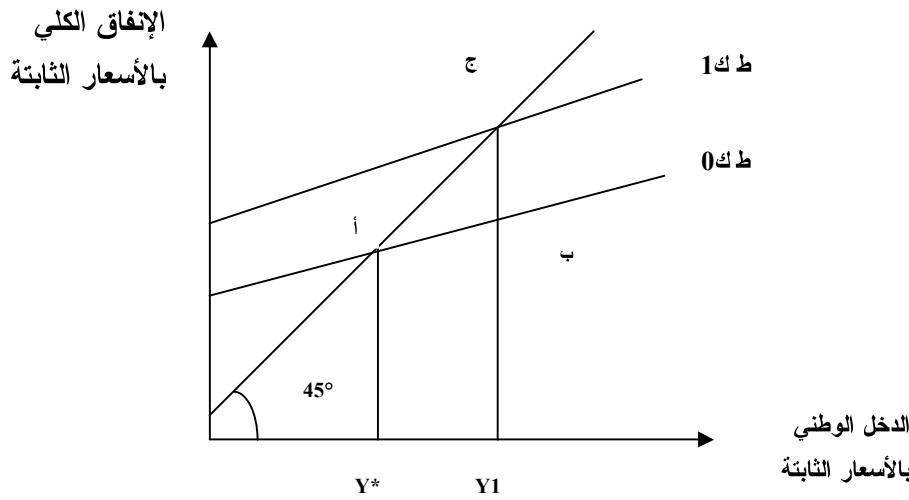
ب- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تلعب السياسة الجبائية دور هام في معالجة مساوئ الدورة الاقتصادية، ففي فترات التضخم يمكن للحكومات الرفع في المعدلات والتوسع في الأوعية الضريبية، أما في فترات الكساد فتخفضها لرفع الدخول للأفراد وزيادة حجم الطلب. ويتحقق الاستقرار الاقتصادي باستقرار كل من مستوى الأسعار و معدل النمو الاقتصادي و أيضا الاستقرار في التوظيف، وتتوقف فعالية السياسة الجبائية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على ما يلي:¹

* توفر عناصر نوعية ضمن النظام الضريبي تمكن الدولة الزيادة في المعدلات الضريبية و توسيع الوعاء الضريبي بما لا يتجاوز الطاقة الضريبية للمجتمع.

* مدى حساسية و مرونة النظام الضريبي، حيث يقصد بحساسية الضريبة مدى استجابة حصيلاتها للتغيرات الاقتصادية، أما مرونة الضريبة فتعني مدى استجابة الحصيلة الضريبية للتغير في معدل الضريبة أو في التنظيم الفني للضريبة.

و تتمثل مهمة السياسة الجبائية بتخفيض أو رفع مستوى الطلب الكلي على السلع و الخدمات في الاقتصاد الوطني من أجل الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية، ويمكن توضيح دور السياسة الجبائية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها في إزالة الفجوة الانكماشية أو التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد. ويمكن أن نبين ذلك من خلال النموذج الكنزي المبسط - كما يفسره هانسن - في الشكل التالي:

الشكل رقم (01.3): استخدام السياسة الجبائية في إزالة الفجوة الانكماشية



المصدر: المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

يمثل خط 45 نقاط التوازن المحتملة لكل من الطلب الكلي و الدخل الوطني.
النقطة Y^* تمثل الدخل الوطني عند مستوى التوظيف الكامل للموارد المتاحة.

¹ - حسين رحيم، حجار مبروكة، السياسة الضريبية و دورها في تدعيم المؤسسات الاقتصادية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع و آفاق، المركز الجامعي برج بوعريش، الجزائر، يومي 15/14 أبريل 2008، ص: 3.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

يمثل المنحنى (ط ك0) منحني الطلب الكلي الذي يعبر عن الإنفاق الكلي و تمثل النقطة أ نقطة تقاطع منحني الطلب الكلي (ط ك0) مع خط 45 و التي تحقق دخلا توازنيا.

إن الدخل التوازني Y^* أقل من الدخل الوطني $Y1$ الذي يمكن تحقيقه في حالة التوظيف الكامل، أي أنها توجد في هذه الحالة فجوة في الإنتاج تقدر بـ Y^*Y1 و التي ينتج عنها فجوة تضخمية أو انكماشية في الطلب الكلي تقدر بالمسافة ب ج في الشكل. و هي عبارة عن المقدار التلقائي الضروري لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل. و السياسة الجبائية الملائمة في هذا المجال هي تخفيض معدلات الضرائب أو تضيق نطاقها لتسمح بمرور تيارات دخلية أكبر إلى القطاع العائلي و قطاع الأعمال الخاص مما يترتب عليه زيادة حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري، ويؤدي هذا بدوره إلى رفع مستوى الطلب الكلي على الإنتاج الكلي في المجتمع. و ينصح في هذا المجال بالاستمرار في زيادة الطلب الكلي حتى نصل إلى المستوى (ط ك1) و التي يتحقق عندها إزالة الفجوة الانكماشية و الوصول بمستوى الدخل الوطني عند العمالة الكاملة $Y1$.¹

ج- إعادة توزيع الدخل: تلعب السياسة الجبائية دورا هاما في تحسين توزيع الدخل، وذلك من خلال تكيف أدواتها للتأثير بفعالية في أسباب سوء توزيعه، ولضمان نجاحها يجب أن تتصف كل من الضرائب المباشرة و غير المباشرة بالتصاعدية، حيث تفرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الدخل المرتفعة وتخفيضها على أصحاب الدخل المنخفضة. ونشير أنه عند تحديد أثر الضريبة على توزيع الدخل يجب أن يؤخذ الهيكل الضريبي بكامله دون التركيز على ضريبة معينة و إغفال الضرائب الأخرى التي يضمها هذا الهيكل.²

د- تصحيح إخفاقات السوق: والمقصود بإخفاق السوق هو عجزه عن تخصيص الموارد بكفاءة إذا تركت قواه تعمل لوحدها دون تدخل، ومصدر هذا العجز هو الآثار الخارجية التي تعمل على تقليل التكاليف الخاصة التي تتحملها المؤسسات أثناء قيامها بنشاط اقتصادي معين مقارنة بالتكلفة التي يتحملها المجتمع. حيث هناك اتجاه في الوقت الحالي نحو انخفاض التكاليف الخاصة، في الوقت الذي تزداد فيه التكاليف الاجتماعية، ومرد هذه الزيادة يعود إلى تكاليف التلوث الصناعي، اختناق حركة المرور، تقلص المساحات الخضراء. وتفسر هذه الآثار الخارجية السلبية بالارتباط الوثيق بين الأنشطة الاقتصادية والبيئة وتنجم عن استغلال الموارد المتاحة على حساب البيئة. ويتحمل المجتمع هذه الآثار في الوقت الذي تجني فيه المؤسسات أرباح هذه العمليات، ولتصحيح هذه الاختلال يمكن للدولة في إطار دورها التدخل أن تتدخل عن طريق سياستها الضريبية للحد من إنتاج السلع الضارة من الناحية الاجتماعية، ورفع التكاليف الخاصة التي تتحملها المؤسسات وجعلها تقارب التكلفة الاجتماعية على الأقل، وهذا الإجراء من شأنه تصحيح إخفاق السوق.³

¹ - المرسى السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص:38.

² - حسين رحيم، حجار مبروكة، مرجع سبق ذكره، ص:4.

³ - زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص:8.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

3- الهدف الاجتماعي: كانت النظرية التقليدية في علم المالية العامة ترى أن الضريبة التي تستخدم كأداة لتحقيق سياسة اقتصادية أو أغراض غير مالية، تضعف حصيلتها وتعجزها عن أداء وظيفتها المالية و لكن ثبت عملاً أن هذا الرأي غير صحيح، وأن الضريبة قد تستخدم لتحقيق أغراض غير مالية دون أن تفقد رسالتها الأساسية. و لذا فإن الدول الحديثة قد اتجهت منذ بداية القرن العشرين نحو استخدام السياسة الجبائية كأداة للإصلاح الاجتماعي و التوجيه الاقتصادي.

تعمل السياسة الجبائية على توجيه المعطيات الاجتماعية من خلال حفز الزواج، تشجيع أو تثبيط الإنجاب، الوقوف به عند مستوى معين. و هذا ما يعرف بشخصية الضريبة التي تراعي الأوضاع والمواقف الاجتماعية. كما تلعب الضريبة دوراً أساسياً في التخفيف من حدة بعض الأزمات كأزمة السكن من خلال الإعفاءات الممنوحة لمداخل الإيجار أو شراء الأراضي لبناء المساكن الاجتماعية.¹

ثانياً. محددات السياسة الجبائية:

هناك جملة من العوائق التي تحد من فعالية السياسة الجبائية و لعل أهمها:

1- مستوى الضغط الجبائي: يعبر مستوى الضغط الجبائي عن نسبة الاقتطاع الجبائي منسوبة إلى بعض المقادير الاقتصادية الهامة و التي تكون في العادة إما: الناتج المحلي الخام، الناتج الوطني الخام مجموع الاقتطاعات العمومية "مجموع موارد الدولة" ويمكن حساب مؤشر الضغط الجبائي من خلال العلاقة التالية:²

مجموع الإيرادات الجبائية

$$\text{معدل الضغط الجبائي} = \frac{\text{مجموع الإيرادات الجبائية}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$$

الناتج المحلي الخام

و تتوسع بعض الجهات إلى اعتبار اقتطاعات الضمان الاجتماعي في حسابه معبرة عنه بـ:

مجموع الإيرادات الجبائية + اشتراكات الضمان الاجتماعي

$$\text{معدل الاقتطاعات الإجبارية} = \frac{\text{مجموع الإيرادات الجبائية + اشتراكات الضمان الاجتماعي}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$$

الناتج المحلي الخام

تعتبر نسبة أو معدل الاقتطاعات الإجبارية في النهاية عن الجزء من الثروة المنتجة "ناتج محلي أو وطني" العائد للدولة بما يعني أن الباقي هو متروك للتصرف فيه من قبل باقي الأعوان الاقتصاديين. و تهدف دراسة الضغط الجبائي إلى تحديد التغيرات الاقتصادية الناجمة عن الاقتطاعات الجبائية ويعتبر معدل الضغط الجبائي من أهم المؤشرات المعتمدة لتفسير درجة تدخل الدولة في الاقتصاد.

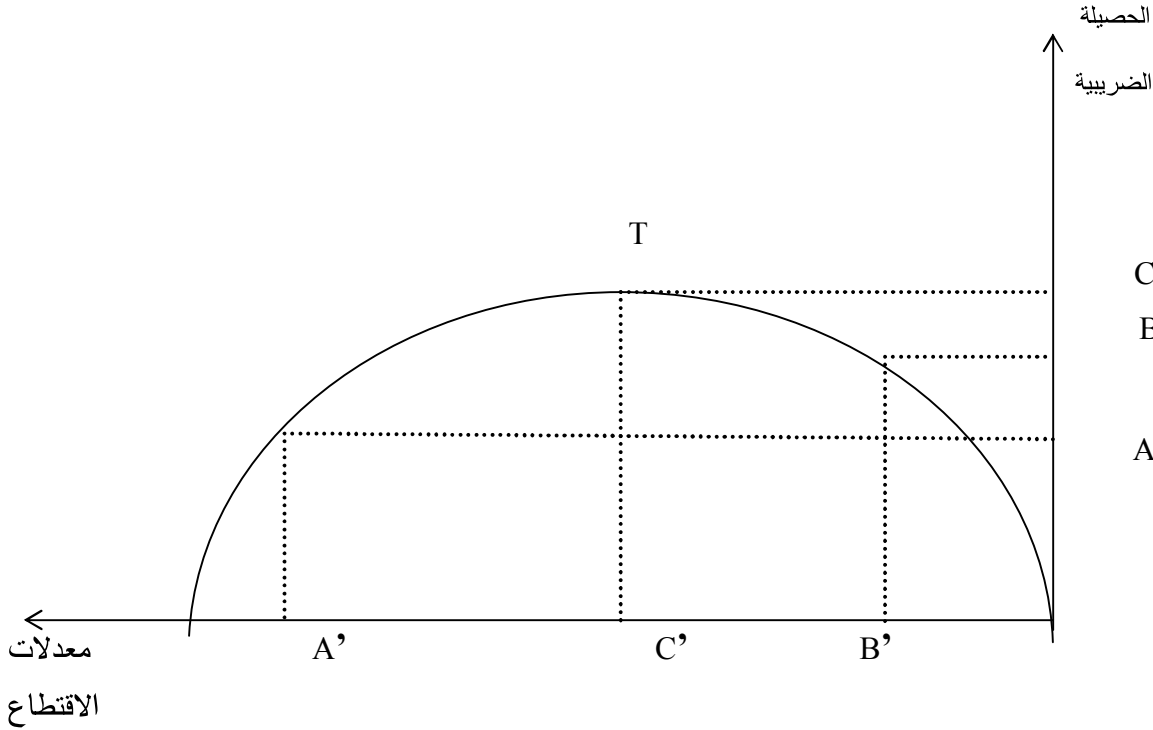
¹ - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 172.

² - المرجع نفسه، ص: 156.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

و أثبتت الدراسات أن معدل الضغط الجبائي الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الناتج المحلي الخام في أعلى مستوياته، هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية المالية فإن المعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية في أعلى مستوياتها. و يرتبط المعدل الأمثل للاقتطاع الضريبي بالآثار التي يتركها على الناتج المحلي الخام. و لقد حاول المفكر المالي لافر إبراز ذلك من خلال المنحنى المسمى باسمه و الذي مفاده أن كثرة الضريبة تقتل الضريبة و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02.3): منحنى لافر للضغط الجبائي



المصدر: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

يوضح المنحنى بطريقة بسيطة أن هناك حدوداً مثلى للضغط الجبائي يؤدي تجاوزها إلى انخفاض الحصيلة الضريبية، أي أنه ابتداءً من حد معين فإن كل زيادة في الاقتطاع الجبائي تؤدي إلى الانخفاض في الإيرادات الجبائية.

2- التهرب الضريبي: يتمثل بعدم إقرار المكلف بواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال عدم تقديم البيانات اللازمة طبقاً للقوانين أو تقديم بيانات مضللة و غير كاملة للدوائر المالية. و بتخفيض الإيرادات الضريبية بطرق مختلفة في مثل هذه الحالات هناك رغبة أو نية في التخلص من الضريبة وهناك رغبة في حرمان الدولة من إيراداتها المالية.¹

و يؤثر التهرب الضريبي على فعالية السياسة الجبائية من خلال تخفيضه لحصيلة الضرائب و التي تؤدي إلى الإضرار بالخزينة العامة وإلى المساس بسير المرافق العامة و بقيام الدولة بوظائفها المختلفة

¹ - خالد الخطيب، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني، سوريا، 2000، ص: 161.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

ويؤدي التهرب أيضا إلى المساس بالعدالة الضريبية وإلى الإخلال بالمساواة بين المكلفين. و مما يزيد من خطورة التهرب أنه قد يدفع الدولة - حتى تعوض الحصيلة الضائعة - إلى زيادة العبء الضريبي مما يضر في نهاية الأمر بالمكلفين الأمناء وقد يؤدي بها التوسع في الضرائب غير المباشرة التي يكون فيها التهرب محدودا رغم ما هو معروف عن هذه الضرائب من عدم عدالتها بالنسبة للطبقات الفقيرة. ويتسبب أيضا في إضعاف أخلاق الجماعة و في إضعاف علاقة التضامن بين أفراد الأمة الواحدة. فالتهرب الضريبي يعتبر عائقا أما تحقيق الأهداف المالية و الاقتصادية و الاجتماعية للسياسة الجبائية و الذي يتطلب محاربته بشتى الوسائل.¹

و هناك أيضا معوقات أخرى تؤدي إلى تثبيط فعالية السياسة الجبائية في تحقيق أهدافها كالازدواج الضريبي و ضعف الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية، الفساد الاقتصادي و الإداري.

المطلب الثالث: آليات السياسة الجبائية، أدواتها و خطوات تصميمها

حتى يتسنى للنظام الجبائي تحقيق أهداف النمو الاقتصادي و الاستقرار الاقتصادي و العدالة التوزيعية للمجتمعات، فإنه يجب رسم سياسة جبائية تتركز على مجموعة من الآليات و الأدوات و كذلك إطار محدد لكيفية تصميمها، و هذا ما سوف يتم تناوله في هذا المطلب.

أولا. آليات السياسة الجبائية:

تتركز السياسة الجبائية على مجموعة من الآليات تعتبر كدعائم أساسية تقوم عليها نذكر منها:²

1- قدرة الأداء الجبائي (le potentiel fiscal): المعروف حاليا أن نسبة الاقتطاعات الجبائية إلى الدخل الوطني الخام PIB في البلدان النامية هي بحدود 8% إلى 15% ، بينما نجدها في الدول المتقدمة تنحصر بين 25% إلى 30% و هذا الأمر لا يرجع إلى حالة التخلف العام فقط، و إنما عدم الاستغلال الفعال لهذه القدرة أي مدى فعالية النظام الجبائي في حد ذاته. إن هذه الفعالية ترتبط بترشيد النظام الجبائي و هذه الرشادة التي تضمن تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة سواء كان ذلك يتعلق بسلوك الأفراد المكلفين، أو ببنية الهيكل الجبائي ككل.

2- الهيكل الجبائي (la structure fiscale): إن النظام الجبائي المتكامل و المتجانس بين مختلف الضرائب و الرسوم المكونة له يوفر مرونة هامة تتماشى و التغيرات المتسارعة في الحياة الاقتصادية و تسمح له باستيعاب الجديد سواء من خلال مكافحة الغش الجبائي، أو بما يوفره من امتيازات جبائية تساعد الكليات الاقتصادية الأخرى - الاستثمار - الادخار - الاستيراد - التصدير - الاستهلاك... الخ.

3- إستراتيجية فرض الضريبة (la stratégie d'imposition): و هي آلية تترجم مدى فعالية الآليتين السابقتين و بل تعبر عن الشروط الأساسية لنجاح الضريبة، أي تعتمد على التوليفة المثلى بين

¹ - خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 170.

² - ولهي بوعلام، عجلان العياشي، دور السياسة الجبائية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة في ظل التحولات المتسارعة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية و الدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 07/03 أكتوبر 2004، ص، ص: 32.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

المزج الضريبي و مدى الاستمرارية، من خلال الإلمام و التحكم في الأدوات التقنية الجبائية، و بما يسمح بالاستغلال العقلاني و الفعال لقدرة الأداء الجبائية.

4- المحيط المؤسسي (l'environnement institutionnel): لا شك بأن المحيط أو البيئة تتأثر و تؤثر في النظام الجبائي و هو ما يعكس مدى استقرار السياسة الجبائية، فكلما كان النظام الجبائي متجانسا مع المحيط و يمتاز بالآليات السابقة كلما كان أكثر ملائمة للمحيط، و العكس أيضا يساهم المحيط الجيد في رسم سياسة جبائية جيدة.

إن هذه الآليات لا يمكن تركها من غير متابعة و مراقبة إذ يجب تقييم السياسة الجبائية و تعديلها بل وإلغاؤها في بعض الأحيان و ذلك وفق معايير تقييمية.¹

ثانيا. أدوات السياسة الجبائية:

تعتمد السياسة الجبائية لتحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية للدولة على جملة من الأدوات و التي هي عبارة عن تخفيفات تمس المعايير الجبائية النمطية و نذكر منها:²

1- الإعفاء الجبائي: يعني بالإعفاء الجبائي عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم و ذلك ضمن القانون، و تلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها و بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية الاجتماعية و السياسية. وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، و يكون الإعفاء إما دائما أو مؤقتا.

2- التخفيضات الجبائية: و ذلك بإخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل أو تقليص وعاء الضريبة مقابل التزامهم ببعض الشروط. وتلجأ أغلبية الدول إلى التخفيضات الضريبية من أجل تخفيف العبء الضريبي و من ثم التشجيع على الاستثمار.

3- نظام الاهتلاك: يعرف الاهتلاك بأنه " النقصان في قيمة الأصل عبر الزمن "، و يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه (ثابت، متزايد ، متناقص) و كلما كبر حجم هذه المخصصات و تسارع في بداية حياة الاستثمار خاصة في فترات التضخم، كلما اعتبر ذلك امتيازاً لصالح المؤسسة إذ بفضلها تتمكن من تحديد استثماراتها ودفع ضرائب أقل، فضلا عن كون الاهتلاك عنصرا أساسيا من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.

4- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: تعتبر هذه التقنية حافزا بالنسبة للمؤسسة، بحيث نجد المؤسسات التي تحقق خسائر في السنوات الأولى من نشاطها تحملها على السنوات اللاحقة بشرط ألا تتجاوز مدة نقل الخسائر خمسة سنوات، وهذه الوسيلة تعمل على خصم الخسائر المحققة مثلا في السنة

¹ - ولهي بوعلام، عجلان العياشي، مرجع سبق ذكره، ص:3.

² - سميرة عميش، حجار مبروكة، دور السياسة الجبائية في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15/14 أفريل 2009، ص، ص:3،2.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

الماضية من الربح المحقق في السنة الحالية، وإذا لم يغط الربح تلك الخسارة يتم خصم الخسارة المتبقية من الربح المحقق في السنة الموالية وهكذا حتى السنة الخامسة.

5- المعدلات التمييزية: ونعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية، بحيث يحتوي على يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع، وهذه المعدلات TAX RATES عدد من المعدلات تنخفض تدريجيا كلما اقتربت نتائج المشروع من الخطة المسطرة وترتفع هذه المعدلات كلما انخفضت نتائج المشروع، ومنه يمكن القول على أن هذه المعدلات ترتبط عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمة هذا الأخير في التنمية الاقتصادية.¹

ثالثا.خطوات تصميم السياسة الجبائية:

إن تصميم سياسة جبائية مثلى تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي تستلزم بادئ ذي بدء استيعاب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي سوف تعمل في إطارها تلك السياسة، بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية لهدف الاستقرار الاقتصادي كأحد الأهداف التي تسعى السياسة الجبائية إلى تحقيقها.²

و قبل القيام بتصميم هذه السياسة علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الهامة التالية:³

* لا ينبغي أن تصمم السياسة الجبائية في معزل عن جوانب السياسة الاقتصادية الأخرى(كالسياسة النقدية و سياسة سعر الفائدة و سياسة الأسعار و الأجور) و ذلك بسبب التكامل و التشابك بين مختلف جوانب السياسة الاقتصادية.

* يصعب جدا فصل دور السياسة الجبائية في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية السابق الإشارة إليها عن دور جوانب السياسة المالية الأخرى، كالسياسة الانفاقية و سياسة القروض العامة وغيرها.

* لا تصمم السياسة الجبائية من أجل تحقيق هدف النمو الاقتصادي أو الاستقرار أو تحقيق العدالة التوزيعية فقط و إنما تصمم عادة من أجل تحقيق أهداف إضافية أخرى قد تكون أكثر أهمية للمجتمع.

و تتضمن خطوات تصميم السياسة الجبائية ما يلي:⁴

1- تحديد معدل البطالة المستهدف:ففي ظل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تمر بها الدول يتحتم على مصممي السياسة الجبائية تحديد حد أدنى من البطالة يمكن قبوله اجتماعيا واقتصاديا بدون تضحية كبيرة(سواء على مستوى الأسعار أو على مستوى أداء الاقتصاد الكلي). هذا الحد الأدنى يتعين أن تسعى حكومات الدول إلى تحقيقه بما تملكه من أدوات مختلفة تدخل في نطاق سياستها الاقتصادية و بما يتفق في النهاية مع الفلسفة الاقتصادية التي تؤمن بها تلك المجتمعات.

¹ - سميرة عميش، حجار مبروكة، مرجع سبق ذكره، ص:3.

² - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص:156.

³ - المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص:19.

⁴ - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص:157.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

2- تقدير فجوة الناتج الكلي: تقيس هذه الفجوة الفرق بين الناتج الكلي الفعلي و الناتج الكلي المحتمل و من ثم فإن تقدير هذه الفجوة يستلزم تحديد الناتج الكلي الفعلي ليس في الفترات الماضية و الحالية فقط بل يتعين أن يمتد ليشمل التنبؤ بقيمة الناتج الكلي الفعلي مستقبلا. و بعد ذلك يتعين تقدير حجم الناتج الكلي المحتمل و الذي يمثل أقصى حجم من الإنتاج يمكن الوصول إليه عمليا في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة والمتوقعة و عند مستوى المستهدف من البطالة. و لتقدير فجوة الناتج الكلي المحتمل يستلزم تحديد متغيراته و محدثاته و التي من أهمها: رصيد رأس المال في المجتمع، حجم الموارد الطبيعية مستوى و نوعية المهارات في القوى العاملة، التركيب النوعي للسكان... الخ.

3- اختيار الأدوات الملائمة للسياسة الجبائية: بعد تحديد معدل البطالة المستهدف و حجم فجوة الناتج الكلي الفعلي و الناتج الكلي المحتمل يتعين العمل على إغلاق تلك الفجوة و بما يسمح في النهاية بتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل الكلي و مستوى التشغيل و المستوى العام للأسعار أي تحقيق الاستقرار الاقتصادي. و تغيير السياسة الجبائية و بالتبعية للنظام الجبائي أحد أهم الأدوات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال. و لزيادة فعالية السياسة الجبائية في تحقيق المستهدف يتعين اختيار المزيج الملائم من أدوات السياسة الجبائية و التي ذكرناها سابقا، و بما يسمح بالتأثير على مكونات و متغيرات معينة يعتقد إنها أكثر فعالية في التأثير إيجابيا على حجم تلك الفجوة.¹

المطلب الرابع: السياسة الجبائية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى مرتفع من العمالة أحد الأهداف الهامة التي تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيقها من خلال سياستها الجبائية، غير أن وضع نظام جبائي كفاء و عادل هو أمر أبعد ما يكون عن البساطة، و خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تسعى للاندماج في الاقتصاد الدولي. فالنظام الجبائي الأمثل في الدول النامية يعمل على تعبئة الإيرادات الحكومية دون تثبيط النشاط الاقتصادي.

أولا. السياسة الجبائية في الدول المتقدمة:

تتميز الدول المتقدمة بتطور قطاعها الصناعي و الخدماتي، و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الخام من جهة و مساهمة كل القطاعات فيه بنسب متوازنة، إذ أن السياسة الجبائية في هذه الدول تسمح بالتقليل من التفاوت في توزيع الدخل و الثروات و تعمل على تحقيق العدالة الضريبية الرأسية و الأفقية وهو ما يجعل السياسة الجبائية بأداء مهامها في مناخ يتميز بـ:

- تعتمد النظم الجبائية في هذه الدول على الضرائب الشخصية حيث تستخدم فيها الإعفاءات والتصاعد الضريبي لتحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخل و الحوافز و المثبطات لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.²

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 166.

² - محمد خالد المهاني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد الثاني، سوريا، 2003، ص: 272.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

- إن الهيكل الجبائي في هذه الدول يختلف أيضا حسب متوسط دخول الأفراد و حسب الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين و حسب استخدام الضريبة للتأثير في التنمية الاقتصادية. و يبرز هذا التباين من خلال اختلاف نسب توزيع حصيلة الإيرادات الضريبية بين الضرائب المباشرة على الدخل و الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك حيث نجد ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة على الإنفاق و الاستهلاك في الدول المتقدمة التي تتخفف فيها الضرائب على الدخل، فتصل نسبتها في إيطاليا إلى 50% تقريبا من مجموع الحصيلة الضريبية في حين لا تتجاوز 20% في دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية. وتنظم هذه الضرائب على شكل ضريبة عامة على الإنفاق سواء بشكل ضريبة على الإنتاج أو المبيعات أو بشكل ضريبة على القيمة المضافة.¹

- و تتميز الأنظمة الجبائية في هذه الدول بشكل عام باعتمادها على نظام الضريبة العامة و بمعدل مرتفع للاستقطاع الجبائي و ذلك بسبب ارتفاع مستوى دخل المكلفين و كفاءة الإدارة الضريبية و الوعي الضريبي العالي.²

- اتسام النظام الجبائي في هذه الدول بالمرونة، و هذا ما يجعل أي ارتفاع في الناتج المحلي الخام يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية سواء تعلق الأمر بالضرائب المباشرة أو غير المباشرة. و تعود هذه المرونة لكون الناتج المحلي الخام يأخذ الصفة النقدية.³

- المكانة المرقومة التي تحتلها الضريبة في اقتصاديات الدول المتقدمة هي نتيجة طبيعية لبنى هذا المجتمع الاقتصادي فالقسم الأكبر من الدخل القومي يأتي من الصناعة و التجارة و الخدمات، ومن المعلوم أن مردود هذه القطاعات أعلى من مردود القطاع الزراعي. و اليد العاملة في هذه الدول أكثر إنتاجية كونها متخصصة و مهيأة بشكل جيد للإنتاج بالإضافة إلى توزيعها الفني و التقني حسب المهن.⁴

ثانيا. السياسة الجبائية في الدول المتخلفة:

يتميز الهيكل الاقتصادي للدول النامية بسيطرة بعض القطاعات عليه ممثلة في الصناعات الاستخراجية النفطية و غير النفطية أو القطاع الزراعي مع أهمية نسبية واضحة للتجارة الخارجية، فضلا عن وجود الكثير من المشكلات الاقتصادية مثل البطالة و التضخم و ضعف المداخيل...الخ و هذا ما يجعل السياسة الجبائية في هذه الدول تتميز بالخصائص التالية:

- ضعف نسبة الاقتطاع الضريبي و منه الحصيلة الضريبية، و هذا بسبب تواضع حجم الدخل الوطني و تواضع حجم النشاط الاقتصادي.⁵

¹ - محمد خالد المهايبي، مرجع سبق ذكره، ص: 272.

² - المرجع نفسه، ص: 273.

³ - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 150.

⁴ - محمد خالد المهايبي، مرجع سبق ذكره، ص: 273.

⁵ - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

- هيمنة الضرائب على التجارة الخارجية و التي تتمثل في الضرائب على الصادرات من المواد الأولية (الجبائية النفطية مثلا) و الضرائب على الواردات و الضريبة على الصرف الأجنبي و هي بالإضافة إلى هذا ضرائب غير مباشرة.

- غالبا ما تنقص الإدارة الجبائية في الدول النامية الأطر و الأجهزة المؤهلة و ذلك إما لنقص الإمكانيات أو لأنها بحاجة إلى تقانات متطورة من حسابات و أجهزة معقدة و من ثم فإن ذلك ينعكس على الإيرادات الضريبية أو الحصيلة الضريبية الإجمالية للدولة.

- جمود الأنظمة الضريبية في الدول المتخلفة، بما يعني أن الأنظمة الضريبية لا تعكس في حصيلاتها زيادة نسبية مساوية على الأقل للزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الخام، نتيجة ضعف الإدارة الضريبية من جهة، و ضعف كفاءة الجهاز الإنتاجي و انخفاض متوسط الدخل من جهة ثانية.¹

- إن التشريعات الجبائية المعمول بها في أغلب البلدان النامية ما هي إلا تقليد للتشريعات الجبائية المطبقة في الدول المتقدمة، رغم تباين ظروف اقتصادها و مجتمعها عنها حيث إن أي نظام جبائي هو نسيج وحده، لا ينبغي أن ينقل أو يقلد أو يكرر. ناهيك عن ضعف الكفاءة الإدارية و الفنية و الوعي الضريبي.²

إن اختلاف دور السياسة الجبائية في تحقيق العدالة الاجتماعية و الاستقرار الاقتصادي و توجيه الموارد الاقتصادية فيما بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة فإن النظم الجبائية تختلف اختلافا شاسعا فيما بين هذه الدول سواء من حيث الملامح و الخصائص العامة أو من حيث مكوناتها و الأهمية النسبية التي تتمتع بها تلك المكونات داخل الهيكل الجبائي.

ويعتبر النظام الجبائي بما يتضمنه من أشكال مختلفة من الضرائب والحوافز الضريبية إحدى الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في زيادة تفعيل قوى السوق في معالجة المشاكل و الأضرار البيئية في الدول المتقدمة و المتخلفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولكي تجد السياسة البيئية طريقها إلى التطبيق العملي لابد من أن تستند إلى أدوات مساعدة لتطبيقها وان تطبيق أدوات السياسة الجبائية في إطار المحافظة و حماية البيئة (متمثلة في فرض ضرائب بيئية أو منح حوافز ضريبية بيئية مختلفة...) على الصعيد الدولي و الوطني اتجاها جديدا لإستراتيجيات الحماية البيئية، و هذا ما سوف يتم دراسته في المبحث الموالي.

المبحث الثاني:الإطار النظري للجباية البيئية

بالرغم من تعدد المداخل العلمية المستخدمة في معالجة المشاكل البيئية، مهما اختلفت مصادرها وتعددت أشكالها و آثارها، إلا أن أكثر هذه المداخل شيوعا و استخداما هو مدخل السوق و تتبلور منهجية

¹ - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص:153.

² - محمد خالد المهاني، مرجع سبق ذكره، ص:269.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

هذا المدخل في الاعتماد على الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية بصفة عامة و الجباية البيئية منها بصفة خاصة في إدخال الآثار الخارجية السلبية (les externalités négatives) الناتجة عن ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية ضمن قوى العرض و الطلب المتعلقة بتلك الأنشطة و بمعنى آخر أن تتضمن قرارات المنتجين و المستهلكين هذه التكاليف. حيث أصبحت الجباية البيئية من انجح الأدوات والوسائل الاقتصادية الحالية لحماية البيئة و الاكفء على الإطلاق، و وسيلة رادعة لتخفيف الضغط على الموارد البيئية وتلويثها وكان لها الدور المؤثر والفاعل في ترسيخ مبادئ المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وقاعدة أساسية للتنمية المستدامة التي ننشدها.

المطلب الأول: الاستدخال البيغوفي و مبدأ الملوث الدافع

يتناول الأدب الاقتصادي التلوث كمثال على فشل نظام السوق بسبب وجود آثار خارجية لا يمكن لهذا النظام الإحاطة بها أو التحكم فيها. و يرى الاقتصاديون على إثر بيغو (Pigou إمكانية معالجة فشل السوق عن طريق فرض ضرائب مصححة (des taxes correctives) تتحملها الأنشطة المسببة للآثار الخارجية السلبية. إن أدوات الاستدخال التي اقترحها بيغو يجري تطبيقها بموجب مبدأ الملوث الدافع.

أولاً. الاستدخال البيغوفي (l'internalisation pigouvienne):

تؤكد نظرية الآثار الخارجية التي تم التطرق إليها في الفصل الأول أنه في حالة تجاوز التكلفة الاجتماعية التكلفة الخاصة بمقدار التكاليف أو الآثار الخارجية، الأمر الذي يجعل هذه الأخيرة تمثل تعبيراً عن فشل السوق في تخصيص الأمثل للموارد الطبيعية و الاقتصادية. و قد أكد الاقتصادي البريطاني آرثر سيسيل بيغو (A.C.PIGOU)* في وقت مبكر من القرن العشرين أنه يمكن علاج عدم الكفاءة في تخصيص الموارد الناجمة عن وجود التكاليف أو الآثار الخارجية عن طريق فرض ضريبة على هذه التكاليف. فإذا عادل عبء الضريبة حجم التكاليف الخارجية فإنه سيزيد من التكلفة الخاصة لتتساوى مع التكلفة الاجتماعية و هو ما يعيد للثمن مكانته كأداة مثلى لتخصيص الموارد.

و بما أن التكلفة الاجتماعية للتلوث تفوق التكلفة الخاصة للملوث (الواقع أن تكلفة الملوثين سالبة لأنهم يوفرّون نقوداً عن طريق التلويث)، فينبغي على الحكومة أن تتدخل بضريبة فتجعل التلوث أكثر تكلفة للملوث. فإذا صار إنتاج التلوث أكثر تكلفة، فإن الملوث سينتج تلوثاً أقل. و بمعنى آخر إجبار المصدرين للتلوث على دفع تعويض نقدي يساوي الفرق بين التكلفة الخاصة و التكلفة الاجتماعية. و هذا ما يعرف بضريبة بيغو (taxe pigouvienne).¹

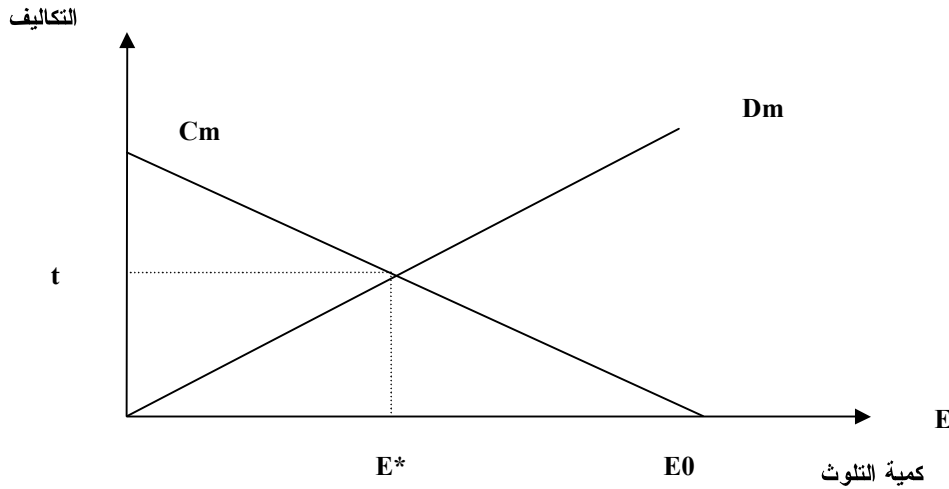
* آرثر سيسيل بيغو (1877-1959) الذي كان يعمل أستاذاً في الاقتصاد السياسي في جامعة كامبريدج في الفترة 1908-1944، و في كتابه اقتصاديات الرفاه الذي نشر لأول مرة في عام 1920، اقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لتحقيق المساواة بين التكاليف الخاصة و الاجتماعية و تعرف بضريبة بيغو المثالية، أنظر دوناتو رومانو، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

¹ - شارلس د. كولستاد، الاقتصاد البيئي، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، الجزء الأول، النشر العلمي و المطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2005، ص: 217، 218.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

و يكمن الحل البيغوفي (la solution pigouvienne) عموما حول ضرورة أن يكون معدل الضريبة المفروضة مساويا للأضرار الحدية و هذا ما يؤدي إلى تخفيض دالة التكاليف الاجتماعية للتلوث و التي تمثل القيمة النقدية للأضرار البيئية التي يتسبب فيها إنتاج السلع و تكاليف المعالجة. و تكون الضريبة مثالية عندما تؤدي إلى تخفيض التلوث عند المستوى الأمثل له كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03.3): الضريبة البيغوفية



Source : Olivier Beaumais, Mireille Chiroleu-Assouline, économie de l'environnement, op-cit, p :85.

يمثل الخط Dm في الشكل منحنى الأضرار الحدية للتلوث و الخط Cm يمثل منحنى التكلفة الحدية للمعالجة، النقطة $E0$ في الشكل تمثل المستوى الأولي للتلوث و التي تكون عندها قيمة التكلفة الحدية للمعالجة معدومة، أي أن المنتج لا يحاول أن يحد من التلوث جراء الإنتاج المتواصل، أما E^* فتُمثل المستوى الاجتماعي الأمثل للتلوث الذي يجب تحقيقه و الذي تتساوى عنده كل من قيمة التكلفة الحدية للأضرار و قيمة تكلفة المعالجة. وحسب آرثر بيغو يتوجب على السلطات فرض ضريبة t على كل وحدة تلوث من أجل تخفيض التلوث إلى الحد المثالي E^* و من جراء فرض هذه الضريبة يجد الملوثن أن تكلفة الضريبة أكبر من تكلفة المعالجة، وهذا الأمر يحفزهم على معالجة التلوث، مما يؤدي إلى خفضه من $E0$ إلى E^* كما يوضحه الشكل.¹

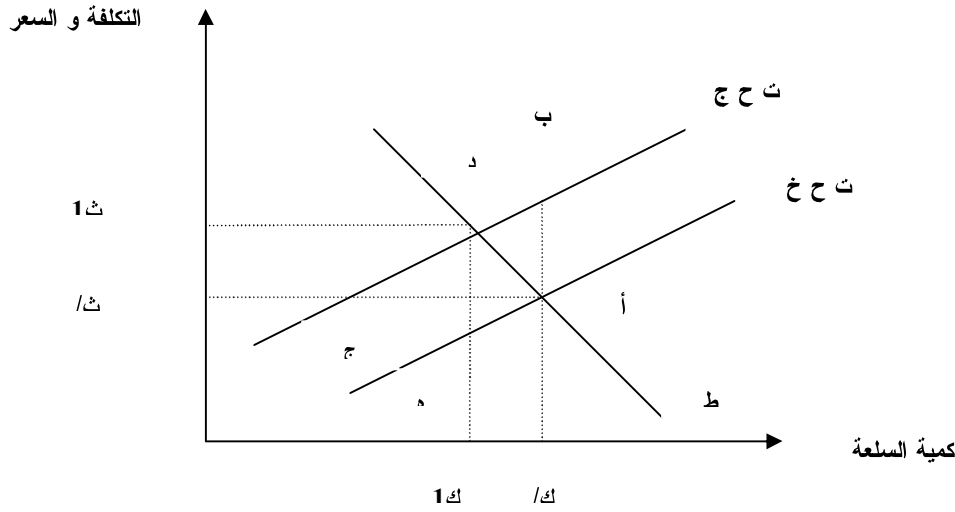
و لقد أشار بيغو في مؤلفه اقتصاديات الرفاه إلى كيفية مواجهة احتمالات فشل السوق في معالجة الآثار الخارجية بإعطائه مثال تطبيقي، وهو حالة تلوث مجرى مائي، وانتهى فيه إلى أنه مادامت التكاليف الاجتماعية الحدية تفوق التكاليف الخاصة الحدية للمنشأة الملوثة (و الفرق بينهما يعادل الأضرار الحدية للتلوث)، فإنه يلزم في هذه الحالة فرض ضريبة تعادل هذا الفرق على المنشأة المسببة للتلوث.

1- Olivier Beaumais, Mireille Chiroleu-Assouline, économie de l'environnement, op-cit, p :85.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

كما علمنا سابقا أن الضريبة البيغوفية تقدر بمقدار الفرق بين التكلفة الحدية الخاصة و التكلفة الحدية الاجتماعية حيث يلتزم المنتج بدفع الضريبة قانونا للدولة، و إن كان عبؤها يوزع بين منتج السلعة ومستهلكها و يمكن إيضاح أثر فرض ضريبة على أحد الأنشطة الملوثة للبيئة باستخدام الشكل التالي:

الشكل رقم(04.3): أثر فرض ضريبة على ملوثي البيئة



المصدر: إيمان ناصف عطية، مبادئ اقتصاديات الموارد و البيئة، مرجع سبق ذكره، ص:299.

المنحنى (ط) يمثل طلب المنشأة للنشاط الاقتصادي، و يعبر المنحنى (ت ح خ) عن التكاليف الحدية الخاصة و المنحنى (ت ح ج) يعبر عن التكاليف الحدية الاجتماعية. إن اخذ التكلفة الحدية الخاصة في اعتبار المنتج و هي التكلفة التي لا تأخذ في اعتبارها تكاليف التلوث سوف تؤدي إلى إنتاج الكمية (ك/) و يكون سعر البيع هو (ث/) و إنتاج الكمية (ك/) هي كمية أكبر من اللازم من وجهة نظر المجتمع الذي يضطر في النهاية إلى تحمل تكاليفها الحدية للتلوث. و بافتراض تقدير مقدار التلوث الناشئ عن كل وحدة منتجة فإنه حسب بيغو يمكن فرض ضريبة ثابتة بمقدار تكلفة التلوث و التي تعادل (أ ب) أو (د هـ) فينتقل منحنى العرض الخاص بمقدار متوسط تكلفة التلوث فنحصل على منحنى العرض الاجتماعي (ت ح ج) الذي يعكس التكلفة الحدية الاجتماعية و يتحدد حجم الإنتاج في هذه الحالة بمقدار (ك1) و سعر بيع السلعة بمقدار (ث1) و تعتبر الكمية (ك1) الكمية المثلى من وجهة نظر المجتمع و هي لا تتحقق إلا إذا اجبر الملوثون على تحمل كل تكاليف الموارد المستخدمة بما فيها التعويض عن تلوث المياه وفقا للمثال الذي استخدمه بيغو. و يتم توزيع تكلفة التلوث (مقدار الضريبة) بين المنتج و المستهلك حيث يتحمل المستهلك مقدار الارتفاع في السعر (ث/)، بينما يتحمل المنتج باقي عبء الضريبة و الذي يقدر بـ (ج هـ) ¹. و مع هذا فإنه لا يمكن التخلص النهائي من التلوث، وإنما ينبغي إيصاله إلى حد تتساوى فيه التكاليف الحدية للتحكم بالتلوث مع التكاليف الحدية للأضرار.

¹ - إيمان ناصف عطية، مرجع سبق ذكره، ص، ص:299،300.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

إن مدخل تكلفة استخدام الموارد البيئية و الذي يعتبر من الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية كما اشرنا اليه سابقا يقوم بترجمة نظرية الآثار الخارجية في عملية صنع القرار وذلك عن طريق مبدأ الملوث يدفع، و هذا المبدأ يقضى بأن المنشأة المسؤولة عن تولد الآثار الخارجية السلبية عليها أن تتحمل كل التكاليف.

ثانيا. مبدأ الملوث الدافع (le principe pollueur-payeur):

إن أدوات الإستدخال التي اقترحها آرثر بيغو يجري تطبيقها بموجب مبدأ الملوث القائم بالدفع، فإنها تعاقب الممارسات أو استعمال ملك يتسبب في إلحاق الضرر بالجماعة، فتسعى إلى تصحيح آليات السوق التي لا تعكس مجموع التكاليف الاجتماعية و بتعبير آخر تسمح بإستدخال الآثار الخارجية.¹ و من المتعارف عليه في أدب اقتصاديات البيئة أن الملوث يجب أن يتحمل تكاليف الأضرار التي يسببها للبيئة أو تكاليف الإجراءات اللازمة لمواجهة التلوث الناتج عن نشاطه و ذلك وفقا لمبدأ الملوث يدفع.

و لقد ظهر مبدأ الملوث الدافع (PPP) لأول مرة في إطار منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) في سنة 1972 كمبدأ للسياسة البيئية يهدف إلى تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية و كمبدأ اقتصادي يرمي إلى تحمل الملوث تكاليف محاربة التلوث كإجراء اقتصادي لحماية البيئة و يقضي هذا المبدأ على " أن الملوث يجب أن تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة". ولقد تطور هذا المبدأ في التسعينيات، ليكون مبدأ قانونيا معترف به بصفة عامة على الصعيد العالمي و بصفة خاصة على الصعيد الوطني و المحلي.²

إن مبدأ الملوث يدفع (PPP) لم يكن يستهدف أبدا أن يتم بمقتضاه السماح للملوثين بالدفع في مقابل السماح لهم بتلويث البيئة بدون أي قيود أو ضوابط تضعها السلطات العامة. وإنما استهدفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية منه أن يكون وسيلة أو أداة لتحقيق غايتين على درجة كبيرة من الأهمية:³

– الغاية الأولى: هي تحديد و تقليص نسب التلوث لأقصى درجة ممكنة.

– الغاية الثانية: توفير التكاليف اللازمة للتدابير و الإجراءات المتخذة لمنع و مكافحة التلوث.

إن المبدأ العالمي الملوث الدافع هو أساس فرض الضريبة، و قد اتجه الفقه الفرنسي إلى تحديد الطبيعة الحقيقية لمبدأ الملوث الدافع، وذلك من خلال الخصائص التي يتحدد بها مفهوم هذا المبدأ و أهمها:⁴

▪ **اعتباره مبدأ اقتصادي:** لأن ضبط قيمة هذا الرسم تسمح بوضع سياسة جبائية لمكافحة التلوث و التقليل من آثاره، و عليه فهذا المبدأ له وظيفة فعالة قد تنتهي إلى ظهور سوق التلوث.

¹ – كمال رزيق، فريد كورتل، تدخل الدولة في حماية البيئة من خلال الإجراءات الجبائية و القانونية: دراسة حالة الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع حول اقتصاديات البيئة و العولمة، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 23/20 أبريل 2009، ص: 14.

2- étude réalisée pour le regroupement national des conseils régionaux de l'environnement du Québec, les instruments économiques et la protection de l'environnement, op-cit, p : 15.

³ – عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة: دراسة حالة مصر، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية جامعة المنصورة، العدد التاسع و الأربعون، مصر، أبريل 2011، ص: 407.

⁴ – كمال رزيق، فريد كورتل، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

■ **مبدأ التعويض:** حيث يعتبرونه أحسن الحلول للتعويض المالي المتعلق بالأضرار البيئية دون أي مسؤولية، أو نفقات مكافحة التلوث تنفقها الدولة في المشاريع المضادة للتلوث، و يجد مجاله الخصب خصوصا في مكافحة التلوث و عليه يمكن إسناده إلى مبدأ المسؤولية لتحديد أساس التعويض عن الأضرار البيئية في شأن تطبيق هذا المبدأ و يستندون في ذلك أيضا إلى انه هناك ثمة علاقة بين الضرر و الفعل المسبب للضرر و يكون التعويض على أساس الفرض و ليس على أساس الخطأ.

إذن فمبدأ الملوث الدافع أساسه الغنم بالعزم، فالشخص يمارس نشاط ملوث يغتنم من نشاطه، بالمقابل يسبب ضرر للغير أو للمحيط البيئي بكافة مجالاته، و عليه ضمن مقتضيات العدالة أن يساهم في نفقات الوقاية من التلوث عن طريق الرسم الذي يدفعه.¹

و يثير اعتبار الملوث مكلفا بالضريبة البيئية مسألتين بحاجة لبعض الإيضاح:²

- **المسألة الأولى:** أنه وفقا لمبدأ "الملوث يدفع" يكون الملوث هو المكلف المباشر بالضريبة، ولكن ذلك لا يحول دون أن يستقر عبء الضريبة في نهاية المطاف على غيره، إذ قد يتمكن دافع الضريبة أو المكلف القانوني بها إلى نقل ما دفعه كله أو بعضه إلى الغير.

- **المسألة الثانية:** فتتعلق بكون مبدأ "الملوث يدفع" ليس في حقيقته مبدأ للمسؤولية المدنية، بقدر ما يعد مبدأ للكفاءة الاقتصادية. و يستتبع ذلك التسليم بأن البحث عن تلك الكفاءة يتطلب أن يتم اختيار المكلف بالضريبة بما يضمن لتطبيقها أقصى ما يمكن من فعالية و أقل ما يتوجب من نفقة و أيسر ما يتاح من إجراءات.

يعتبر مبدأ الملوث الدافع الأساس في تطبيق السياسة البيئية التي تقوم على أساس تحميل الملوثين تكاليف الأضرار الناتجة عن نشاطاتهم. و أيا ما كان الأمر فإن مبدأ "الملوث الدافع" لا يحسم في حد ذاته مسألة تحديد المكلف من بين المنتجين أو المستخدمين لأنه كما أوضحنا ليس مبدأ مسؤولية و يظل الأمر بيد السلطات العامة لتحديد وفقا لظروف كل حالة على حدة المكلف بالضريبة البيئية بما يضمن تحقيق الكفاءة و العدالة و يسر التطبيق و الاقتصاد في نفقات الجباية البيئية.

المطلب الثاني: ماهية الجباية البيئية

يعد تطبيق الأدوات المالية على الصعيد الدولي اتجاها جديدا نحو سياسة الحماية الدولية للبيئة فقد نصت العديد من الاتفاقيات الدولية البيئية خاصة المتعددة الأطراف نحو اعتماد أسلوب الجباية البيئية كأحسن وسيلة معاصرة لحماية البيئة. إن الجباية البيئية هي من أهم الوسائل و السياسات المتاحة أمام صانعي السياسات البيئية بغية الحد من التلوث وخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى، باعتبارها من الأدوات الاقتصادية الأكثر فعالية التي تسمح بالتأثير على

¹ - كمال رزيق، فريد كورتل، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

² - عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 412، 408.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

سلوك الملوثين عن طريق محددات مالية ذات مرونة كبيرة وتكاليف اقل. و سوف نتناول في هذا المطلب مفهوم الجباية البيئية و أهم مضامينها.

أولاً. مفهوم الجباية البيئية:

1- تعريف الجباية البيئية:

تعرف الجباية البيئية (la fiscalité environnementale) أو كما يطلق عليها في بعض المراجع الجباية الخضراء على أنها " هي إحدى السياسات - الوطنية والدولية- المستحدثة مؤخراً والتي تهدف إلى تصحيح النقائص عن طريق وضع تسعيرة أو رسم أو ضريبة للتلوث " ¹

و تعرف أيضا على أنها "مختلف الضرائب و الرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوثين للبيئة بالإضافة إلى أن الجباية البيئية قد تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنويين و الطبيعيين الذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة" ²

و تعرف على أنها " تلك الضرائب و الرسوم المفروضة من طرف الدول بغرض التعويض عن الضرر الذي يتسبب فيه التلوث على اعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد على اختلافهم و في نفس الوقت هي وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجز على عدم الدفع من طرف المكلف" ³

و تعرف حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بأنها "مجموعة الإجراءات الجبائية (الضرائب و الرسوم، الإتاوات، إجراءات ضريبية تحفيزية) والتي يتسم وعاؤها (منتجات، خدمات، تجهيزات، انبعاثات) بكونه ذا تأثير سلبي على البيئة"

و تعريف الجباية البيئية، يستند في الواقع على ثلاثة مقاربات نوردتها فيما يلي: ⁴

* **المقاربة حسب الهدف المعلن:** حسب هذه المقاربة فإن الجباية تعد بيئية إذا تضمنت أي إجراء يهدف المشرع من خلاله إلى تحسين الوضعية البيئية، مع اشتراط أن يكون هذا الإجراء مدون في النصوص القانونية.

* **المقاربة حسب السلوك:** بحيث أن كل إجراء جبائي يولد تحفيز اقتصادي لتحسين البيئة و الحد من التلوث، يعد إجراء جبائي بيئي.

* **المقاربة حسب المنتج أو التلوث المستهدف من خلال الإجراء:** وفق هذه المقاربة، فإن كل إجراء جبائي يكون لوعائه تأثير سلبي على البيئة، يعد إجراء جبائي بيئي.

¹ - كمال رزيق، فريد كورتل، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

² - فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 7، الجزائر، 2009، 348/ص.

³ - كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 5، الجزائر، 2007، ص: 100.

⁴ - صديقي مسعود، مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 08/07 أفريل 2008، ص: 536.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

2- أهداف الجباية البيئية:

تتمثل أهداف الجباية البيئية في ما يلي:¹

- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الجباية البيئية من إجراءات عقابية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة.
 - تصحيح نقائص السوق إذا أضحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين و كذا ضعف و قلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة.
 - ضمان بيئة صحيحة لكل شخص في المجتمع و العالم، وهذا ما نصت عليه مختلف الشرائع والقوانين و الاتفاقيات.
 - غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع و العالم.
 - وقاية البيئة محليا و عالميا من النشاط الإنساني الضار.
 - الحد من التلوث و الضرائب تؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث.
 - تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة.
 - إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات.
 - تحفيز أو تشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة.
 - الحد من الأنشطة الخطيرة و الملوثة للبيئة باعتبارها أصبحت مكلفة جدا.
- و تعتبر الجباية البيئية بما تتضمنه من أشكال مختلفة من الضرائب و الرسوم و الحوافز الضريبية إحدى الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في زيادة تفعيل قوى السوق في معالجة مشكلة التلوث.
- ثانيا. الضرائب البيئية:

1- تعريف الضرائب البيئية:

وفقا للتعريف المستخدم من قبل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، و وكالة الطاقة الدولية والمفوضية الأوروبية تعتبر الضرائب المتعلقة بالبيئة " الاقتطاعات الجبرية للدولة التي تحصل من دون تعويض و تدرج ضمن وعاء يمثل فائدة بيئية خاصة:منتجات طاقوية، سيارات ذات محرك، الموارد الطبيعية...الخ. هذه الضرائب بلا مقابل في هذا المفهوم أن الفائدة التي تقدمها السلطات الحكومية للمكلفين بالضريبة ليست في العادة منسوبة إلى مبلغ الاقتطاعات. إن الاقتطاعات الجبرية للدولة تتناسب مع الخدمات المقدمة (حجم النفايات التي تم جمعها أو معالجتها، على سبيل المثال). إن هذه الاقتطاعات تستطيع أن تكون:ضرائب، رسوم، إتاوات"²

¹ - كمال رزيق، مرجع سبق ذكره، ص:100.

2- OCDE, l'économie politique des taxes liées a l'environnement, paris, France, 2006, p. 26.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

و تعرف الضرائب البيئية على أنها " هي تلك الضرائب المفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرار بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوثة، و استخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرّة بالبيئة"¹

كما تعرف على أنها ضريبة بيغوفية " و هي ضريبة تدفع بواسطة الملوث عن كل وحدة تلوث وتساهم بالضبط إجمالي الضرر الحدي الذي يسببه التلوث لدى تقييمه عند المستوى الكفء للتلوث "² و يقصد بالضريبة البيئية على أنها "إلزام الممول، جبرا وبصفة نهائية و دون مقابل، بدفع مبلغ نقدي محدد لخزينة الدولة بقصد حماية البيئة والحد من التلوث"

و من خلال التعاريف السابقة للضرائب البيئية يمكن أن نستنتج على أنها عبارة عن اقتطاع إجباري يدفعه الفرد أسهاما منه في التكاليف و الأعباء العامة، وذلك باعتبار أن حماية البيئة تندرج ضمن الأعباء العامة.

2- أهداف الضرائب البيئية: تتمثل الأهداف الأساسية للضرائب البيئية فيما يلي:³

* المساهمة في تمويل السياسات البيئية، من خلال زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل لتغطية النفقات البيئية.

* استعمالها كوسيلة فعالة، لإدماج تكاليف الخدمات و الأضرار البيئية المباشرة في أسعار السلع والخدمات، أو في تكاليف الأنشطة المتسببة في التلوث، وهذا تطبيقا لمبدأ الملوث الدافع، الذي يكفل التكامل بين السياسات الاقتصادية و السياسات البيئية.

* تحميل الملوث نصيبه من نفقات حماية البيئة، و هذا من خلال تصميم ضرائب بيئية تضمن تغطية تكاليف السياسة البيئية على جميع المستويات.

* تحريض المستهلكين و المنتجين على تحسين و تعديل سلوكهم نحو استعمال سليم بيئيا للموارد.

* تشجيع التجديد التكنولوجي و التحولات الهيكلية في أساليب الإنتاج، و تعزيز احترام التشريعات الخاصة بحماية البيئة.

* المساهمة في محاربة المصادر الصغيرة للتلوث مثل: النفايات، المواد الكيماوية المستعملة في الفلاحة سواء كانت أسمدة أو مبيدات.

* المساهمة في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة، فالبعض من المختصين يعتبرون أو يسمون الضرائب البيئية بـ " جباية التنمية المستدامة".

¹ - فارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص: 349.

² - شارلس د. كولستاد، مرجع سبق ذكره، ص: 220.

³ - صديقي مسعود، مسعودي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 540.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

3- أشكال الضرائب البيئية:

تأخذ الضرائب البيئية أشكالاً و مسميات أوسع و لها عدة تصنيفات و يمكن تصنيف أدوات الجبائية البيئية إلى أدوات مباشرة و أدوات غير مباشرة.

أ- **الأدوات المباشرة:** وهي الضرائب و الرسوم على الأنشطة التي يصاحب إنتاجها تلوث بيئي على أن تكون معادلة على الأقل للتكلفة الحدية الخارجية لكل وحدة منتجة أو مستهلكة و أبرزها:

- **الضرائب على الانبعاثات (les taxes sur les émissions):** وتفرض على المخلفات والانبعاثات الملوثة للبيئة الناتجة من النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، وهي تعكس بالتالي قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة.¹ تعتبر هذه الضرائب من ضرائب بيغو للبيئة وتكون مفروضة مباشرة على الملوثات وتوضع بمعدلات مساوية للضرر البيئي المتزايد جراء إضافة وحدة واحدة من الملوث فوق مستوى التلوث الأمثل. ويمكن اعتبار هذه الضرائب أكثر فائدة لمواجهة التلوث ولكنها تواجه بعض الصعوبات وهي:²

- الضريبة المنخفضة لا تقدم الكثير من الحافز للسلوك البيئي الجيد في حين معدلاتها العالية من شأنها أن تحتاج آليات تركيب ضريبية وإدارة معقدة لذلك.
- إن الضرائب القائمة على أساس طرح النفايات الحقيقية تعتمد على إدارة كفوءة وتكاليف أكثر مما هو عليه في حالة الضرائب على المدخلات والإنتاج.

- **الضرائب على المنتجات (les taxes sur les produits):** تقوم الحكومة بفرض ضريبة قيمة أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها تلوث للبيئة وإحداث أضرار اجتماعية، وذلك بهدف تخفيض حجم الملوثات إلى المستويات المقبولة اجتماعياً. وفي ظل وجود أكثر من وحدة إنتاجية في نفس الصناعة أو النشاط، يلوث إنتاجها البيئة المحيطة فإن فرض ضريبة موحدة على الإنتاج لمختلف الوحدات الإنتاجية المسببة للتلوث لن يكون كافياً لتخفيض معدلات التلوث إلى المستويات المقبولة اجتماعياً، بل من المتوقع أن يصاحب ذلك اختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح بعض الوحدات وفي غير صالح البعض الآخر.³ لذلك لابد من التمييز في سعر الضريبة (مقدار الضريبة للوحدة) بين مختلف الوحدات الإنتاجية وبين المناطق الجغرافية المختلفة لكي تزداد فاعلية هذا الشكل من الضرائب في معالجة مشاكل التلوث، ولحد من الأثر السلبي للضريبة الموحدة على نمط تخصيص الموارد بين الوحدات الإنتاجية المختلفة التي تنتج نفس السلع والخدمات نظراً للتباين الشديد في الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة النشاط الصناعي لنفس المنتجات من منطقة جغرافية أخرى وفقاً لاختلاف الطاقة

1- Caroline london, *environnement et instruments économiques et fiscaux*, L.G.D.J, paris, France, 2001, p: 23.

2 - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، *اقتصاديات الضرائب: سياسات، نظم، قضايا معاصرة*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص، ص: 432، 433.

3 - المرجع نفسه، ص: 430.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

الاستيعابية. يترافق هذا النوع من الضرائب مع وجود نظم للتخلص من السلعة أو مدخلات إنتاجها من خلال إعادة التدوير أو توافر بدائل سلعية بيئية سليمة. وهنا لا يجب النظر إلى مدى توافر البدائل من الناحية الفنية فقط، ولكن أيضا من الناحية الاقتصادية وسعر البديل ونسبة سعر المدخل إلى جملة تكلفة السلعة. وكذلك فإن معدل هذا النوع من الضرائب له أهمية قصوى في الانتقال من سياسات بيئية علاجية إلى سياسات بيئية وقائية أخرى.¹

- **الإتاوات على الخدمات المؤداة (les redevances pour les services rendus):** ويمكن تعريفها على أنها مدفوعات عن تكلفة الخدمات المقدمة والتي تستخدم في المقام الأول كأداة لتمويل أنشطة الإدارة المحلية وذلك على سبيل المثال لعملية جمع ومعالجة النفايات الصلبة والصرف الصحي، أما في حالة الموارد الطبيعية فمدفوعات هذا الشكل من الضرائب هي مدفوعات الاستخدام عند استهلاك أو استخدام مورد طبيعي كالصيد البحري أو في مياه الأنهار... الخ.² إن عائدات هذا النوع من الضرائب لا تدخل ضمن الميزانية العامة للدولة، ذلك لأنها تهدف إلى تغطية التكاليف لأداء هذه الخدمات بالموازاة مع ضمان حماية البيئة.

- **الضرائب التمييزية (les taxes a taux différencié):** تستخدم الضرائب التمييزية لمعالجة الانحرافات الناتجة عن حالة بعض المواد الأولية والإنتاج الوسيط الذي يحدث أضرارا بيئية أكبر مما تحدثه استخدامات أو مدخلات أخرى. ولمعالجة هذه الأضرار غالبا ما يتم توظيف الضريبة التمييزية في ذلك، فالمواد ذات مستوى التلوث الأعلى يفرض عليها معدلات ضريبية أعلى في حين يفرض على الإنتاج الأقل ضررا نسبيا للبيئة معدل ضريبة أدنى.³

ب- **الأدوات غير المباشرة:** وتتمثل في مجموعة الإجراءات التحفيزية ذات الطابع الضريبي والهادفة لتوجيه المؤسسات الاقتصادية نحو الأنشطة والقطاعات غير الملوثة للبيئة أو القطاعات التي تلبي الحاجيات الأساسية للمجتمع. و تتمثل في:

- الإعانات والإعفاءات الجبائية:

لا تضم الأدوات المالية الضرائب فحسب بل الإعانات المالية و التي تشمل على الضرائب التحفيزية والإعفاءات الجبائية والتي تعتبر كلها إجراءات جبائية بيئية تحفيزية أيضا و التي تهدف إلى تحفيز سلوك الباعث على خفض حالات التلوث، فبدلا من فرض الضرائب على مسببي التلوث لتخفيضه إلى المستوى الأمثل بحيث يمكن إعانتهم ماليا لتخفيضه. وتكون هذه الإعانة البيئية المثلث مساوية أيضا للضرر البيئي الحدي عند مستوى الضريبة الأمثل وتكون النتيجة من حيث التحسن البيئي والكفاءة الاقتصادية ثابتة باستثناء ما يتعلق بفروقات الضرائب أو دفع الإعانات التي تضاف إلى التكلفة. وعلى الرغم من أن

¹ - عصام خوري، عبير ناعسه، النظام الضريبي و أثره في الحد من التلوث البيئي، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 29، العدد الأول، سوريا، 2007، ص: 71.

2- Caroline london, environnement et instruments économiques et fiscaux, op-cit, p :24.

3-I bid.cit.p :25.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

الإعانات المالية تعمل على تحفيز داخلين جدد إلى الصناعة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التلوث وتزايد تكلفة الإعانة كما يقع عبء الضرائب البيئية من حيث التوزيع على المنتج والمستهلك للإنتاج المسبب للتلوث بينما يقع عبء الإعانات المالية على دافعي الضرائب.¹ و تتمثل الإجراءات الجبائية التحفيزية التي تهدف إلى حماية البيئة في ما يلي:

* **حوافز ضريبة الاستثمار:** تسعى الدول لمواجهة مسببي التلوث بإلزامهم دفع الضرائب، وربما أن الأكثر أهمية لها في مواجهة حالات العجز المتصاعدة في الموازنة هو عدم تفضيل الإعانات المالية البيئية، ومع ذلك فإن بعض الدول تقوم بتشجيع المستثمر بحوافز ضريبة الاستثمار. والأكثر شيوعاً من هذه الأدوات هي ديون ضريبة الاستثمار و الاهتلاك المتسارع لمعدات السيطرة على التلوث ووحدات معالجة النفايات. وهذه الحالة لا يختلف أثرها على موازنة الدولة فالحالتان تنتهكان مبدأ "الملوث الدافع" وعلى نحو متساو، إلا أن حوافز ضريبة الاستثمار تعد أكثر شيوعاً بين الدول وذلك لأنها طريقة ملائمة لتقديم الإعانات وتغطي مظهر تحفيز الحماية البيئية من دون المساس بحرية التنافس من خلال إنشاء وحدات وتسهيلات إلغاء التلوث.² وتقدم الحوافز للاستثمارات البيئية في شكل اعتمادات الضريبة و الاهتلاك المعجل.

* **الإعانات المالية المتقاطعة:** يقصد بالإعانات المالية المتقاطعة إعانة متقاطعة للأنشطة البيئية المعتدلة من عائدات الضريبة على الأنشطة الضارة بيئياً والأمثلة على ذلك ضرائب إزالة الغابات والإعانة المالية لإعادة التشجير والفكرة هنا قائمة على إزالة الوفورات الخارجية السلبية والإيجابية من خلال رسوم في أسعار نسبية وتحويل ذاتية التمويل.³ و لكن ما يعيب هذه الإجراءات أنها تؤدي إلى استمرار النشاط الملوث و لا تحفز الهجرة إلى نشاط آخر سليم بيئياً و كذلك تسفر عن تغيير جذري في عمليات الإنتاج أو مدخلات هذه العملية.

* **الإعفاءات الجبائية:** إن تطبيق إجراءات الإعفاء الجبائي قد يقابله الاستجابة التلقائية و اعتماد تكنولوجيات و تقنيات صديقة للبيئة، علماً أن الإعفاء قد يأخذ شكل الإعفاء الدائم وهذا من خلال الضرائب و الرسوم التي تفرض على النشاطات الاقتصادية المختلفة وهذا للتمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة و تلك الصديقة لها. وقد يأخذ شكل إعفاء مؤقت و الذي يكون لمدة محدودة، كأن يتم إعفاء المؤسسة المعنية في الخمس سنوات الأولى من بداية نشاطها، و هذا لتحفيزها و تعويضها عن اكتساب تكنولوجيات مكلفة صديقة للبيئة.⁴

إضافة إلى الأدوات السابقة فإن هناك بعض الأدوات الأخرى والتي تؤدي دور الإسناد للأدوات الجبائية، ومن بين هذه الأدوات والمعتمدة في الدول المتقدمة تكمن في:

¹ - عصام خوري، عبير ناعسه، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

² - أياد بشير عبد القادر الجلي، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

³ - المرجع نفسه، ص: 116.

⁴ - فارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص: 349.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

- **الودائع و التأمينات الارجاعية:**و هو أن تفرض رسوم أو ضريبة على المتسبب في التلوث لمقابلة خسائر التلوث المحتملة على أن يتم استرجاعها لدافعها في حالة قيامه بإعادة تدوير المواد الملوثة أو إجراء عمليات من شأنها علاج التلوث. كذلك فإنه في ظل هذا الإجراء يدفع المستهلكون عند الشراء مبلغا معيناً من المال كوديعة أو تأمين يتم استردادها مرة أخرى عند إرجاعه لتلك السلعة التي يفترض التخلص منها بمعرفة المستهلك، وسوف يؤدي ذلك إلى أضرار بيئية يكون الإرجاع إلى مركز معين لإعادة التدوير أو التخلص السليم منها. إن هذا النوع من الأدوات غير المباشرة يجمع بين حافز ضريبة التلوث و بين آلية التحكم في التكاليف التنظيمية، وهي وسيلة تجمع بين الدفع مقابل الخسائر المحتملة للنشاط و بين ضمان رد تلك الرسوم والضرائب مقابل المحاولات الإيجابية للتقليل من التلوث.¹
- **رسوم عدم الالتزام:**وهي رسوم يدفعها الملوثين وغير الملتزمين بالموصفات والمتطلبات ذات الصلة بإدارة الموارد الطبيعية والإدارة البيئية بوجه عام، و من الممكن أن تكون هذه الرسوم متناسبة مع المتغيرات المختارة مثل الأضرار أو الأرباح المرتبطة بعدم الالتزام البيئي، و يطلق على هذه الرسوم بالغرامات.²

المطلب الثالث: التنظيم الفني للضرائب البيئية

لقد تناولنا في العناصر السابقة من هذا المبحث تحليل طبيعة الضرائب البيئية و تحديد المكلف بأدائها، و في هذا المطلب سوف نتطرق إلى الوعاء الذي تفرض عليه و كيف يتم تحدد السعر الأمثل لها في ظل السياسة البيئية.

أولاً. وعاء الضريبة البيئية:

إن دراسة وعاء (l'assiette) الضريبة البيئية يطرح علينا ضرورة معالجة ثلاثة عناصر هامة، وذلك نظراً للطبيعة الخاصة التي تتميز بها الضريبة البيئية من غيرها من الضرائب الأخرى، و هي:

- اختيار وعاء الضريبة البيئية، أي اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة.

- تحديد وعاء الضريبة البيئية، أي تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من المادة موضوع الضريبة.

- تقدير وعاء الضريبة البيئية، أي قياسه.

1- اختيار وعاء الضريبة البيئية:إن وعاء الضريبة البيئية لا يتحدد بقيمة نقدية، ولكن بوحدات مادية مثل حجم المخلفات التي تصرف في مسطحات المياه، أو كمية كل أشكال الملوثات، فهذه الطريقة الخاصة لتعريف المادة الخاضعة للضريبة تعد من الخصائص المميزة للضرائب البيئية.³

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص:440.

² - زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص:9.

³ - عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص، ص:416.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

و نجد كذلك أنه لا يوجد وعاء شامل تتحد بمقتضاه الضرائب البيئية و إنما يختلف هذا الوعاء باختلاف أنواع هذه الضرائب و التي يتجسد دورها الفعلي كأداة فعالة و هامة للسياسة البيئية، والأصل في الضرائب البيئية هو وجود علاقة واضحة بين الوعاء و الضرر الذي يصيب البيئة.¹

و يكون وعاء الضريبة البيئية مثاليا كلما كان متطابقا و بصورة تامة مع مصدر أو منبع التلوث. لكن ما يلاحظ في التطبيق العملي أن أوعية العديد من الضرائب البيئية لا تسمح بقياس الضرر البيئي بدقة فالضريبة التي تفرض على وحدة من مخلفات المياه التي تصرف في المجاري المائية من قبل المصانع لا تشكل مقياسا جيدا، لأنها لا تتيح التمييز بين المصانع بحسب ارتفاع أو انخفاض أهمية الملوثات التي تحتويها المياه الصادرة عنها. و في هذا الصدد يثور خلاف في وجهات نظر الاقتصاديين بشأن تفضيل اتخاذ إصدارات التلوث أم التغيير في نسب تركيز العناصر في الوسط البيئي المتلقى وعاء الضريبة، فرغم الاتجاه الشائع بين الاقتصاديين هو أن البديلين يقودان لنفس النتيجة. وإذا ما اتفق على اتخاذ وعاء رئيسي للضريبة سواء كان كمية إصدارات التلوث أو التغيير في نسب التركيز في الوسط المتلقى أو الاثنين معا فإن ذلك لا يعني القضاء على كافة المشاكل النظرية و الفنية التي يثيرها اختيار وعاء الضريبة البيئية حيث لا يمكن تضمين هذا الوعاء كافة الملوثات الضارة بالبيئة، فالواقع أنه يوجد عدد كبير من تلك الملوثات و فرض الضريبة عليها جميعا سوف يسفر عن صعوبات لا يسهل التغلب عليها.²

و لا جدال في انه كي تكون الضريبة البيئية ناجحة في تطبيقها العملي، فإن عملية اختيار الوعاء يجب أن تبتعد عن التعقيد و أن يستجيب الوعاء المقترح لمعياري البساطة في الحساب و التمثيل الجيد لأهم الملوثات التي يجب أن تصيبها الضريبة.

2- تحديد وعاء الضريبة البيئية: و هو تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من المادة موضوع الضريبة: و نقصد به الجزء الذي يتعدى المستوى الأمثل من التلوث المسموح به اجتماعيا، و يتحدد هذا المستوى عندما تتعادل التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية للضرر.³

و إن الحل العملي لمشكلة تحديد وعاء الضريبة البيئية، يتمثل في الاكتفاء بفرض ضريبة على الملوثات الأكثر أهمية سواء كل على انفراد أو عن طريق صيغة بسيطة تجمع بينها.

3- تقدير وعاء الضريبة البيئية (قياسه): نظرا لصعوبة قياس و تقدير الانبعاثات و التدفقات والمخلفات بصورة دقيقة، تلجأ عادة الأنظمة الجبائية المقارنة إلى ترجمة هذه الملوثات في شكل معادلات و جداول، تحسب على أساس أهمية المخاطر الناتجة عن كل نوع من أنواع هذه الملوثات. على أن يتم توضيح و بيان مقدار الضريبة المخصص لكل وحدة معينة من وحدات القياس، و ذلك وفقا لنوع و طبيعة

1- Olivier Beaumais, Mireille Chiroleu-Assouline, économie de l'environnement, op-cit, p: 81.

² - أحمد جمال الدين موسى، دور التشريعات الضريبية في حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية جامعة المنصورة، العدد السادس و العشرون، مصر، ص: 15.

³ - عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 421.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

تلك الملوثات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يتم تحديد مقدار ضريبة التلوث لكل وحدة تلوث. و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(01.3): معدلات الضريبة على التلوث في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1991

نوع الضريبة	حجم النشاط الخاضع للضريبة	الرسم المفترض	الحصيلة السنوية (الناتجة) (بليون دولار)
المحتوى الكربوني للوقود الحفري بأنواعه	1.3 بليون طن	100 دولار على الطن	130.0
النفايات الخطيرة المتولدة	366 مليون طن	100 دولار على الطن	26.6
الورق العادي و المقوى المنتج	61.5 مليون طن	64 دولار على الطن	3.9
مبيعات مبيدات الآفات	7.38 بليون دولار	نصف المبيعات الكلية	3.7
انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت	21 مليون طن	150 دولار على الطن	3.2
انبعاثات أكاسيد النتروجين	20 مليون طن	100 دولار على الطن	2.0
مبيعات المواد الكلوروفلوروكربونية	225 مليون كيلو غرام	5.83 دولار على الكيلو غرام	1.3
استنزاف المياه الجوفية	20.4 مليون قدم	50 دولار لكل قدم	1.0

المصدر:ليستر براون، كريستوفر فلافين، إنقاذ كوكب الأرض: كيف نبني نظاما اقتصاديا عالميا متواصلا بيئيا، ترجمة سيد رمضان هدارة، الدار العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1991، ص: 135.

و يتعين استخدام طرق فنية ذات كفاءة عالية في قياس وعاء الضريبة البيئية كأخذ عينات سواء بطريقة يدوية أو آلية أو باستخدام الطريقتين في الوقت ذاته. و هذا للتعرف على كمية التلوث التي تلقى لكل وحدة، إذن نستنتج إلى انه عند القيام بتحديد و قياس وعاء الضريبة البيئية يكون من الجوهري اختيار مؤشرات سهلة القياس و غير معقدة و مقبولة من الأطراف المعنية و تكون هذه المؤشرات ممثلة حقيقية للتلوث أو الضرر التي تهدف الضريبة البيئية إلى مكافحته مع الاكتفاء قدر المستطاع بعدد محدود من المؤشرات.¹

ثانيا. تحديد سعر الضريبة البيئية:

الصعوبة الأساسية التي تواجهها الحكومات عند تقرير فرض ضريبة بيئية هي تحديد سعر هذه الضريبة. لأن تحديد الأضرار المترتبة على التلوث مسألة في غاية الصعوبة. وإن عدم توافر معرفة دقيقة و تقدير مقبول لمنحنى الأضرار الحدية للتلوث أو لمنحنى التكلفة الحدية لمعالجته، فإنه لا يتبقى كوسيلة

¹ - أحمد جمال الدين موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

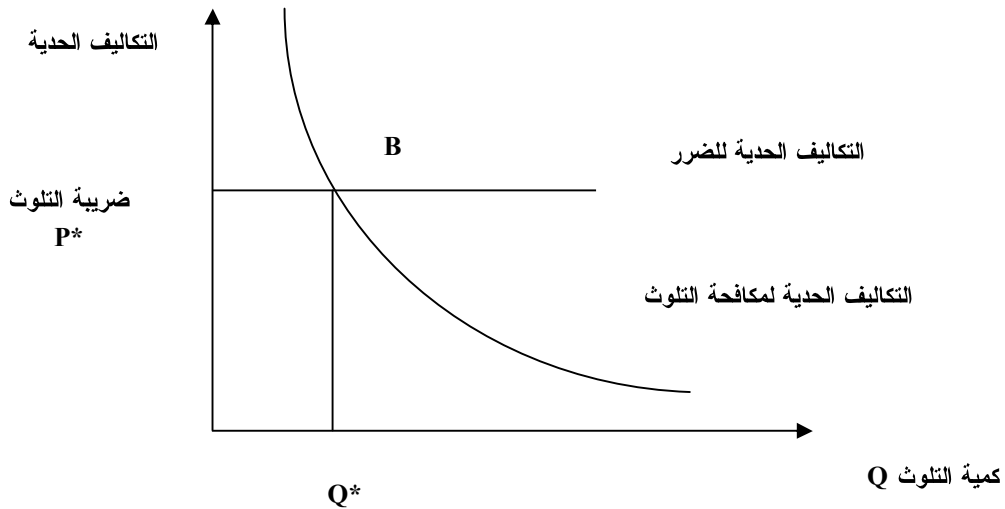
لتحديد سعر الضريبة البيئية سوى الالتجاء لمعيار تحكمي مع تعديل السعر حتى بلوغ الهدف من فرض الضريبة. فتحديد السعر يتم في ضوء أهداف السياسة البيئية التي تنتهجها الحكومة و التي تعتمد بمبادرة منها لتقرير سعر أولي للضريبة البيئية ثم تأخذ في تعديله على ضوء النتائج التي تلمسها عند التطبيق.

و يقصد بسعر الضريبة بوجه عام المبلغ المالي الذي يجب على الممول أن يدفعه عن كل وحدة من موضوع الضريبة، أو النسبة المئوية التي يتم بها تحديد مقدار الضريبة، فهو مقدار الضريبة منسوباً إلى قيمة وعائها أو محلها. و من أهم الأشكال التي يتخذها سعر الضريبة:¹

- **السعر الثابت (النسبي):** و في هذه الحالة فإن السعر يبقى ثابتاً بصرف النظر عن التغيرات التي تحدث في وعاء الضريبة، أي أن النسبة بين الوعاء الخاضع للضريبة و السعر تبقى ثابتة، و يتميز هذا الأسلوب بالسهولة و البساطة لكل من الممول و الإدارة الجبائية.

- **السعر التصاعدي:** ووفقاً لهذا الأسلوب يتصاعد سعر الضريبة مع تزايد الوعاء الخاضع لها، و يتميز أسلوب التصاعد بأنه يتمشى مع مبدأ العدالة و تأخذ به التشريعات المالية في الدول المتقدمة، كما انه يعد من أدوات التوجيه الاقتصادي. و يعد هذا الأسلوب هو الاوفق و الأنسب في التطبيق في حالة الضرائب البيئية، و يوصي بتطبيقه لما ينطوي عليه من حوافز قوية لدى الملوثين لتخفيض كميات و مستويات انبعاثاتهم إلى الحد الذي تكون معه الضريبة مقبولة اقتصادياً. ويتحدد سعر الضريبة عند نقطة تعادل تكلفة الضرر الحدي الذي يسببه التلوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث، وبالتالي فإن الضريبة المفروضة يجب أن تساوي تكلفة تلافي الضرر الذي يحدثه التلوث في البيئة، وهذا ما يتم توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (05.3): تحديد سعر الضريبة البيئية الأمثل



المصدر: عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة: دراسة حالة مصر، مرجع سبق ذكره، ص: 427.

¹ - عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص: 426.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

يتحدد السعر الأمثل للضريبة البيئية P^* عند موضع التعادل B و التي تتساوى عنده تكلفة الضرر الحدي الذي يسببه التلوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث و عند هذا السعر يتحدد المستوى الأمثل للتلوث بالكمية Q^* . و على الرغم من تعدد مزايا فرض الضريبة البيئية في مكافحة التلوث وحماية البيئة فإن تطبيقها وتقدير معدلات تحصيلها يصطدم بصعوبة تحديد كل ضرر من الأضرار الناجمة من نوع معين من الأنواع المختلفة للتلوث وتقويم هذه الأضرار تقويماً نقدياً.

ثالثاً. تخصيص حصيلة الضريبة البيئية:

في إطار مبادئ و قواعد تسيير الميزانية العمومية فإن مبدأ العمومية و من ثم قاعدة عدم التخصيص في الإيرادات لا يطبقان عملاً في شأن الضرائب البيئية ففي كافة التطبيقات على المستوى العالمي نجد أن عائد هذه الضرائب يعاد استخدامه في نطاق سياسات مكافحة التلوث و ما تحتويه من آليات.

و يمكن تبرير عدم احترام قاعدة عدم التخصيص في نطاق الضريبة البيئية في أن فرض هذه الضريبة بسعر يحقق الكفاءة الاقتصادية مستحيلاً عملاً -على الأقل في المدى القصير- لأنه يسبب صعوبات جادة للمنشآت الملوثة لا سيما إذا كانت تكاليف المعالجة عالية. و لكي نتجنب إغلاق بعض المصانع و ما يترتب على ذلك من بطالة و خسارة اقتصادية فإنه من المستحب فرض الضريبة بسعر منخفض مع تخصيص حصيلتها لتمويل استثمارات بيئية. و هكذا فإنه إن لم يكن مستطاعاً تحقيق الخفض المرغوب في مستوى التلوث عن طريق إنشاء ضريبة محفزة فإنه يمكن تحقيقه عن طريق استخدام عائد الضريبة في صورة إعانات و مكافآت تمنح للملوثين. ولإصلاح النظام الجبائي بهدف حماية البيئة يتوجب على الأنظمة تغيير تركيبة الضرائب و ليس مستواها، أي تخفيض الضرائب على الدخل و تعويض ذلك بـضرائب على الأنشطة الضارة بيئياً.¹

المطلب الرابع: مزايا و انتقادات الضرائب البيئية و عوائق تطبيقها

إن للضرائب البيئية محاسن كثيرة تجعلها إحدى أهم أدوات السياسة البيئية. ورغم هذا فإن بعض الأنظمة الجبائية على المستوى العالمي بدأت العمل بهذا النوع من الضرائب بهدف حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة، فإنه لا زال هناك العديد من الانتقادات و الكثير من العوائق التي أدت إلى عدم انتشار الضريبة البيئية على نطاق واسع.

أولاً. مزايا فرض الضرائب البيئية:

تتمثل أهم محاسن الضرائب البيئية فيما يلي:²

* أنها تدمج تكاليف الخدمات البيئية و الأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات أو الفعاليات التي أدت إليها، ويساعد هذا أيضاً على تنفيذ مبدأ قيام المتسبب بالتلوث بالدفع والدمج بين السياسات الاقتصادية والمالية والبيئية.

¹ - أحمد جمال الدين موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

² - دوناتو رومانو، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

* أنها يمكن أن تحقق مكافحة التلوث الأوفر مقارنة بالقوانين و التشريعات.

* أنها ترفع الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة ولمنح الحوافز للآخرين للقيام بذلك أو لتخفيض بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى مثل ضرائب العمل بهدف زيادة العمالة و الرفاهية الاقتصادية.

* بالنسبة للمنتجين قد تلعب تلك الضرائب دور المحفز للابتكار، عندما تصبح الطاقة والمياه والمواد الخام وكذلك النفايات الصلبة والسائلة والغازية خاضعة للتكليف الضريبي فسوف يطور دافعوا الضرائب طرقا جديدة للإنتاج والنقل والإسكان واستخدام الطاقة والاستهلاك العام من أجل تخفيض كمية الضرائب التي يدفعونها.

* غالبا ما تفرض الحكومات الضرائب لجمع الإيرادات للمنفعة العامة، أو لعدم تشجيع استهلاك المواد التي تعتبر أنها سيئة أو التي قد تؤدي إلى تكاليف مجتمعية على المدى البعيد.

* تتميز الضريبة البيئية عن غيرها من السياسات بأنها أكثر كفاءة وأقل تكلفة في مجال مكافحة التلوث البيئي و التخفيف من الأضرار البيئية.

* تستخدم كأداة لإعادة تخصيص الموارد وتوجيهها من الصناعات الملوثة للبيئة إلى استخدامات جديدة أو مناطق جديدة تقل فيها الأضرار المترتبة على التلوث.

ثانيا. الانتقادات الموجهة للضرائب البيئية:

يمكن تلخيص أبرز هذه الانتقادات في النقاط التالية:

- إذا طبقت ضريبة بيئية في دولة من الدول دون أن تشاركها في ذلك الدول الأخرى فإنها تسبب آثار سلبية على قدرة الشركات القائمة في هذه الدول على المنافسة سواء في الأسواق الخارجية أو الداخلية. فهذه الشركات تتحمل أعباء ضريبية إضافية لا تتحملها الشركات النظيرة في الدول الأخرى.¹
- عدم الثقة بعدالة الضرائب البيئية، لأنه سوف تقاوم الصناعة بلا شك هذه الضرائب الجديدة، ولكن هذا الأمر ليس كافيا لتفسير العكس إذا كان الوضع ينطوي على فرض بعض أنواع القوانين. و من المخاوف التي ينطوي عليها هذا الأمر هو أن " أن تتجاوز" الضريبة الحد الأمثل للتلوث.²
- عدم توفر المعرفة الدقيقة حول دالة الضرر أي منحى الأضرار الحدية للتلوث الذي تم شرحه في ضريبة بيغو المثالية، ويشير الكثير من الاقتصاديين و ربما الكثير من العاملين على مكافحة التلوث إلى أنه من الصعوبة تقدير دالات الأضرار بشكل عملي. و علاوة على ذلك فإنهم يقولون حتى و لو تمكنا من التقدير فإنه من الصعب إيجاد خبراء آخرين يستطيعون تقدير كل أشكال الأضرار البيئية و يفتحون الطريق أمام الجدل حول الأساس القانوني لفرض الضرائب البيئية التي تمس كل أنواع الأضرار البيئية.³

¹ - أحمد جمال الدين موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

² - دوناتو رومانو، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

³ - المرجع نفسه، ص: 134.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

■ الضريبة البيئية تؤذي الفقير مقارنة بالغني لأنه ينفق نسبة أكبر من دخله على السلع الاستهلاكية التي تتأثر أثمانها بفرض هذه الضرائب. ففي حالة فرض الضريبة على تلوث الهواء مثل ضريبة الكربون أو غيرها ستجد العائلات الفقيرة صعوبة كبيرة في مواجهة الزيادة في أعباء الإضاءة و التدفئة المنزلية (يقدر في الولايات المتحدة الأمريكية أن الأسرة الفقيرة تنفق أكثر من 15% من دخلها على الطاقة على حين لا تتعدى هذه النسب 3% في العائلات التي يزيد دخلها عن 50 ألف دولار سنوياً). ولذلك يقترح أن تطبق الحكومة برامج مساعدات لإعانة هذه العائلات على تحمل الأعباء المترتبة على فرض الضرائب البيئية أو زيادة أسعارها.¹

■ إن الإطار التطبيقي للضرائب البيئية لا يعكس ما تم وضعه و تحليله في البحوث و الدراسات النظرية، ففي الواقع العملي أثر هذه الضرائب ضئيل في تخفيض الأضرار البيئية، فعلى سبيل المثال نجد أن الملوثون هدفهم الوحيد هو جمع أكبر قدر من الأرباح و هذا يتعارض مع أهداف السياسة البيئية ما دام سعر الضريبة البيئية يشكل تكلفة أقل من تكلفة تخفيض التلوث.²

ثالثاً. الصعوبات التي تواجه فرض الضرائب البيئية:

تعود الصعوبات التي تواجه فرض هذه الضرائب إلى جملة من العوامل أهمها:

● عوامل سياسية تتمثل في غياب مرجعية للسياسة البيئية، وبالتالي أدى ذلك إلى تغليب المنطق ووجهة النظر للاعتبارات التنموية على الاعتبارات البيئية، وتفضيل أسلوب التدخل الإداري الانفرادي في معالجة المشاكل البيئية، مما أدى إلى تغييب العديد من الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية بما فيها البرامج والضرائب والرسوم البيئية.³

● اختلاف أهداف الاقتصاديين على أهداف السياسيين. فعلى حين يرى الاقتصاديون أن أهداف السياسة البيئية - مثلها مثل أي سياسة رشيدة - أي اختيار الأساليب الأقل تكلفة لتحقيق هدف معين فإن السياسيين و المسؤولين الحكوميين يضعون في اعتبارهم عوامل أخرى قد تضعف من ميلهم للأداة الجبائية.⁴

● انخفاض الوعي الضريبي البيئي وهي صفة غالباً ما تعرف بها الدول النامية، كون ارتفاع أسعار الضريبة البيئية لكي تصبح مؤثرة وتعطي فعلها الصحيح و تخلق حافزاً للمكلفين بأدائها إلى التهرب الضريبي، وذلك بعدة طرق قد يكون منها محاولة التخلص من أسباب التلوث والنفايات بطرق غير قانونية وهذا قد يقود بالتالي إلى زيادة الأضرار والتلوث وبالتالي ارتفاع حجم الأخطار البيئية وتأثيراتها.⁵

¹ - أحمد جمال الدين موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

² - معن ثابت العارف، دور الضريبة البيئية في الحد من التلوث البيئي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع حول اقتصاديات البيئة و العولمة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 23/20 أبريل 2009، ص: 11.

³ - المرجع نفسه، ص: 15.

⁴ - أحمد جمال الدين موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

⁵ - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص: 488.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

إن وجود مثل هذه الصعوبات والمشاكل السابقة لا ينبغي أن يكون مبرراً مانعاً لإجراء إصلاح جبائي يهدف إلى حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة و يمكن من استخدام وتفعيل دور الضريبة البيئية. وهذا ما سوف يتم تناوله في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: الإصلاح الجبائي البيئي المفهوم و التطبيقات

تعمل الأنظمة الجبائية في بيئة اقتصادية متفتحة على العالم نتيجة انتماء الدول إلى المنظمات الدولية و خاصة التي تعمل في إطار الحماية البيئية و التنمية المستدامة، و تعمل بالالتزام تجاهها بكل ما يتم الاتفاق عليه و خاصة في تطبيق الآليات الاقتصادية و المالية في هذا المجال. و لقد أثارت العديد من التحديات حول كيفية تفعيل الأدوات المالية في حماية البيئة. و لعل أهمها الإصلاح الجبائي البيئي أو -الاخضر- الذي يحمل في طياته دفع مقابل لجهود حماية البيئة. ولكن ربما كان أوضح هذه الاعتراضات جميعاً هو أن زيادة الضريبة البيئية لا زالت زيادة ضريبية، و يميل الكثيرون إلى النظر إلى الإصلاح الجبائي على أنه مجرد مورد آخر لعائدات الدولة. إلا أن هذا الاعتراض يتجاهل شيئاً آخر على نفس الدرجة من البساطة و هو أن حصيلة الضرائب التصحيحية على الإضرار بالبيئة يمكن توجيهها نحو خفض الضرائب التقليدية و تعويضها بضرائب على الأنشطة الضارة بيئياً كما تم العمل به لأول مرة في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية. و لذا فإن مخططي الإصلاح الجبائي البيئي يواجهون قراراً صعباً. أي الضرائب ستخفض؟ إنه قرار تترتب عليه آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية.

المطلب الأول: مدخل إلى الإصلاح الجبائي

تعرف الاقتصاديات في العادة من فترة لأخرى موجة من الإصلاحات في المجال الجبائي لا يمكن تجاهلها، ومن ثم لا بد من مراجعة تصميم الهياكل الجبائية وفقها. وعلى هذا الأساس سوف نتناول في هذا المطلب تعريف الإصلاح الجبائي و دوافعه، مكوناته و معوقاته.

أولاً. تعريف الإصلاح الجبائي:

على الرغم من تعدد تعريفات الإصلاح الجبائي إلا أنها تدل في مجملها على التغيرات التي تطرأ على النظام الجبائي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية أو لتحقيق خطط التنمية في مرحلة معينة من مراحل النمو. ويمكن أن يكون الإصلاح الجبائي شاملاً لكل الهيكل الجبائي للدولة، أو أن يكون هذا الإصلاح جزئياً لنوع معين من الضرائب، أو لبعض أحكام الضريبة بعينها. وهي عملية تتطلب دراسة متكاملة للنظام الجبائي السائد، لذلك فإن الإصلاح الجبائي في دولة معينة قد لا يتلاءم مع دولة أخرى، وإن كان ذلك لا يمنع من التعرف على تجارب الدول الأخرى لتفادي الأخطاء التي وقعت فيها وأن نستفيد مما حققته هذه التجارب من نجاح.¹

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص: 535.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

ثانيا. دوافع الإصلاح الجبائي:

من اجل إيجاد نظام جبائي فعال و مرن يتماشى مع المستجدات الاقتصادية الجديدة، و يتفادى نقائص النظام القديم، جاء الإصلاح الجبائي يبتغي تحقيق ما يلي:¹

- إعادة هيكلة و تنظيم الإدارة الجبائية:و يهدف هذا الإجراء من خلاله إلى إعطاء أكثر استقلالية وفعالية للإدارة الجبائية.

- إرساء نظام جبائي بسيط و مستقر في تشريعاته:من خلال نزع التعقيد و الغموض في القانون الجبائي، مما يجعله نظاما عصريا قادرا على لعب الأدوار المنوطة به.

- مرونة النظام الجبائي و عدالة تشريعاته:عن طريق محاولة الوصول إلى علاقة واضحة يتم من خلالها أحداث تقارب بين الظروف الاقتصادية و طبيعة الضرائب الجديدة.

ثالثا.عناصر (مكونات) الإصلاح الجبائي:

هناك العديد من العناصر المتعلقة بالإصلاح الجبائي، التي تتطلب المراجعة في محاولة لوضع تصورات محددة بشأنها، و أهم هذه العناصر ما يلي:²

1- توسيع الوعاء الضريبي:و نقصد بتوسيع الوعاء الضريبي هو أن تصل الضريبة إلى عدد أكبر من دافعي الضريبة من خلال التعرف على أنواع جديدة من الدخول أو السلع الاستهلاكية التي يمكن أن تفرض عليها الضريبة.

2- ترشيد معدلات الضريبة:تأتي هذه المرحلة من الإصلاح الجبائي بعد المرحلة الأولى الخاصة بتوسيع الوعاء في الحدود التي يسمح بها الجهاز الإداري للضرائب. و لكن كما هو معروف فإنه كلما زادت معدلات معدلات الضريبة زاد مقدار التعقيد الضريبي و زادت معه مشكلات التجنب و التهرب الضريبي. لذلك فإن عملية الترشيد في معدلات الضريبة تعني في الدرجة الأولى تقليل الفوارق بين تلك المعدلات في الهيكل الضريبي.

3- التنسيق بين كافة الأدوات الضريبية:ذلك أن عملية إصلاح نوع واحد من الضرائب قد يكون على حساب نوع آخر، و بالتالي يجب التعرف على آثار و تداعيات ذلك الإصلاح على جميع أجزائه.

4- تحسين أداء الجهاز الإداري:دلت التجارب الدولية في هذا المجال على أهمية التناسق بين مدى ومستوى الإصلاحات الجبائية من ناحية و مدى فعالية و قدرة الجهاز الإداري على التكيف و التحسين السريع في الأداء من ناحية أخرى. بل إن البعض أشار إلى أن عنصر مقدرة الجهاز الإداري على التصحيح و التكيف السريع هي العنصر الحاسم في نجاح عملية الإصلاح أو فشله خصوصا خلال مراحل التنفيذ الأولى.

¹ - كمال رزيق، بوعلام رحمون، مرجع سبق ذكره، ص:4.

² - ناجي التوني، سياسات الإصلاح الضريبي، مجلة جسر التنمية، العدد13، الكويت، جانفي 2003، ص:15،6.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

رابعاً. معوقات الإصلاح الجبائي:

- تواجه عملية الإصلاح الجبائي عدة معوقات، منها ما له صفة العمومية بحيث تشترك فيه الدول المختلفة، و منها ما تنفرد به كل دولة على حدة. أما عن هذه المعوقات فهي:¹
- الاعتقاد السائد بأن الضرائب القديمة تكون أفضل من الضرائب الجديدة.
 - الممارسات التي تمارسها جماعات الضغط السياسي عند تصميم التشريعات الجبائية ففي غالب الأحيان تصمم هذه التشريعات على مقاساتهم فتتعارض هذه التشريعات مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول.
 - تعارض أهداف الإصلاح الجبائي: فقد تتعارض أهداف السياسة الجبائية في الدولة و تتباين معها النصوص الضريبية التي تتعلق بهدف دون آخر.
 - ضعف الجهاز الإداري وخاصة في الدول النامية، مما يؤدي إلى عدم قدرة الإدارة الجبائية على استيعاب خطة الإصلاح الطموحة التي تسعى الدولة إليها.
 - الاتفاقيات الجبائية التي تبرمها الدولة مع الدول الأخرى أو مع المنظمات الدولية تعتمد أساساً على النظام الجبائي القائم عند إبرام هذه الاتفاقيات، ومما يثير التساؤل هو مدى أثر عملية الإصلاح التي تقوم به هذه الدول على جدوى هذه الاتفاقيات و إمكانية سريان مفعولها في نظام جبائي يختلف بصورة جوهرية مع النظام الذي أعدت الاتفاقيات على أساسه.

المطلب الثاني: فرضية العائد المزدوج

لقد تم تقديم عدد من المقترحات في السنوات الأخيرة لإحلال الضرائب البيئية محل الضرائب أكثر تقليدية لتحصيل الإيراد، مثل ضرائب الدخل. الفكرة أن مثل هذه الضرائب لن تخفض التلوث فقط و لكنها ستقلل أيضاً من التحريفات المرتبطة بالضرائب الموجودة أي " عائد مزدوج". هذا الاقتراح المتعلق بالسياسة الاقتصادية دفع الاقتصاديين إلى فحص مظاهر كفاءة الضرائب البيئية عندما تكون هناك تعريفات موجودة مسبقاً.

أولاً. مفهوم العائد المزدوج:

بصفة عامة نقول أن حالة العائد المزدوج (le double dividende) هي الحالة التي تستطيع فيها الضرائب البيئية الزيادة في حصيله الإيرادات غير المتغيرة للميزانية العامة للدولة (مبدأ عدم التخصيص) و التي تستطيع أن تظهر ليس العائد أو الفائدة البيئية فقط، وإنما تستطيع أن تظهر عائد أو فائدة ثانية ذات طبيعة اقتصادية. هذه الفائدة يمكن أن تتخذ عدة أشكال ملائمة والتي تقابل عدة مفاهيم مستعملة: عائد العمل و هذا عندما نقوم بإعادة تدوير (recyclage) إيراد هذه الضريبة يسمح بتقليص البطالة، هذا العائد ذا فعالية اقتصادية عندما يؤدي الإصلاح الجبائي الذي يهدف إلى حماية البيئة إلى الزيادة من فعالية النظام الجبائي ككل.²

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 542، 544.

2- Olivier Beaumais, Mireille Chiroleu-Assouline, économie de l'environnement, op-cit, p, p : 97, 98.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

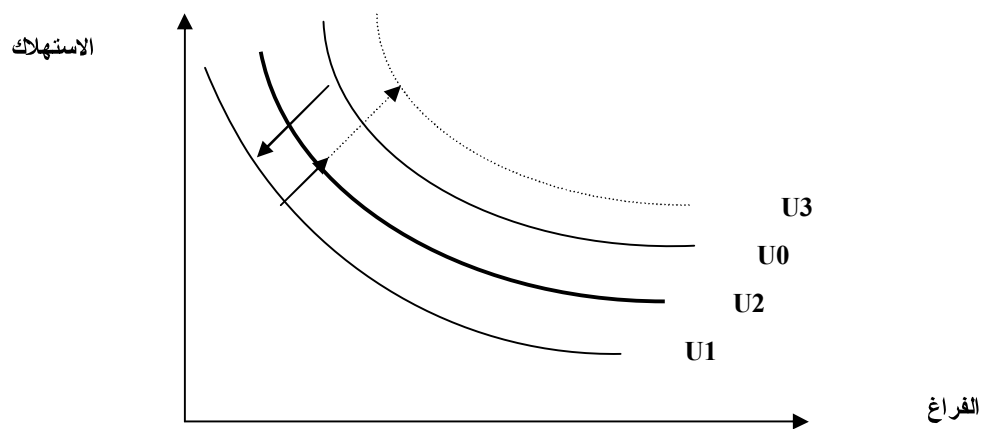
و عن طريق تخفيض التشوهات أو التحريفات القائمة، و إعادة توزيع هذا العائد و الذي نسميه في بعض الأحيان بالعائد الاجتماعي (dividende social) فإن عملية إعادة التوزيع المختارة تسمح بتحسين العدالة الاجتماعية.

ثانيا.التنفيذ النظري الأولي لفرضية العائد المزدوج:

عندما تكون الضرائب التحريفية (les taxes distordantes) موجودة سلفا (مثل ضريبة الدخل) فإن الضرائب البيئية تولد تكلفة غير مباشرة عن طريق مفاومة مظاهر عدم الكفاءة الموجودة من قبل. والحقيقة أن خفض التلوث بأية طريقة له تكلفة خفية عندما تكون هناك تحريفات ضريبية قائمة. تستطيع الضريبة البيئية أن تعوض احلاليا عن بعض من هذه التكلفة غير المباشرة عن طريق تحصيل إيرادات يمكن أن تحل مكان الضرائب التحريفية، مع إبقاء الإيرادات الكلية المتحصلة ثابتة. غير أن التنظيم البيئي الذي لا يدير عائدا لا تكون له هذه السمة. في مثل هذه الحالات فمن الممكن تماما أن تكون مظاهر عدم الكفاءة غير المباشرة أكبر من الفوائد المتمثلة في خفض التلوث و الأضرار. هذه نتائج كلاسيكية و تسمى بنظرية الأفضل الثاني. وأن ما ينصح به في اقتصاد خال من التحريفات ليس فكرة جيدة بالضرورة عندما تكون هناك تحريفات حتى في أجزاء تبدو غير ذات علاقة اقتصادية.¹

و نستنتج كذلك أن للعائد المزدوج عدة درجات. إعادة تدوير حصيلة الضرائب البيئية في الإيرادات غير المتغيرة للميزانية العامة للدولة عن طريق تخفيض معدل الضريبة المشوهة أو التحريفية و تخفيض التكاليف الإجمالية للجباية البيئية و الفائدة من إعادة التدوير تدفع إلى التعويض الجزافي. هذه الخاصية سوف يتم توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم(06.3):العائد المزدوج



Source : Olivier Beaumais, Mireille Chiroleu-Assouline, économie de l'environnement, op-cit, p :99.

¹ - شارلس د. كولستاد، الاقتصاد البيئي، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، الجزء الثاني، النشر العلمي و المطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2005، ص، ص:519، 520.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

يمثل في الشكل المنحنى U_0 المستوى الأولي للرفاهية، ويمثل المنحنى U_1 (الضريبة البيئية + إعادة التدوير الجزافي) و المنحنيات U_2 أو U_3 تمثل (الضريبة البيئية+إعادة التدوير من جراء تخفيض ضريبة تحريفية). هذه الخاصية تظهر في الشكل عند انتقال المستهلكين من مستوى الرفاهية الاقتصادية أي (إبعاد الآثار البيئية) من المستوى U_0 إلى المستوى U_2 و هذا في حالة إعادة التدوير عن طريق تخفيض الضريبة التحريفية، بدلا من المستوى U_1 و هذا إذا كان إعادة التدوير جزافي. و الإشكال الذي يطرح عند الاقتصاديين المختصين بالاقتصاد البيئي و المخططون و هو هل أن انخفاض معدل الضريبة التحريفية سوف يؤدي إلى الانتقال إلى مستوى الرفاهية U_3 أكبر من المستوى الأولي U_0 : و هو ما يمثل المفهوم القوي للعائد المزدوج. والشكل القوي للعائد المزدوج يبحث في أنه إذا كانت الضريبة البيئية أقل تحريفا من الضرائب التحريفية الموجودة، و بعبارة أخرى إذا كانت الضريبة البيئية تؤدي إلى تكلفة أقل للرفاهية من الضريبة التحريفية و بنفس الحويلة أو الإيراد.¹

و بسبب تحريفات الضرائب الموجودة سالفًا في الاقتصاد سوف تؤدي إلى تكاليف غير مباشرة كبيرة. ويمكن إزالة الكثير من هذا التحريف إذا نتج عن الضريبة البيئية تحصيل إيرادات تستخدم في إلغاء التحريف الموجود سلفًا، و بدون إعادة تدوير الإيرادات. و يشير العائد المزدوج إلى إمكانية أن فرض ضريبة محايدة إيراديا على التلوث سوف يكون له تأثيران:²

- خفض التلوث و من ثم أضرار التلوث (التأثير البيغوفي).
- خفض الضرائب التحريفية على (الدخل أو الأجور) و بالتالي الخسائر المفقودة المرتبطة بتلك الضرائب (تأثير إعادة تدوير الضريبة). و هناك تأثير ثالث يعمل في الاتجاه المعاكس تأثير تفاعل الضريبة.

المطلب الثالث:مضمون الإصلاح الجبائي البيئي

إن الإصلاح الجبائي البيئي (la réforme fiscale écologique) أو كما يسميه بعض الاقتصاديين-بالإصلاح الجبائي الأخضر- بصفة "عامة" ما هو إلا دمج الاعتبارات البيئية في الأنظمة الجبائية، عن طريق إدخال حزمة من التعديلات الأساسية فيه، و تعتبر دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) الرائدة في مجال الإصلاح الجبائي البيئي في إطار السياسة البيئية و متطلبات التنمية المستدامة. تعتبر هذه الإصلاحات كنموذج عالمي أولي يمكن أن نعمل به. وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن الإصلاح الجبائي البيئي (RFE) هو مجموعة من التعديلات في الجباية و تحديد التعريفات التي تسمح بتحصيل الإيرادات للميزانية العامة من أجل تحقيق الأهداف البيئية. عن طريق (الضرائب والرسوم البيئية، الإتاوات، الإعفاءات...الخ)، و يستجيب الإصلاح الجبائي البيئي مباشرة إلى المشاكل البيئية التي تهدد صحة السكان.³ و يستطيع أيضا تحرير الموارد الاقتصادية. وهناك عدة أصناف

1- Olivier Beaumais, Mireille Chiroleu-Assouline, économie de l'environnement, op-cit, p:99.

2 - شارلس د. كولستاد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 526، 527.

3- OCDE, la réforme fiscale écologique axée sur la réduction de la pauvreté, paris, France, 2005, p: 24.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

من الإصلاحات الجبائية البيئية في الكثير من مختلف الدول و تكون هاته الإصلاحات حسب طبيعة المشاكل و القطاعات في تلك الدول. وتعتبر أدوات الإصلاح الجبائي البيئي كمكون أساسي للسياسة العامة للبيئة.

أولاً. خطوات الإصلاح الجبائي البيئي:

إن إدماج الاعتبارات البيئية في النظام الجبائي يمر على ثلاثة خطوات و التي تعتبر في حد ذاتها استراتيجيات مكملة، و تتمثل خطوات الإصلاح الجبائي البيئي التي اعتمدتها المنظمة فيما يلي:¹

1- إلغاء التشريعات الجبائية المضرّة بالبيئة: لقد عملت المنظمة على إزالة أو تعديل الإعانات (المباشرة و غير المباشرة) و كذلك بالنسبة للتشريعات الجبائية التي لها آثار سلبية على البيئة و هذا الإجراء مس بالدرجة الأولى قطاعات الفلاحة النقل و الصناعة و الطاقة باعتبار هذه القطاعات الأكثر تلوثاً. فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية حصيلة الضريبة على مستعملي الطرقات في سنة 1991 تمثل 79% من التكاليف الإجمالية للبنية التحتية و الخدمات المتعلقة بالطرقات. و هذه الضريبة تم رفعها إلى الضعف بالنسبة لمستخدمي محطات النقل.

2- إعادة هيكلة الضرائب الموجودة في إطار المتطلبات البيئية: إن حقيقة الإصلاح الجبائي الأخضر تعلن عن طريق تحويل بعض الضرائب الموجودة بصفة تجعلها تحترم البيئة. و يتمثل هذا في تحويل الأسعار المتعلقة بفرض ضرائب و رسوم أكثر على المنتجات و النشاطات الملوثة أو التي تستنزف الموارد، و يتوقف التأثير على البيئة لمثل هذه الترتيبات على العبء الجبائي الإجمالي الذي تحدثه هذه الضرائب و تعد الضرائب التمييزية المفروضة على البنزين برصاص و البنزين الخالي من الرصاص مثالا واضحاً على ذلك. حيث هذا الإجراء أدى إلى تخفيض الطلب على البنزين برصاص في كثير من دول المنظمة.

3- تأسيس ضرائب بيئية جديدة: هذه الضرائب و الرسوم الجديدة تهدف إلى حماية البيئة، و تفرض على الانبعاثات، و كذلك تفرض على المنتجات الملوثة للبيئة و التي تعد أكثر شيوعاً في دول المنظمة والتي تتمثل في فرض ضرائب على: المواد الكيماوية، المحروقات، المبيدات، البطاريات، الأغلفة... الخ.

ثانياً. مبادئ الإصلاح الجبائي البيئي:

لكي تتضح معالم الإصلاحات الجبائية البيئية و تتجلى كفاءتها الاقتصادية و فعاليتها البيئية في الميدان يؤكد مخطوطو هذه الإصلاحات من المنظمة على ضرورة مراعاة العناصر التالية:

1- أن تكون الإصلاحات حيادية من حيث الإيرادات، أي ثبات مستوى الضغط الجبائي، بمعنى أن لا يؤدي فرض الضرائب الجديدة إلى الزيادة في هذا المستوى. و يمكن تحقيقه عن طريق فرض ضرائب بيئية و في نفس الوقت يجب تخفيض الضرائب التحريفية (ضريبة الدخل مثلاً) و لقد تم شرحه سابقاً.

1- Etude réalisée pour le regroupement national des conseils régionaux de l'environnement du Québec, les instruments économiques et la protection de l'environnement, op-cit, p.p : 61, 63.

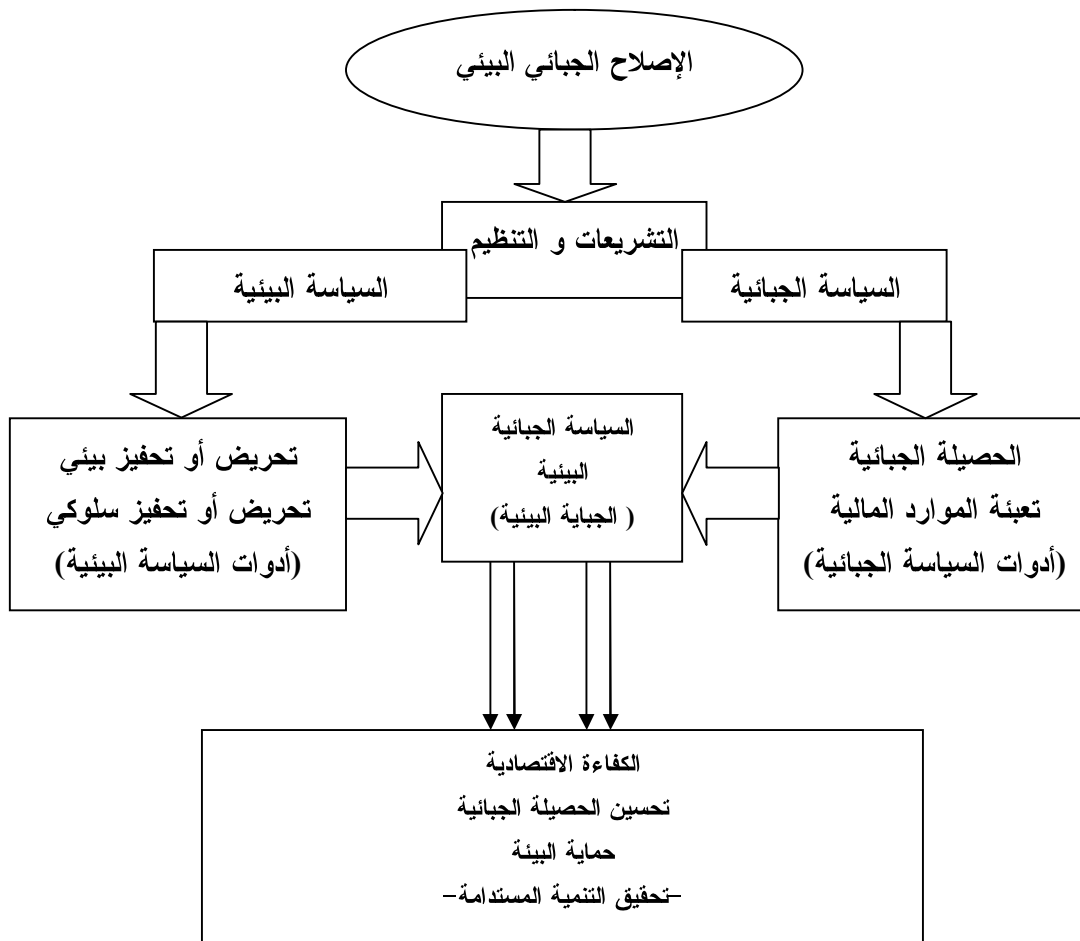
الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

2- التصور الجيد للوعاء، المعدل و الإيرادات، إن فعالية الضريبة البيئية تقتزن بمدى أثرها التحفيزي أو التحيضي على الحد من التلوث، لهذا فإن معدلها ينبغي أن يكون مرتفعاً بالشكل الذي يضمن تحقيق هذا الأثر التحفيزي، وكلما ارتفع الأثر التحفيزي لهذه الضرائب سوف يؤدي إلى تخفيض مستويات التلوث و هذا ما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الحصيلة الجبائية للضرائب البيئية، و هو ما يطرح التعارض الموجود بين الفعالية البيئية و الفعالية الجبائية لهذا النوع من الضرائب.

3- التعامل بشكل جدي مع المعوقات السياسية التي تحول دون اعتماد الضرائب البيئية و اتخاذ إجراءات تضمن التطبيق الفعال للضرائب البيئية.

و من خلال ما سبق يمكن تصور الإصلاح الجبائي البيئي في المخطط التالي:

الشكل رقم(07.3): الإصلاح الجبائي البيئي



المصدر: H.BENZIDANE, la fiscalité écologique en algerie:une alternative pour la

protection de l'environnement, مقال تم تحميله من الموقع الالكتروني: <http://med->

eu.org/documents/MED3/BENZIDANE.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2012/01/10، ص:6.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

من خلال الشكل يمكن القول أن الإصلاح الجبائي البيئي من خلال قيامه بعملية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية يستطيع تعبئة الموارد المالية اللازمة لنجاح السياسة البيئية دون إرهاب إضافي لممولي النظام الجبائي التقليدي و يحقق التنمية المستدامة.

المطلب الرابع: نماذج الإصلاح الجبائي البيئي في بعض دول منظمة (OCDE)

منذ سنوات التسعينيات لقد تبنت عدة دول من منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الإصلاحات الجبائية البيئية عن طريق استخدام مستوى ضغط جبائي ثابت أي بفرض ضرائب تصحيحية (بيئية) بالتزامن مع خفض بعض الضرائب التقليدية الموجودة سابقا كما تم شرحه في العناصر السابقة، و لقد كانت دول الشمال الأوروبي السابقة في تطبيق هذه الإصلاحات، و منها على سبيل المثال: فنلندا، السويد، الدانمارك... الخ. ومن خلال هذا المطلب سوف يتم شرح هذه الإصلاحات في بعض دول المنظمة.

أولا. فنلندا (la Finlande):

إن فنلندا تعتبر البلد الأول الذي تم فيه تطبيق ضريبة الانبعاثات على الكربون (co2) في سنة 1990 ولقد تم فرض هذه الضريبة على الوقود الاحفوري (les combustibles fossiles) و ذلك جراء ما يحمله هذا الوقود من كمية هائلة من الكربون. و لقد تم تطبيقها على أساس 24.5 FIM * للطن من الكربون و في سنة 1993 هذه الضريبة تم مضاعفتها لتصبح 50 FIM ، و لقد تم فرض ضرائب بيئية أخرى أيضا على النفايات و بعض المواد الأخرى. هذه الإصلاحات لقد تمت عن طريق تخفيض 5 مليار FIM من الاقتطاعات الضريبية على العمل (الضريبة على الدخل، و الاشتراكات الاجتماعية).¹

ثانيا. السويد (la suède):

لقد تبنت السويد في سنة 1991 إصلاحات جبائية كبيرة على أساس الاحترام التام لمبدأ و حدة الميزانية العمومية. ولقد تمت هذه الإصلاحات عن طريق تخفيض ضرائب الدخل و زيادة فرض ضرائب جديدة على كل من الكربون، الكبريت، وأكسيد النيتروجين بالإضافة إلى إعادة هيكلة الضرائب الطاقوية وكذا توسيع وعاء الرسم على القيمة المضافة. و لقد أدت هذه الإصلاحات إلى إعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي بـ 6% . وتم تخفيض الضرائب الطاقوية المفروضة على الصناعة. وفي ميزانية 2001 تم رفع مقدار الضريبة على الديزل، زيوت التدفئة و الكهرباء و هذا بالتزامن مع تخفيض من ضرائب الدخل والاشتراكات الاجتماعية.²

* FIM: الوحدة النقدية السابقة لدولة فنلندا.

1- Caroline london, environnement et instruments économiques et fiscaux, op-cit, p :45.

2- OCDE, les taxes liées à l'environnement dans les pays de l'ocde : problèmes et stratégies, paris, France, 2001, p :53.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

ثالثا.الدانمارك (le danemark) :

تبنّت الدانمارك الإصلاحات الجبائية في سنة 1992 و لقد اعتمدت على إعادة توزيع الضرائب على العمل في محاربة التلوث و الموارد الطبيعية. ولقد تم تخفيض الضرائب الهامشية على الدخل بنسبة 8% إلى 10% في سنة 1994 و يتم هذا حتى سنة 1998 و لقد تم تحصيل 12 مليار DKr * من إيرادات هذه الضرائب. و تم فرض ضريبة على انبعاثات الكربون في سنة 1992 بمعدل يقدر بـ 100 DKr على الطن الواحد من الكربون.¹

و مما سبق يمكننا أن نبين طريقة تحويل الضرائب في إطار الإصلاح الجبائي البيئي في بعض دول المنظمة في الجدول التالي:

الجدول رقم(02.3): تحويلات الضرائب من العمل و الاستثمار إلى الأضرار البيئية

البلد و السنة	الضرائب خفضت على	الضرائب رفعت على	النسبة المئوية للإيراد الذي تم تحويله
فنلندا: 1996-1997	الدخل الشخصي و الأجور	مبيعات الطاقة و حشو التربة	0.5
السويد: 1991	الدخل الشخصي	انبعاثات الكربون و الكبريت	1.9
الدانمارك: 1994	الدخل الشخصي	مبيعات وقود السيارات و الفحم و الكهرباء و المياه و حرق المخلفات و حشو الأرض و ملكية السيارات	2.5
اسبانيا: 1995	الأجور	مبيعات وقود السيارات	0.2
هولندا: 1996	الدخل الشخصي و الأجور	مبيعات الغاز الطبيعي و الكهرباء	0.8
المملكة المتحدة: 1996-1997	الأجور	حشو التربة	0.2

المصدر: دافيد مالين رودمان، ترجمة حسني تمام، الثروة الطبيعية للأمم: تطويع السوق لاحتياجات البيئة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1999، ص: 125.

و النسبة المئوية للإيراد الذي تم تحويله معبرا عنها بالمقارنة مع ضريبة الإيراد بواسطة كل مستويات الحكومة. فقد أخذت الحكومة السويدية 2.4 مليار دولار من الضرائب الجديدة على ثاني أكسيد الكربون والكبريت، وهو مبلغ يعادل 1.9% من كل إيرادات الضرائب و استخدمته لخفض الضرائب على الدخل.² ركزت مزيد من التحويلات في منتصف التسعينات في الدانمارك و فنلندا و هولندا و كذلك في اسبانيا

* DKr: الوحدة النقدية السابقة في الدانمارك.

1- OCDE, les taxes liées à l'environnement dans les pays de l'ocde : problèmes et stratégies, op-cit, p : 53.

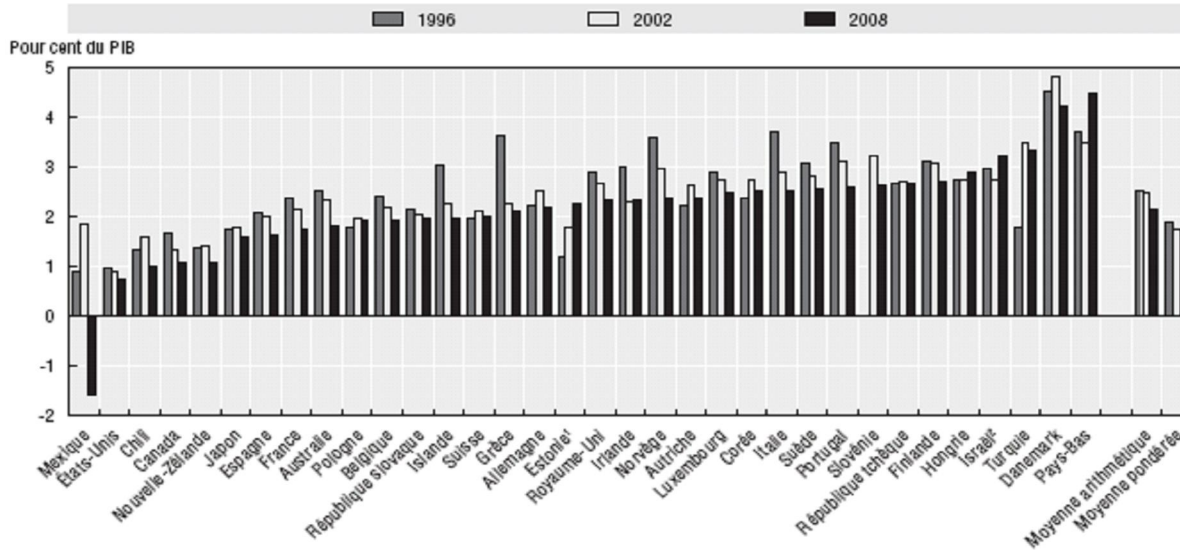
2 - دافيد مالين رودمان، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

و المملكة المتحدة على خفض الضرائب على الأجور. و تشير بعض الإحصائيات إلى أن في 14 دولة مختلفة من دول المنظمة أنها اعتمدت على 144 نوع من الضرائب البيئية. و لقد بينت الإحصائيات الحديثة في دول المنظمة تطور عائدات الضرائب البيئية و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(08.3): حجم الإيرادات من الضرائب البيئية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

لسنوات 1996،2002 و 2008



Source: OCDE, la fiscalité, l'innovation et l'environnement, paris, France, 2010, p :37

نلاحظ من خلال الشكل أنه هناك نمو سريع لعائدات الضرائب البيئية في دول المنظمة و كما يبين الشكل ففي المتوسط تشكل إيرادات الضرائب البيئية في دول المنظمة حوالي من (2% إلى 3%) من الناتج المحلي الإجمالي، أو من (6% إلى 7%) من إجمالي العوائد الجبائية و تعتبر هذه النسبة مقبولة وهناك اختلافات فيما يخص نسبة هذه الإيرادات بين البلدان الأعضاء. و نلاحظ أيضا أن الدانمارك وهولندا تحتلان المراتب الأولى في تحصيل عائدات الضرائب البيئية.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة

خلاصة الفصل:

بغض النظر عن الأهداف التقليدية للسياسة الجبائية في تحقيق العدالة الاجتماعية و الاستقرار الاقتصادي، فأصبحت الأنظمة المالية المعاصرة تستعملها كأداة مهمة لتحقيق الأهداف البيئية التي يسعى الوصول إليها من خلال البرامج و السياسات الحمائية للبيئة لتحقيق التنمية المستدامة على جميع الأصعدة. و اتخذت السياسة الجبائية في إطار حماية البيئة من نظام السوق منهجا و أسلوبا لإدارتها و تنفيذها من أجل تدنية الضرر البيئي وتعظيم المنافع الاجتماعية، إذ يؤدي السوق إلى تخصيص الموارد بينما تسعى الاقتصاديات بالتقرب من هذا التخصيص، فغالبا ما يعتبر السوق وسيلة كفؤة لتخصيص الموارد النادرة. و باعتراف جل الاقتصاديين على أن النظام الإنتاجي يتسبب في آثار خارجية غير مرغوب فيها بالنسبة للبيئة والتي تؤدي إلى فشل السوق، فأكد الاقتصادي بيغو على أنه يمكن تصحيح هذا الفشل عن طريق تجميع اقتصادي لهذه الآثار و التي تدخل في حسابات المكسب و الخسارة أي استدخال الآثار الخارجية للضرر البيئي (كالتلوث) ضمن التكاليف الخاصة للمنتجين و المستهلكين المتسببين في هذا الضرر عن طريق فرض الضرائب. إن استدخال الآثار الخارجية عبر الضرائب يعتمد أساسا على مبدأ الملوث الدافع و الذي يؤكد بأن الملوث يجب أن يتحمل تكاليف الإجراءات لتدنية التلوث، والتي تقرها السلطات العامة لضمان أن تكون البيئة في حالة مقبولة.

و تعتبر الجباية البيئية أداة فعالة للسياسة الجبائية و السياسة البيئية نتيجة التأثير المهم من خلال فرض الضرائب و الرسوم و الإتاوات...الخ، فهي وسائل تحمل جانبي الفرض و الاقتراع و بذات الوقت وسيلة تنظيمية تؤدي إلى الوقاية من المشاكل البيئية، والتي أيضا بواسطتها يمكن توظيف مزايا السوق لتقديم الحوافز أو الإعانات إلى المؤسسات الاقتصادية أو المستهلكين لتحقيق المزيد من الامتثالية الاجتماعية لاستخدام الأصول البيئية، وبصرف النظر عن إمكانياتها المحتملة كحافز للسلوك البيئي و كمولد لعوائد تمويل التنمية المستدامة.

إن جعل العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية متجهة نحو التنمية المستدامة لا يكون إلا من خلال إستراتيجية الربط بينهما عن طريق تصميم إصلاح جبائي بيئي مبني على ركائز صحيحة والذي يتبنى سياسة جبائية بيئية في الاقتصاديات المختلفة، إذ يعمل على تخفيض الضرائب التقليدية ويغير هيكلها باتجاه الضرائب البيئية، و منه تستطيع الحكومات أن تجني عائد مزدوج و الذي من شأنه أن يجعل الاقتصاد في موقف قريب من التنمية المستدامة بواسطة الحد من استنزاف الموارد وتلوث البيئة والعمل على إزالة انحرافات السوق وتخفيف حالات فشله و الرفع من الرفاهية.

الفصل الرابع:

الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق
التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي
و الجزائر
- دراسة مقارنة -

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى توضيح العلاقة بين البيئة، الاقتصاد و التنمية المستدامة، من خلال التعريف بالاقتصاد البيئي و التحليل الاقتصادي للمشكلة البيئية، و كيفية صياغة الأهمية الأساسية للأسس التي تعتمد عليها التنمية المستدامة في تكوين عناصرها الأساسية، و بعد أن تطرقنا في فصل ثان إلى تحليل السياسة البيئية على جميع المستويات بهدف رسم الإطار العام لحماية البيئة على المستوى المحلي الإقليمي و الدولي في إطار التنمية المستدامة، و بعد أن تطرقنا أيضا في فصل ثالث إلى إبراز العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية وفق متطلبات التنمية المستدامة من خلال المدخل المالي الذي يرتكز على الإصلاح الجبائي البيئي و الذي يحدد آليات الربط بينهما، سنتناول في هذا الفصل دراسة مقارنة للإصلاحات الجبائية البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر.

حيث أنه و بالرغم من أن الإصلاح الجبائي البيئي في دول الاتحاد الأوروبي قطع أشواطا كبيرة إذ يعتبر حافزا حقيقيا على تحسين جودة البيئة، من خلال ما حققه من موارد مالية تم استخدامها في تمويل الإنفاق العام على برامج حكومية جزء منها على الأقل يتعلق بتمويل التنمية المستدامة، إلا أنه تبقى بعض الصعوبات تواجه هذه الإصلاحات في الاتحاد الأوروبي، و بالرغم من الحجم المتزايد للمشاكل البيئية وزيادة خطورتها في الدول النامية، عملت الجزائر و من خلال إصلاحات جبائية بيئية و التي باشرتها في بداية سنوات التسعينيات إلى إعطاء أهمية للجانب البيئي في سياستها الجبائية عن طريق إدراج الجبائية البيئية لاستدخال الآثار الخارجية للأضرار البيئية و التجسيد الفعلي لمبدأ الملوث الدافع ، و العمل على تصحيح الإخفاقات من خلال رسم إستراتيجية وطنية للبيئة و التنمية المستدامة و التي من شأنها معالجة و تخفيض الآثار السلبية للبيئة.

إن مقارنة دور السياسة الجبائية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر يتطلب الوقوف على تحليل كفاءة السياسة البيئية في كل منهما، وعلى تحليل الإطار العام للسياسة الجبائية و تحليل أداء آليات الجبائية البيئية، ثم تقييم آثار هذه السياسة على أبعاد التنمية المستدامة في كل من الاتحاد الأوروبي و الجزائر.

و سعيًا منا لإحاطة الموضوع بالدراسة التطبيقية، فقد تطرقنا إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: السياسة الجبائية البيئية و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي.
- المبحث الثاني: السياسة الجبائية البيئية و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- المبحث الثالث: مقارنة بين آثار السياسة الجبائية البيئية على التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر.

المبحث الأول:السياسة الجبائية البيئية و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي

تعتبر السياسة الجبائية البيئية من الأدوات التحفيزية التي تعمل على حماية البيئة بطريقة وقائية وتسعى هذه الأدوات إلى إدراج حساب التكاليف للأعوان الاقتصادية الناتج عن نشاطاتهم، ولكن التي يتم دعمها من قبل المجتمع الأوروبي في إطار الإصلاح الجبائي البيئي. و نتناول في هذا المبحث السياسة الجبائية البيئية في الاتحاد الأوروبي من خلال تحليل كفاءة السياسة البيئية و التعرف على الإطار العام للسياسة الجبائية و تحليل أداء آليات الجبائية البيئية،ثم تقييم آثار هذه السياسة على تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول:تحليل كفاءة السياسة البيئية

إن إدماج متطلبات حماية البيئة في تعريف وتنفيذ السياسات والأنشطة المجتمعية هي واحدة من المبادئ الأساسية للجماعة الأوروبية، و تهدف السياسة البيئية في الاتحاد الأوروبي إلى حماية وتحسين والحفاظ على نوعية البيئة. بالإضافة إلى هذا موجهة أيضا نحو حماية الحياة البشرية، مع هذه المهام على المحك،كما أن لديها لضمان استدامة استخدام الموارد الطبيعية باقتدار.وهي تسعى أيضا إلى تعزيز التدابير الدولية لمكافحة المشاكل البيئية على المستويين الإقليمي والدولي، و تضيف إلى هذا الدور التنسيق من الجهات الفاعلة و الدول الأعضاء في المساعدة في التنفيذ الناجح للسياسات البيئية المستدامة من خلال مختلف برامج العمل البيئية، و أدوات السياسة البيئية التي تبناها الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار.

أولا.برامج العمل لحماية البيئة (les programmes d'action pour l'environnement):

1- برنامج العمل البيئي الخامس (PAE 5 :1992/2000):لقد تبنت اللجنة الأوروبية مجموعة من البرامج البيئية، وكان الخامس منها برنامجا متميزا ويسمى بـ (نحو الاستدامة) في حين كانت البرامج الأربعة الأخرى تبحث وتحلل المشاكل بعد حدوثها أما البرنامج الخامس فقد كان فعالا ومستقبليا، وتناول بالتحديد فترة تمتد إلى عام 2000 وفي مضمونه يركز على مفاهيم التنمية المستدامة، ورغم عدم قناعة اللجنة بإمكانية تحقيق منافع كاملة في السوق الداخلي للمجموعة الأوروبية من خلال وضع مجموعة من المعايير البيئية قد لا تكون مقبولة من الجميع وقد وثق البرنامج في ثلاثة أجزاء، الأول منها يبحث في مقترح يحتوي على برنامج يتضمن سياسات وإجراءات توضح العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة والثاني تناول المقترحات والإجراءات الواجبة لتحقيق اتجاهات نحو التنمية المستدامة بينما يتناول الأخير النظرة الشاملة لحالة البيئة في المجموعة الأوروبية. وفي محتواه ثلاثة مباحث، الأول يضم حالة الهواء والماء والتربة والفضلات ونوعية الحياة والأنشطة العالية الخطورة والتنوع البيولوجي في أوروبا، في حين تناول الثاني أسباب التحلل البيئي في خمس مناطق معينة ومحددة، أما الأخير فقد تناول تقييما اقتصاديا للضرر البيئي.¹ ولقد خرج البرنامج بمجموعة من التوصيات لكي يتبناها مجلس الوزراء الأوروبي وتكمن

1-Agence européenne pour l'environnement(EEA),rapport en support a l'examen du cinquième programme d'action pour l'environnement,office des publications officielles des communautés européenne,allemagne, 1997,p,p :2,4.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

هذه التوصيات في رفع الوعي العام بالبيئة، والعمل على تغيير السلوكيات لكي تكون أكثر اهتماما بالبيئة ولقد تم تحديد ثلاثة إجراءات هي:¹

- إجراءات خاصة بالسلطات العامة (الوطنية والمحلية) والتي تتحمل المسؤولية الرئيسية في إيجاد أطر الرقابة التشريعية والإدارية للمؤسسات العامة والخاصة في أدوارها كمستهلكين للمواد.
- إجراءات تخص النفايات والمجتمع باعتباره مستهلكا للسلع ومنتجا للنفايات.
- إجراءات تخص مجموعة من القطاعات الاقتصادية لغرض التركيز عليها وهي الصناعة، الطاقة النقل و المواصلات، الزراعة و السياحة.

ويتناول قطاع الصناعة التأكيد على وضع معايير لعمليات الإنتاج من حيث الكلفة للسيطرة على التلوث واتخاذ معايير الفن الإنتاجي (State-of-the-art) لأن ذلك يساعد الشركات الأوروبية في الحصول على قدرة تنافسية في الأسواق العالمية،ويستهدف جانب الطاقة تقليل الطلب عليها وبالتالي خفض الغازات التي تسهم بالتأثير على غازات الاحتباس الحراري والمطر الحامضي وذلك من خلال فرض ضرائب على الكربون المستخدم في إنتاج الطاقة رغم أن هذا الأسلوب لم يلق قبولا من قبل مجلس الوزراء الأوروبي. في حين أن النقل والمواصلات يصعب تخفيض الطلب عليه لأن كل الدراسات تشير إلى الزيادة السريعة في حجم وحركة المرور في المدى المستقبلي المتوسط ولذلك تناولت المقترحات موضوع تسعيرة الطريق، ورفع أسعار الوقود، والاستثمار في النقل العام، ورفع كفاءة الوقود وإنتاج أنواع نظيفة منه. أما النجاح الذي حققه البرنامج الزراعي المشترك للمجموعة الأوروبية في زيادة الإنتاج الغذائي فقد كان على حساب ضرر بيئي ساهم بشكل كبير في التلوث المتنامي ضمن هذه المجموعة، لذا فقد دعا البرنامج إلى السيطرة الصارمة على استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب الضارة فضلا عن إدارة محسنة للتسميد واستخدام الحوافز المالية لتحفيز الزراعة التي لا تضر بالبيئة. أما الأنشطة السياحية فقد عانت من التدهور البيئي الحاد الذي أصاب بعض الأقاليم ولاسيما ساحل البحر الأبيض المتوسط ومناطق الألب وقد وضعت مقترحات لتقليل هذا الأثر من خلال وضع معايير أشد صرامة تؤثر على سلوك السائح وتحفز أشكال السياحة التي لها أثر بيئي صغير. إضافة إلى أن البرنامج قد حدد مجموعة من الأهداف البيئية الأخرى وهي:

- تقليص انبعاثات الغازات الملوثة في منطقة الاحتباس الحراري.
- تقليص تدفق الملوثات التي تسهم في المطر الحامضي ونوعية الهواء.
- الحفاظ على الطبيعة والتنوع الحيوي.
- إدارة الموارد المائية.
- تحسين نوعية البيئة الحضرية.

1- Agence européenne pour l'environnement,op-cit,p,p :4,5.

- حماية المناطق الساحلية.
- إدارة محسنة للنفايات.
- منع المخاطر البيئية.

2- برنامج العمل البيئي السادس (PAE 6 :2002/2012):لقد حدد الاتحاد الأوروبي أولويات

وأهداف السياسة البيئية و التدابير التفصيلية للمساهمة في تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال برنامج العمل البيئي السادس (PAE 6) و الذي يمتد من سنة 2002 إلى سنة 2012 و الذي كان حاملا لشعار (البيئة:مستقبلنا،خيارنا)، ومن أجل مواجهة التحديات البيئية اليوم في الاتحاد الأوروبي فقد ركز هذا البرنامج في محتواه العام على أنه يجب أن نذهب أبعد من المنهج التشريعي الصارم أي يجب أن يتم وضع منهج استراتيجي، والذي من خلاله تستخدم أدوات مختلفة، وتدابير رامية إلى التأثير على القرارات المتخذة من قبل المجتمع و المستهلكين و السياسيين و الأعوان الاقتصاديين...الخ لحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة. ويرتكز هذا البرنامج على خمسة محاور ذات الأولوية للعمل الاستراتيجي البيئي و التي تتمثل في:¹

أ- تحسين تنفيذ التشريعات البيئية القائمة:من خلال الإعلان عن نتائج تنفيذ هذه التشريعات، وتحسين مستويات التفنيش البيئي، و محاربة الجريمة البيئية.

ب- دمج البيئة في السياسات الأخرى:عن طريق إنشاء آليات لتحقيق المزيد من الاندماج، و تنفيذ كل المعاهدات المتعلقة به، و وضع مؤشرات لرصد هذه العملية.

ج- التعاون و العمل مع السوق:من خلال توسيع نطاق تنفيذ المبادرات الطوعية كبرنامج الاتحاد الأوروبي EMAS (Eco-management and audit scheme) و تشجيع استخدام و تقييم فعالية العلامة البيئية (l'ecolabel)، و اعتماد التشريعات بشأن المسؤولية البيئية.

د- مشاركة كل الأطراف في تغيير سلوك المواطنين:من خلال مساعدتهم في قياس و تحسين أدائهم البيئي، و توفير المزيد من المعلومات على نوعية البيئة.

هـ- الأخذ بعين الاعتبار البيئة في القرارات المتعلقة بتهيئة و تسيير الأقاليم:من خلال دمج التخطيط المستدام في قطاعات الفلاحة و السياحة و العمران.

ويركز برنامج العمل البيئي السادس² على أربعة مجالات ذات أولوية و نذكر منها:

- التغيير المناخي:و يقر أن التغيير المناخي هو التحدي الرئيسي في هذه السنوات العشر و الهدف هنا هو الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى الذي لا يسبب التغيرات المناخية.

1-European commission,environment policy review 2009, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg,2010,p:11,14.

² - للاطلاع على الأهداف التي تم تحقيقها في إطار السياسة البيئية و البرنامج البيئي السادس حتى سنة 2009 من خلال التركيز على الأربعة مجالات السابقة، أنظر الملحق رقم:01.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

- **الطبيعة و التنوع البيولوجي:**و الهدف في هذا المجال هو حماية و استعادة هيكل و أداء النظم الطبيعية و وضع حد لفقدان التنوع البيولوجي في دول الاتحاد الأوروبي و العالم.

- **البيئة و الصحة:**و الهدف في هذا المجال أيضا هو تحقيق بيئة عالية الجودة التي لا تعرض للخطر أو تؤثر سلبا على صحة الإنسان.

- **تسيير الموارد الطبيعية و النفايات:**و يكمن الهدف من خلال ضمان مستوى محدد من استهلاك الموارد المتجددة و غير المتجددة و الذي لا يمكن أن يتجاوز هذا المستوى ما تتحمله البيئة. و هذا من خلال فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد، عن طريق تحسين الفعالية الاقتصادية والحد من إنتاج النفايات. و فيما يتعلق بالنفايات فالهدف المنشود هو الحد من الكمية النهائية للنفايات من 20% بحلول سنة 2010 و بنسبة 50% بحلول عام 2050.

و تستند استراتيجيات برنامج العمل البيئي السادس على إتباع منهج كامل و شامل، و بدلا من مراقبة الملوثات الفردية أو أنواع النشاطات الاقتصادية تم وضع أهداف على المدى الطويل، على أساس تقييم المشكلات البيئية، فضلا عن أوجه التآزر بين مختلف الاستراتيجيات و الأهداف لتحقيق النمو وفرص العمل في إستراتيجية لشبونة، كما أنها فرصة لتبسيط و توضيح التشريعات القائمة. أما في السياق الدولي فيعمل البرنامج على دمج القضايا البيئية في جميع مجالات العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي إذ أنه يأخذ في الاعتبار احتمال توسيع الاتحاد الأوروبي، ويقترح إجراء مشاورات مكثفة مع إدارات البلدان المرشحة في مجال التنمية المستدامة، وإلى إقامة تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية والشركات في هذه البلدان. ومما يشجع بقوة على تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة.¹

ثانيا.نفقات حماية البيئة:

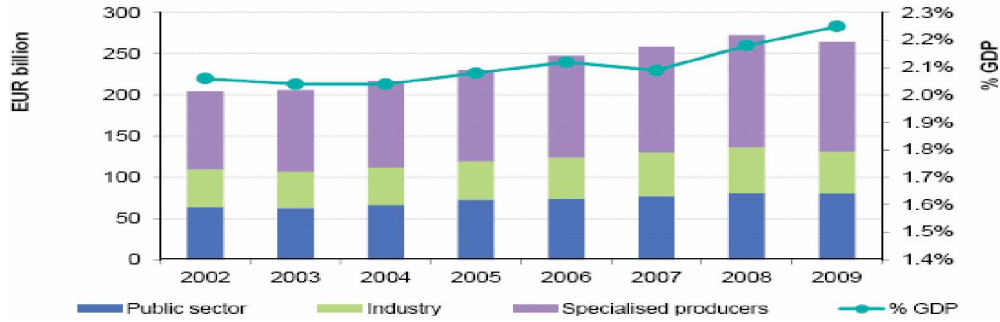
من أجل حماية البيئة و التقليل من الضغوطات البيئية تقدر نفقات حماية البيئة من طرف القطاع الصناعي في الاتحاد الأوروبي في سنة 2009 بما يقارب 50 بليون أورو أي ما يعادل 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، وقدرت النفقات البيئية من طرف القطاع العام في سنة 2009 بما يعادل 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي في حين أن النفقات في سنة 2009 حسب المنتجين المتخصصين تقدر بـ 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعكس بعض التحرك الطفيف بين هذين القطاعين المشاركة منذ عام 2002، عندما كانت النسب تتراوح بين 0.7% و 0.8% على التوالي. ويرجع هذا إلى الخصخصة في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى زيادة خدمات جمع النفايات، ومعالجة مياه الصرف الصحي في قطاع المنتجين المتخصصين. و في المقابل كان الانخفاض في القطاع العام.

و يمكن أن نوضح ما تم إنفاقه على البيئة حسب القطاعات خلال المدة 2002-2009 في الشكل التالي:

1- European commission, environment policy review 2009, op-cit,p.p :18,22.

الفصل الرابع:الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

الشكل رقم(01.4):النفقات البيئية من خلال القطاعات بين المدة 2002-2009 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

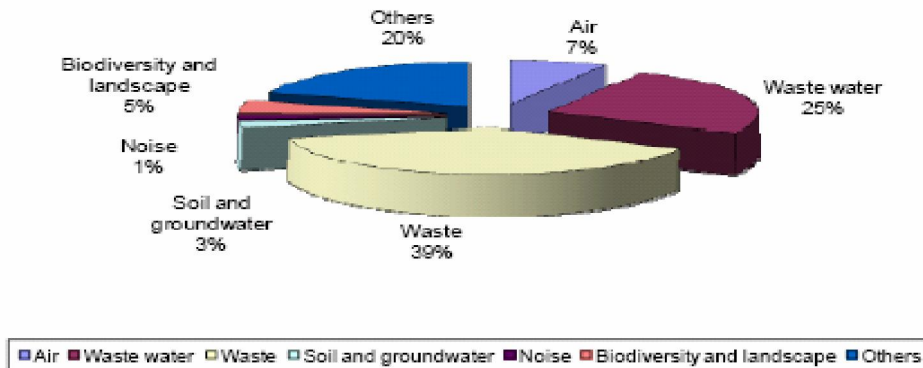


Source: Anamaria,anton steurer,Eurostat statistics in focus, Environmental Protection Expenditure and Revenues in the EU,23/2012,p:1:en

linge : <http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/environment/introduction>, date de consultation :01/02/2012.

إن إجمالي النفقات من أجل حماية البيئة حسب المجالات البيئية في الاتحاد الأوروبي يقدر بـ 60 بليون أورو سنويا و هذا كما أفادت به اللجنة الأوروبية للإحصائيات (Eurostat) و هو ما يعني أن 1% من الادخار في اقتصاد الاتحاد الأوروبي سيوجه إلى تحسين التكلفة/المنفعة. و لقد أظهرت اللجنة الأوروبية كيفية توزيع النسب المختلفة لهذه النفقات حسب المجالات البيئية خلال المدة 2007-2001 في الشكل التالي:

الشكل رقم(02.4):إجمالي النفقات حسب المجالات البيئية خلال المدة 2007-2001



Source: European commission,Scoping study on cost-effectiveness of EU environmental policy, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg ,2009,p :58.

يبين الشكل السابق إجمالي النفقات على القطاعات البيئية في الاتحاد الأوروبي خلال المدة 2001-2007 إذ أنه تمثل النفقات على النفايات 39% من إجمالي النفقات البيئية و التي تمثل أكبر نسبة من

الفصل الرابع:الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

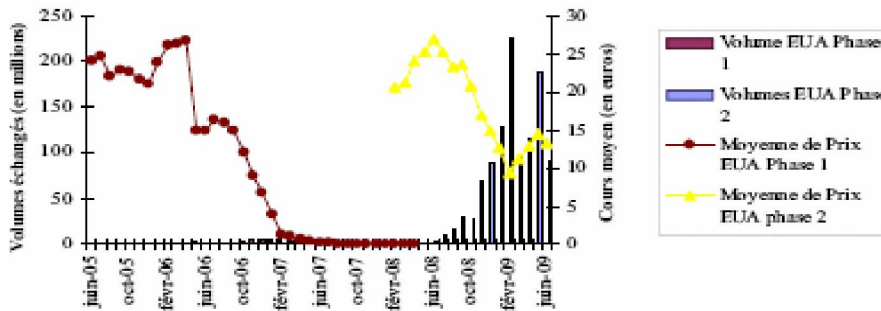
إجمالي النفقات حسب المجالات البيئية. ثم تليها في المرتبة الثانية النفقات على مياه الصرف الصحي بنسبة 25% من إجمالي النفقات البيئية، و 7% على الهواء، و 5% على التنوع البيولوجي و المراعي 1% على الضجيج، و 3% على التربة و المياه الجوفية، و 20% على مختلف أنواع القطاعات البيئية الأخرى.

ثالثا.تراخيص التلوث القابلة للتداول و المبادرات الطوعية كأدوات فعالة للسياسة البيئية

1- تراخيص التلوث القابلة للتداول:يعتمد سوق تراخيص التلوث القابلة للتداول في الاتحاد الأوروبي على مبدأ النظام الموحد للتبادل و هذا لجميع الغازات الملوثة (Co2,So2... الخ)، و لقد تم تطوير هذه السوق منذ سنة 2005. إن حجم التبادل لتراخيص التلوث يقارب 2.8 مليار طن في سنة 2008، أي ما يعادل عشرة أضعاف من حجم التبادلات في سنة 2005، و هذا ما يثبت تطور هائل في سيولة سوق تراخيص التلوث. و تجدر الإشارة إلى أن سوق تراخيص التلوث في الاتحاد الأوروبي تمثل في سنة 2008 حوالي 60% من إجمالي التبادلات العالمية في هذا النوع من الحقوق.¹ و يمكن أن نوضح تطور أسعار و حجم التداولات على هذه التراخيص في سوق الاتحاد الأوروبي في الشكل التالي:

الشكل رقم(03.4):تطور أسعار و حجم التداولات على تراخيص التلوث القابلة للتداول خلال المدة

2009-2005



Source: la commission européenne,Rapport d'information sur le fonctionnement et la régulation des marchés de quotas de Co2,op-cit,p:95.

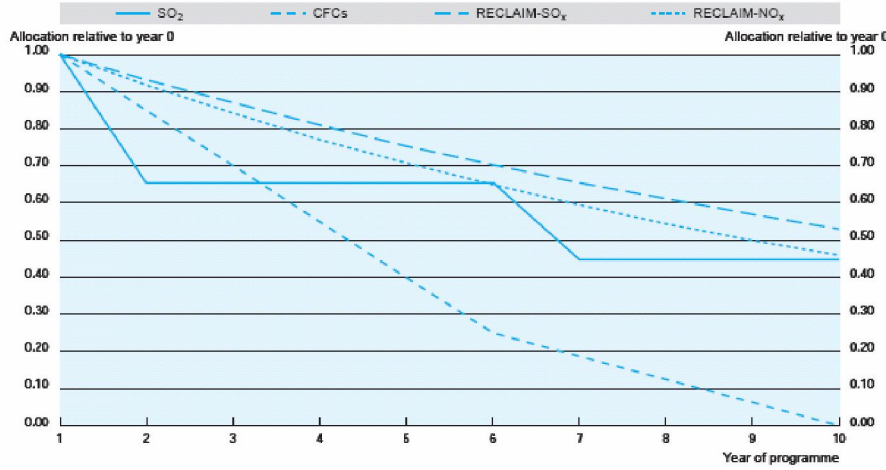
من خلال الشكل أيضا نلاحظ أن أسعار تراخيص التلوث عرفت عدة تقلبات و تعتبر ضئيلة بالنسبة للأسواق الأخرى كسوق البترول، و هذا في نهاية المرحلة الأولى للنظام الموحد لتبادل تراخيص التلوث القابلة للتداول خلال سنة 2007، إن هذا التراجع يترجم طبيعيا تقليص حجم الانبعاثات و خاصة في نشاط سوق الكربون، و الذي يؤثر على أسعار تراخيص التلوث.

1- La commission européenne, **Rapport d'information sur le fonctionnement et la régulation des marchés de quotas de Co2**, office des publications officielles des communautés européenne, Luxembourg, 2009,p :95.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

و من خلال الشكل رقم (0 4.4) يمكن أن نبين أثر تراخيص التلوث القابلة للتداول على تقليص انبعاثات بعض الغازات الملوثة في الاتحاد الأوروبي خلال مدة عشرة سنوات:

الشكل رقم(04.4):تقليص الانبعاثات عن طريق تراخيص التلوث القابلة للتداول خلال مدة عشر سنوات



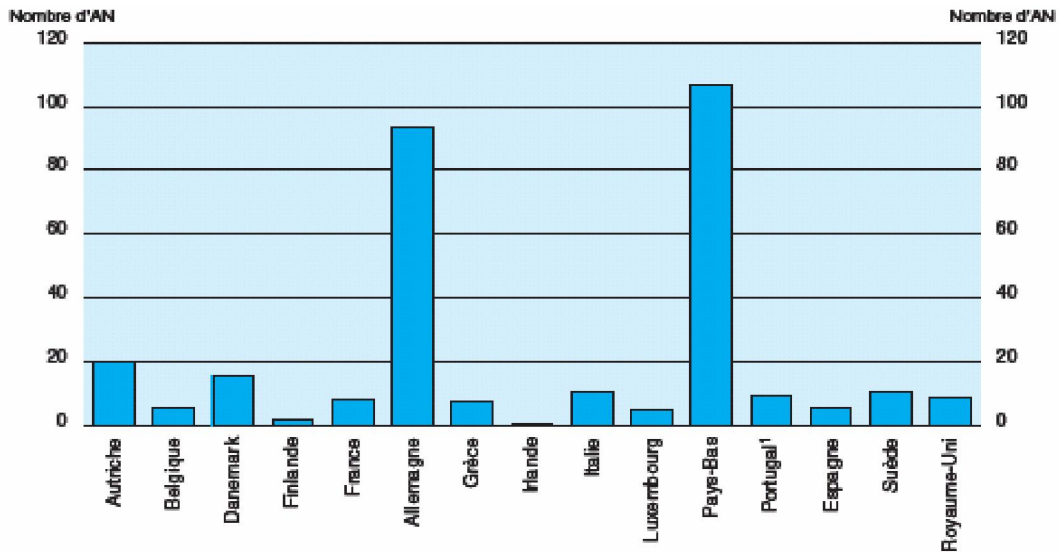
Source: OCDE ,implementing domestic tradable permits for environmental protection ,paris,France,2000,p :231.

كما هو موضح في الشكل نلاحظ أن كمية الانبعاثات لغازات SO₂، CFCs، Sox، Nox تنخفض تدريجيا من السنوات الأولى حتى السنة العاشرة و هذا راجع لتطبيق نظام تراخيص التلوث القابلة للتداول في الاتحاد الأوروبي و منه يمكن القول أن لهذه التراخيص فعالية كبيرة في تخفيض التلوث و حماية البيئة إذ أن لها أثر كبير في تحقيق أهداف السياسة البيئية.

2- المبادرات الطوعية:تعتبر المبادرات الطوعية من الأدوات الحديثة للسياسة البيئية و التي يتم الاعتماد عليها في معالجة الأضرار البيئية و حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و تشكل الاتفاقيات المتفاوض عليها (les accords négociés)النموذج الأوروبي في إطار المبادرات الطوعية. و هذه الاتفاقيات يعمل بها تقريبا في كل دول الاعضاء للإتحاد الأوروبي، إذ أن العدد الإجمالي لها ما يقارب 300 اتفاقية متفاوض عليها وهي موزعة بشكل غير متساوي بين دول الأعضاء، و يمثل عدد هذه الاتفاقيات في ألمانيا و هولندا ثلثي هذه الاتفاقيات في الاتحاد الأوروبي.¹ و هذا ما يوضحه الشكل رقم (05.4):

1- OCDE,les approches volontaires dans les politiques de l'environnement :analyse et évaluation,op-cit ,p :54.

الشكل رقم(05.4):عدد الاتفاقيات المتفاوض عليها في بعض دول الاتحاد الأوروبي



Source:OCDE,les approches volontaires dans les politiques de l'environnement :analyse et évaluation,op-cit ,p :54.

المطلب الثاني:تحليل الإطار العام للسياسة الجبائية

يعود أصل السياسات الجبائية في الاتحاد الأوروبي إلى معاهدة روما و التي وقعت في مارس 1957والتي تم تأسيس في إطارها المفوضية الأوروبية(CE) ، إذ بموجبها تم وضع القواعد و الأسس بالنسبة للجباية في الاتحاد¹. و على هذا الأساس نتناول في هذا المطلب النظام الجبائي للإتحاد، هيكل واتجاهات الإيرادات الجبائية والإصلاح الجبائي.

أولاً.لمحة عن النظام الجبائي في الاتحاد الأوروبي:

1- تنوع الأنظمة الجبائية:إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لديها أنظمة جبائية غير متجانسة و هذا نتيجة التقاليد التاريخية و الوطنية، إن الأنظمة الجبائية في الاتحاد تسمح للدول الأعضاء التفاوض على المستوى الإقليمي أو المحلي بمقتضى المنظمة الدستورية أو الإدارية للسلطات الحكومية. وفي ميدان الاقتطاعات الجبائية العمل الأوروبي ليس فرعي بل له أهداف ليس فقط توحيد الأنظمة الجبائية فيما يخص الاقتطاعات الإجبارية بين الدول الأعضاء و إنما جعلها متلائمة و متوافقة ليس فقط بين الدول الأعضاء و إنما بما يتماشى مع أهداف المفوضية الأوروبية(CE)².

¹ - للإطلاع على المؤشرات المالية و الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي أنظر الملحق رقم:02.

2- La commission européenne,la politique fiscale dans l'union européenne,office des publications officielles des communautés européenne, Luxembourg, 2000,p :5.

2- التوافق و التنسيق الجبائي في الاتحاد الأوروبي: على مدى ثلاث عشرات من الزمن يقوم الاتحاد بوضع مشاريع للتوافق الجبائي، إن مبدأ التوافق الجبائي للتشريعات " l'harmonisation des législations " مسجل في المادة 93 للمفوضية الأوروبية (CE) و الذي ينص على تصحيح القواعد التي تتسبب في الانحرافات الاقتصادية و من الضروري وضع الفرق بين التوافق الجبائي استنادا إلى قاعدة الوعاء و الأسعار الموحدة للضرائب غير المباشرة والتنسيق الجبائي، الذي يجعل السياسات الجبائية في الدول الأعضاء متقاربة وموجهة. إن التنسيق الجبائي في الاتحاد يفرض إلى نظام جبائي موحد و قابل للتطبيق بين جميع دول الأعضاء، إن السياسة الجبائية في الاتحاد لا تميل إلى اختيار ضرائب موحدة، لأن سلطة فرض الضرائب تعود إلى دول الأعضاء و ليس للاتحاد. و لهذا توجد اختلافات و منافسة من حيث الوعاء الجبائي و المعدلات الضريبية و الإعفاءات الجبائية.¹ إن الإطار المؤسسي للسياسة الجبائية في الاتحاد يتم هيكلته كالتالي:²

- المفوضية الأوروبية (CE) لديها كل الحقوق للمبادرات الخاصة.
- البرلمان الأوروبي يتم استشارته في المسائل الجبائية.
- مجلس الوزراء للاتحاد يتخذ القرارات حول الجبائية بالإجماع.
- محكمة العدل الأوروبية تضمن احترام قوانين الاتحاد الأوروبي.

إن عملية صنع القرارات الجبائية تتم بمبدأ الإجماع و التي نصت عليها معاهدة روما. و كذلك بالنسبة لإستراتيجية تنسيق السياسات الجبائية تتم وفق منهج (soft law) و الذي يتخذ مبدأ الإجماع و توافق الآراء بالاشتراك مع الإجراءات التشريعية و هو غير ملزم قانونيا. هذا المنهج يسمح بمحاربة المنافسة الجبائية بين الدول الأعضاء.

ثانيا. هيكل و اتجاهات الإيرادات الجبائية:

1- التقسيمات الضريبية واتجاهاتها: تقسيم الضرائب في النظام الجبائي للاتحاد الأوروبي يعتمد عموما على ثلاثة أنواع هامة و التي تتمثل في الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة و المساهمات الاجتماعية و هذا التقسيم حسب النوع و تقسم أيضا الضرائب حسب الوظيفة الاقتصادية إلى ضرائب على العمل و ضرائب على رأس المال و ضرائب على الاستهلاك و التقسيمات حسب النوع هي كالتالي:

أ- **الضرائب المباشرة:** و التي يتحملها دافعي الضرائب مثل الضرائب على الدخل، الضرائب على الشركات، الضرائب على الثروة و أغلب الضرائب المحلية. إن الضرائب المباشرة في الاتحاد الأوروبي توافقه محدود جدا و لهذا المعاهدة الأوروبية لا توفر أحكام محددة بشأن هذه الضرائب، إن محكمة العدل الأوروبية تقر بأن تطوير التوافق الجبائي يتم على أساس التنظيم المتعلق بالتصحيحات التشريعية.³

1- Christa randzio-plath, **coordination fiscale en europe**, p:3, en ligne: <http://lipietz.net/spip.php?article136>,

2- Michel aujean, **la politique fiscale européenne entre harmonisation, coordination et coopération renforcée**, revue, cairn.info, n°01, janvier 2007, France, p:240,245.

3- La commission européenne, **la politique fiscale dans l'union européenne**, op-cit, p:7.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

- القواعد الرئيسية في الاتحاد الأوروبي بالنسبة للضرائب المباشرة هي:¹
- تجنب الازدواج الضريبي بالنسبة للشركات، و خاصة الشركات الأم و فروعها المتواجدة في العديد من الدول الأعضاء. (ولقد تم تطبيقها)
 - توافق الجباية على المدخرات (la fiscalité de l'épargne) إذ يسمح للمواطنين الأوروبيين استثمار أموالهم في جميع دول الاتحاد الأوروبي(و لقد تم تطبيقها من سنة 2003 إلى غاية 2008)
 - إقامة تعاون أوروبي من أجل محاربة التهرب الجبائي.
- و لكن عموما يبقى التوافق الجبائي بالنسبة للضرائب المباشرة محدود جدا. ويمكن توضيح تطور حجم الإيرادات بالنسبة للضرائب المباشرة في الاتحاد الأوروبي (EU27) وبما في ذلك الدولتين (اسلندا والنرويج) في الجدول التالي:
- الجدول رقم(01.4):إجمالي الضرائب المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة

2009 -1995

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
BE	16.7	16.8	17.2	17.8	17.4	17.6	17.8	17.6	17.2	17.5	17.6	17.3	17.0	17.3	15.9
BG	9.0	9.3	9.1	8.7	7.7	6.9	7.5	6.4	6.2	6.0	4.9	5.2	6.2	6.7	5.8
CZ	9.6	8.4	8.9	8.3	8.5	8.3	8.8	9.1	9.6	9.6	9.2	9.2	9.5	8.0	7.4
DK	31.0	31.0	30.5	30.1	30.3	30.5	29.5	29.3	29.6	30.4	31.9	30.7	30.1	29.9	30.2
DE	10.9	11.3	11.1	11.4	11.9	12.5	11.0	10.7	10.6	10.2	10.3	10.9	11.3	11.5	11.0
EE	10.4	9.0	9.3	10.4	9.8	7.7	7.2	7.5	8.0	7.9	7.0	7.1	7.6	7.9	7.5
IE	13.6	14.1	14.0	13.8	13.9	13.5	12.8	11.6	11.9	12.4	12.3	13.2	12.9	11.7	10.9
EL	6.9	6.6	7.3	8.8	9.1	10.0	8.8	8.8	8.0	8.2	8.7	8.2	8.2	8.2	8.5
ES	10.3	10.4	10.6	10.3	10.4	10.5	10.4	10.8	10.5	10.6	11.4	12.2	13.4	11.3	10.0
FR	8.4	9.0	9.7	11.8	12.4	12.5	12.6	11.8	11.4	11.6	11.8	12.2	11.9	11.9	10.2
IT	15.0	15.4	16.5	14.6	15.0	14.5	14.8	14.1	14.7	13.9	13.4	14.4	15.1	15.3	15.4
CY	8.8	8.5	8.6	9.8	10.7	11.0	11.2	11.2	9.6	8.7	10.2	10.8	13.8	12.9	11.2
LV	7.1	7.0	7.5	8.0	7.7	7.3	7.6	7.8	7.6	7.9	7.9	8.5	9.2	9.7	7.2
LT	8.4	8.0	8.7	9.0	9.1	8.4	7.8	7.5	8.0	8.7	9.0	9.6	9.2	9.3	6.0
LU	15.4	15.9	16.5	16.1	14.9	15.0	15.3	15.4	14.8	13.1	13.7	13.2	13.2	13.4	14.0
HU	8.6	9.1	8.8	8.7	9.3	9.7	10.1	10.1	9.6	9.0	9.1	9.4	10.3	10.5	9.8
MT	8.3	7.4	8.3	8.0	8.8	9.2	10.2	11.4	12.0	11.4	12.0	12.1	13.5	13.1	13.9
NL	12.5	13.0	12.4	12.2	12.1	12.0	11.7	11.8	11.0	10.7	11.7	11.9	12.2	11.9	12.1
AT	11.7	12.7	13.6	13.7	13.3	13.2	15.1	13.9	13.8	13.6	12.9	13.0	13.5	14.0	12.8
PL	11.7	11.3	11.1	10.9	7.7	7.2	6.7	6.9	6.6	6.4	7.0	7.5	8.6	8.6	7.5
PT	8.3	8.9	9.0	8.7	9.1	9.6	9.2	9.1	8.5	8.4	8.3	8.7	9.5	9.7	9.1
RO	10.6	9.8	10.3	8.4	7.8	7.0	6.4	5.8	6.0	6.4	5.3	6.0	6.7	6.7	6.5
SI	6.9	7.4	7.5	7.5	7.5	7.4	7.6	7.8	8.0	8.3	8.7	9.1	9.2	8.9	8.4
SK	10.8	9.7	9.2	9.0	9.0	7.4	7.5	7.1	7.1	6.1	6.0	6.1	6.2	6.5	5.5
FI	17.4	19.2	18.7	19.1	18.8	21.4	19.3	19.2	18.1	17.8	17.9	17.7	17.8	17.9	16.5
SE	19.8	20.7	21.1	21.0	21.7	22.6	20.8	19.6	20.2	20.9	22.0	22.2	21.2	19.8	19.7
UK	15.2	14.9	15.2	16.4	16.3	16.7	16.8	15.7	15.2	15.4	16.4	17.1	16.8	18.3	16.1
NO	16.2	17.0	16.8	15.8	16.9	20.1	20.2	19.8	19.5	21.1	22.4	23.0	22.1	22.8	19.6
IS	12.9	13.3	14.1	14.2	15.3	16.1	16.5	16.5	16.8	17.0	18.3	18.8	18.9	18.3	16.7

Source: European commission,taxation trends in the european union, op-cit,p:298.

من الجدول رقم (01.4) نلاحظ أن متوسط نسبة الإيرادات من الضرائب المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح ما بين 13% إلى 14% خلال المدة 1995 و 2009 في جميع الدول الأعضاء و نلاحظ أيضا وجود اختلافات ما بين الدول الأعضاء بالنسبة لعائدات هذه الضرائب.

1- European commission,taxation trends in the european union,Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg,2011,p:60.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

ب- الضرائب غير المباشرة: وتتم الاقتطاعات في هذا النوع من الضرائب على العمليات المتعلقة بالإنتاج و الاستهلاك، مثل الرسم على القيمة المضافة " TVA " و الرسوم غير المباشرة. الضرائب غير المباشرة توافقها مرتبط بالسوق الداخلية للاتحاد الأوروبي.¹

إن التوافق الجبائي " l'harmonisation fiscale " ليس هو التوحيد: المعدلات ليس متطابقة في جميع الدول الأعضاء، إن كل دولة لديها معدل للضريبة على القيمة المضافة نمطي أو معياري ما لا يقل عن 15% و معدل أو معدلين منخفضين ما لا يقل عن 5% و التي تطبق على بعض المنتجات أو النشاطات الاجتماعية والثقافية (المواد الغذائية، المواد الصيدلانية، الكتب، المتاحف). فمثلا المعدلات النمطية في دولة ليكسمبورغ هي 15% و في السويد 25% و في فرنسا المعدل العادي للضريبة على القيمة المضافة هو 19.60% و المعدل المنخفض 5.5%. ولا تستطيع أي دولة من الدول الأعضاء أن تغير معدلاتها بالنسبة لهذا النوع من الضرائب إلا عن طريق موافقة الدول الأخرى الشريكة لها في المعاملات في الاتحاد. إن التصديق على المعاهدة التي تمت في فيينا بالنمسا في سنة 2006 تسمح لتسعة دول من الاتحاد و التي طلبت ذلك، بالاستمرار في تخفيض المعدلات حتى سنة 2010 بالنسبة للخدمات التي لديها كثافة في اليد العاملة. و لقد تم في سنة 2010 اقتراح بأن يتم تمديد المعدل الأدنى بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة بـ 15% في جميع الدول الأعضاء إلى غاية سنة 2015. إن الإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة أن تجعلها إداريا أقل عبئا.²

1- La commission européenne, la politique fiscale dans l'union européenne, op-cit, p:7.

2- European commission, taxation trends in the european union, op-cit, p:82.

الفصل الرابع:الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

و يمكن توضيح تطور حجم الإيرادات بالنسبة للضرائب غير المباشرة في الاتحاد الأوروبي (EU27) وبما في ذلك الدولتين (اسلندا و النرويج) في الجدول التالي:

الجدول رقم(02.4):إجمالي الضرائب غير المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2009 -1995

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
BE	12.8	13.3	13.5	13.5	13.8	13.7	13.2	13.2	13.3	13.4	13.5	13.6	13.3	13.1	13.0
BG	12.2	11.2	10.4	14.2	13.3	13.8	13.4	12.6	14.5	16.3	16.6	17.2	17.0	17.8	15.4
CZ	12.3	12.1	11.5	11.0	11.5	11.3	11.0	10.8	11.1	11.8	11.8	11.3	11.5	11.3	11.7
DK	17.0	17.4	17.6	18.3	18.3	17.2	17.4	17.5	17.4	17.6	18.0	18.1	17.9	17.4	17.0
DE	12.0	11.9	11.9	12.0	12.6	12.5	12.2	12.1	12.2	12.0	12.1	12.4	12.9	12.8	12.9
EE	12.6	13.1	13.8	12.6	11.7	12.3	12.3	12.5	12.1	12.3	13.4	13.5	13.7	12.4	15.2
IE	14.5	14.5	14.1	13.8	13.7	13.6	12.5	12.4	12.6	13.2	13.7	14.2	13.6	12.7	11.5
EL	12.8	13.2	13.3	13.5	14.1	14.2	13.8	13.3	12.4	12.0	12.0	12.6	12.8	12.5	11.5
ES	10.7	10.7	11.0	11.5	12.0	11.9	11.5	11.6	11.9	12.2	12.6	12.7	12.1	10.2	9.0
FR	16.0	16.6	16.6	16.4	16.4	15.8	15.4	15.4	15.3	15.5	15.6	15.5	15.3	15.1	15.1
IT	12.4	12.2	12.7	15.6	15.3	15.2	14.7	14.7	14.3	14.3	14.4	15.1	15.0	14.1	13.9
CY	11.4	11.0	10.2	11.1	10.7	12.4	13.0	13.3	16.4	17.0	17.1	17.9	19.6	18.6	15.3
LV	14.1	13.0	13.9	15.0	13.7	12.3	11.8	11.2	12.1	11.9	12.7	13.2	12.6	11.1	10.9
LT	12.0	11.5	13.5	13.8	13.6	12.6	12.2	12.4	11.7	11.2	11.4	11.4	11.9	11.9	11.8
LU	11.8	11.8	12.8	13.1	13.3	14.0	13.6	13.0	12.6	13.5	13.4	12.8	12.6	11.9	11.9
HU	17.5	16.6	15.1	15.3	16.0	16.3	15.3	14.9	15.7	16.2	15.8	15.3	16.0	15.9	16.6
MT	12.3	11.7	12.4	11.4	12.4	12.6	13.3	13.6	12.9	15.0	15.4	15.2	15.0	14.8	14.3
NL	11.8	12.0	12.2	12.3	12.7	12.5	12.9	12.7	12.7	12.9	12.9	13.1	13.0	12.7	12.2
AT	14.8	15.2	15.7	15.6	15.7	15.3	15.3	15.4	15.3	15.1	14.9	14.4	14.3	14.4	15.0
PL	14.2	14.4	13.9	13.1	13.6	12.6	12.5	13.2	13.2	13.1	13.9	14.5	14.4	14.4	13.1
PT	13.5	13.6	13.4	13.8	14.1	13.5	13.5	14.0	14.6	14.0	14.8	15.2	14.8	14.4	12.9
RO	9.3	8.8	9.1	11.4	12.2	12.2	11.3	11.6	12.3	11.7	12.9	12.8	12.6	12.0	11.0
SI	15.5	15.7	15.3	16.0	16.6	15.8	15.6	15.9	16.0	15.8	15.7	15.2	14.9	14.4	14.4
SK	14.5	13.8	13.1	12.8	12.4	12.5	11.3	11.4	11.9	12.3	12.6	11.4	11.4	10.7	10.6
FI	14.2	14.3	14.9	14.6	14.5	13.9	13.4	13.7	14.3	14.0	14.1	13.9	13.3	13.2	13.8
SE	15.9	16.4	16.6	17.3	18.4	16.4	16.4	16.6	16.7	16.5	16.6	16.8	16.7	18.1	19.0
UK	13.4	13.5	13.6	13.5	13.8	13.9	13.5	13.4	13.2	13.2	12.9	12.9	12.8	12.3	12.0
NO	16.0	15.9	15.8	15.9	15.3	13.6	13.4	13.4	13.0	12.8	12.2	12.3	12.7	11.3	11.9
IS	17.9	18.2	17.8	17.5	18.7	18.2	15.9	15.9	16.7	17.8	19.1	19.4	18.6	15.6	13.9

Source: European commission,taxation trends in the european union, op-cit,p:286.

من الجدول رقم (02.4) نلاحظ أن متوسط نسبة الإيرادات من الضرائب غير المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح ما بين 13% إلى 14% خلال المدة 1995 و 2009 في جميع الدول الأعضاء و نلاحظ أيضا وجود اختلافات ما بين الدول الأعضاء بالنسبة لعائدات هذه الضرائب.

ج- المساهمات الاجتماعية:هي اقتطاعات إجبارية المستوفاة من طرف منظمات التأمينات الاجتماعية و التي تضمن للمؤمن دخلا بديلا في حالة ظهور بعض المخاطر (مرض، حوادث العمل، العجز والشيخوخة، البطالة إلخ...). و يتم دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي من قبل الموظفين و أرباب العمل.¹ و يمكن توضيح تطور حجم المساهمات الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي (EU27) وبما في ذلك الدولتين (اسلندا و النرويج) في الجدول التالي:

1- La commission européenne,la politique fiscale dans l'union européenne,op-cit,p:7.

الفصل الرابع:الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

الجدول رقم(03.4):إجمالي المساهمات الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2009 –1995

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
BE	14.4	14.3	14.2	14.3	14.3	14.0	14.2	14.4	14.4	14.0	13.7	13.5	13.7	14.0	14.5
BG	9.6	8.2	8.1	9.2	9.8	10.8	9.8	9.6	10.3	10.2	9.7	8.3	8.1	7.8	7.7
CZ	14.3	14.2	14.6	14.0	14.0	14.2	14.2	14.9	15.0	16.0	16.1	16.2	16.3	16.2	15.4
DK	1.1	1.1	1.0	1.0	1.6	1.8	1.7	1.2	1.2	1.2	1.1	1.0	1.0	1.0	1.0
DE	16.8	17.4	17.7	17.4	17.2	16.9	16.7	16.7	16.9	16.5	16.3	15.9	15.1	15.1	15.7
EE	11.8	11.4	11.4	11.3	11.1	10.9	10.7	11.0	10.6	10.3	10.3	10.1	10.6	11.7	13.1
IE	5.0	4.6	4.3	4.1	4.3	4.4	4.5	4.4	4.4	4.6	4.7	4.8	5.0	5.4	5.8
EL	9.3	9.6	9.9	10.3	10.2	10.5	10.6	11.6	11.7	11.2	11.2	10.6	11.1	11.0	10.4
ES	11.8	12.0	12.0	11.9	11.9	12.0	12.2	12.1	12.2	12.2	12.1	12.1	12.2	12.3	12.4
FR	18.6	18.6	18.1	16.1	16.3	16.1	16.1	16.2	16.4	16.2	16.3	16.4	16.2	16.2	16.6
IT	12.6	14.3	14.6	12.2	12.1	12.1	12.0	12.1	12.3	12.3	12.5	12.5	13.0	13.5	13.8
CY	6.5	6.6	6.8	6.9	6.6	6.5	6.8	6.7	7.0	7.7	8.3	7.8	7.5	7.7	8.6
LV	12.0	10.8	10.6	10.8	10.7	9.9	9.2	9.3	8.9	8.7	8.4	8.8	8.7	8.2	8.5
LT	7.2	7.6	8.4	9.0	9.2	9.4	8.9	8.6	8.5	8.4	8.1	8.4	8.6	9.0	11.6
LU	9.8	9.8	10.0	10.2	10.1	10.1	10.9	10.9	10.8	10.7	10.4	9.9	9.9	10.0	11.1
HU	14.7	13.6	13.8	13.6	13.0	13.0	12.8	12.8	12.6	12.2	12.6	12.5	13.6	13.6	13.0
MT	6.1	6.3	6.8	6.1	6.2	6.4	6.9	6.5	6.5	6.5	6.4	6.1	5.8	6.1	6.0
NL	15.9	15.2	15.1	15.0	15.5	15.4	13.7	13.3	13.8	13.9	12.9	14.0	13.5	14.5	13.8
AT	14.9	15.0	15.1	15.1	15.1	14.8	14.9	14.7	14.7	14.7	14.6	14.4	14.3	14.3	14.9
PL	11.3	11.6	11.7	11.6	13.7	12.9	13.4	12.9	12.8	12.3	12.3	12.2	12.0	11.3	11.3
PT	7.8	7.6	7.8	7.8	7.8	8.0	8.3	8.4	8.6	8.3	8.4	8.4	8.5	8.7	9.0
RO	7.6	7.3	7.0	9.2	11.0	11.1	10.9	10.7	9.4	9.1	9.6	9.7	9.7	9.3	9.4
SI	16.8	15.0	14.3	14.4	14.1	14.3	14.5	14.3	14.2	14.2	14.2	14.0	13.7	14.0	15.0
SK	15.0	15.9	15.0	14.9	14.0	14.1	14.3	14.6	13.8	13.1	12.6	11.7	11.7	12.0	12.6
FI	14.1	13.6	12.8	12.6	12.6	11.9	12.1	11.8	11.7	12.0	12.2	11.9	11.9	12.1	12.8
SE	12.3	13.2	13.0	13.0	11.4	12.5	12.2	11.3	10.9	10.7	10.3	9.3	9.4	8.5	8.2
UK	6.1	5.9	6.1	6.0	6.1	6.2	6.2	5.9	6.3	6.6	6.7	6.7	6.6	6.8	6.8
NO	9.8	9.6	9.6	10.3	10.1	8.9	9.2	9.9	9.8	9.4	8.9	8.7	9.1	9.0	9.8
IS	2.5	2.7	2.7	2.7	2.8	2.9	2.8	2.9	3.1	3.1	3.2	3.3	3.0	2.8	3.1

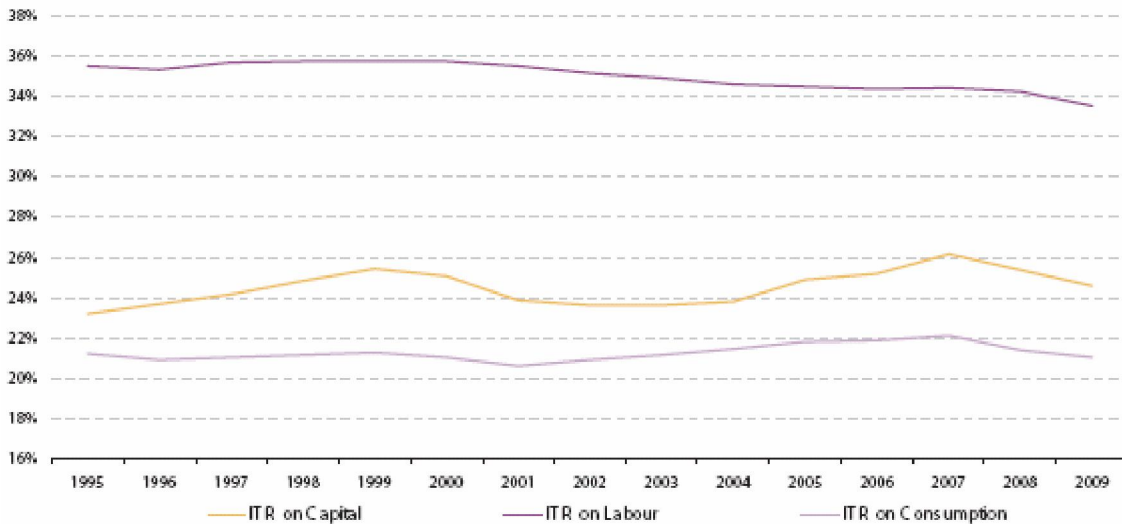
Source: European commission,taxation trends in the european union, op-cit,p:304.

من الجدول رقم (03.4)نلاحظ أن متوسط نسبة المساهمات الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 10% إلى 11% خلال المدة 1995 و 2009 في جميع الدول الأعضاء و نلاحظ أيضا وجود اختلافات ما بين الدول الأعضاء بالنسبة لعائدات هذه الضرائب.

أما الضرائب حسب الوظيفة الاقتصادية فتقسم إلى ضرائب على العمل و ضرائب على رأس المال و ضرائب على الاستهلاك وهذا ما تشير إليه معطيات الشكل رقم (06.4) و الذي يمثل تطور المعدلات الضمنية للضرائب على العمل و الاستهلاك و رأس المال في الاتحاد الأوروبي (EU 27) خلال الفترة 2009-1995. في الشكل (06.4) يمثل الخط (ITR on capital) المعدلات الضمنية للضريبة على رأس المال و يمثل الخط (ITR on labour) المعدلات الضمنية للضريبة على العمل و يمثل الخط (ITR on consumption) المعدلات الضمنية للضريبة على الاستهلاك.¹

¹ - للإطلاع على نسبة الضرائب حسب الوظيفة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة:2000-2009 أنظر الملحق رقم:03.

الشكل رقم(06.4):تطور المعدلات الضمنية للضرائب على رأس المال و ضرائب العمل و ضرائب الاستهلاك بالنسب المئوية خلال الفترة 1995-2009



Source: European commission, taxation trends in the european union, op-cit,p:79.

من خلال الشكل نلاحظ أن المعدلات الضمنية ITR (implicit tax rates) للضريبة على رأس المال تتراوح تقريبا بين 23% و 26% من سنة 1995 حتى سنة 2009 و المعدلات الضمنية للضرائب على الاستهلاك تتراوح تقريبا ما بين 20% و 22% خلال هذه الفترة أما المعدلات الضمنية للضرائب على العمل فتتراوح تقريبا خلال هذه الفترة ما بين 34% و 36% ، معدلات الضريبة الضمنية على العمل،وعلى الرغم من تراجعها التدريجي،لا تزال أعلى بكثير من تلك التي على رأس المال والاستهلاك.

2- تطور الحصيلة الجبائية:نبين في هذا العنصر تطور الحصيلة الإجمالية للجبائية في الاتحاد.

تشير معطيات الجدول رقم (04.4) و التي تعبر عن تطور الحصيلة الإجمالية للجبائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (EU27) و بما في ذلك الدولتين (اسلندا و النرويج) خلال الفترة ما بين 1995-2009 . حيث تصل في بعض الدول مثل (بلجيكا، الدنمارك،فرنسا،إيطاليا،فيلندا) بصفة خاصة أعلى من 40% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2009 بينما في الدول الأعضاء الأخرى تتراوح بين 28% إلى 39% من الناتج المحلي الإجمالي. وهناك ثماني دول من أوروبا الوسطى و الشرقية التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في عامي (2004 و 2007) هي من بين الدول التي فيها العائدات الضريبية ضعيفة بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي ونلاحظ أن الإيرادات الجبائية في الدول الاعضاء لم تتغير تقريبا على مدى السنوات العشر الماضية وقد سجلت أكبر انخفاض في نسبة الضرائب في سلوفاكيا (من 34.1% في عام 2000 إلى 28.8% في عام 2009)، السويد (من 51.5% إلى 46.9%) في اليونان(من 34.6% إلى 30.3%) وفيلندا (من 47.2% إلى 43.1%). بدلا من ذلك، قد زادت في الجزيرتين قبرص ومالطا، إلى حد كبير نسبة الإيرادات من الضرائب (من 28.2% إلى 34.2% في مالطا و 30.0% إلى 35.1% في قبرص).

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

الجدول رقم(04.4):إجمالي الضرائب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 1995-2009

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	Difference ¹⁾		Ranking	Revenue ²⁾
	1995 to 2009	2000 to 2009	2009	2009															
BE	43.9	44.4	45.0	45.5	45.5	45.2	45.3	44.8	44.9	44.9	44.5	44.0	44.4	43.5	-0.5	-1.7	3	147 417	
BG	30.8	28.6	27.6	32.1	30.8	31.5	30.8	28.5	31.0	32.5	31.3	30.7	33.3	32.3	28.9	-2.0	-2.7	23	10 121
CZ	36.2	34.7	35.0	33.3	34.0	33.8	34.0	34.8	35.7	37.4	37.1	36.7	37.2	35.5	34.5	-1.7	0.6	16	47 265
DK	48.8	49.2	48.9	49.3	50.1	49.4	48.5	47.9	48.0	49.0	50.8	49.6	48.9	48.1	48.1	-0.7	-1.3	1	106 958
DE	39.8	40.7	40.7	40.9	41.7	41.9	40.0	39.5	39.6	38.7	38.8	39.1	39.3	39.4	39.7	-0.1	-2.1	8	952 050
EE	34.8	33.5	34.4	34.3	32.5	31.0	30.2	31.0	30.8	30.6	30.6	30.7	31.9	32.1	35.9	1.1	4.9	13	4 969
IE	33.1	33.1	32.4	31.7	31.9	31.5	29.7	28.4	28.9	30.2	30.7	32.2	31.4	29.7	28.2	-4.9	-3.3	25	45 056
EL	29.1	29.4	30.6	32.5	33.4	34.6	33.2	33.7	32.1	31.3	31.9	31.5	32.1	31.7	30.3	1.2	-4.3	21	70 704
ES	32.7	33.1	33.2	33.0	33.6	33.9	33.5	33.9	33.9	34.5	35.6	36.4	37.1	33.2	30.4	-2.3	-3.5	20	320 704
FR	42.7	43.9	44.1	44.0	44.9	44.1	43.8	43.1	42.9	43.2	43.6	43.9	43.2	42.9	41.6	-1.1	-2.5	7	792 984
IT	40.1	41.8	43.7	42.5	42.5	41.8	41.5	40.9	41.3	40.6	40.4	42.0	43.0	42.9	43.1	3.1	1.4	4	656 168
CY	26.7	26.2	25.6	27.7	28.0	30.0	30.9	31.2	33.0	33.4	35.5	36.5	40.9	39.1	35.1	8.4	5.2	14	5 955
LV	33.2	30.8	32.1	33.7	32.0	29.5	28.5	28.3	28.5	28.5	29.0	30.4	30.5	29.1	26.6	-6.5	-2.9	27	4 938
LT	27.5	27.1	30.6	31.7	31.7	30.1	28.6	28.4	28.1	28.3	28.5	29.4	29.7	30.2	29.3	1.8	-0.8	22	7 778
LU	37.1	37.6	39.3	39.4	38.3	39.1	39.8	39.3	38.1	37.3	37.6	35.9	35.7	35.3	37.1	0.0	-2.1	12	14 098
HU	40.8	39.3	37.8	37.6	38.3	39.0	38.2	37.8	37.8	37.4	37.5	37.3	39.9	40.0	39.5	-1.4	0.5	9	36 673
MT	26.8	25.4	27.5	25.6	27.3	28.2	30.4	31.5	31.4	32.9	33.7	33.4	34.3	33.9	34.2	7.5	6.0	17	1 995
NL	40.2	40.2	39.7	39.4	40.4	39.9	38.3	37.7	37.4	37.5	37.6	39.0	38.7	39.1	38.2	-2.0	-1.7	10	218 380
AT	41.4	42.9	44.4	44.4	44.0	43.2	45.3	43.9	43.8	43.4	42.3	41.8	42.0	42.6	42.7	1.3	-0.6	6	117 059
PL	37.1	37.2	36.5	35.4	34.9	32.6	32.2	32.7	32.2	31.5	32.8	33.8	34.8	34.3	31.8	-5.3	-0.8	18	98 727
PT	29.5	30.2	30.2	30.3	31.0	31.1	30.9	31.5	31.7	30.6	31.5	32.3	32.9	32.8	31.0	1.5	-0.1	19	52 089
RO	27.5	25.9	26.4	29.0	31.0	30.2	28.6	28.1	27.7	27.2	27.8	28.5	29.0	28.0	27.0	-0.5	-3.3	26	31 658
SI	39.2	38.1	37.0	37.8	38.2	37.5	37.7	38.0	38.2	38.3	38.6	38.3	37.8	37.2	37.6	-1.6	0.1	11	13 308
SK	40.3	39.4	37.3	36.7	35.4	34.1	33.1	33.0	32.9	31.5	31.3	29.2	29.3	29.2	28.8	-11.5	-5.3	24	18 135
FI	45.7	47.1	46.4	46.3	45.9	47.2	44.8	44.7	44.1	43.5	43.9	43.8	43.0	43.1	43.1	-2.6	-4.1	5	73 838
SE	47.9	50.3	50.7	51.2	51.5	51.5	49.5	47.5	47.8	48.1	48.9	48.3	47.3	46.5	46.9	-1.1	-4.6	2	136 381
UK	34.7	34.4	34.8	35.9	36.2	36.7	36.4	34.9	34.7	35.1	36.0	36.7	36.3	37.5	34.9	0.2	-1.8	15	546 075
NO	42.0	42.4	42.2	42.0	42.3	42.6	42.9	43.1	42.3	43.3	43.5	44.0	43.8	43.0	41.4	-0.6	-1.2		112 904
IS	33.3	34.3	34.6	34.4	36.8	37.1	35.3	35.2	36.7	37.9	40.6	41.4	40.5	36.7	33.7	0.4	-3.4		2 930

1- In percentage points

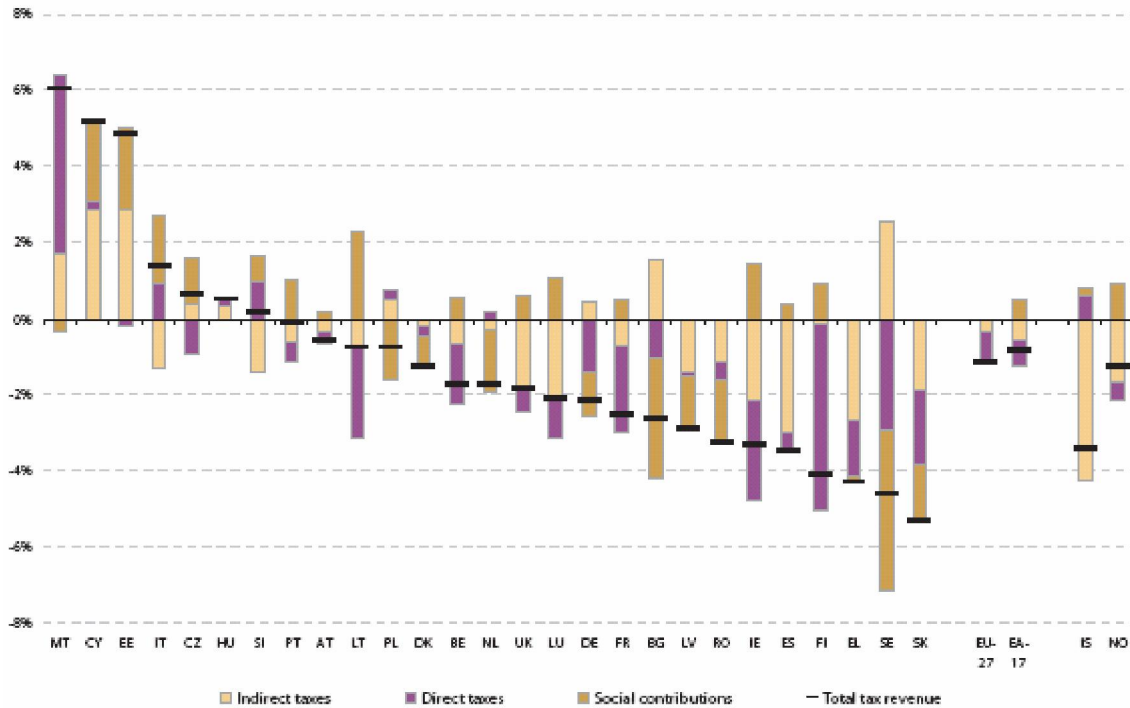
2- In millions of euro

Source: European commission,taxation trends in the european union, op-cit,p:282.

من الجدول رقم (04.4) نلاحظ أن متوسط نسبة الإيرادات من الضرائب (الضرائب المباشرة،الضرائب غير المباشرة،المساهمات الاجتماعية) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح ما بين 35% إلى 37% خلال المدة 1995 و 2009 في جميع الدول الأعضاء و نلاحظ أيضا وجود اختلافات ما بين الدول الأعضاء بالنسبة للعوائد الضريبية.

و تشير معطيات الشكل رقم (07.4) و التي تعبر عن التغيرات للأنواع الرئيسية للضرائب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي و التي تعبر عن تحليل التغير في العبء الجبائي الكلي ايجابيا أو سلبيا (و توازن العبء الجبائي يمثل النسبة المتلى للضغط الجبائي) للمكونات الرئيسية الثلاثة من الإيرادات الجبائية، و يشير الخط (total tax revenue) الذي هو في الشكل إلى التغير في الضرائب الإجمالية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، في هذه الفترة بعض الدول الأعضاء قامت بفرض أنواع من الضرائب. إن الزيادة أو النقصان في الإيرادات الجبائية موزعة بين الضرائب المباشرة (direct taxes) و الضرائب غير المباشرة (indirect taxes) و المساهمات الاجتماعية (social contribution) .

الشكل رقم(07.4):التغيرات لأنواع الرئيسية للضرائب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2009



Source: European commission, taxation trends in the european union, op-cit,p:65.

في الواقع أن الأنواع الرئيسية للضرائب في الاتحاد هي في نفس الاتجاه، و لقد قامت بعض الدول كإيرلندا و ليتوانيا و اللوكسمبورغ إلى تحويل العبء الجبائي إلى المساهمات الاجتماعية و كذلك بالنسبة للسويد و بلغاريا طبقت الزيادة في الضرائب غير المباشرة و في نفس الوقت قاما بتخفيض المساهمات الاجتماعية و عائدات الضرائب المباشرة، و نتساءل مع ذلك ما هي التغيرات في تركيبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة هل كانت نتيجة متعمدة أو كنتيجة ثانوية للقرارات. و نعطي مثال على تحويل العبء الجبائي في ألمانيا في سنة 2007 نتيجة الإصلاحات حيث تم استخدام بعض العائدات من الزيادة في الرسم على القيمة المضافة لتمويل التخفيضات في المساهمات الاجتماعية. و نستنتج أيضا أن تقلل الضرائب المباشرة هي أقل عند الأعضاء الجدد مثلا في بلغاريا، رومانيا، بولندا، وبلاد البلقان، و حصة الضرائب المباشرة في مجموع الضرائب هي الأعلى في الدول الإسكندنافية، بينما في الدول الجنوبية (اليونان، البرتغال...الخ) تعتمد على الضرائب غير المباشرة¹

ثالثا.الإصلاح الجبائي:

1- الاتجاهات العامة للإصلاحات الجبائية:منذ أوائل سنوات التسعينيات(1990) اعتمد الاتحاد

الأوروبي في تنفيذ إصلاحات جبائية عديدة ومتباينة، هذه التغيرات عملت على التأثير في حالات الاقتصاد

1- European commission, taxation trends in the european union, op-cit,p:64.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

الكلي المتشابهة أو المشتركة. و من سنة 1992 إلى سنة 1997 معظم دول الاتحاد الأوروبي اعتمدت على رفع ضرائبها بهدف تنشيط حالة المالية العامة و الوفاء للمعايير في معاهدة مايستريخت، وعلى الرغم من تباطؤ النشاطات التي لديها نزعة في تخفيض المداخل الجبائية من سنة 1998 إلى سنة 2001، وعلى عكس من ذلك فقط وجد النمو و تخفيض التكاليف أدى إلى نقصان في العائدات الجبائية.¹ و فيما يلي الجدول رقم (05.4) يبين التغيرات في تطور الهيكل الجبائي للإتحاد بين سنتي 1990 و 2000:

الجدول رقم(05.4):وزن الاقتطاعات الإجبارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

2000 %	1990 %	
9.9	9.7	الضرائب على العائلات ذات الدخل
3.1	2.7	الضرائب على الشركات
12.9	13.1	المساهمات الاجتماعية
2.2	1.8	الضرائب على الممتلكات
11.6	11.1	الضرائب على السلع
0.9	0.5	ضرائب أخرى
40.8	38.9	المجموع

Source : Henri sterdyniak, les réformes fiscales en europe, 1992-2002, Revue, cairn.info, n°87, 2003, op-cit, p:347

إن مقارنة الوزن المتوسط لمختلف الضرائب بين عامي 1990 و 2000 يظهر اختلافات كبيرة، إن جميع الضرائب زادت بشكل طفيف كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي و هذا بطريقة و وضع متشابه، غير أن وزن المساهمات الاجتماعية انخفض بشكل طفيف جدا و بنسبة 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي ويرجع ذلك بسبب إدخال بعض الضرائب الجديدة في فرنسا (ضريبة CSG) و إيطاليا (الضريبة الجهوية على النشاطات الإنتاجية L'IRAP)، هذا التطور هو في الاتجاه الصحيح و يخفف العبء على العمل وعلى الرغم من هذا الاتجاه ما يزال معتدلا. و منه يمكن القول انه في النظام الحديث هناك ارتفاع في العبء الضريبي على الدخل وفي النظام القديم هناك ارتفاع في العبء الضريبي على الضرائب غير المباشرة.

لقد تأثرت السياسة الجبائية خلال السنوات الأخيرة (2008-2010) و هذا من جراء الأزمة المالية والتي بدأت في الجزء الأخير من سنة 2008 و كان عام 2010 عام للتحويل، مما أدى عموما إلى عدم وضوح النزعة في تخفيض أو زيادة الضرائب. و في سنة 2011 نفذت تقريبا معظم الدول الأعضاء في الاتحاد إصلاحات جبائية، ولقد ركزت على زيادة الإيرادات، على الرغم من اختيار معظم الدول التركيز

1- Henri sterdyniak, les réformes fiscales en europe, 1992-2002, revue, cairn.info, n°87, 2003, France, p:338.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

على جهود توحيد أكثر على جانب النفقات من التركيز على جانب الإيرادات، و مع ذلك فمن الواضح أن هناك اختلاف في المدى الذي يتعين على الدول الأعضاء تقوية السياسة الجبائية و زيادة الإيرادات. وفي السنوات الأخيرة يبدو انه هناك نقطة تحول بالنسبة للتدابير التي تمت على جانب الإيرادات و هذا من خلال التطور الذي جرى في العبء الجبائي الشامل، إن متوسط العبء الجبائي لم يتغير بقي ثابت بنسبة 38.9% من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 2009 و 2010 و لكن من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 40.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 و مع ذلك كانت هذه النسبة 40.6% في سنة 2008.¹

2- الإصلاحات الجبائية الرئيسية:

أ- الضرائب المباشرة:

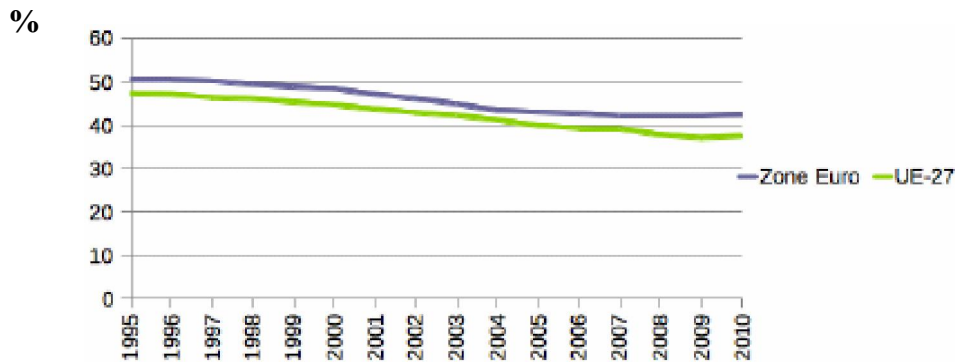
* **الضريبة على الدخل:**لقد نفذت الكثير من الدول الأعضاء تغييرات جوهرية بالنسبة للضريبة على الدخل و خاصة خلال سنتي 2010 و 2011 ولقد أدى الوضع الاقتصادي الحالي إلى اختلافات واضحة في جميع أنحاء الدول الأعضاء فيما يتعلق باتجاه هذه التغييرات الضريبية، عمدت الكثير من الدول الأعضاء مثل(بلغاريا، الدانمارك، فنلندا، ألمانيا، المجر، ليتوانيا وهولندا والسويد) على تخفيض الضريبة على الدخل و كما كان في الواقع هذا الاتجاه في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي خلال العقد الماضي. ومع ذلك، فإن أكبر عدد من الدول الأعضاء مثل(جمهورية التشيك و استونيا، أيرلندا، فرنسا، اليونان لوكسمبورغ، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، اسبانيا و المملكة المتحدة) قد عملت على رفع هذه الضريبة، وإن كان ذلك على نطاق أكثر تنوعا، وغالبا ما تكون عن طريق تغييرات في الوعاء الجبائي. و كان الهدف من هذه الإصلاحات زيادة حوافز العمل، و لقد تم تعزيز ميزة الضريبة على الدخل في العديد من الدول الأعضاء. و قامت فرنسا برفع أعلى لمعدلات الضرائب الهامشية و كذلك معدلات الضريبة على رأس المال. وفي المملكة المتحدة الضريبة على الدخل كانت أكثر تقدما مع تخفيضات جبائية مرتفعة و بمعدلات أكثر من 50% ، و أدخلت اليونان و البرتغال معدل جديد بـ 45% أعلى من المعدل السابق و الذي كان 40% و 42% على التوالي، و في المجر خفضت بشكل كبير معدل الضريبة على الدخل و الذي كان 41% في سنة 2010 ليصل إلى 20% في سنة 2011.² وفيما يلي الشكل رقم (08.4) يوضح تطور المعدلات الهامشية للضريبة على الدخل في الاتحاد³ خلال الفترة 1995-2010 :

1- European commission, **tax reforms in EU member stats 2011**, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, 2011, p:31.

2- I bid. cit. p, p :32,33.

3 - للاطلاع على حصيللة الضرائب على الدخل و الضرائب على دخل الشركات و ضرائب TVA أنظر الملحق رقم: 03.

الشكل رقم(08.4):تطور المعدلات الهامشية للضريبة على الدخل خلال الفترة 1995-2010



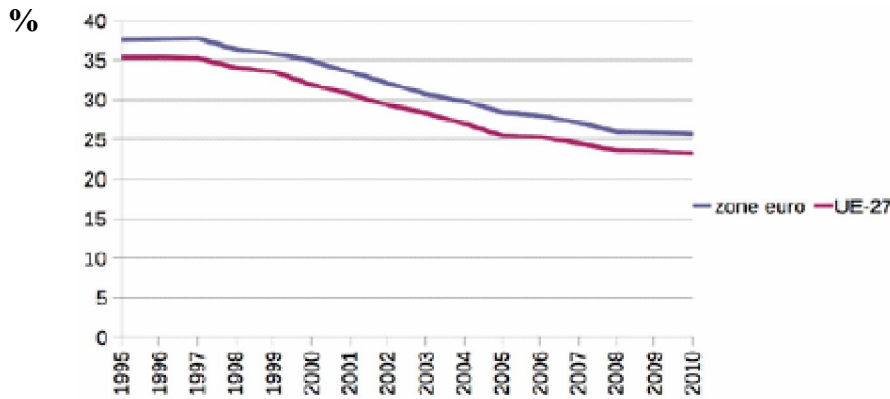
Source: European commission, taxation trends in the european union, op-cit,p:32.

من خلال الشكل نلاحظ أن المعدلات الهامشية للضريبة على الدخل في الاتحاد الأوروبي EU27 خلال الفترة ما بين 1995 و 2010 تتراوح ما بين 30% و 50% و يمكن أن نلاحظ انه هناك انخفاض في المعدلات الهامشية من سنة 1995 إلى سنة 2008 ثم تبقى مستقرة شيئاً ما حتى سنة 2010 و هذا من جراء الأزمة المالية التي ضربت أوروبا. و في منطقة اليورو "zone euro" يتراوح ما بين 40% و 50% و هي أعلى من المعدلات في دول الاتحاد.

* **الضريبة على دخل الشركات:**معظم الدول الأعضاء لم تقم بتغيير معدلاتها تقريبا، ومع ذلك فإن بعض الدول الأعضاء قامت بتغييرات كبيرة، وقد أدت معظم الإصلاحات إلى تخفيض معدل الضرائب على دخل الشركات، و فيما يتعلق بهذا المعدل فلقد كانت هناك فجوة كبيرة ما بين الدول الجديدة في الاتحاد و التي كانت تفرض معدلات في المتوسط منخفضة والتي تتراوح من 10% (قبرص، بلغاريا) ، و 21% (استونيا، المجر)، و الدول القديمة في الاتحاد كدول الشمال و الغرب المعدلات تتراوح ما بين 23% (اليونان) إلى 34% (فرنسا وبلجيكا) و باستثناء حالتين:ايرلندا تفرض معدل بنسبة 12.5% و مالطا تفرض معدل 35% و هو الأكبر في الاتحاد. وكانت التخفيضات في هذا المعدل بين سنتي 2010 و 2011 على سبيل المثال على النحو التالي:المجر فرضت معدل أقل من 10% في سنة 2011 و في ليتوانيا قلصت المعدل إلى 15% في سنة 2010 بعدما قامت برفعه من 15% إلى 20% في سنة 2009 و في المملكة المتحدة قلصت المعدل إلى 27% ¹. وفيما يلي الشكل رقم (09.4) يوضح تطور معدلات الضريبة على دخل الشركات في الاتحاد خلال الفترة 2010-1995 :

1- European commission, tax reforms in EU member stats 2011, op-cit,p:34.

الشكل رقم(09.4):تطور معدلات الضريبة على دخل الشركات خلال الفترة 1995-2010



Source: European commission, taxation trends in the european union, op-cit,p:31.

من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات الضريبة على دخل الشركات في الاتحاد الأوروبي EU27 خلال الفترة ما بين 1995 و 2010 تتراوح ما بين 25% و 35% و يمكن أن نلاحظ انه هناك انخفاض في هذه المعدلات من سنة 1995 إلى سنة 2008 ثم تبقى مستقرة شيئا ما حتى سنة 2010 و هذا من جراء الأزمة المالية التي ضربت أوروبا. و في منطقة اليورو "zone euro" تتراوح ما بين 36% و 37% و هي أعلى من المعدلات في دول الاتحاد.

* **المساهمات الاجتماعية:** تحتل فرنسا المرتبة الأولى في حصيلة المساهمات الاجتماعية و التي تعادلها جمهورية التشيك و كذلك الدنمارك التي تمول الحماية الاجتماعية عن طريق الإيرادات الضريبية، إن المساهمات الاجتماعية عمليا ظلت دون تغيير تقريبا في معظم الدول الأعضاء بين سنتي 2010 و 2011 بإستثناء التعديلات المعتادة لمستويات المساهمة.¹

ب- الضرائب غير المباشرة:

* **الرسم على القيمة المضافة (TVA):** تم إدخال الرسم على القيمة المضافة في الاتحاد الأوروبي في عام 1970 عن طريق تعليمات و قرارات توجيهية بهدف ضمان الحياد الجبائي في إطار المبادلات الداخلية ما بين الدول الأعضاء، وتمويل الميزانية العامة كإيراد خاص من نسبة إيرادات هذه الضريبة والتي تحسب انطلاقا من وعاء متوافق، و كذلك إلغاء الحدود الجبائية. و ما بين سنتي 1992 و 1995 تم فرض توجيهات جديدة لتنظيم هذا النوع من الضرائب و لكن ظهرت عدة مشاكل و في سنة 1996 تم وضع مخطط للعمل من طرف المفوضية الأوروبية من اجل نظام جديد موحد للضريبة على القيمة المضافة يؤسس على مبدأ فرض الضريبة من المنبع.²

¹ - للإطلاع على الهيكل الجبائي الكلي في الاتحاد الأوروبي (EU27) خلال الفترة 2000-2009 أنظر الملحق رقم:03.

2- La commission européenne, la politique fiscale dans l'union européenne, op-cit, p:14.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

- و يجب على هذا النظام الجديد تلبية الالتزامات الآتية:¹
- وضع نهاية لتجزئة السوق في المجالات الجبائية في الدول الأعضاء.
 - أن تكون بسيطة وحديثة.
 - ضمان المساواة في المعاملات في الاتحاد.
 - ضمان الأمن و المراقبة على فرض الضرائب من اجل الحفاظ على مستوى إيرادات الضريبة على القيمة المضافة.
- و تحقيقا لهذه الغاية يوفر هذا البرنامج عمل موحد لثلاث اتجاهات:
- ضمان التطبيق الموحد للضرائب.
 - تحديث الضرائب.
 - تغيير النظام الجبائي (فرض الضرائب من المنبع) .
- و في هذا السياق اقترحت المفوضية الأوروبية تحسين الإجراءات استنادا إلى نتائج عملية لبرنامج يدعى SLIM (simpler legislation for the internal market) أي تبسيط التشريعات في السوق الداخلية. في فيفري 2008 اعتمد الاتحاد بمجموعة الرسوم على القيمة المضافة "le paquet TVA" والذي ينص على أنه يجب فرض هذا الرسم في مكان استهلاك المنتج أو الخدمة لتجنب تشويه المنافسة. ولقد تم عرض اقتراح في سنة 2010 ينص على تمديد المعدل الأدنى بـ 15% للرسم على القيمة المضافة في الدول الأعضاء حتى سنة 2015. و ما بين سنة 2010 و 2011 تمت بعض الإصلاحات في الدول الأعضاء حيث تم رفع المعدل على هذه الضريبة فعلى سبيل المثال المجر رفعت هذا المعدل من 20% إلى 25% ، رومانيا رفعت هذا المعدل من 19% إلى 24% ، اليونان من 19% إلى 23% ، المملكة المتحدة من 17.5% إلى 20% ، ولقد تم رفع هذا المعدل في جمهورية التشيك، فنلندا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، اليونان، البرتغال، حيث هذه الزيادة كانت عن طريق إلغاء الإعفاءات وفي فإن الدول الأعضاء الأخرى زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة من خلال زيادة معدلات مخفضة أو تحديد نطاقها (لا سيما قبرص، و اسبانيا). و كان الاستثناء بالنسبة لآيرلندا حيث تم خفض هذا المعدل بنسبة 0.5%².
- وفيما يلي الشكل رقم (10.4) يوضح تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة (النمطي) في الاتحاد خلال الفترة 2000-2011 :

1- La commission européenne, la politique fiscale dans l'union européenne, op-cit, p: 15.

2- European commission, tax reforms in EU member states 2011, op-cit, p:35.

الشكل رقم(10.4):تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة (النمطي) TVA خلال الفترة 2000-2011



source: european commission,taxation trends in the european union, op-cit,p:33
من خلال الشكل نلاحظ تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة اذ أنه من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 معدل الرسم على القيمة المضافة في الاتحاد يتراوح ما بين 19.20% و 19.5% و هو في حالة زيادة و نقصان طيلة هذه الفترة، و من سنة 2008 إلى غاية سنة 2011 معدل الرسم على القيمة المضافة في الدول الأعضاء يتراوح ما بين 19.5% و 21% اذ أنه في هذه الفترة في حالة زيادة مستمرة و هذا من جراء الأزمة المالية.

* الرسوم الانتقائية (les droits d'accises): دخل النظام الموحد للرسوم حيز التنفيذ في 1 جانفي 1993مع إنشاء السوق الداخلية. الأمر ينطبق على ثلاث فئات عريضة من منتجات التبغ المشروبات الكحولية المصنوعة، الزيوت المعدنية،ومع ذلك فإنه يجوز للدول الأعضاء في الحفاظ على الضرائب المفروضة على هذه المنتجات مثل (الضرائب الخضراء) أو غيرها من المنتجات (الضرائب على سبيل المثال تسجيل أو حركة السيارات، والرسوم، الخ...)، شريطة إن لم يكن لديهم طابع الضريبة على رقم الأعمال و لا تشكل عقبة أمام التبادلات الداخلية. و في عامي 2010 و 2011 شهد زيادات كبيرة في معدلات هذه الرسوم في العديد من الدول الأعضاء و خاصة الدول الأعضاء الجديدة مثل الرسوم الجمركية على الوقود،الكهرباء،التبغ، وقد زادت الرسوم على الكحول بشكل كبير. ولقد تم رفع معدلات ضرائب الطاقة و الضرائب البيئية في الكثير من الدول الأعضاء و هذا ما سوف نتناوله

الفصل الرابع:الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

في المطلب الثالث. و اعتمد الاتحاد الأوروبي إصلاحات أخرى على الضرائب في القطاع المالي والضرائب على العقارات و كذلك إصلاح الإدارة الجبائية.

المطلب الثالث:تحليل أداء آليات الجباية البيئية

سعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى إدخال آليات الجباية البيئية من خلال الإصلاح الجبائي البيئي و الذي يهدف إلى زيادة الضرائب البيئية و تقليص الضرائب الأخرى و هذا من أجل تخفيف الضغط البيئي و الحفاظ على الموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة، و نتناول فيما يأتي التوافق الجبائي البيئي، هيكل واتجاهات الإيرادات الجبائية البيئية، مقارنة الضرائب البيئية بـضرائب العمل. أولا.التوافق الجبائي البيئي:

1- لمحة عن الإصلاحات الضريبية البيئية:بدأت الإصلاحات للضرائب البيئية في دول الاتحاد الأوروبي منذ بداية سنوات التسعينيات (1993) بهدف تشجيع زيادة فرص العمل و حماية البيئة في نفس الوقت، و اتخذت هذه الإجراءات أيضا من اجل ضمان حماية المنتجين من أي آثار سلبية على المنافسة والتأثير الناجم عن ارتفاع تكاليف المواد الخام وخاصة الطاقة، إن زيادة التكاليف التي تحدث من خلال فرض الضرائب الخضراء في أشكال مختلفة في العديد من الدول الأعضاء مثل: الدنمارك،هولندا،ألمانيا،السويد،فنلندا المملكة المتحدة و أيضا في الدول الأعضاء الجديدة فلقد تقدمت هذه الإصلاحات مثلا في سلوفانيا التي قامت بفرض ضريبة على انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون، و في سنة 1997 في استونيا الجباية الخضراء جلبت موارد مالية هامة بعد ما قامت بتغطية الانخفاض في الإيرادات الجبائية من ضريبة الدخل، و علاوة على ذلك و في سنة 2008 عمدت جمهورية التشيك في وضع اصلاحات جبائية شاملة. وفي إطار بروتوكول كيوتو 1997 قد عمل الاتحاد الأوروبي على تخفيض نسبة الغازات الدفيئة خلال المدة 2008-2011 بمستوى 8%¹. و لقد أوصت برامج العمل البيئية و خاصة البرنامج الخامس على زيادة استخدام الضرائب البيئية ولقد زاد استخدامها في العقد الماضي في الدول الأعضاء و لكن هذه الزيادة كانت مطردة و خاصة في الدول الاسكندنافية بشكل رئيسي و كانت ثابتة في بعض الدول كفرنسا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا و المملكة المتحدة. و تصف هذه التقارير من خلال تقييم ستة عشرة نوع من الضرائب البيئية على أنها كانت فعالة خاصة من حيث أهدافها البيئية و التي كانت تكاليفها معقولة، مثل الضرائب المفروضة على ثاني أوكسيد الكبريت و اوكسيد النيتروجين و الضريبة على البنزين في السويد، الضرائب المفروضة على النفايات السامة في ألمانيا، و عن التلوث في هولندا.²

1- Toma elena, l'harmonisation de la fiscalité environnemental dans l'union européenne:une étude comparative,p:401,en ligne: <http://steconomice.uoradea.ro> ,date de consultation:20/03/2012.

2- Agence européenne pour l'environnement(EEA), Les Ecotaxes: Mise en oeuvre et efficacité environnementale ,office des publications officielles des communautés européenne,allemagne, 1998,p,p :2,4.

الفصل الرابع:الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

و شريطة أن تكون هذه الضرائب مصممة بشكل جيد. ويمكن أن تكون مصدرا للتقدم في أربع مجالات رئيسية(البيئة، الإبداع و القدرة التنافسية، فرص العمل و النظام الجبائي) للسياسة الحكومية.

2- تحليل التوافق الجبائي البيئي (l'analyse de l'harmonisation de la fiscalité environnementale):من أجل تجنب التضارب بين النظم الجبائية، لا سيما من حيث الضرائب غير المباشرة فإن مسألة الضرائب الخضراء مشكلة آنية بالنسبة للسلطات الأوروبية و بالإضافة على ذلك و مع توقيع ميثاق غوتنبرغ في عام 2001 حول التنمية المستدامة. المشكلة هي أن الأسعار يجب أن تعكس التكاليف الفعلية بما في ذلك التكاليف الاجتماعية للتلوث. و في عام 2003 تمت المناقشات حول هذا الموضوع و التي انتهت بالقرار الإداري CEE/96/2003 الخاص بفرض الضرائب على المنتجات الطاقوية و الكهرباء و التي تمثل في الوقت نفسه التصديق على بروتوكول كيوتو، هذا القرار يثبت الحد الأدنى للضرائب على الوقود والمحروقات و الكهرباء والذي لا يمكن للدول الأعضاء أن تخالفه، هذه الإجراءات الفنية تمنح إعفاءات للدول الأعضاء بإمكانية الاختيار بين عدة بدائل مباشرة من خلال معدلات متباينة أو كاملة أو جزئية من استرداد قيمة الضريبة. هناك أيضا إمكانية إدخال عدد من التخفيضات على منتجات الطاقة، والكهرباء المستعملة في الزراعة والغابات والصيد أو البستنة، وتنفيذا للتدابير المنصوص عليها وطنيا، ما هي إلا تحت إشراف صارم من المفوضية الأوروبية و التي تسمح بتنفيذ التدابير الضريبية التي اتخذتها الدول الأعضاء. ولقد أدرج القرار المشار إليه في تشريعات وطنية و بأشكال مختلفة و قد شمل غالبية الدول الأعضاء في تشريع الرسوم و لكن هناك بعض التشريعات التي تم توافيقها كليا في بعض الدول الأعضاء و البعض الآخر لم يتم توافيقها.¹ و هذا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(06.4):توافق بعض تشريعات الضرائب البيئية في بعض دول الاتحاد الأوروبي 2008

الدولة العضو	أنواع الضرائب المستخدمة التي تم توافيقها	أنواع الضرائب المستخدمة التي لم يتم توافيقها
سلوفينيا	الرسوم على المنتجات الطاقوية	الضريبة على CO2
هولندا	الرسوم على الزيوت المعدنية	الرسوم على الفحم
إيطاليا	الرسوم على الغاز الطبيعي و الزيوت المعدنية و الرسوم على الكهرباء	الرسوم على الكحول الوقودي، رسوم إضافية على الكهرباء
المملكة المتحدة	الرسوم على زيوت النفط و الغاز و على الوقود الاحفوري	الرسوم على التغيرات المناخية

Source :Toma elena,l'harmonisation de la fiscalité environnemental dans l'union européenne:une étude comparative ,op-cit,p:403.

1- Toma elena,l'harmonisation de la fiscalité environnemental dans l'union européenne:une étude comparative,op-cit,p:403.

الفصل الرابع:الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

ثانيا.هيكل و اتجاهات إيرادات الجباية البيئية:

1- أنواع الضرائب البيئية:تصنف الضرائب و الرسوم البيئية في الاتحاد الأوروبي بعدة طرق وتتميز حسب عمل العناصر التالية:¹

* الهدف الرئيسي:رسوم تغطية التكاليف، الرسوم التحفيزية.

* مجال التطبيق:الضرائب على الطاقة، الضرائب على النقل، الضرائب على التلوث، الضرائب على الموارد الطبيعية.

* نقطة التطبيق:الرسوم على التلوث، الرسوم على المنتجات و السلع التجهيزية، الرسوم على النشاطات.

* الوعاء الضريبي:الرسوم على الوقود،الرسوم على المياه المستعملة،الرسوم على الانبعاثات،الرسوم على التغليف...إلخ.

و على العموم نميز ثلاثة أنواع من الضرائب البيئية في الاتحاد الأوروبي و التي تتمثل في:الضرائب على الطاقة الضرائب على النقل، الضرائب على التلوث و الموارد الطبيعية.²

2- تطور إيرادات الجباية البيئية:تؤدي الضرائب البيئية إلى زيادة التكلفة النسبية وأسعار الأنشطة والمنتجات الضارة للبيئة. وبناء على ذلك، فإن هذه الضرائب تقوم بتوفير الحوافز للحد من الضغوط على البيئة. وبهذه الطريقة يمكن للضرائب البيئية أن تساعد في تنفيذ مبدأ "الملوث يدفع". تشير معطيات الجدول الموالي إلى تطور عوائد الجباية البيئية في الاتحاد الأوروبي (EU27) بالمبالغ خلال الفترة 2000-2009 :

الجدول رقم(07.4):المبالغ الإجمالية المحصلة من الجباية البيئية خلال الفترة 2000-2009

الوحدة (مليون أورو)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجباية البيئية	252.114,47	255.166,25	263.762,38	270.791,7	280.737,3	286.896,74	296.304,06	303.564,96	296.996,98	286.602,86

Source :Base de donnée (EUROSTAT)

1- Agence européenne pour l'environnement(EEA), récente développements dans l'utilisation des écotaxes au sien de l'union européenne,office des publications officielles des communautés européenne,denemark, 2000,p,p :19,20.

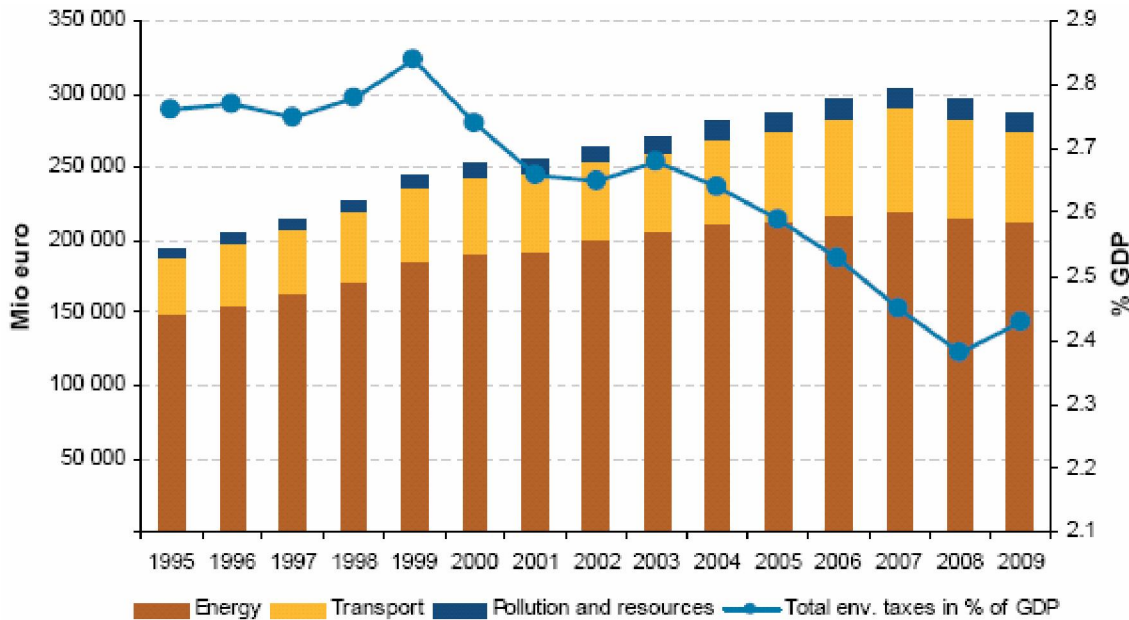
² - للإطلاع على الوعاء الجبائي البيئي أنظر الملحق رقم :04.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

من خلال الجدول نلاحظ أن المبالغ الإجمالية للجبائية البيئية المحصلة في تزايد مستمر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2007 حيث إنتقل التحصيل من 252.114,47 مليون أورو إلى 303.564,96 مليون أورو حيث كانت الزيادة بما يقارب 51.432,49 مليون أورو غير أن التحصيل عرف انخفاض خلال سنتي 2008 و 2009 حيث انتقل التحصيل من 296.996,98 مليون أورو إلى 286.602,86 مليون أورو إذ يقدر هذا الانخفاض بـ 10.394,12 مليون أورو.¹

و تشير معطيات الشكل رقم (11.4) إلى تطور إيرادات الجبائية البيئية حسب الأنواع الثلاثة: الضرائب على الطاقة (energy tax) الضرائب على النقل (transport tax) و الضرائب على التلوث و الموارد (pollution and resources) خلال الفترة 1995-2009 في الاتحاد الأوروبي (EU27) و يشير الخط (total env.tax in %of GDP) في الشكل إلى مجموع الضرائب البيئية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم(11.4):تطور إيرادات الجبائية البيئية حسب النوع خلال الفترة 1995-2009(يورو و % من الناتج المحلي الإجمالي)



Source: Stela Stamatova, Anto Steurer, Eurostat statistics in focus, Environmental Tax revenue in the EU-27, 67/2011, p:1:en

linge : <http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/environment/introduction>, date de consultation : 14/06/2012.

¹ - للإطلاع أكثر على الحصيلة الإجمالية للجبائية البيئية وحسب النوع في كل الدول الأعضاء كنسبة مئوية من PIB و كنسبة مئوية من مجموع الضرائب انظر الملحق رقم: 04.

الفصل الرابع:الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

رفع الاتحاد الأوروبي (EU27) حصيلة الجباية البيئية في عام 2009 بحوالي بـ287 مليون أورو أي ما يقابل 6.32% من مجموع الضرائب بما في ذلك المساهمات الاجتماعية، و كذلك ما يقابل 2.43% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد انخفضت عائدات الضرائب البيئية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 2.5% في سنة 2003 إلى 2.38% في سنة 2008 و ارتفعت هذه النسبة في سنة 2009 . هناك اختلافات جوهرية بين الدول الأعضاء في حصيلة هذه الضرائب. ففي الواقع زادت حصة الضرائب البيئية من مجموع الضرائب منذ عام 1995 في الدول الأعضاء مثل (بلغاريا، الدانمارك استونيا، ليتوانيا، هولندا، النمسا، بولندا، رومانيا، السويد، سلوفاكيا)، ولكن ظلت راکدة أو انخفضت في الدول الأخرى والتي تعتبر من الدول المهمة في الاتحاد، ويوضح هذا الاتجاه انخفاض متوسط مرجح في الاتحاد الأوروبي. ففي الدول الأعضاء الجديدة قد تم رفع حصيلة هذه الضرائب إلى حد كبير كشرط على عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، و أيضا ففي بعض الدول الأعضاء القديمة قد زادت الضرائب البيئية في كثير من الأحيان كجزء من توسيع نطاق الإصلاحات الجبائية البيئية.

إن الضرائب على الطاقة¹ هي المصدر الرئيسي لحصيلة الجباية البيئية في الاتحاد الأوروبي و تعتبر الضرائب على CO2 في هذه الفئة من الضرائب أساس هذه الضرائب المفروضة على منتجات الطاقة. وغالبا ما يكون من غير الممكن تحديد الضرائب على CO2 على حدى في مجال الإحصاءات الضريبية، وذلك لأنه يتم دمجها مع الضرائب على الطاقة، فعلى سبيل المثال للتفريق بين معدلات الضرائب على الزيوت المعدنية و الضرائب على الفحم وفقا لمحتوى الكربون في الوقود. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم جزئيا على أنها بديل عن الضرائب الأخرى على الطاقة، والعائدات من هذه الضرائب غالبا ما تكون كبيرة بالمقارنة مع العائدات من الضرائب على التلوث. هذا يعني أن الضرائب على CO2 مع ضرائب التلوث بدلا من الضرائب على الطاقة من شأنه تشويه المقارنات الدولية.²

تشير معطيات الجدول رقم (08.4) إلى حصيلة الضرائب البيئية حسب النوع في الاتحاد الأوروبي (EU27) في سنة 2009 ، 74% من حصيلة الضرائب البيئية هي من إيرادات الضرائب على الطاقة، أما الضرائب على النقل و التي تشمل أساسا الضرائب المتعلقة بالملكية و استخدام السيارات تمثل 22% من مجموع إيرادات الضرائب البيئية على وسائل النقل، الضرائب على التلوث و الموارد الطبيعية تشمل عدة أنواع مختلفة من الضرائب مثل:الضرائب المفروضة على استخراج المواد الخام، الضرائب على الانبعاث (SO2, NOx)، الضرائب على المياه، الضرائب على الضجيج، الضرائب على النفايات. تمثل 4% من مجموع إيرادات الضرائب البيئية في سنة 2009 .

¹ - للإطلاع على إيرادات الضرائب على الطاقة و الضرائب على النقل و الضرائب على التلوث و الموارد الطبيعية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2009 أنظر الملحق رقم:04.

2- Stela Stamatova, Anto Steurer, Eurostat statistics in focus, Environmental Tax revenue in the EU, op-cit, p:2.

الفصل الرابع:الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

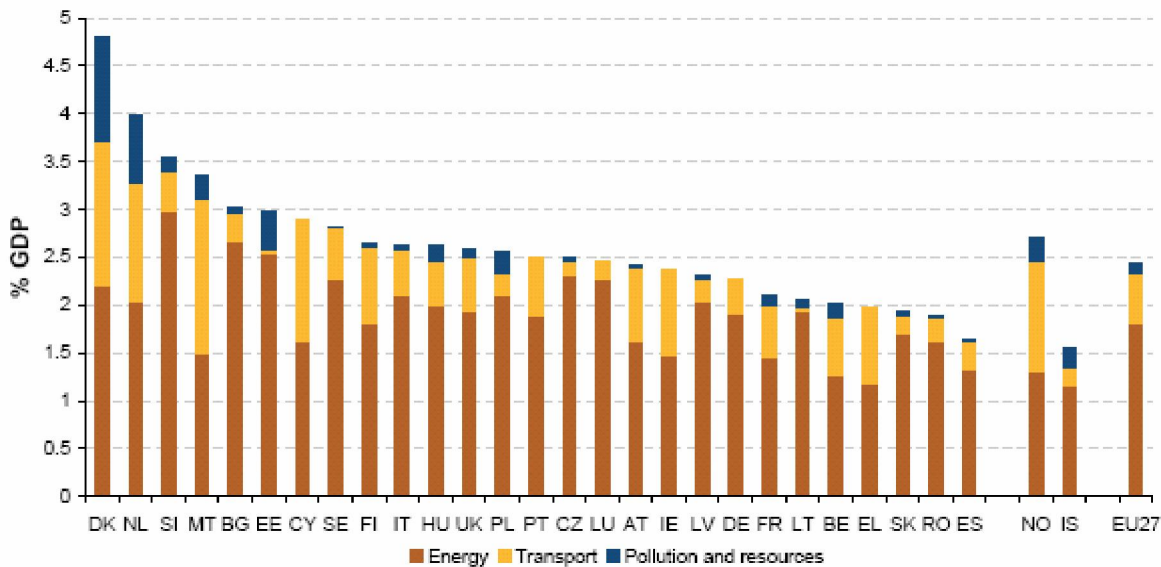
الجدول رقم(08.4):إيرادات الجباية البيئية في الاتحاد الأوروبي (EU27). 2009

الجباية البيئية	المبالغ بالمليون أورو	% من مجموع الضرائب البيئية	% من الناتج المحلي الإجمالي	% من مجموع المساهمات الاجتماعية
الضرائب على الطاقة	212 189	74	1.8	4.68
الضرائب على التلوث/الموارد الطبيعية	11 915	4	0.1	0.26
الضرائب على النقل	62 499	22	0.53	1.38
مجموع الضرائب البيئية	286 603	100	2.43	6.32

Source : Base de donnée (EUROSTAT)

و لقد أظهرت غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد مستويات من عوائد الجباية البيئية و التي كانت تتراوح ما بين 2% إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2009 و في خمس بلدان فقط من هذه الدول تتجاوز فيها عائدات الضرائب البيئية 3% من الناتج المحلي الإجمالي و هي الدنمارك، هولندا، سلوفينيا، مالطا وبلغاريا. والشكل الموالي يوضح إيرادات الجباية البيئية حسب النوع للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (EU27) بما في ذلك النرويج و إسبانيا في سنة 2009 :

الشكل رقم(12.4):إيرادات الجباية البيئية حسب النوع (EU27) (النرويج و اسبانيا في 2009) % من الناتج المحلي الإجمالي



Source: Stela Stamatova, Anto Steurer, Eurostat statistics in focus, Environmental Tax revenue in the EU, op-cit, p:3.

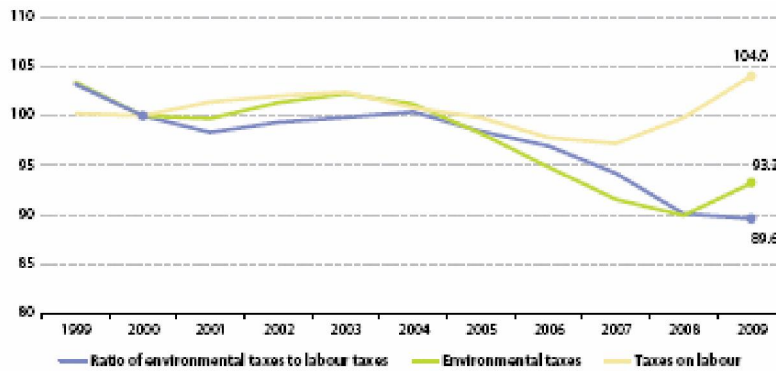
الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

سجلت الدانمارك مستوى عالي من إيرادات الجباية البيئية و بنسبة 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي و يرجع هذا إلى ارتفاع الإيرادات من الضرائب على التلوث و الموارد و التي تأتي إلى حد كبير من فرض ضريبة على الأرباح الناتجة عن استخراج النفط و الغاز. وكانت اليونان، سلوفاكيا، رومانيا واسبانيا الدول الوحيدة التي قامت برفع 2% من الناتج المحلي الإجمالي من الجباية البيئية، وشكلت الضرائب على التلوث و الموارد أكثر من 15% من مجموع الضرائب البيئية في الدانمارك و هولندا.¹

ثالثا.مقارنة الضرائب البيئية بالضرائب على العمل:

إن الإصلاح الضريبي البيئي و الذي يجمع بين تطبيق الزيادة في الضرائب البيئية مع الحد من الضرائب الأخرى كالضرائب على العمل و الدخل أو الاستثمارات، وقد اكتسب هذا الإصلاح تأييدا واسعا في الدول الأعضاء في الاتحاد و يمكن للإصلاح الضريبي البيئي أن يقوم بتحفيز الإنتاج المستدام و أنماط الاستهلاك و يمكن أيضا أن يساعد في تحقيق الأهداف البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية المستدامة. تشير معطيات الشكل رقم (13.4) إلى تطور حصة الضرائب البيئية (environmental taxes) و الضرائب على العمل (taxes on labour) من مجموع الإيرادات الضريبية (ratio of environmental taxes to labour taxes) في الاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم(13.4):تطور حصة الضرائب البيئية و الضرائب على العمل من مجموع الإيرادات الضريبية في الاتحاد الأوروبي (EU27) خلال الفترة 1999-2009 (مؤشر 2000 = 100)



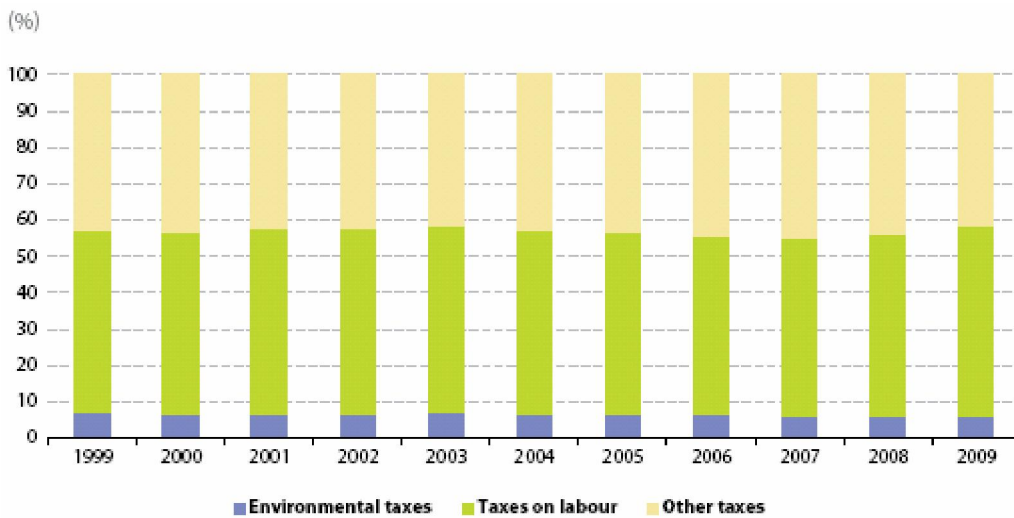
Source: European commission, sustainable development in the european union, 2011, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, 2011, p:356.

انخفضت نسبة الضرائب البيئية من الضرائب على العمل من 0.3 في سنة 2000 إلى 0.12 في سنة 2009، وهذا يدل على انخفاض في حصة الضرائب البيئية من إجمالي الإيرادات الضريبية مقارنة بالضرائب على العمل و لا سيما منذ عام 2004 .

¹ - للإطلاع على حصة الضرائب البيئية حسب النوع في دول الاتحاد الأوروبي (EU27) بما في ذلك النرويج و اسلندا في سنة 2009 أنظر الملحق رقم: 04.

الفصل الرابع:الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

حصة الضرائب البيئية من إجمالي الإيرادات الضريبية متذبذبة بين عامي 2000 و 2009 . و عند النظر في حصة الضرائب البيئية في الدول الأعضاء منفردة يتم الكشف عن اختلافات جوهرية بينها، في سنة 2009 أظهرت ثلاثة دول فقط (الدنمارك، بلغاريا و هولندا) نسبة 10% من مجموع الإيرادات الضريبية. و من اجل فهم تراجع نسبة حصيللة الضرائب البيئية من إجمالي الإيرادات الضريبية من المهم أن نفهم أن الضرائب البيئية تفرض لكل وحدة من الاستهلاك المادي (وحدة ضريبية)، و عادة ما تكون ثابتة من حيث القيمة الاسمية، على عكس الضرائب على القيمة قيمتها الحقيقية بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي تميل إلى الانخفاض ما لم يتم تصحيحها من التضخم أو ترتفع في مجالات منتظمة، كما هو الحال بالنسبة للضرائب البيئية. إن حصة الضرائب على العمل من إجمالي الإيرادات الضريبية تتقلب بين عامي 2000 و 2009 و كانت أعلى نسبة في سنة 2009 بـ 52.1% و أدناها في سنة 2007 بـ 48.7% و عموما فرض الضرائب على اليد العاملة في الاتحاد الأوروبي أعلى بكثير مما كانت عليه في الاقتصادات الرئيسية الأخرى و مع ذلك هناك اختلافات كبيرة في مستوى الضرائب بين الدول الأعضاء و التي تتراوح بين 27.7% إلى 60.5% .نسبة الضرائب البيئية إلى الضرائب على العمل هي (- 1.2%) نسبة الضرائب البيئية (- 0.8 %) نسبة الضرائب على العمل هي (+ 0.4 %)¹ . و يوضح الشكل الموالي توزيع حصة الضرائب البيئية و الضرائب على العمل مجموع الإيرادات الضريبية في الاتحاد الأوروبي الشكل رقم(14.4):توزيع حصة الضرائب البيئية و الضرائب على العمل من مجموع الإيرادات الضريبية في الاتحاد الأوروبي (EU27) خلال الفترة 1999-2009



Source: European commission,sustainable development in the european union,2011,Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg,2011,p:357.

حصة الضرائب البيئية:6.3% حصة الضرائب على العمل:52.1% حصة الضرائب الأخرى:41.6%.

1- European commission,sustainable development in the european union,2011,op-cit,p:356.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

المطلب الرابع:تقييم آثار السياسة الجبائية البيئية على أبعاد التنمية المستدامة

نتناول في هذا المطلب تقييما لأهم آثار السياسة الجبائية البيئية التي تبناها الاتحاد الأوروبي في إطار التنمية المستدامة، وذلك من خلال تقسيم تلك الآثار إلى ثلاث جوانب رئيسية هي الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي والجانب البيئي.

أولا.الآثار على الجانب الاقتصادي:

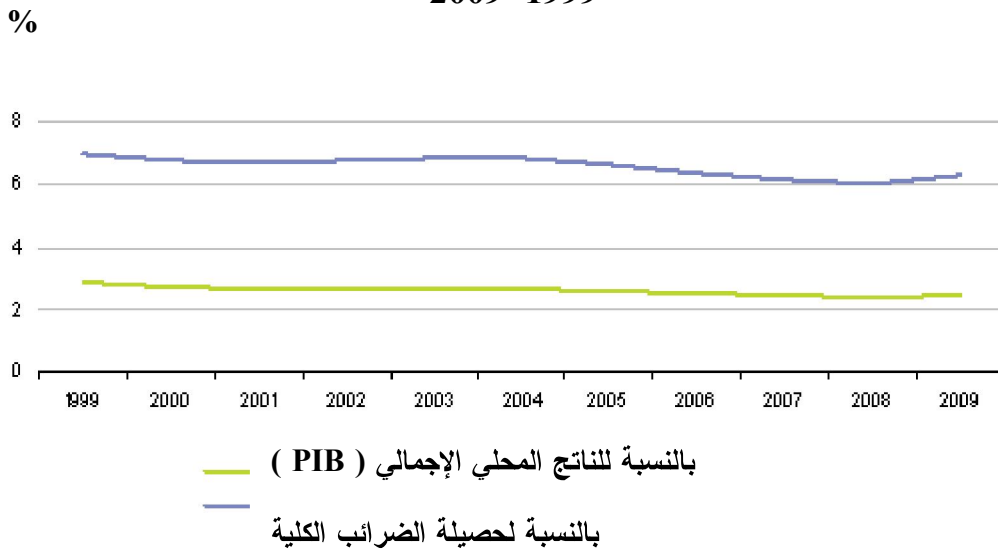
في إطار دراسة آثار السياسة الجبائية البيئية في جانبها الاقتصادي يمكن الاعتماد على الآثار الجزئية التي تضم النمو الاقتصادي، القدرة التنافسية، مستوى الاستهلاك و الأسعار.

1- على مستوى النمو الاقتصادي:و التي تظهر من خلال حصة هذه الضرائب من الناتج المحلي

وحصتها أيضا من الجباية الكلية أي مشاركتها في النمو و من خلال التمثيل البياني لكل من نسبة الضرائب البيئية من الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الضرائب البيئية من حصيللة الضرائب الكلية للفترة الممتدة بين 1999 إلى 2009 في شكل منحنى بياني، يتضح أن كلا المتغيرين قد اتصفا بالتذبذب، وبالرغم من أن النسبتين كانت تميل إلى الارتفاع بين 2001 و 2007 بفعل الارتفاع الملحوظ في جبايتها إلا أن هذه النسب قد عرفت تذبذبا متواصلا وميلا نحو الانخفاض الطفيف، بعد 2007 و هذا بسبب الأزمة المالية في أوروبا وفي سنة 2009 عرفت هذه النسب ارتفاعا وذلك ما يبينه الشكل رقم (15.4):

الشكل رقم(15.4):مجموع عائدات الضرائب البيئية في الاتحاد الأوروبي (EU27) خلال الفترة

2009-1999

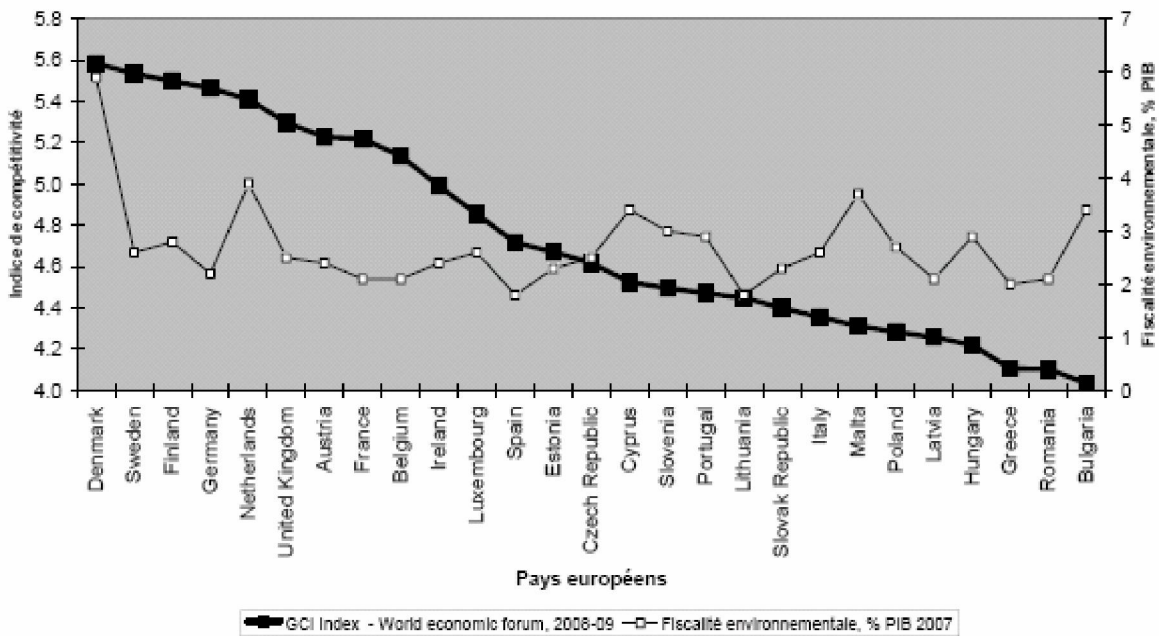


Source :Base de donnée (EUROSTAT)

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

2- على مستوى القدرة التنافسية: إن الاختلاف بين الأهداف البيئية و القدرة التنافسية يتمثل في نتائج التكاليف الإضافية التي تتولد عن طريق استخدام الأدوات الجبائية في الإنتاج. وهذا ما يوضح العلاقة بين القدرة التنافسية و الأسعار النسبية، وبالتالي تجاهل جميع عناصر القدرة التنافسية الهيكلية. إن قياس القدرة التنافسية للاقتصاد غير دقيق إلى حد ما، و تشير معطيات الشكل الموالي إلى مقارنة مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي (GCI index world economic forum 2008-2009) مع عائدات الضرائب البيئية في سنة 2007 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي:

الشكل رقم(16.4):الجبابة البيئية و القدرة التنافسية



Source: Conseil supérieur des finances, la politique fiscale et l'environnement, la Belgique, 2009, p.26.

يبدو و انه و بشكل عام أن الجبابة البيئية عمليا ليس لها أي تأثير على الوضع التنافسي للدول، حاليا لا يوجد ترابط بين عوائد الضرائب البيئية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي و مؤشرات القدرة التنافسية، وما نلاحظه هو أن الدانمارك هو البلد الأكثر تنافسية و الأعلى من حيث عوائد الضرائب البيئية و يمكن تفسير ذلك على أن الضرائب البيئية لا يتم استخدامها على نطاق واسع، وكثيرا ما يتم تصميم هذه الضرائب مع وجود استثناءات قطاعية و هذا للتخفيف من الآثار السلبية على القدرة التنافسية و حتى و إن كانت على حساب الهدف البيئي. وفرض الضرائب البيئية لصالح هدف التخصيص هو الذي يظهر التأثير عليها. إن مشكلة القدرة التنافسية هي في جوهرها مشكلة قطاعية. القطاعات الأكثر تضررا هي الأكثر تلويثا منطقيا، وهذا يعني على وجه التحديد تلك التي نتوقع مساهمة كبيرة في الحد من التكاليف الخارجية.¹

1- Conseil supérieur des finances, la politique fiscale et l'environnement, la Belgique, op-cit, p.25,26.

الفصل الرابع:الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

لمعالجة مشكلة القدرة التنافسية من خلال التركيز على هذا الحدث هو الأداة الجبائية التي يتم استخدامها في الإنتاج.

3- على مستوى الاستهلاك و الأسعار: معظم الضرائب البيئية يكون معدلها محدد إداريا و إن التخفيض المشروط للضريبة يكون له زيادة كبيرة للمصاريف الإدارية خاصة بالنسبة للسلطات العمومية ولا تستهدف هذه الزيادة في المصاريف الإدارية المؤسسات المعنية،في كل الحالات إن مدخل الضريبة أو (ارتفاعها) يستطيع أن يشكل خطر و عند اللجوء إلى الأداة الاحلالية في حالة إذا كان المشاركين لهم مبادرة طوعية معظمهم لا يكملون الشروط المتفق عليها. إن المبادرات الطوعية لا تسمح بجني إيرادات تكون موزعة بطريقة حيادية على الاقتصاد و العكس بالنسبة للضريبة¹. ويمكن أن نبين ذلك من خلال الاتفاقيات حول المردودية الطاقوية في الدانمارك حيث أن هذه الاتفاقيات موجهة للمؤسسات المشاركة في المزايا الجبائية الإضافية و هذا بالنسبة للتخفيضات الجبائية الهامة الممنوحة للمؤسسات الصناعية التي تستعمل العمليات الثقيلة و الخفيفة، و تكون التخفيضات في الضريبة على سبيل المثال للمؤسسات التي تستعمل العمليات الثقيلة بـ3.3أورو إلى 4 أورو على الطن الواحد من غاز ثاني أكسيد الكربون (Co2) في سنة 2000 و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(09.4):مستوى الضرائب على Co2 و على الطاقة في الدانمارك خلال الفترة:1996و2000

/أورو على الطن الواحد من Co2

2000	1999	1998	1997	1996	
80	80	80	53.3	26.7	أماكن التدفئة
					العمليات الخفيفة
12.0	10.7	9.3	8.0	6.7	بلا اتفاقيات
9.1	7.7	6.7	6.7	6.7	وجود الاتفاقيات
					العمليات الثقيلة
3.3	2.7	2.0	1.3	0.7	بلا اتفاقيات
0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	وجود الاتفاقيات

Source : OCDE ,Les approches volontaires dans les politiques de l'environnement :Efficacité et combinaison avec d'autre instruments d'intervention,p :129

1- Maia david, économie des approches volontaires dans les politiques environnementales en concurrence et coopération imparfaites,thèse de doctorat en science économique,l'école polytechnique de paris,France,2004,p :84.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

إن الأرقام المبينة في الجدول تمثل المعدل العام للضريبة على الطاقة و Co2 و لقد تم رفعها إلى 13.4 أورو كل سنة مابين 1996 و 2000 . ولقد قام المجلس الاقتصادي في الدانمارك بتقييم السياسة البيئية والطاقوية في سنوات التسعينيات على أساس العائد/التكلفة. هذه الدراسة استنتجت أن معدل الضريبة المطبق على استهلاك الطاقة من طرف العائلات و استهلاك الطاقة لأغراض التدفئة المحلية كان مرتفعاً جداً، و هذا على عكس معدل الضريبة المطبق على استهلاك الطاقة للمؤسسات في القطاع الصناعي كان منخفض جداً. وفي سنة 2002 لقد تم الاستنتاج إلى أن انبعاثات Co2 قد تكون مرتفعة جداً لو لا لم يتم اعتماد الأنظمة الطوعية و كذلك إذا كانت المؤسسات لم تدفع إلا المعدلات المخفضة للعمليات الخفيفة وكذلك نفس الشيء للعمليات الثقيلة. و مع ذلك من الممكن أن توقعات السعر/المرونة تكون منحازة.¹

ثانياً. الآثار على الجانب الاجتماعي:

سنحاول في ما يلي تحليل آثار السياسة الجبائية البيئية على الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة، وفي هذا الإطار سنقوم بتوضيح أثر هذه السياسة على العمل. و يتجلى هذا الأثر عند إعادة توزيع العائد المزدوج للضريبة البيئية و الذي نسميه في بعض الأحيان بالعائد الاجتماعي (dividende social) والذي يسمح بتحسين العدالة الاجتماعية.

وفقاً لمختلف الدراسات التطبيقية، الضرائب على الطاقة لها عائد مزدوج و لها أثر مرتفع على العمالة و مع ذلك لا تزال محدودة. فمثلاً: ²

في الدانمارك: الصناعة المختصة في الرياح (l'industrie éolienne) وظفت أكثر من عشرون ألف شخص، و تأثير الاقتصاد الأخضر في الدانمارك حسب بعض الإحصائيات في 2003 من المتوقع أن يخلق 28000 وظيفة جديدة.

في ألمانيا: تقليص استهلاك الطاقة و انبعاثات Co2 و زيادة فرص العمل بـ 1.29% وفقاً لإحصائيات سنة 2003.

في المملكة المتحدة و هولندا: الإصلاحات الضريبية البيئية قد ركزت على تدني الأجور و تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي، و اعتبرت هذه التدابير فعالة من حيث خلق فرص عمل للعمال ذوي المهارات المحدودة.

و تشير معطيات الجدول رقم (10.4) إلى آثار العائد المزدوج في بعض دول الاتحاد الأوروبي:

1- OCDE ,Les approches volontaires dans les politiques de l'environnement :Efficacité et combinaison avec d'autres instruments d'intervention, op-cit,p :130.

2-Inter environnement wallonie,les aspects sociaux de la fiscalité environnementale, Fédération des associations d'environnement,la Belgique,2006,p:36.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

الجدول رقم(10.4):العائد المزدوج العمل و البيئة

البلد	الآثار
بلجيكا	إن عوائد الضريبة على الطاقة و التي أدخلت سنة 1993 قد مولت الصندوق الخاص لتمويل الإنفاق على الضمان الاجتماعي.
ألمانيا	في 1999 الضرائب على الزيوت المعدنية و الكهرباء تقدر عوائدها بـ8.4 مليار مارك ألماني،هذه العوائد مولت التخفيضات في اشتراكات التقاعد بـ 0.8% مما يتيح بتخفيض العبء الضريبي على العمل بـ 0.4 % .
المملكة المتحدة	في سنة 1996العائدات من الضرائب على النفايات كانت تقدر بـ450 مليون جنيه استرليني استعملت في تخفيض مساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي بـ0.2%، أما الضريبة على التغير المناخي في سنة 2001 تم تخصيص عوائدها بتخفيض 0.5% من معدلات مساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي.

Source :inter environnement wallonie,les aspects sociaux de la fiscalité environnementale,op-cit,p:36

ثالثا.الآثار على الجانب البيئي:

في إطار دراسة آثار السياسة الجبائية البيئية في جانبها البيئي يمكننا الاعتماد على فعالية الضرائب البيئية و تأثيرها على تطور تقليص الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي كمثال للآثار البيئية. و تشير معطيات الجدول التالي إلى الآثار البيئية لبعض أنواع الضرائب الخضراء في بعض دول الاتحاد الأوروبي:

الجدول رقم(11.4):الآثار البيئية للضرائب الخضراء

الضريبة / البلد	الآثار على البيئة	الآثار التحفيزية	الفعالية العامة
السويد/الضريبة على الكبريت	+++	+++	المحتوى المتوسط للكبريت في الوقود انخفض بنسبة 40% خلال عامين.
هولندا/الضريبة على Co2	++	++	انخفضت الانبعاثات الإجمالية لغاز Co2 من 3% إلى 4% خلال سنتين و هو اتجاه سيستمر في النمو.
الدانمارك/الضرائب على النفايات	++	+	زيادة كبيرة في إعادة تدوير المخلفات من 12% إلى 82% خلال حوالي 8 سنوات،تخفيض إنتاج النفايات و معدل الضريبة تقريبا هو ضعف تكلفة التخلص من النفايات.

+++ / ++ / + = أثير ضعيف/أثير متوسط/أثير مرتفع

Source: Agence européenne pour l'environnement(EEA), Les Ecotaxes: Mise en oeuvre et efficacité environnementale,op-cit,p:6

الفصل الرابع:الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

و تشير معطيات الجدول رقم (12.4) إلى تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في الاتحاد الأوروبي، في إطار بروتوكول كيوتو 1997 كان الاتحاد الأوروبي المنطقة الوحيدة في العالم المشاركة في برنامج حقيقي للحد من انبعاثات الكربون من خلال سياسة جبائية بيئية، ومن خلال الأهداف التي سيتم تحقيقها في سنة 2020 سوف يتم تقليص الانبعاثات بحوالي 20% في الاتحاد الأوروبي EU27 و التي كانت 6.9% في الاتحاد الأوروبي EU15 مقارنة بسنة 1990 .¹

الجدول رقم(12.4):تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة

(%) 2008-1990	(%) 2008-2000	(%) 2007-2000	(%) 2000-1990	
11.3-	2.2-	0.4-	9.1-	الإتحاد الأوروبي EU27
6.5-	3.4-	1.6-	3.1-	الاتحاد الأوروبي EU15
22.2-	5.4-	5.5-	16.8-	ألمانيا
18.6-	5.7-	4.2-	12.8-	المملكة المتحدة
12.7-	1.2	2.1	13.9-	بولندا
27.5-	3.1-	0.0	24.4-	جمهورية التشيك

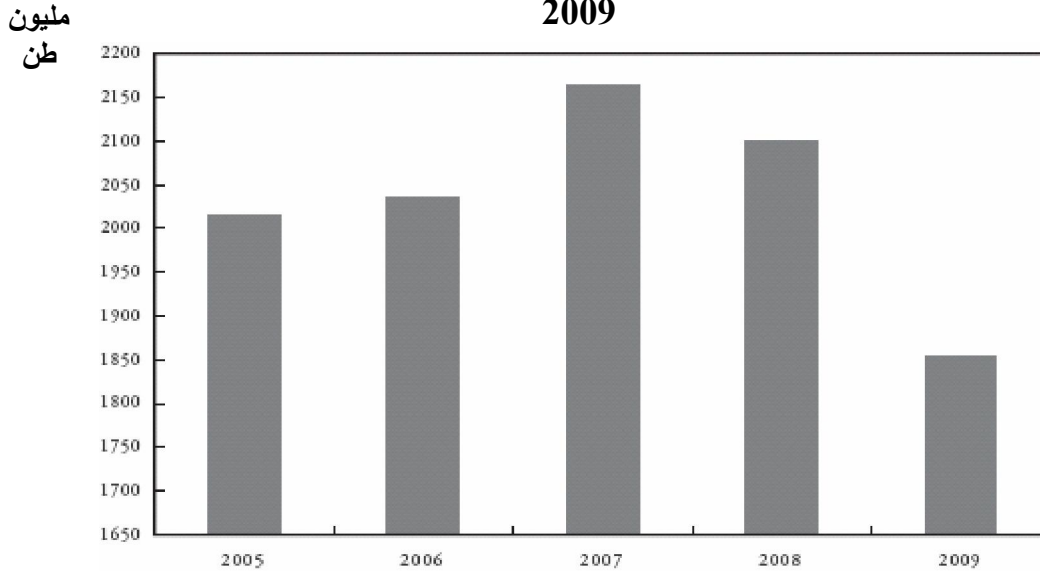
Source : Eloi laurent et jacques le cacheux ,réformes de la fiscalité du carbone dans l'union européenne,revue,cairn.info,n°116,op-cit,p :396.

في الاتحاد الأوروبي EU15 و من جراء توحيد ألمانيا وانتقال الطاقة البريطانية فقد لعبت دورا هاما في تقليص الانبعاثات، و هذه الانبعاثات في الدول الأعضاء الجديدة كانت متزايدة، تم تقسيم معدل تخفيض الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي EU15 إلى ثلاثة مراحل حسب ما يشير إليه الجدول السابق و في الواقع هذه الأهداف تبدو طموحة، هذا الانخفاض في الانبعاثات ناجم عن فعالية الضرائب البيئية و السياسات البيئية المستدامة في الاتحاد، و إذا نظرنا إلى الاتجاهات من سنة 2000 إلى 2007 كان اقتصاد الاتحاد الأوروبي عاد أي قبل الأزمة المالية. و بإمعان النظر في التكوين القطاعي لانبعاثات الغازات الدفيئة واتجاهاتهم تكشف في الواقع نقاط الضعف الهيكلية لإستراتيجية السياسة الجبائية البيئية للاتحاد الأوروبي. ولقد تم خفض هذه الانبعاثات بشكل فعال في الصناعات الثقيلة بين سنتي 2008-2009. وتشير التوقعات الأخيرة من الوكالة الأوروبية للبيئة (AEE) إلى انخفاض محتمل في الانبعاثات بنسبة 12.9% في سنة 2009 .² و تشير معطيات الشكل رقم (17.4) إلى توزيع انبعاثات الغازات الدفيئة في الاتحاد الأوروبي EU27 :

1- Eloi laurent et jacques le cacheux ,réformes de la fiscalité du carbone dans l'union européenne,revue,cairn.info,n°116, 2011,France,p:395.

2- I bid.cit.p,p :392,393.

الشكل رقم(17.4):توزيع انبعاثات الغازات الدفيئة في الاتحاد الأوروبي EU27 خلال الفترة 2005-2009



Source : Eloi laurent et jacques le cacheux ,réformes de la fiscalité du carbone dans l'union européenne,revue,cairn.info,n°116,op-cit,p :397.

من خلال الشكل نلاحظ أن توزيع الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي EU27 في تزايد خلال الفترة 2005-2007 أما بعد هذه الفترة فقد انخفضت هذه الانبعاثات و هذا من خلال التدابير و الإجراءات التي اتخذها الاتحاد في إطار بروتوكول كيوتو و فعالية السياسة الجبائية البيئية.

المبحث الثاني:السياسة الجبائية البيئية و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

إن السياسة الجبائية البيئية تعتبر أسلوب فعال لتصحيح نقائص السوق و تعمل على زيادة تفعيل قوى هذه السوق في معالجة المشاكل و الأضرار البيئية في الدول المتقدمة و المتخلفة، و لقد اعتمدت الجزائر في هذا الشأن إجراءات و تدابير في إطار الإصلاح الجبائي البيئي. و نتناول في هذا المبحث السياسة الجبائية البيئية في الجزائر من خلال تحليل كفاءة السياسة البيئية و التعرف على الإطار العام للسياسة الجبائية وتحليل أداء آليات الجبائية البيئية، ثم تقييم آثار هذه السياسة على تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول:تحليل كفاءة السياسة البيئية

لقد اعتمدت الجزائر في إطار السياسة الحمائية للبيئة إستراتيجية وطنية للبيئة تعتمد من خلالها على آليات سياسية و برامج و أدوات قانونية و كذلك آليات تقنية، فنية و مالية في إطار التنمية المستدامة. و نتناول في ما يأتي تحليل كفاءة السياسة البيئية في الجزائر وذلك من خلال توضيح الإستراتيجية الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة، المخططات البيئية المركزية الشمولية، ثم تحليل نفقات حماية البيئة.

أولا.الإستراتيجية الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة:

قررت الجزائر الاستثمار في حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، و هذا ما شكل المحور الرئيسي للإستراتيجية الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة و هذا ما يستجيب للأبعاد الاجتماعية و البيئية لاختيارات نماذج المجتمع و التنمية الاقتصادية و يحقق القطيعة مع السياسات و المناهج المتبعة في العقود السابقة.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

و في هذا الإطار أعدت الجزائر إستراتيجية وطنية للبيئة، وتسعى من خلالها إلى تحقيق ثلاثة أهداف:¹

- * إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية.
- * العمل على النمو المستدام و التقليل من ظاهرة الفقر.
- * حماية الصحة العمومية.

إن تنفيذ هذه الإستراتيجية تطلب:

- بناء سياسات عمومية فعالة بتنظيم ذي مصداقية و متابعة التطبيق الفعلي و بقدرات مؤسساتية وموارد بشرية ذات نوعية في كل المستويات و خاصة على مستوى الجماعات المحلية.
- تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة لتنفيذ البرامج المسطرة يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وحماية السكان من أضرار التلوث.
- بناء سياسات و إنشاء مؤسسات و اعتماد تكنولوجيات أكثر نظافة، تطهير الإطار المعيشي والتسيير العقلاني و المستديم للموارد الطبيعية و إشراك المواطنين بصفة تلقائية.
- التدعيم التشريعي و التنظيمي، إذ تعمل وزارة تهيئة الإقليم و البيئة على تحقيق توافق الإطار التشريعي و التنظيمي من أهداف حماية البيئة.

و نشير إلى أن الجزائر بدأت تعمل بهذه الإستراتيجية عن طريق خطط و خاصة في هذه العشرية الأخيرة في إطار حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة كإطار الاستراتيجي العشري 2001-2011 والمخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة، ومخطط الأنشطة ذات الأولوية 2001-2004 و المخطط الخماسي للبيئة 2005-2009 و المخطط الوطني لتسيير النفايات، و مخططات تهيئة الشواطئ، و المخططات الخاصة بتسيير الكوارث و الوقاية منها، و المخططات المعدة في تنفيذ الاتفاقيات الدولية كالمخططات الخاصة بالتصحر و تغير المناخ و التنوع البيولوجي و التنمية الريفية و حماية الساحل.²

ثانيا. المخططات البيئية المركزية الشمولية:

1- المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة (PNAE:1996/2000): نظرا لمؤشرات التدهور البيئي الخطير الذي عرفته الجزائر، اعتمدت السلطات العامة المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة الذي تضمن جملة من الأهداف و التوجيهات تتعلق بالتعرف على المشاكل البيئية الأساسية و الكشف عنها وتحديد الأسباب المباشرة و غير المباشرة لظاهرة التلوث، واعتماد نظام الأولوية لمعالجتها، و لغرض تنفيذ توجيهات هذا المخطط، حدد البرنامج الوطني للنشاطات البيئية مرحلتين أساسيتين، عرفت المرحلة الأولى بمرحلة "الحصيلة و التشخيص" والتي انطلقت سنة 1997 ، وتم إنجاز تقرير التشخيص المتعلق بها

¹ - وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر 2000 ، ماي 2001، ص: 104، 114.

² - للإطلاع على أهم القوانين المتعلقة بحماية البيئة في الجزائر، أنظر الملحق رقم: 05.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

وتكفل بهذه العملية مجموعة من الخبراء، وغطت مجموعة من الموضوعات، منها تطوير الجانب المؤسسي والقانوني للبيئة، وموضوع الصحة والبيئة، وموضوع التلوث بالتدفقات السائلة والنفايات، وموضوع التلوث الجوي والأضرار السمعية، وموضوع حالة الموارد المائية، وموضوع تدهور التربة، و الغابات، والسهوب والتصحّر والتنوع البيولوجي، وتسيير المناطق الساحلية، وموضوع التراث الأثري والتاريخي. وعرفت المرحلة الثانية " بتحديد الإستراتيجية الوطنية للبيئة " والتي انتهت في السداسي الثاني من سنة 1999 ، وتم انجازها باللجوء إلى الخبرة الدولية، وانتهت بتقرير حول حالة البيئة سنة 1998 ، والذي أصبح موضوع تحديث كل سنة. وبعد الانتهاء من مرحلة التشخيص والدراسة وتحديد الأولويات، تم اعتماد المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة سنة 2001 ، لإدخال السياسة الوطنية للبيئة في مرحلتها النشطة.

2- المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة (PNAE-DD 2011/2001):

يندرج المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة ضمن إطار استراتيجي عشري 2001-2011 ، بهدف تخفيف آثار تدهور البيئة على مختلف الأوساط، و تطابق الانتقال الاقتصادي مع الانتقال البيئي و إرساء الجزائر على طريق التنمية المستدامة، وفيما يتعلق بترتيب المشاكل البيئية حدد المخطط الوطني مجموعة من الأهداف ذات الأولوية على الأمد القصير جدا صنفها إلى صنفين، يشمل الصنف الأول منها الأعمال التي تستهدف تحسين التصرف السليم في البيئة والتعزيز المؤسساتي، ويشتمل الصنف الثاني القيام بأعمال نموذجية مواكبة ذات القيمة التباينية العالية. وبالموازاة مع الأهداف البيئية الإستراتيجية الطويلة المدى، نص المخطط من أجل البيئة والتنمية المستدامة على مخطط للأهداف قصيرة ومتوسطة المدى من خلال مخطط الأعمال ذو الأولوية 2001-2004 .¹ و لقد حدد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة أهداف إستراتيجية كبرى ذات نوعية لحماية البيئة.²

أ- مخطط العمل ذو الأولوية (2001-2004) :و الذي ينص على إجراءات مؤسسية و مرافقة إضافة إلى الاستثمارات ذات الأولوية و ذات قيمة مضافة عالية، مع إدماج العمليات البيئية الموضوعة من طرف الحكومة في إطار برنامج اقتصادي للمرحلة الثلاثية 2001-2004 و المهيكّل كالتالي:³

- الإجراءات المؤسسية و إدماج العمليات البيئية الموضوعة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي للمرحلة الثلاثية 2001-2004 .

- مخطط تمويل (دور الإنفاق البيئي الحكومي، و الخاص، آليات اقتصادية و دعم دولي) .
- البدء في التنفيذ، المتابعة و التقييم.
- مخطط عمل ذو أولوية قصير المدى (بدء العمليات) .

¹ - وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة، جانفي 2002، ص:57.

² - للإطلاع على أهداف الإستراتيجية الوطنية للبيئة، أنظر الملحق رقم:06.

³ - المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص:71.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

في المجموع تقدر تكلفة مخطط العمل ذو الأولوية على المستوى المتوسط 970 مليون دولار على ثلاث سنوات (ما يعادل 320 مليون دولار سنويا)، هذا المبلغ يضم 50 مليون دولار ذات طبيعة مؤسساتية و 920 مليون دولار استثمارات، و هو ما يعادل سنويا 0.69% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1998 مع الأخذ في الاعتبار بعض العمليات و النفقات المؤسساتية الجارية.

ب- البرنامج الخماسي لدعم الإنعاش 2005-2009: و يندرج البرنامج المقترح من طرف وزارة تهيئة الإقليم و البيئة للفترة 2005-2009 ضمن المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة و التنمية المستدامة و التشخيص البيئي المستمر، حيث تم تحيينه من خلال التقرير الوطني حول حالة و مستقبل البيئة لسنة 2005، و الذي كان ثمرة استشارة و مشاركة واسعة بين مختلف القطاعات الوزارية الوكالات ذات الطابع البيئي، الجامعات، مراكز البحث، الجمعيات البيئية و مكاتب الدراسات. و تهدف المقاربة المتكاملة و التساهمية للأعمال المقترحة إلى تصحيح الاتجاهات الثقيلة الملحوظة للمساس بالبيئة و القيام بعمل ملموس يتمثل في حماية الساحل من خلال مخطط تهيئة الشاطئ و تهيئة معمقة للإقليم عبر الانتهاء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و المخططات الجهوية للإقليم المحافظة على المواقع و المناظر و الحظائر الحضرية و القضاء على التلوث المتعدد الأشكال من خلال البرنامج الوطني لتسيير النفايات البلدية الصلبة و البرنامج الوطني لتسيير النفايات الصناعية الخطيرة. و يندرج البرنامج المسطر بصفة كاملة ضمن هذا المسعى بإدماجه للأعمال التي تدخل في إطار الانتهاء من البرامج المتعددة السنوات التي شرع فيها من قبل و تدور حول: البرنامج الوطني لتسيير النفايات الصلبة البلدية، برنامج حماية الساحل و الوسط البحري و مخططات تهيئة الشواطئ، برنامج العمل للحفاظ على التنوع البيولوجي، البرنامج الوطني لتسيير النفايات الخاصة، المراقبة و التوعية البيئية، برنامج الدراسات النوعية للبيئة و تهيئة الإقليم و المدينة.¹

ثالثا.نفقات حماية البيئة:

تجدر الإشارة إلى أن النفقات البيئية خلال عشرية التسعينات قد انخفضت مقارنة بالعشرية السابقة من 1.18% من إجمالي الناتج المحلي للفترة " 1980-1990 إلى 0.84% في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي خلال التسعينات، و هذا الانخفاض المقدّر بـ 29 % يفسره تدني الاستثمارات الذي يعود السبب فيه إلى الأزمة الاقتصادية القائمة منذ أكثر من 10 سنوات، والاهتمام بالإصلاحات الاقتصادية أكثر من المسائل البيئية، و الجدول الموالي يوضح نفقات حماية البيئة بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2000:

¹ - وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر 2005 ، ص، ص:310:458.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

الجدول رقم(13.4):نفقات حماية البيئة بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1980-2000

الميدان	العشرية 1989/1980 % PIB (نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي السنوي)	العشرية 2000/1990 % PIB (نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي السنوي)
التطهير و التنقية (المياه)	%0.58	%0.34
إصلاح الأراضي، تجديد الغابات، السهوب	%0.37	%0.14
التجهيزات المضادة للتلوث(الصناعة، الطاقة)	%0.04	%0.15
النفايات	%0.06	%0.08
الصحة	%0.05	%0.05
تسيير الوكالات	%0.08	%0.08
المجموع	%1.18	%0.84

المصدر:المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص:29.

إن النفقات المخصصة لحماية الأراضي و تجديد الغابات و تهيئة السهوب قد انخفضت بنسبة 62 % والمخصصة منها للتطهير وتنقية المياه المستعملة بنسبة 41% خلال العشرية الثانية. مما يظهر ضرورة استخدام التسعير الملائم للموارد البيئية، إن الارتفاع في النفقات البيئية لكل من قطاعي الصناعة و الطاقة إلى أكثر من ثلاث أضعاف يحجب طبيعة الاستثمارات التي تم تجسيدها إضافة إلى حجم التخصيص حيث أن الاستثمارات الرئيسية خصصت لقطاع المحروقات، بينما لا يزال تسيير النفايات هو أفقر الأطراف في الأنشطة البيئية من ناحية دعم الإنفاق العام له، كما تقلصت حصة الإنفاق المخصص لكل من التطهير و التنقية للمياه و عمليات إصلاح الأراضي و تجديد غابات السهوب، رغم كونها تشكل أولوية ضمن شروط التنمية المستدامة، مما يعكس غياب أو ضعف الجهد البيئي في مجال دعم السياسة المالية. وحسب تقرير المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة فإن التكاليف يجب ألا تبقى من اختصاص الدولة وحدها، فمن واجب المزارعين و مربي المواشي و الصيادين و جميع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين الذين تلحق أنشطتهم ضررا بالبيئة و بدرجات مختلفة أن يساهموا أيضا في تلك التكاليف، و من الواجب كذلك أن يكون تنفيذ أدوات اقتصادية و مالية فعالة و عادلة جزءا لا يتجزأ من التدابير المؤسسية الواجب تنفيذها.¹

¹ - المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص، ص:30-31.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

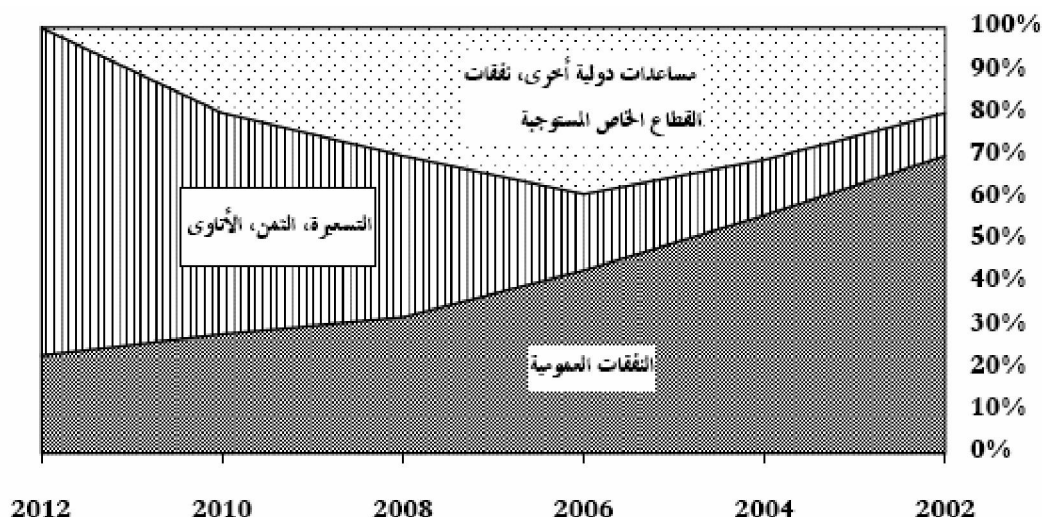
و لقد اعتمدت الجزائر مخطط تمويل و إستراتيجية منظمة للأعمال لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، و لقد تم تخصيص تمويلات الاتفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1998 لفائدة البيئة كما يلي: ¹

- التدابير المؤسساتية: 0.03%.
 - الأعمال ذات الأمدن القصير و المتوسط: 0.66% .
 - المجموع: 0.69% (الأعمال ذات الأمدن القصير و المتوسط) .
 - الاستثمارات العشرية: 1.23% (الأهداف العشرية من حيث النوعية) .
- و يترتب على ذلك أن تكبد النفقات على المدى القصير والمتوسط بـ 0.69% التي من شأنها أن تضيف العمليات والنفقات الجارية في المتوسط حوالي 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن الاستثمارات المفروضة في العشرية تمثل 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي، و الذي لا يمثل زيادة بـ 50% الإنفاق المبرمج على المدى القصير و المتوسط .
- و يستجيب مخطط التمويل و إستراتيجية تنظيم الأعمال في الزمن للمبادئ الآتية: ²
- القطاع العمومي يجب عليه أن يعزز نفقاته في مجال البيئة و جعلها أكثر فاعلية.
 - التمويل الزائد على النفقات لفائدة البيئة لا يعني ارتفاع الإنفاق العمومي الجزائري بقدره، وإنما يجب اللجوء إلى الأدوات المالية كالجباية البيئية، باعتبارها أفضل طريقة لنفقات حماية البيئة.
 - تحتاج المرحلة الانتقالية البيئية المساعدات الدولية و النفقات التي تصدر عن القطاع الخاص و تنجم عن الجباية البيئية.
- و الشكل الموالي يوضح مخطط تمويل و إستراتيجية تنظيم الأعمال في المدى المتوسط و الطويل التي تهدف إليها الجزائر :

¹ - المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة و التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

² - المرجع نفسه، ص: 88.

الشكل رقم(18.4):المخطط التراكمي لتمويل الأعمال عبر الزمن



المصدر:المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص:87.

من خلال الشكل نلاحظ أن الحكومة الجزائرية أعطت أهمية كبيرة جدا للنفقات على المدى القصير في مجال البيئة إلى غاية سنة 2004 و لكنها متناقصة على المدى الطويل. إن إستراتيجية التمويل في المدى القصير تعتمد على النفقات العمومية و التمويل و المساعدات الخارجية، أما في المدى الطويل فسوف تعتمد على التمويل من خلال الجباية البيئية و التسعير الحقيقي للخدمات و الموارد البيئية.

و تشير معطيات الجدول رقم (14.4) إلى تطور الاستثمارات العمومية في القطاع البيئي خلال الفترة 2003-2000 :

الجدول رقم(14.4):تطور الاستثمارات العمومية البيئية خلال الفترة:2003-2000

نسبة الزيادة في ترخيص البرنامج (%)	الزيادة في ترخيص البرنامج (دج)	ترخيص البرنامج (دج)	
		774 855 000	2000
55.0%	507 000 000	1 448 533 000	2001
30.0%	529 000 000	1 795 205 000	2002
45.5%	1 087 000 000	2 387 767 000	2003

المصدر:وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر 2003 ، ص:309.

إن المبالغ الممنوحة لتراخيص البرامج البيئية من قبل الحكومة الجزائرية لسنتي 2001-2002 كانت على التوالي 1.9 مليار دينار جزائري و 2.9 مليار دينار جزائري هو تراكم قدره 4.2 مليار دينار جزائري و نلاحظ انه هناك زيادة في نسبة تراخيص البرنامج البيئي. إن الجهود المالية المباشرة من قبل الدولة و على ميزانيتها الخاصة، يجب أن تضاف إلى الأموال التي تم جمعها في إطار التعاون الدولي من أجل حماية فعالة للبيئة في إطار التنمية المستدامة.

المطلب الثاني:تحليل الإطار العام للسياسة الجبائية

تبعاً للتحويلات الاقتصادية، الاجتماعية و المالية التي فرضتها العولمة أصبح من الضروري على الحكومة الجزائرية إعادة النظر في رفع كفاءة سياستها الجبائية بما يتماشى مع المحيط الاقتصادي الوطني و العالمي، فتم سن قوانين و تعديلات في شكل تغييرات لمعدلات الضرائب و ذلك في إطار التحضير لتغيير النظام الجبائي كلياً، لكن ذلك لم يكن إذ كان الأمر يستدعي وجود إصلاحات جذرية تجسدت في مشروع الإصلاحات الجبائية لسنة 1991 و على هذا الأساس نتناول في هذا المطلب النظام الجبائي الجزائري، هيكل و اتجاهات الإيرادات الجبائية، الإصلاح الجبائي.

أولاً.النظام الجبائي الجزائري ما قبل الإصلاحات الجبائية لسنة 1992:

مر النظام الجبائي الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، ويمكن أن نعتبر الفترة (1962،1969) فترة استمرار نفس الآليات الجبائية الموروثة عن الإدارة الفرنسية، وهذا راجع للوضعية الاجتماعية والإدارية الصعبة وعدم وجود كفاءات فنية متخصصة في المجال الجبائي، و في مطلع سنة 1969 ظهرت أول لجنة وزارية مكلفة بالتشريع الجبائي، حيث تم دمج الأرباح الفلاحية والرسم على النشاط الفلاحي، في ضريبة واحدة، هي الضريبة الجرافية، والمطبقة على قطاع التسيير الذاتي، ثم تم توسيع وعائها للقطاع الخاص، مع قانون المالية 1972 ، كما تم إلغاء الرسوم العقارية لتخفيف العبء الضريبي على الفلاحين، وأهم مميزات هذه الفترة،هي أن النظام الجبائي الجزائري، نظام موروث عن النظام الفرنسي، في هيكله الجبائي وتقسيماته الضريبية، والفرق الوحيد هو في معدلات الضرائب المرتفعة في الجزائر، نظراً للحاجة القصوى للتمويل والبيانات التالية تعكس ذلك:¹

- الإيرادات الضريبية بلغت 81% من إجمالي الجباية العادية سنة 1976 و 78% سنة 1977 ، وكانت الجباية النفطية قد بلغت نسب أقل من إجمالي الإيرادات الضريبية، حيث بلغت 33.75% سنة 1972
- 36.7% سنة 1973، 58% سنة 1974، 53.1% سنة 1975، أما سنة 1976 فقد تم وضع أسس النظام الجبائي المطبق إلى غاية 1991 وتميزت بصدور القوانين الجبائية التالية:
- قانون الضرائب المباشرة، الأمر 101/76 المؤرخ في: 09/12/1976.
- قانون الضرائب غير المباشرة، الأمر 102/76 المؤرخ في: 09/12/1976.
- قانون الرسم على رقم الأعمال، الأمر 103/76 المؤرخ في: 09/12/1976.
- قانون التسجيل، الأمر 104/76 المؤرخ في: 09/12/1976.
- قانون الطابع، الأمر 105/76 المؤرخ في: 09/12/1976.
- قانون الجمارك، الأمر 07/79 المؤرخ في: 21/07/1979.

¹ - العياشي عجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء و التحصيل 1992-2009 - حالة ولاية المسيلة-رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص: 72.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

أما الفترة (1986،1991) فتميزت بالتفكير في إصلاح الجباية العادية نتيجة الأزمة البترولية في عام 1986، لذلك تم تشكيل لجنة الإصلاح الجبائي من كبار موظفي وزارة المالية و الخبراء و المتعاملين والتي قدمت خلاصة أعمال خلال سنة 1989 و شرع في تطبيق هذه الإصلاحات في سنة 1991 . و تشير معطيات الجدول رقم (15.4) إلى هيكل النظام الجبائي الجزائري ما قبل الإصلاحات لسنة 1992:

الجدول رقم(15.4):هيكل النظام الجبائي ما قبل الإصلاحات الجبائية لسنة 1992

الضريبة	المعدل
I الضرائب المباشرة:	
الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية.	55% لشركات الأموال.
الضريبة على الأرباح غير التجارية.	جدول للأشخاص الطبيعيين.
الضريبة التكميلية على الدخل.	25%.
الضريبة على إيرادات الديون والودائع.	18% جدول تصاعدي.
المساهمة الوحيدة الفلاحية .	4%.
الضريبة على الرواتب والأجور .	حسب جدول تصاعدي.
الضريبة على فائض القيمة.	30% للمدة بين 6 و 9 سنوات.
	40% للمدة بين 3 و 6 سنوات.
	50 % أقل من 3 سنوات.
الدفع الجزافي .	6%.
الرسم على النشاط الصناعي والتجار .	2.55%.
الرسم على النشاط غير التجاري.	6.05%.
II لرسوم المماثلة الخاصة.	
الرسم العقاري على الأملاك المبنية.	40%.
رسم على السيارات السياحية.	جدول حسب قوة وعمر السيارة.
رسم خاص على تنظيم الحفلات.	10%
رسم خاص على ملكية القوارب السياحية .	500 دج للقوارب التي طاقتها 492 برميل.
رسم خاص على الاقامات الثانوية.	100 دج للقوارب التي تفوق طاقتها 20 برميل.
	بحسب جدول تصاعدي.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

III الضرائب غير المباشرة : أ- الرسم على رقم الأعمال . – الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج . – الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات . ب- الضرائب غير المباشرة: على الاستهلاك (الكحول، التبغ ، الكبريت، البنزين ، الذهب، الفضة، البلاطين)	10 معدلات تتراوح بين 7% إلى 80% . 8 معدلات تتراوح بين 2% إلى 30% . حسب جدول يحدد فيه رسم قيمي .
---	--

المصدر:ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003، منشورات بغداددي، الجزائر 2003، ص، ص:22، 23 .

ثانيا. هيكل و اتجاهات الإيرادات الجبائية:

1- التقسيمات الضريبية و اتجاهاتها: تقسيم الضرائب في النظام الجبائي الجزائري يعتمد عموما على نوعين هامين هما الضرائب المباشرة و الضرائب الغير مباشرة و هي كالتالي:

أ- الضرائب المباشرة:و التي تفرض على المداخل مثل الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات.

و تشير معطيات الجدول التالي إلى تطور حصيلة الضرائب المباشرة خلال الفترة 2000-2010 :

الجدول رقم(16.4):تطور حصيلة الضرائب المباشرة خلال الفترة:2000-2010

الوحدة (مليون دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الضرائب المباشرة	88600	97360	99550	110150	124280	155630	182217	253081	296200	336900	508600
مجموع الإيرادات الجبائية	380750	415840	438850	494380	532300	585360	626144	704788	848600	1014600	1244500
نسبة الضرائب المباشرة %	23.26	23.41	22.68	22.28	23.34	26.58	29.10	35.90	34.90	33.20	40.86

المصدر: قوانين المالية لسنوات: 2000 إلى غاية 2010

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الضرائب المباشرة من مجموع الإيرادات الجبائية تتراوح ما بين 22.28% و 40.86% خلال الفترة 2000-2010 ، اذ تمثل نسبة قليلة نوعا ما من مجموع الإيرادات الجبائية و هي في تطور مستمر طيلة هذه المدة.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

ب- الضرائب غير المباشرة:مثل الضرائب على الإنفاق، الرسم على القيمة المضافة، حقوق التسجيل والطابع، ضرائب على الأعمال، حقوق ضرائب غير مباشرة و حقوق جمركية.

و تشير معطيات الجدول التالي إلى تطور حصيلة الضرائب غير المباشرة خلال الفترة 2000-2010:

الجدول رقم(17.4):تطور حصيلة الضرائب غير المباشرة خلال الفترة:2000-2010

الوحدة (مليون دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حقوق التسجيل و الطابع	15670	18800	18500	19000	20500	20580	20454	24717	29500	31100	37800
حقوق الرسوم المختلفة على الأعمال	185270	201410	210910	227700	241960	278460	305300	307177	380200	466600	526300
حقوق ضرائب غير مباشرة	710	600	550	700	750	800	850	900	1000	1000	1500
حقوق الجمارك	90500	97670	109340	136830	144810	129890	117323	118913	141700	179000	170300
الضرائب غير المباشرة	292150	318480	339300	384230	408020	429730	443927	451707	552400	677700	735900
مجموع الإيرادات الجبائية	380750	415840	438850	494380	532300	585360	626144	704788	848600	1014600	1244500
نسبة الضرائب غير المباشرة %	76.73	76.58	77.31	77.71	76.65	73.41	70.89	64.09	65.09	66.79	59.13

المصدر: قوانين المالية لسنوات:2000 إلى غاية 2010

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الضرائب غير المباشرة من مجموع الإيرادات الجبائية تتراوح ما بين 59.13% و 77.71% خلال الفترة 2000-2010 ، اذ تمثل نسبة عالية من مجموع الإيرادات الجبائية ونلاحظ أنه خلال سنوات 2000 إلى غاية 2003 هذه النسبة في تزايد من 76.73% إلى 77.71% أما من سنة 2004 إلى غاية 2010 فهذه النسبة تتخفض من 76.65% إلى 59.13% . و من خلال معطيات

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

الجدول رقم (16.4) و الجدول رقم (17.4) و تحليلها نستنتج أن هيكل الإيرادات الجبائية بقيت تسيطر عليه الضرائب غير المباشرة طيلة هذه الفترة و هي سمة تغلب على الدول النامية نظرا لضعف اقتصادياتها¹، و التي تميزت نسبتها بالتزايد و النقصان من سنة إلى أخرى، عكس الضرائب المباشرة و التي تعرف نسبتها زيادة مستمرة طيلة هذه الفترة وهذا من جراء فعالية الإصلاح الجبائي التي كانت جد متواضعة في الرفع من مكانة الضرائب المباشرة و ذلك نظرا للمساهمة الضعيفة لكل من الضرائب على الدخل التي بقيت تعتمد على الضرائب على الأجور و المرتبات بصفة رئيسية و الضريبة على أرباح الشركات التي كانت مردوديتها ضعيفة.

و كذلك يتكون الهيكل الجبائي الجزائري من الجباية المحلية و تتمثل في الضرائب المحلية المباشرة كالرسم على النشاط الصناعي و التجاري، الرسم على النشاط غير التجاري، الدفع الجزافي. والضرائب المحلية لفائدة البلديات و التي تشمل الرسم العقاري على الملكيات المبنية و الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية.²

2- تطور الحصيلة الجبائية: من أهداف الإصلاح الجبائي تحسين المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيم هيمنة كبيرة على تمويل الميزانية، ونستعرض في الجدول التالي تطور حصيلة الجباية العادية و الجباية البترولية مع حساب نسبتها إلى مجموع الإيرادات الجبائية:

الجدول رقم(18.4):تطور الجباية العادية و الجباية البترولية خلال الفترة:2000-2010

الوحدة (مليون دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجبائية العادية	504840	562840	435224	639380	665800	736800	767290	858280	1047600	1251700	1421700
الجبائية البترولية	720000	840600	916400	836060	862200	899000	916000	973000	1715400	1927000	1501700
مجموع الجبائية	1224840	1403440	1351624	1475440	1528000	1635800	1683290	1831280	2763000	3178700	2923400
نسبة الجبائية العادية %	41.22	40.10	32.20	43.33	43.57	45.04	45.59	46.87	37.91	39.38	48.63
نسبة الجبائية البترولية %	58.78	59.90	67.80	56.67	56.43	54.96	54.41	53.13	62.09	60.62	51.37

المصدر: إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن الجباية العادية عرفت نوعا من التزايد من سنة إلى أخرى إلا أن نسبة هذا التزايد قد عرفت في المقابل تناقصا عبر مختلف السنوات حيث انتقلت هذه النسبة من

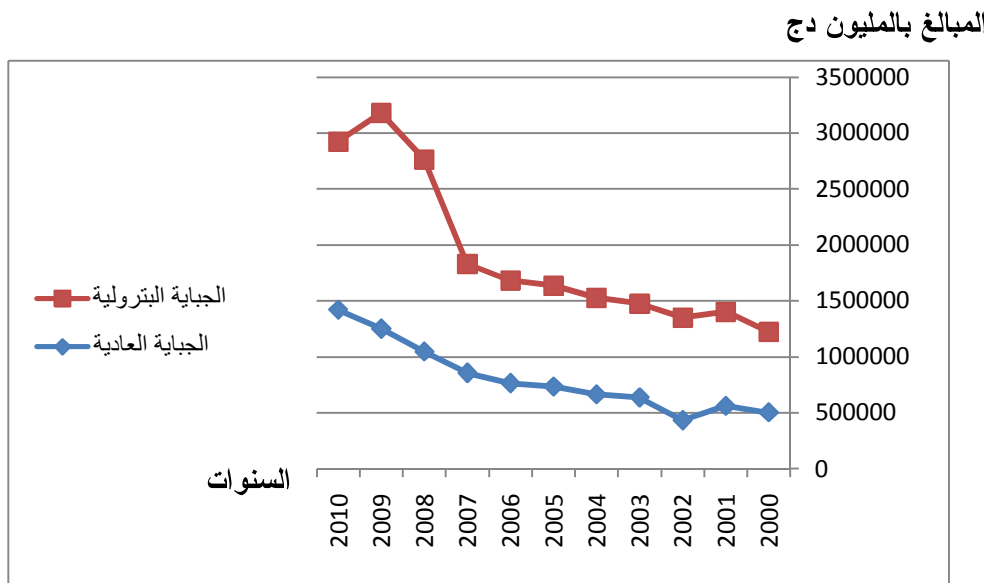
¹ - للإطلاع على بعض المؤشرات المالية و الاقتصادية في الجزائر أنظر الملحق رقم:07.

² - قدي عبد المجيد، النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 21/20 ماي 2002، ص:6.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

41.22% سنة 2000 إلى 48.63% سنة 2010، و لم تتعدى نسبة الجباية العادية من مجموع الجباية 50% طيلة الفترة 2000-2010، إلا أننا نلاحظ هيمنة الجباية البترولية في الهيكل الجبائي، إذ مثلت في سنة 2009، 60.62% من مجموع الجباية و في سنة 2010 مثلت 51.37% من مجموع الجباية، و أن نسبتها من مجموع الجباية لم تنزل إلى أقل من 50% طيلة فترة الدراسة لذلك تشكل الجباية البترولية موردا رئيسيا لخزينة الدولة، إلا أن هذا الوضع لا يسهم في فعالية النظام الجبائي، ورغم التطور الايجابي لإيرادات الجباية غير البترولية إلا أن الإصلاحات لم تحقق هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية التي مازالت مهيمنة على مجموع الجباية. و يمكن توضيح النتائج السابقة أكثر من خلال الشكل التالي و الذي يبين لنا مسار تطور كل من الجباية العادية و الجباية البترولية خلال الفترة 2000-2010 :

الشكل رقم(19.4):تطور إيرادات الجباية العادية و البترولية خلال الفترة 2000-2010



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18.4).

إن الشكل السابق يؤكد لنا التحليل السابق و المتعلق بمكانة كل من الجباية العادية و الجباية البترولية فتواجد منحني الجباية العادية في أدنى مستوى ومسار تطوره المتواضع عبر السنوات مقارنة بمنحني الجباية البترولية الذي عرف تطورا واضحا و هو الأمر الذي يؤكد لنا النتيجة السابقة و المتمثلة في عدم قدرة النظام الجبائي على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

و لتقييم مردودية النظام الجبائي يعد الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكلية المستخدمة لذلك وبعبير عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الجبائية والثروة المنتجة المعبر عنها بالنواتج المحلي الإجمالي و قد حدد الاقتصادي الاسترالي كولن كلارك مستوى الضغط الضريبي النموذجي بـ 25% و نظرا لهيمنة

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

الجبائية البترولية، لذلك فإن اعتماد الضغط الضريبي للجبائية العادية منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات يكون أكثر دلالة و الجدول التالي يوضح ذلك:¹

الجدول رقم(19.4):تطور معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات خلال الفترة:2004-2007

الوحدة (مليون دج)

السنوات	2004	2005	2006	2007
الجبائية العادية	665800	736800	767290	858280
الناتج المحلي خارج المحروقات	3830630	4210730	4638330	5216930
الضغط الضريبي خارج المحروقات %	17.38	17.49	16.54	16.45

المصدر: ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:191.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ضعف مستوى الضغط الضريبي و ذلك مقارنة بالمستوى النموذجي (25 %)، كما أنه يعد أقل مما هو سائد في الكثير من الدول بحيث نجده في الدول الصناعية الكبرى لا يقل عن 27%، و عليه نستنتج عدم مردودية النظام الجبائي بحيث أنه لم يتمكن من تحسين المقدرة التكاليفية للدخل الوطني. ولتحسين مستوى الضغط الضريبي تجب معالجة تلك العوامل التي تتعلق بالجانب الاقتصادي و الاجتماعي و الجبائي. وتسعى السلطات الضريبية إلى الوصول إلى نسبة 20% ليس عن طريق زيادة معدلات الضرائب و إنما بفضل توسيع الوعاء الجبائي.

ثالثا.الإصلاح الجبائي:

1- الاتجاهات العامة للإصلاحات الجبائية:الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت تعيشها الجزائر، و التحولات التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني و الانتقال إلى اقتصاد السوق، وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والسعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، جعلت النظام القديم لا يواكب و لا يتماشى مع هذه المستجدات الجديدة، و من بين أسباب الإصلاح في هذا النظام ما يلي:²

تعقد النظام الجبائي، ثقل العبء الضريبي، نظام ضريبي غير ملائم لمستجدات المرحلة الراهنة، عدم فعالية الحواجز الضريبية في توجيه الاستثمار، الغش و التهرب الجبائي، كثرة الإعفاءات و عدم اتساع وعاء الضرائب المباشرة و الضرائب على رأس المال. ولقد أسفر الإصلاح عن بنية جديدة للنظام الضريبي تعتمد على العناصر التالية:³

- الفصل بين الضرائب العائدة للدولة و تلك العائدة للجماعات المحلية:و لقد أسفر هذا التمييز على

¹ - ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد الثاني، سوريا، 2009، ص:191.

² - كمال رزيق، بوعلام رحمون، مرجع سبق ذكره، ص:4.

³ - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص:3.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

تعيين الضرائب لصالح الدولة مثل: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات الضرائب على الإنفاق، الضرائب على رأس المال، الضرائب على التجارة الخارجية، والضرائب العائدة للمجموعات المحلية في البلديات و الولايات.

- الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية: وذلك في إطار السعي إلى إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية بالنظر إلى عدم استقرار الأولى وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة. و يهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق غاية رئيسية تكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني و من أجل ذلك سطرت بعض الأهداف التي نلخصها فيما يأتي:
- تجنيد إيرادات مالية كافية لتمويل وظائف الدولة.
- التوزيع الفعال للموارد.
- عدالة النظام الجبائي.
- بساطة النظام الجبائي و انسجامه مع الدول الأخرى.

2- الإصلاحات الجبائية الرئيسية: يركز مضمون الإصلاحات الجبائية على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على القيمة المضافة.

أ- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) : أسست الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية 1991، و تعد الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة و تصاعدية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(20.4): السلم الضريبي على الدخل الإجمالي

الدخل الخاضع للضريبة (دج)	معدل الضريبة (%)
لا يتجاوز 120.000	0
من 20.001 إلى 360.000	20
من 360.001 إلى 1.440.000	30
أكثر من 1.440.000	35

المصدر: قانون المالية لسنة 2009 **IRG:** impôt sur le revenu global

و من خلال الجدول نلاحظ أنه حدد الحد الأدنى المعفى من الضريبة بـ 120.000 دج والذي يعد زهيدا و لا سيما مع ارتفاع مستوى الأسعار وتدهور القدرة الشرائية، مع العلم أن مستوى هذا الحد يجب أن يضمن مستوى المعيشة العادي للمكلف، و تعد المعدلات المدرجة في الجدول مرتفعة نوعا ما و لا تشجع على الاستثمار، إذن فالجدول الضريبي على الدخل الإجمالي، سواء ما يتعلق بتقسيم الشرائح أو تحديد المعدلات الضريبية الموافقة لكل شريحة نجده لا يستند إلى دراسات ميدانية لذلك فإنه لا يعكس الواقع الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع مما ينعكس سلبا على فعالية هذه الضريبة.

و تشير معطيات الجدول التالي إلى تطور نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي خلال سنوات متفرقة:

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

الجدول رقم(21.4):نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي خلال سنوات (1995،2000،2004،2010)
الوحدة (مليون دج)

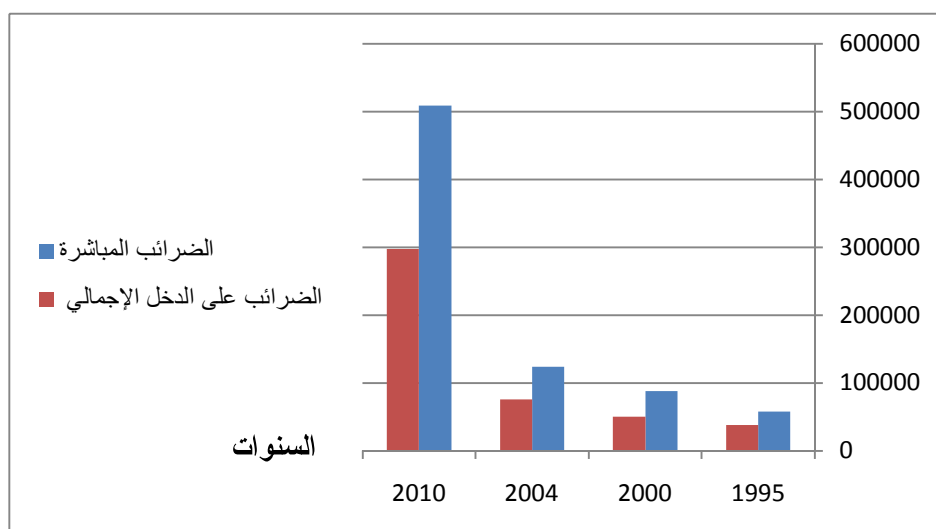
السنوات	1995	2000	2004	2010
الضرائب المباشرة	57868	88600	124280	508600
الضرائب على الدخل الإجمالي	38058	50029	75811	297572
نسبتها للضرائب المباشرة %	66	56	61	58
صنف الأجور	32075	34311	53068	239302
أصناف الدخل الأخرى	5983	15718	22744	58270

المصدر: إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي من الضرائب المباشرة في سنة 1995 تمثل 66% بمبلغ 38058 مليون دج وتمثل في سنة 2000، 56% بمبلغ 50029 مليون دج وتمثل في سنة 2004، 61% بمبلغ 75811 مليون دج وتمثل 58% بمبلغ 297572 مليون دج في سنة 2010، إذ نلاحظ انخفاض في نسبة مساهمات هذه الضريبة من الضرائب المباشرة خلال تلك السنوات وتشكل الضريبة على الأجور الحصة الكبيرة من إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي. ويمكن توضيح النتائج السابقة أكثر من خلال الشكل التالي و الذي يبين لنا توزيع إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي و إيرادات الضرائب المباشرة خلال تلك السنوات:

الشكل رقم(20.4):توزيع إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي و إيرادات الضرائب المباشرة خلال

المبالغ بالمليون دج سنوات:1995،2000،2004،2010



المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

من خلال الشكل نلاحظ أن إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي تشكل تقريبا أغلبية إيرادات الضرائب المباشرة و يلاحظ أن نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي من مجموع الضرائب المباشرة في انخفاض تدريجي و لو كان قليلا نوعا ما خلال سنوات 1995، 2000، 2004، 2010، إذ أن نسبتها لم تنزل تحت 50% من مجموع الضرائب المباشرة و هذا من جراء الفعالية الضعيفة للإصلاحات الجبائية.

ب- الضريبة على أرباح الشركات (IBS: impôt sur le bénéfice des sociétés): أهم ما تميزت به هو الاعتماد على الضريبة النسبية في شكل معدل ثابت مهما كان النشاط و مهما كان الربح الخاضع ولقد عرف هذا المعدل عدة تغيرات، وقد تنوع إلى إعفاءات دائمة وإعفاءات مؤقتة¹، و يسعى الإصلاح الجبائي من خلال فرض هذه الضريبة إلى تحقيق هدفين، فمن جهة يهدف إلى تنظيم شكلي يسمح بتأسيس ضريبة خاصة على الأشخاص المعنوية كشركات الأموال، و من جهة ثانية يهدف إلى تنظيم اقتصادي يسمح بتخفيض العبء الضريبي المطبق على الشركات و تمكينها من الإنعاش و النمو الاقتصادي². إن تقييم مردودية الضريبة على أرباح الشركات تظهر من خلال إبراز نسبتها و تطورها ضمن إجمالي الضرائب المباشرة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(22.4):نسبة الضريبة على أرباح الشركات خلال سنوات (1995، 2000، 2004، 2010)

الوحدة (مليون دج)

السنوات	1995	2000	2004	2010
الضرائب المباشرة	57868	88600	124280	508600
الضرائب على أرباح الشركات	17163	32187	47227	255051
نسبتها للضرائب المباشرة %	30	36	38	50

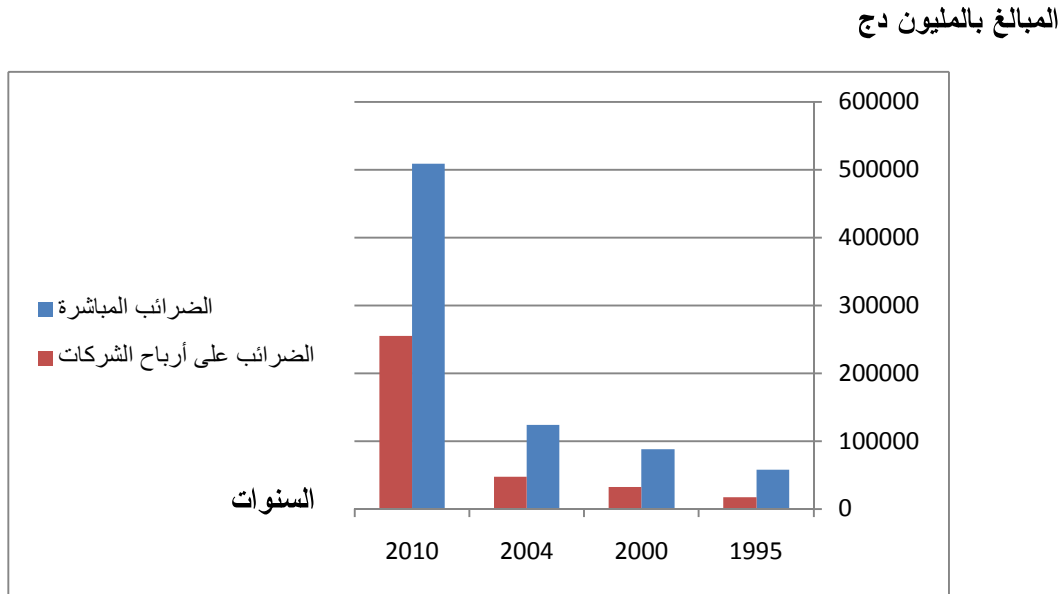
المصدر: إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الضريبة على أرباح الشركات من الضرائب المباشرة في سنة 1995 تمثل 30% بمبلغ 17163 مليون دج و تمثل في سنة 2000، 36% بمبلغ 32187 مليون دج وفي سنة 2004، 38% بمبلغ 47227 مليون دج و تمثل 50% بمبلغ 255051 مليون دج في سنة 2010، إذ نلاحظ ارتفاع في نسبة مساهمات هذه الضريبة من الضرائب المباشرة خلال تلك السنوات. ويمكن توضيح النتائج السابقة أكثر من خلال الشكل التالي و الذي يبين لنا توزيع إيرادات الضريبة على أرباح الشركات و إيرادات الضرائب المباشرة خلال تلك السنوات:

¹ - العياشي عجلان، مرجع سبق ذكره، ص:128.

² - ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص:184.

الشكل رقم(21.4):توزيع إيرادات الضرائب على أرباح الشركات و إيرادات الضرائب المباشرة خلال سنوات: 1995،2000،2004،2010



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل نلاحظ أن مردودية الضرائب على أرباح الشركات ضعيفة إذ كانت تتراوح نسبته من 30% و 38% من مجموع الضرائب المباشرة خلال سنوات 1995،2000 و 2004 لكون أن المؤسسات العمومية تقريبا كانت تعاني من وضعية مالية عسيرة و ضعف القطاع الخاص، إلا أن في سنة 2010 كانت هذه النسبة 50% و لقد عرفت تطورا ملحوظا و هذا من جراء أن مؤسسات القطاع العام والخاص قد عرفت بعض التحسن و الانتعاش.

ج- الرسم على القيمة المضافة (TVA): يعد الرسم على القيمة المضافة أداة ضريبية لعصرنة الاقتصاد الوطني، و ذلك لما تتمتع به من خصائص هي: توسيع مجال التطبيق، توسيع مجال الخصم وتقليص عدد المعدلات مما يترتب على ذلك تخفيف العبء الضريبي وتوسيع الأوعية الضريبية و تقليص من محاولات التهرب الضريبي. و يسعى المشرع في تحقيق عدة أهداف من خلال تأسيس الرسم على القيمة المضافة على المستوى الداخلي و الخارجي من خلال تبسيط الضرائب غير المباشرة مع تقليص عدد المعدلات من 18 إلى 02، تخفيض تكلفة الاستثمارات، حفز منافسة المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية عن طريق إلغاء العبء الضريبي الذي تتحمله المنتجات الوطنية عند تصديرها إلى الخارج إحداث التنسيق الضريبي على المستوى المغربي...الخ، ويفرض الرسم على القيمة المضافة على أساس رقم الأعمال خارج الرسم بتطبيق معدل عادي 17% و معدل مخفض قدره 7%.¹

و تشير معطيات الجدول التالي إلى تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة خلال سنوات متفرقة:

¹ - ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 188،189.

الفصل الرابع:الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

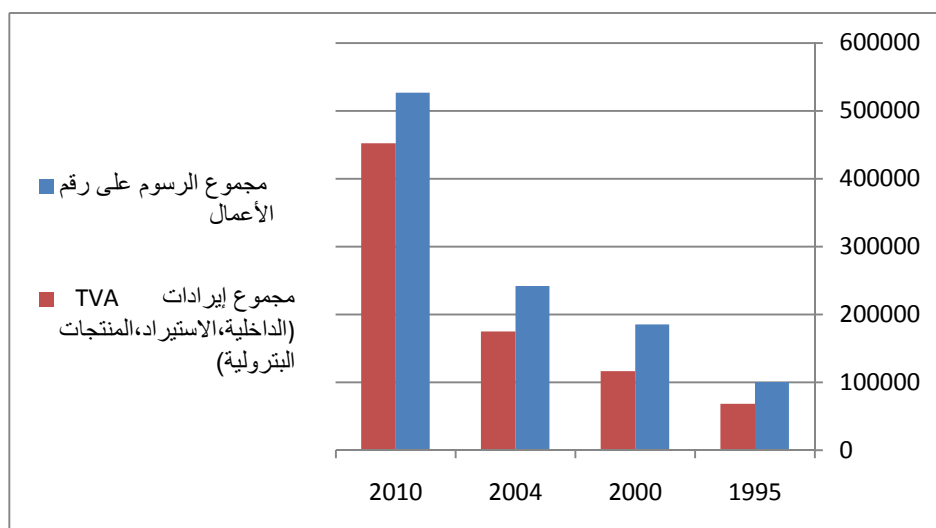
الجدول رقم(23.4):تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة خلال سنوات
(1995،2000،2004،2010)
الوحدة (مليون دج)

السنوات	1995	2000	2004	2010
مجموع الرسوم على رقم الأعمال	100367	185270	241960	526300
مجموع إيرادات TVA (الداخلية،الاستيراد،المنتجات البتروولية)	68399	116153	174752	452058
مساهمة TVA في إجمالي الرسوم %	68	63	72	86

المصدر: إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة TVA من مجموع الرسوم على رقم الأعمال في سنة 1995 تمثل 68% بمبلغ 68399 مليون دج و تمثل في سنة 2000، 63% بمبلغ 116153 مليون دج و في سنة 2004، 72% بمبلغ 174752 مليون دج و تمثل 86% بمبلغ 452058 مليون دج في سنة 2010، إذ نلاحظ ارتفاع في نسبة مساهمات TVA من مجموع الرسوم على رقم الأعمال خلال تلك السنوات. ويمكن توضيح النتائج السابقة أكثر من خلال الشكل التالي والذي يبين لنا توزيع إيرادات TVA وإيرادات الرسوم على رقم الأعمال خلال تلك السنوات:

الشكل رقم(22.4):توزيع إيرادات TVA و إيرادات الرسوم على رقم الأعمال خلال سنوات:
2010،2004،2000،1995



المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل نلاحظ أن للرسم على القيمة المضافة مساهمات جيدة من مجموع الرسوم على رقم الأعمال و هو ما يعكس غزارة إيراداته و انه يتطور بشكل ايجابي خلال هذه الفترات.

المطلب الثالث:تحليل أداء آليات الجباية البيئية

تطبيقا لمبدأ "الملوث الدافع " وبهدف حمل الأفراد والمؤسسات على تحسين أدائها البيئي من خلال إدراج الاعتبارات البيئية في القرارات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية للتقليل من الانعكاسات السلبية على البيئة لغرض الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة. سعت الحكومة الجزائرية إلى إدخال آليات الجباية البيئية، من خلال إقرارها لمجموعة من الضرائب والرسوم البيئية. و نتناول فيما يأتي تطور التشريع الجبائي البيئي، الجباية البيئية و تطور الحصيلة الجباية البيئية.

أولا.تطور التشريع الجبائي البيئي:

إن إجراءات الجباية البيئية المطبقة في الجزائر تركزت أساسا على الإجراءات الردعية، إذ تم إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD) ، ولكن كما يبدو أن تجسيد الجباية البيئية كأداة اقتصادية و مالية لإدارة الموارد البيئية لم يتم إلا خلال السنوات القليلة المنصرمة، حيث تم استحداث عدة إجراءات جبائية من خلال قوانين المالية لسنوات:2000،2002،2003،2004،2006،2007،2008،2010 و بهذا تعددت قوانين الجباية البيئية و يمكن أن نذكر منها:¹

- القانون 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 متعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.
- القانون 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 09/04 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بالطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 المتعلق بالمحروقات.
- القانون 12/05 المؤرخ في 2005/08/04 المتعلق بالمياه.
- القانون 15/06 المؤرخ في 2006/11/15 المتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض و المحافظة عليها.
- القانون 02/07 المؤرخ في 2007/05/01 المتعلق بالمناجم في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 10/07 المؤرخ في 2007/05/13 المتعلق بحماية المساحات الخضراء و ترميمها في إطار التنمية المستدامة.

¹ - عجلان العياشي، تفعيل دور الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 08/07 أفريل 2008، ص:633.

ثانيا.هيكل الجباية البيئية:

1- المكونات الأساسية للهيكل الجبائي البيئي:نظرا للتطور السريع و كثرة الوسائل الحديثة الملوثة للبيئة، قام المشرع الجبائي الجزائري بتصميم هيكل الجباية البيئية و انطلاقا من سنة 1992 على النحو التالي:¹

- أ- جباية تسيير الفضلات الحضرية الصلبة:و تشمل ما يلي:
 - جباية النفايات الحضرية منها رسم رفع النفايات المنزلية.
 - جباية تسيير النفايات الصناعية منها الرسم على الأنشطة الملوثة و الخطيرة، رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الخاصة أو الخطيرة، رسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محليا.
 - جباية تسيير النفايات المرتبطة بالأنشطة الإستشفائية والعيادات الطبية منها رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية.
- ب- جباية تسيير التلوث الجوي:و منها
 - جباية التلوث الجوي الناتج عن حركة مرور السيارات أو الناتجة عن الوقود مثل الرسم على الوقود
 - جباية التلوث الجوي الناتج عن الصناعة أصلا منها الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي.
- ج- جباية تسيير التلوث المائي:منها الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي.
 - و لقد تم اقتراح تعديل قانون الجباية البيئية ليصبح على النحو التالي:
 - جباية تسيير النفايات:و تشمل ما يلي:
 - جباية النفايات الحضرية المنزلية.
 - جباية تسيير النفايات الصناعية على الأنشطة الملوثة مثل البطاريات، العجلات والمواد الكيميائية.
 - جباية تسيير النفايات المرتبطة بالأنشطة الإستشفائية.
 - جباية تسيير المواد الكيميائية في الزراعة.
 - جباية تسيير التلوث الجوي:و تشمل ما يلي:
 - جباية التلوث الجوي الناتج عن حركة مرور السيارات.
 - جباية الوقود، الكربون والصوديوم.
 - جباية التلوث الجوي الناتج عن الصناعة مثل الغازات الكيميائية(غاز CFC) بما فيها البيتروكيميا و البترول.

¹ - كمال رزيق، مرجع سبق ذكره، ص:102.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

• جباية تسيير التلوث المائي:و تشمل ما يلي:

- جباية الصرف الصحي.

- جباية على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي.

- جباية مرور البواخر والسفن في البحر المتوسط (المياه الإقليمية).

2- تحليل أنواع الرسوم البيئية:نتناول في هذا العنصر بعض الرسوم البيئية حسب الأنواع الرئيسية للجباية البيئية.

▪ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (T.A.P.D):وهو رسم يطبق على

الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة تم إحداثه بموجب قانون المالية لسنة 1992 وكان محل تعديل من خلال قانون المالية لسنة 2000 والذي حدد المبالغ السنوية لهذا الرسم كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(24.4):مبالغ الرسوم السنوية على الأنشطة الملوثة للبيئة

مؤسسة مصنفة تشغل أكثر من شخصين	مؤسسة مصنفة تشغل أقل من شخصين	حجم العمالة طبيعة الترخيص
24000 دج	120000 دج	مؤسسة خاضعة لترخيص الوزير المكلف بالبيئة.
18000 دج	90000 دج	مؤسسة خاضعة لترخيص الوالي المختص إقليميا.
3000 دج	20000 دج	مؤسسة خاضعة لترخيص رئيس البلدية المختص إقليميا.
2000 دج	9000 دج	المؤسسات المصنفة الخاضعة للتصريح

المصدر: قانون المالية لسنة 2000.

و تحدد قيمة هذا الرسم بتطبيق معامل يتراوح بين 1 و 10 على كل نشاط تبعا لطبيعته و أهميته وتحول حصيلته إلى الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

▪ الرسوم المرتبطة بالنفايات:

أ- رسم رفع القمامات المنزلية (T.E.O.M) :تمت زيادة معدلات هذا الرسم من خلال قانون

المالية لسنة 2002 بغية تفعيل مبدأ الملوث الدافع و تغطية تسيير النفايات على النحو التالي:¹

- ما بين 500 دج و 1000 دج عن كل محل ذي استعمال سكني.

- ما بين 1000 دج و 10000 دج عن كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابه.

- ما بين 5000 دج و 20000 دج على كل أرض مهيأة للتخميم و المقطورات.

¹ - المادة 11 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 و المتضمن قانون المالية لسنة 2002 ، ج ر ، عدد 79 ، سنة 2001.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

- ما بين 10000 دج و 100000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

و يتم تحديد هذه الرسوم و تطبيقها على مستوى كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتجدر الإشارة إلى انه ورغم إعادة تقويم معدلات الرسم إلا أنها بقيت غير كافية لتغطية تكاليف تسيير النفايات، كما أن معدل استرجاعها جد ضعيف (من 20% إلى 30% في المتوسط).

ب- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة:أسس هذا الرسم بموجب قانون المالية 2002 و حدد قيمة هذا الرسم بـ 10500 دج على كل طن من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة.¹ وكان محل تعديل بمقتضى قانون المالية التكميلي 2008 وتوزع حصيلة هذا الرسم كما يلي:²
- من سنة 2002 إلى 2007 : 10% لفائدة البلديات، 15% لفائدة الخزينة العمومية، 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

- بداية من سنة 2008 : 25% لفائدة البلديات، 75% للصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.
ج- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات و العيادات الطبية:أسس هذا الرسم بموجب قانون المالية 2002 وعدل بموجب قانون المالية التكميلي 2008 و حدد مبلغ هذا الرسم بـ 24.000 دج لكل طن من مخزونات النفايات. وحصيلة هذا الرسم توزع كما يلي:³
- من سنة 2002 إلى 2007 : 10% لفائدة البلديات، 15% لفائدة الخزينة العمومية، 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

- بداية من سنة 2008 : 25% لفائدة البلديات، 75% للصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.
د- الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة:تم بموجب قانون المالية 2006، تأسيس رسم على العجلات المطاطية الجديدة، سواء المستوردة من الخارج أو المنتجة محليا. و حدد مبلغ هذا الرسم بـ:⁴
- 10 دج للعجلة المستعملة في المركبات الثقيلة و 5 دج لكل عجلة تستعمل في المركبات الخفيفة. وحصيلة هذا الرسم تخصص كما يلي:⁵

- في سنة 2006 : 10% لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي، 15% لصالح الخزينة العمومية 25% لصالح البلديات، 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث (FEDEP).
- في سنة 2008 : 10% لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي، 40% لصالح البلديات، 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

¹ - المادة 203 من القانون رقم 01-21، السابق ذكره.

² - المادة 46 من المرسوم رقم 08-02 المؤرخ في 27 جويلية 2008 و المتضمن لقانون المالية التكميلي 2008، ج ر، عدد 42، سنة 2008.

³ - المرجع نفسه.

4- l'article 60 de la loi n°05-16 correspondant au 31/12/2005, portant la loi de finance pour 2006, J.O, n°85.

⁵ - المادة 46 من المرسوم رقم 08-02، السابق ذكره.

■ الرسوم المرتبطة بالانبعاثات الجوية الملوثة:

أ- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي:و قد تأسس بموجب المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002 و يحسب مبلغ هذا الرسم بالاعتماد على المعدلات الأساسية للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة،¹ ثم عدل بالمرسوم التنفيذي رقم 299/07 و أصبح يحسب مبلغ هذا الرسم بتطبيق المعامل المضاعف للكميات المنبعثة وفقا لسلم تدريجي للمعاملات من 1 إلى 5 حسب نسبة الانبعاث المحددة من القيمة 10% كحد أدنى إلى 100% كحد أقصى للمؤسسات المصنفة. ويحصل هذا الرسم عن طريق قباضة الضرائب المتعددة و يوزع وفق النسب التالية: 75% للصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث، 15% لفائدة الخزينة العمومية، 10% لفائدة البلديات.² و كان محل تعديل أيضا عن طريق قانون المالية التكميلي لسنة 2008 إذ عدل في توزيع حصيلة هذا الرسم كما يلي: 25% لصالح البلديات و 75% لصالح الصندوق الوطني و إزالة التلوث.³

ب- الرسم على الوقود:تم استحداث هذا الرسم لأول مرة بموجب قانون المالية لسنة 2002، بحيث كان مبلغه بـ 1 دج لكل لتر من البنزين محتوي على الرصاص، سواء كان عادي أو ممتاز⁴، إلا انه و بموجب قانون المالية لسنة 2007، تم تخفيض معدل هذا الرسم و هذا على النحو الآتي:

- بنزين بالرصاص (عادي أو ممتاز): 0.10 دج لكل لتر، غاز أول: 0.30 دج لكل لتر.⁵ ويقتطع ناتج هذا الرسم ويعاد دفعه، كما هو الحال بالنسبة للرسم على المنتجات البترولية (TPP) بحيث توكل مهمته إلى شركة نفطال، وهذا بالاستناد على كميات البنزين التي تم توزيعها من طرف هذه الشركة. أما حصيلة هذا الرسم فتخصص على النحو التالي:

- 50% لحساب التخصيص الخاص رقم 100-302 للصندوق الوطني للطرق و الطرق السريعة.

- 50% لحساب التخصيص رقم 065-302 للصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.⁶

■ الرسوم المرتبطة بالتلوث المائي:

أ- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:تأسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2003 و يحدد مبلغ هذا الرسم بالرجوع إلى إلى المعدل الأساسي السنوي للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، و معامل مضاعف يتراوح بين 1 و 5 تبعا لمعدل تجاوز حدود القيم المسموح بها.

¹ - المادة 205 من القانون رقم 01-21، السابق ذكره.

² - المواد 2، 3 من المرسوم التنفيذي رقم 07-299 المؤرخ في 27/09/2007، ج ر، العدد 63، سنة 2007.

³ - المادة 46 من المرسوم رقم 08-02، السابق ذكره.

⁴ - المادة 38 من القانون رقم 01-21، السابق ذكره.

⁵ - المادة 55 من القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006 و المتضمن لقانون المالية لسنة 2007، ج ر، عدد 85، سنة 2006.

6- ministère des finance:circulaire n°17/MF/MDB/DGI/LF 2002, concernant le recouvrement de la taxe sur les carburants.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

أما حاصل هذا الرسم فيخصص على النحو التالي:

50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث، 20% لفائدة ميزانية الدولة، 30% لفائدة البلديات.¹ و تم تعديله بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008 و أصبحت توزع حصيلة هذا الرسم على النحو التالي:²

50% لصالح البلديات، 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

ب- **إتاوة المحافظة على جودة المياه:**و تم تأسيسها بموجب قانون المياه لسنة 1996 و عدلت بموجب قانون المياه 12/05 لسنة 2005 وعائها فاتورة المياه الصالحة للشرب أو للصناعة أو الفلاحة معدلها يتراوح بين 1% على 4% تحصل لصالح الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية. و عدلت بموجب قانون المالية 2010 و يحدد مبلغ الإتاوة المتعلقة بالمياه المستحقة قصد استعمال الموارد المائية لأغراض صناعية و سياحية و خدماتية بـ 25 دج عن كل متر مكعب من المياه المقنطرة ويخصص ناتج الإتاوة كما يلي:³

44% لفائدة ميزانية الدولة، 44% لفائدة حساب التخصيص رقم 079-302 للصندوق الوطني للمياه 12% لفائدة الوكالة المكلفة بالتحصيل. و تحدد هذه الإتاوة وفق المعدلات الآتية:

4% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب، لاستعمالها الصناعي أو الفلاحي بالنسبة لولايات الشمال.
2% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب، لاستعمالها الصناعي أو الفلاحي بالنسبة لولايات الجنوب.

■ رسوم و إجراءات مالية أخرى:

أ- **الرسم الإضافي:**يطبق هذا الرسم على منتجات التبغ و يحسب على أساس 6 دج لكل علبة سجائر تستهلك في الجزائر و يصرح بهذا الرسم و يدفع من قبل المنتج ضمن نفس الشروط المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة و توجه حصيلته إلى صندوق الاستعجالات والمعالجات الطبية.⁴

ب- **إجراءات التخفيض الجبائي التحفيزي:**لم ينص المشرع الجزائري من خلال قوانين المالية على أي إجراءات جبائية تحفيزية لصالح الاستثمار في مجال حماية البيئة، و في إطار تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق الجنوب و الشمال تم استحداث العديد من أدوات الجباية التي تعمل على تفعيل تمييز لصالح مناطق يراد ترقيتها، خذ على سبيل المثال إدخال تخفيض على مبلغ IBS بـ 15 % لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في ولايات الهضاب العليا، المقيدة ضمن المناطق التي يمكن أن تستفيد من برامج تمويل الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، و بـ 20 % لتلك

¹ - المادة 94 من القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، المتضمن لقانون المالية لسنة 2003، ج ر، العدد 86، سنة 2002.

² - المادة 46 من المرسوم رقم 08-02، السابق ذكره.

³ - المواد 49، 50، من القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، المتضمن لقانون المالية لسنة 2010، ج ر، العدد 78، سنة 2009.

⁴ - زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

المتواجدة في ولايات الجنوب - في إطار نشاطها الإنتاجي - والمدعمة من طرف الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبير. كذلك الإعفاء الكلي من TVA، أو فرضها بمعدل منخفض فيما يخص اقتناء آلات و معدات التدوير للنفايات، اقتناء التجهيزات الموجهة للوقود.

ثالثا.تطور حصيلة الجباية البيئية:

1- الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث: تم تأسيس هذا الصندوق في بادئ الأمر تحت مسمى الصندوق الوطني للبيئة (FNE) بموجب قانون المالية لسنة 1992، ثم تم تحويله بعد ذلك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001 إلى الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث (FEDEP) و هو عبارة عن هيئة تمويلية لمختلف برامج حماية البيئة على المستوى الوطني و يضم في إيراداته و نفقاته العناصر التالية:¹

أ- إيرادات الصندوق:

- ناتج الرسوم المطبقة على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة.
- ناتج الغرامات المفروضة على المخالفات المتعلقة بالتشريع و التنظيم البيئي.
- الهيئات و المساعدات الوطنية و الدولية.
- التعويضات الناتجة عن حوادث التلوث العارضة و الناتجة عن تفريغ مواد كيميائية خطيرة في البحر و ضمن الأملاك المائية و المياه الجوية العامة و في الجو.
- التخصيصات الخاصة لميزانية الدولة، و كذا كل المساهمات أو المصادر.
- القروض الممنوحة للصندوق، الموجهة لتمويل عمليات مكافحة التلوث.

ب- نفقات الصندوق:

- يتولى الصندوق مساعدة تحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيات النظيفة تماشيا مع مبدأ الاحتياط والوقاية، ويتولى الإنفاق على عمليات مراقبة التلوث في المصدر، وتمويل عمليات مراقبة حالة البيئة والدراسات والأبحاث العلمية المنجزة من طرف مؤسسات التعليم العالي أو بواسطة مكاتب الدراسات الوطنية والأجنبية، وتمويل العمليات المتعلقة بالتدخل الإستعجالي في حالة التلوث الناتج عن الحوادث. كما يتولى تمويل نفقات الإعلام، و التحسيس والتوعية المرتبطة بالمسائل البيئية أو الجمعيات ذات المنفعة العامة والتي تنشط في مجال البيئة ، وتمويل عمليات تشجيع مشاريع الاستثمار المدمجة للتكنولوجيات النظيفة، والدعم الموجه لتمويل العمليات المشتركة للمنشآت من أجل إزالة التلوث، والمنفذة بواسطة مقاولين عموميين أو خواص.

¹ - وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر 2003، ص:324.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

2- الإيرادات المالية للجباية البيئية:تقدر المبالغ الإجمالية للرسوم البيئية في الفترة 1994 إلى 1999 ما بين 13 مليون دج و 100 مليون دج على التوالي، و تشير معطيات الجدول التالي إلى تطور عوائد الجباية البيئية المحصلة لصالح الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث خلال الفترة 2000-2009:

الجدول رقم(25.4):عوائد الجباية البيئية خلال الفترة 2000-2009

الوحدة (مليون دج)

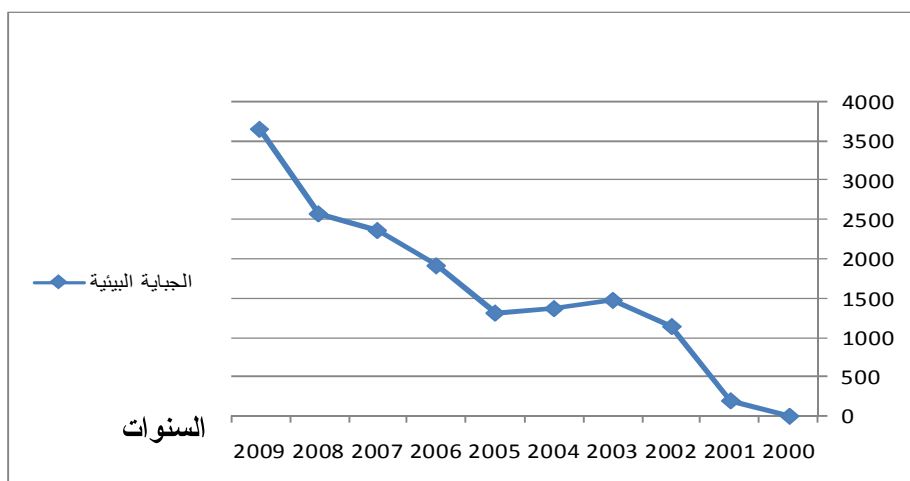
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجباية البيئية	113.904	198.067	1139.073	1469.619	1366.822	1311.539	1909.326	2360.7	2570.366	3645.689

المصدر: إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

و يمكن توضيح النتائج السابقة أكثر من خلال الشكل التالي و الذي يبين لنا مسار تطور الجباية البيئية المحصلة لصالح (FEDEP) في نفس الفترة.

الشكل رقم(23.4):تطور عوائد الجباية البيئية خلال الفترة 2000-2009

المبالغ بالمليون دج



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول و المنحنى السابقين، نلاحظ أن تحصيل الجباية البيئية قد عرف نموا كبيرا خلال سنة 2002 وذلك نتيجة لإعادة تثمين هذه الرسوم بموجب قوانين المالية، حيث انتقل التحصيل من 198.067 مليون دج سنة 2001 إلى 1139.073 مليون دج سنة 2002 ، إذ نلاحظ أن قيمة التحصيل تضاعفت بما يقارب خمس مرات في هذه المدة، غير أن التحصيل عرف انخفاض خلال سنتي 2004 و 2005 حيث انتقل من 1366.822 مليون دج إلى 1311.539 مليون دج على التوالي، ليرجع مرة أخرى إلى التزايد منذ 2006 إلى غاية 2009 وهذا من جراء المداخل المالية الناتجة عن تأسيس الرسم على الوقود.¹

¹ - للإطلاع أكثر على حصيلة للجباية البيئية حسب النوع، أنظر للملحق رقم:08.

المطلب الرابع:تقييم آثار السياسة الجبائية البيئية على أبعاد التنمية المستدامة

نتناول في هذا المطلب تقييما لأهم آثار السياسة الجبائية البيئية التي تبنتها الحكومة الجزائرية في إطار التنمية المستدامة، وذلك من خلال تقسيم تلك الآثار إلى ثلاث جوانب رئيسية هي الجانب الاقتصادي الجانب الاجتماعي والجانب البيئي.

أولا.الآثار على الجانب الاقتصادي:

في إطار دراسة آثار السياسة الجبائية البيئية في جانبها الاقتصادي يمكن الاعتماد على الآثار الجزئية التي تضم النمو الاقتصادي، القدرة التنافسية، مستوى الاستهلاك و الأسعار.

1- على مستوى النمو الاقتصادي: من ضمن العوامل التي تقود إلى مشاكل في التوازنات الاقتصادية والتي تحظى بأهمية خاصة ما يسمى بمعوقات الاستثمار، أي إيقاف أو إعاقة الاستثمارات المخططة في الاقتصاد لأسباب تتعلق بحماية البيئة، التي تقود إلى عرقلة خلق فرص عمل جديدة. و بالتالي قد تحدث السياسة الجبائية البيئية أثر سلبي عند توقف أو عرقلة النمو في الأمد القصير من خلال الإنفاق على الاستثمارات غير الإنتاجية في مجال البيئة، أو يمكن أن تحدث أثر إيجابي يتمثل في التطور التكنولوجي الذي تستعمله المؤسسات لحماية البيئة لكي لا تتحمل أعباء إضافية من خلال تسديدها للضرائب والرسوم البيئية المرتفعة. والتي تحمل في طياتها نمو اقتصادي فضلا عن تأثير الإنفاق على النمو في الأمد الطويل.¹ حيث قامت وزارة البيئة و تهيئة الإقليم بغلق عدة مصانع على المستوى الوطني خلال السنوات الماضية و هذا لعدم التزامها بالمعايير و القوانين البيئية، إذ أنه يعتبر تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني. ناهيك عن الموارد المالية التي تم تحصيلها من الجباية البيئية و التي تعتبر ضعيفة جدا بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي أو لتمويل المشروعات البيئية عن طريق صندوق (FEDEP).

2-على مستوى القدرة التنافسية: تؤثر السياسة الجبائية البيئية على القدرة التنافسية للصناعة الوطنية حيث يؤدي ارتفاع التكاليف بسبب زيادة نفقات حماية البيئة إلى إضعاف هذه القدرة، أو يمكن أن تؤثر عكسيا بمعنى ترتفع هذه القدرة من خلال تطور تكنولوجيا جديدة لحماية البيئة التي يمكن أن تحقق تفوقا تكنولوجيا و من ثم كسب أسواق واسعة للتصدير. و في إطار المنافسة الدولية فإن تصدير المنتجات المحلية يمكن أن يتضرر أو على الأقل سوف يعرقل نموه من خلال ارتفاع التكلفة لأسباب تتعلق بإجراءات حماية البيئة ضمن الاقتصاد الوطني. فالتكاليف المرتفعة والأسعار المرتفعة قد تقود إلى تراجع إمكانيات التصريف في السوق العالمية، وهناك طبعاً أسباب أخرى مهمة تجعل من المنتجات المحلية مطلوبة أو غير مطلوبة في السوق العالمية، لكن يبقى لارتفاع التكلفة دور مهم في التأثير على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في السوق العالمية.²

¹ - منى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص:68.

² - محمد آدم، الأبعاد الاقتصادية و الإنسانية لمشكلة تلوث البيئة، مجلة النبأ، العدد63، أبريل2002، ص:13.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

3- على مستوى الاستهلاك و الأسعار: تؤثر السياسة الجبائية البيئية على استقرار مستوى الاستهلاك و الأسعار، فعند وضع إجراءاتها لحماية البيئة فالسلع الملوثة للبيئة ترتفع أسعارها نتيجة ارتفاع تكاليف الإنفاق على حماية البيئة عند إنتاج هذه السلعة. و كما هو معروف في النظم المحاسبية التقليدية تعتبر أن زيادة الإنتاج أو الاستخراج أكبر للمصادر الطبيعية هي مدخلات ايجابية عند حساب الناتج الوطني الإجمالي بغض النظر عما تتركه مثل هذه التوجهات من آثار بيئية سيئة التي لها تكاليفها المخفية و غير المنظورة، و بالتالي فإن ضمن هذه الآلية فلا بد أن تعكس النظم المحاسبية الأسعار الافتراضية للموارد الطبيعية و هذا بلا شك سيكون له تأثير مباشر على تحديد مستويات الاستهلاك و الأسعار في أي نشاط اقتصادي.¹ إن تأثير إجراءات السياسة الجبائية البيئية على الاستهلاك و الأسعار لم يبحث بعد ميدانيا بالشكل الكافي، أما فيما يخص أثر السياسة الجبائية البيئية على الأسعار في الجزائر، فإن تحديده في غاية الصعوبة نظرا لعدم وجود جهاز إحصائي رشيد يكفل هذه العملية.

ثانيا. الآثار على الجانب الاجتماعي:

تؤثر السياسة الجبائية البيئية على العمالة و التشغيل من خلال ارتفاع التكاليف للمؤسسات الملوثة نتيجة لارتفاع الضرائب و الرسوم البيئية عليها و التي تعتبر أعباء و تكاليف إضافية لها، مما قد يؤدي إلى توقف نشاط هاته المؤسسات و بالتالي سيؤثر سلبا على التشغيل في الاقتصاد الوطني. و للسياسة الجبائية البيئية آثار اجتماعية صحية تتمثل في:²

- تؤدي السياسة الجبائية البيئية إلى خفض الضوضاء و انبعاث المحركات و في ذلك آثار صحية ايجابية.

- إن تركيز السياسة الجبائية البيئية على استخدام الصناعات الصديقة للبيئة و الإنتاج الأنظف و التخطيط لإقامة المناطق الصناعية بعيدا عن المناطق السكنية، كل ذلك يؤدي إلى تقليل التأثيرات السلبية للصناعة على صحة السكان.

- إن التخطيط السليم و عن طريق اجراءات السياسة الجبائية البيئية للتخلص الآمن من المخلفات وإعادة استعمالها يحمي السكان من نقل الأمراض و التدهور الصحي.

- إن السياسة الجبائية البيئية تؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد الطبيعية بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية من خلال المحافظة على صون و ترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

- إن السياسة الجبائية البيئية تساهم في القضاء على الفقر، و تخفف من حدة المشكلة السكانية من خلال الموازنة بين النمو السكاني و كفاءة استخدام الموارد.

¹ - منى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

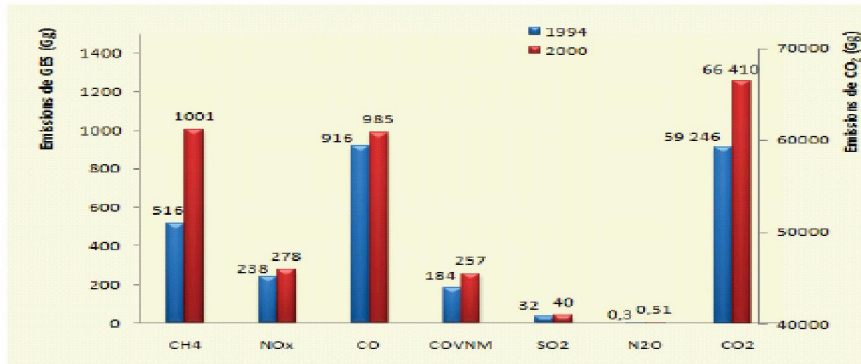
² - يرقى حسين، جوال محمد السعيد، التخطيط البيئي كأداة لمكافحة الفقر في الدول النامية، الملتقى الدولي حول حماية البيئة ومكافحة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 04/03 ماي 2010، ص، ص: 12، 10.

الفصل الرابع:الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

ثالثا.الآثار على الجانب البيئي:

في إطار دراسة آثار السياسة الجبائية البيئية في جانبها البيئي يمكننا الاعتماد على فعالية الضرائب والرسوم البيئية وتأثيرها على تقليص الانبعاثات كمثال للآثار البيئية و خاصة منها الطاقوية التي تعتبر المصدر الأول للانبعاثات في الجزائر. و تشير معطيات الشكل التالي إلى مقارنة مستوى انبعاثات الغازات الدفيئة بالنسبة لقطاع الطاقة في الجزائر:

الشكل رقم(24.4):مقارنة بين انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة خلال سنتي: 1994-2000
الوحدة (جيغا جول: Gg)



Source: Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement ,Rapport de la seconde communication nationale de l'algerie sur les changements climatique a la ccnucc,Alger ,2010,p:93.

نلاحظ أن الانبعاثات كان ارتفاعها بنسب ضعيفة لبعض الغازات و بنسب كبيرة للأخرى بين سنتي 1994 و 2000، فمثلا بالنسبة لغاز Co2 انتقلت كمية الانبعاثات من 59246 جيغا جول إلى 66410 جيغا جول بين سنتي 1994 و 2000 على التوالي هذه الزيادة تقدر بحوالي 12.1% و التي تمثل نمو متوسط بـ 2.0% في السنة، بالنسبة لغاز Co كانت نسبة الزيادة بـ 7.6%، و 25% بالنسبة لغاز So2. وتشير معطيات الجدول التالي إلى تطور كمية بعض الملوثات الناجمة عن قطاع النقل 1995-2001:

الجدول رقم(26.4):تطور كمية بعض الملوثات الناجمة عن قطاع النقل خلال سنتي: 1995-2001
(الوحدة طن)

الانبعاثات	1995	2001	نسبة النمو %
أكاسيد الأزوت(NOx)	123.626	201.700	63%
أول أكسيد الكربون (CO)	996.900	904.200	-9.2%
مركبات عضوية طيارة(COV)	249600	135000	-46%
جزيئات علكة	8710	15788	81.2%
رصاص	1043	734	-30%

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر، 2003، ص:194.

الفصل الرابع:الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

نلاحظ أن كمية الانبعاثات تتناقص و تتزايد بالنسبة لجميع الغازات الموضحة في الجدول، إذ نلاحظ الانخفاض الكبير في انبعاث الرصاص بنسبة 30% و هذا من جراء الرسوم البيئية على الوقود إذ أن الضرائب على الوقود شملت تقريبا غاز الرصاص فقط.

و تشير معطيات الجدول التالي إلى تخفيض كمية انبعاثات Co2 في بعض القطاعات خلال الفترة 2010-2006 :

الجدول رقم(27.4): كمية انبعاث Co2 المخفضة في بعض القطاعات خلال الفترة: 2010-2006

القطاع	كمية Co2 المخفض (بالكيلوطن)
الصناعة	1 893.720
السكن	206.786
النقل	0.216
الجماعات المحلية	22.659
الخدمات	38.446
الزراعة	1.554

Source: Rapport de la seconde communication nationale de l'algerie sur les changements climatique a la ccnucc,op-cit,p:189

نلاحظ أن كمية انبعاثات غاز Co2 المخفضة كانت كبيرة في القطاع الصناعي بقيمة 1893.720 كيلو طن، و هذا بسبب تامين الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي و ضبط وعائه بما يتماشى مع درجة الانبعاثات، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع السكن بقيمة 206.786 كيلو طن، أما بالنسبة لقطاع النقل فهو في المرتبة الأخيرة إذ كان الانخفاض بقيمة 0.216 كيلو طن.

المبحث الثالث:مقارنة بين آثار السياسة الجبائية البيئية على التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر

نتناول في ما يلي مقارنة شاملة لآثار السياسة الجبائية البيئية على التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر وذلك من خلال استخراج أوجه الشبه والاختلاف على مستوى كفاءة السياسة البيئية، الإطار العام للسياسة الجبائية و أداء الجبائية البيئية، وكذلك من خلال استخراج أوجه الشبه و الاختلاف على الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية للسياسة الجبائية البيئية في كل من الاقتصاديات المدروسة.

المطلب الأول:المقارنة بين كفاءة السياسة البيئية

نتناول فيما يأتي مقارنة بين كفاءة السياسة البيئية بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر من خلال استخراج نقاط التشابه و نقاط الاختلاف.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

أولا.نقاط التشابه:

من خلال تحليلنا السابق لأداء السياسة البيئية في الاتحاد الأوروبي و الجزائر، يمكن أن نستخلص نقاط التشابه كالتالي:

- 1- التشابه الرئيسي في هذا السياق يخص بالتخطيط المستقبلي من أجل حماية البيئة، وفق متطلبات التنمية المستدامة عن طريق استعمال مناهج، استراتيجيات و آليات سليمة ذات بعد مستدام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية من اجل تحقيق هدف واحد و هو التنمية المستدامة.
- 2- التشابه الثاني كان على أساس تخصيص موارد مالية من اجل تمويل السياسة الحمائية للبيئة والتنمية المستدامة.

ثانيا.نقاط الاختلاف:

إن الاختلاف الأساسي على مستوى أداء السياسة البيئية يظهر في النقاط التالية:

- 1- اعتمد الاتحاد الأوروبي في إستراتيجيته لحماية البيئة على برامج العمل البيئية من خلال البرنامج العمل البيئي الخامس و برنامج العمل البيئي السادس، بينما الجزائر اعتمدت في إستراتيجيتها في هذا المجال على مخططات بيئية مركزية شمولية من خلال المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة والمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة.
- 2- ركز برنامج العمل البيئي الخامس في الاتحاد على مفهوم التنمية المستدامة، و وضع سياسات وإجراءات تتضح من خلالها العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة من خلال توضيح أسباب التحلل البيئي وتقديم بدائل ومقترحات من اجل تحقيق التنمية المستدامة. بينما ركز المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة في الجزائر التعرف على المشاكل البيئية من خلال مرحلتين مرحلة الحصيلة و التشخيص و تحديد الأولويات و مرحلة تحديد الإستراتيجية الوطنية للبيئة.
- 3- كان هدف برنامج العمل البيئي السادس في الاتحاد وضع منهج استراتيجي لحماية البيئة عن طريق سياسة بيئية مستدامة من خلال التركيز على الأدوات الاقتصادية و المالية و المعايير البيئية من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، و لم يعطي أهمية كبيرة للمنهج التشريعي الصارم. بينما المخطط الوطني للعمل من اجل البيئة و التنمية المستدامة في الجزائر أعطى أهمية كبيرة للمنهج التشريعي المؤسسي، و الذي بين أن تكلفة الإهمال الاقتصادي و الاجتماعي مازالت تتزايد من خلال مخططات في الأمد القصير.
- 4- يعتمد الاتحاد الأوروبي في تغطيته لنفقات حماية البيئة على القطاع العام، القطاع الخاص والقطاع الصناعي بدرجات مختلفة حسب الوضعيات البيئية، بينما في الجزائر فإن تغطية معظم نفقات حماية البيئة من طرف القطاع العام و المساعدات الدولية.
- 5- تقدر نفقات حماية البيئة في الإتحاد بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في العشرية الأخيرة، وحوالي 39% منها ينفق في مجال النفايات و هي النسبة العليا في المجالات البيئية، على العموم

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

نفقات حماية البيئة في الاتحاد جد عالية،بينما في الجزائر فتقدر هذه النفقات بـ08% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في العشرية الماضية و كانت تخصص حوالي نسبة 0.34% من إجمالي هذه النفقات على تطهير و تنقية المياه و هي النسبة العليا حسب المجالات البيئية، إن ما تنفقه الجزائر من اجل حماية بيئتها ضعيف جدا بالنسبة لما تنفقه الدولة أو ما ينفق في المجالات البيئية.

6- اعتمد الاتحاد الأوروبي في سياسته البيئية على أدوات أخرى يعزز بها سلامة بيئته مثل تراخيص التلوث القابلة للتداول، و المبادرات الطوعية و التي كان لها أثر ايجابي باتجاه تحسين نوعية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، بينما الجزائر لم تستعمل هذه الأدوات و التي تعتبر أساسية و مكملية للأدوات الاقتصادية الأخرى للسياسة البيئية.

المطلب الثاني:المقارنة بين الإطار العام للسياسة الجبائية

نتناول فيما يأتي مقارنة بين الإطار العام للسياسة الجبائية بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر من خلال استخراج نقاط التشابه و نقاط الاختلاف.

أولاً.نقاط التشابه:

من خلال تحليلنا السابق للسياسة الجبائية في الاتحاد الأوروبي و الجزائر، يمكن أن نستخلص نقاط التشابه في العناصر التالية:

1- النظام الجبائي:

- يهدف النظام الجبائي في كل من دول الاتحاد الأوروبي و الجزائر إلى توجيه الموارد الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، و تحقيق العدالة الاجتماعية في مجتمعاتها و دفع عجلة التنمية.

2- الوعاء الجبائي:

أ- يفرض الاتحاد الأوروبي و الجزائر ضرائب مباشرة (سواء على الدخل أو الثروة)، و ضرائب غير مباشرة (سواء تعلق الأمر بالضريبة على الإنفاق أو على الاستهلاك).

ب- تحتوي الضرائب المباشرة في كل من الاتحاد و الجزائر على الضرائب على الدخل، الضرائب على الشركات، الضرائب على الثروة و الضرائب المحلية، و تحتوي الضرائب غير المباشرة على الضرائب على الإنفاق، الرسم على القيمة المضافة و رسوم أخرى.¹

3- الحصيلة الجبائية:

- تساهم و تجبى الحصيلة الجبائية لميزانية الدولة في كل من الاتحاد الأوروبي و الجزائر.

4- الإصلاحات الجبائية:

- ركزت الإصلاحات الجبائية في كل من الاتحاد الأوروبي و الجزائر على الضرائب على الدخل الضرائب على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة.

¹ - للاطلاع أكثر على الهيكل الجبائي في الاتحاد الأوروبي أنظر الملحق رقم:03.

ثانيا. نقاط الاختلاف:

إن الاختلاف الأساسي على مستوى السياسة الجبائية يظهر في العناصر التالية:

1- النظام الجبائي:

أ- يتسم النظام الجبائي في الاتحاد الأوروبي بالمرونة و قوة الإدارة الجبائية، بينما يتميز النظام الجبائي الجزائري بالجمود بما يعني أنه لا يعكس في حصيلته زيادة نسبية مساوية على الأقل للزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الخام، وكذلك ضعف الإدارة الجبائية.

ب- تتنوع الأنظمة الجبائية في الاتحاد نتيجة التكتل الذي تشكله مجموعة من الدول، و يعمل الاتحاد على المحافظة على التوافق و التنسيق بين الأنظمة الجبائية للدول الأعضاء. بينما يعمل النظام الجبائي الجزائري على تنمية إيراداته المالية.

2- الوعاء الجبائي:

- نسبة الضرائب المباشرة و غير المباشرة في الهيكل الجبائي في الاتحاد متقاربة إذ كانت نسبة الضرائب المباشرة تتراوح بين 13.9% من PIB في سنة 2000 و 12.6% من PIB في سنة 2009 ونسبة الضرائب غير المباشرة كانت تتراوح بين 14.0% من PIB في سنة 2000 و 13.1% من PIB في سنة 2009 ، بينما الهيكل الجبائي الجزائري تتغلب عليه الضرائب غير المباشرة بصورة واضحة والتي كانت تتراوح بين 76.73% من (إجمالي الضرائب المباشرة و غير المباشرة) في سنة 2000 و 66.79% من (إجمالي الضرائب المباشرة و غير المباشرة) في سنة 2009، أما الضرائب المباشرة كانت تتراوح نسبتها بين 23.6% من (إجمالي الضرائب المباشرة و غير المباشرة) في سنة 2000 و 33.20% من (إجمالي الضرائب المباشرة و غير المباشرة) في سنة 2009.

3- الحصيلة الجبائية:

أ- ارتفاع معدلات الاقتطاع الضريبي في الاتحاد الأوروبي مما أدى إلى نمو سريع في الحصيلة الجبائية، إذ كانت نسبة الحصيلة الجبائية تتراوح بين 35% و 37% من PIB خلال الفترة 2000-2009، أما معدلات الاقتطاعات الضريبية في الجزائر ضعيفة مما أدى إلى نمو متواضع في الحصيلة الجبائية العادية و التي كانت تتراوح قيمتها بين 504840 مليون دج بنسبة 41.22% من مجموع الجباية في سنة 2000 و 1251700 مليون دج بنسبة 39.38% من مجموع الجباية في سنة 2009 .

ب- الجباية في الاتحاد تعتمد على الضرائب بصفة عامة نتيجة اتساع وعائها الجبائي، بينما في الجزائر تعتمد على الجباية البترولية و التي تشكل النسبة الأعلى من مجموع الجباية، إذ تتراوح قيمتها بين 720000 مليون دج بنسبة 58.78% من مجموع الجباية في سنة 2000 و 1927000 مليون دج بنسبة 60.62% من مجموع الجباية في سنة 2009.

ج- الضغط الضريبي في الاتحاد أعلى من الضغط الضريبي النموذجي (25%) (طيلة فترة الدراسة إذ نجده لا يقل عن 30%، بينما الضغط الضريبي في الجزائر لا يتجاوز 18% و هو اقل من معدل الضغط

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

الضريبي النموذجي إذ نلاحظ أن هذا المعدل في الاتحاد تقريبا ضعف المعدل في الجزائر، و لذلك إن مردودية النظام الجبائي في دول الاتحاد الأوروبي أعلى بكثير من مردودية النظام الجبائي في الجزائر.

4- الإصلاحات الجبائية:

أ- إن الأهداف الرئيسية للإصلاحات الجبائية في الاتحاد الأوروبي تتمثل في المحافظة على التوافق والتنسيق الجبائي بين الدول الأعضاء بدافع توحيد و تنمية السوق الداخلية بكل أشكالها و المحافظة على مستوى عال للمنافسة الدولية للقطاع الصناعي و محاربة الغش و التهرب الجبائي، أما الهدف الرئيسي للإصلاحات الجبائية في الجزائر هو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية و توسيع الأوعية الجبائية.

ب- بالنسبة للضرائب على الدخل:قامت تقريبا كل الدول الأعضاء في الاتحاد بتخفيض الضريبة على الدخل و كان الهدف من وراءها زيادة حوافز العمل، إن حصيلة الضرائب على الدخل كانت تتراوح بين 10% من PIB في سنة 2000 و 9.5% من PIB في سنة 2009 و كانت حصيلة هذه الضرائب تقريبا ثابتة طيلة هذه الفترة و هذا ما يبين استقرار النظام الجبائي في الاتحاد الأوروبي، و تتراوح المعدلات الهامشية للضريبة على الدخل ما بين 30% و 50% طيلة هذه الفترة. أما في الجزائر فإن حصيلة الضرائب على الدخل الإجمالي كانت قيمتها تتراوح بين 50029 مليون دج بنسبة 56% من إجمالي الضرائب المباشرة في سنة 2000 و 297582 مليون دج بنسبة 58% من إجمالي الضرائب المباشرة في سنة 2010، إن حصيلة الضرائب على الدخل الإجمالي في الجزائر في تزايد و نقصان طيلة هذه الفترة و هذا لتعقد هذا النظام وعدم استقراره، تم تخفيض نسبة الاقتطاع العليا للضريبة على الدخل الإجمالي إلى 35% و رفع الحد الأدنى المعفى من الإخضاع إلى 120000 دج.

ج- بالنسبة للضرائب على دخل الشركات:معظم الدول الأعضاء في الاتحاد لم تقم بتغيير معدل الضريبة على دخل الشركات و أدت الإصلاحات إلى تخفيض هذا المعدل في الدول الأعضاء الجديدة وهذا بسبب الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول القديمة، إن حصيلة هذه الضريبة كانت تتراوح بين 2.8% من PIB في سنة 2000 و 1.9% في سنة 2009 إلا أنه في هذه الفترة عرفت بعض التزايد إذ وصلت هذه النسبة إلى 3.0% من PIB في سنة 2006 و 2007 و هذا راجع لقوة مؤسساتها و القطاع الخاص ثم انخفضت بعدها و هذا بسبب الأزمة المالية، و تتراوح معدلات الضريبة على دخل الشركات ما بين 25% و 35% طيلة هذه الفترة. إن الهدف من الإصلاحات الجبائية في الجزائر بتأسيسها للضريبة على أرباح الشركات هو تخفيض العبء الضريبي على الشركات و تمكّنها من النمو و الانتعاش الاقتصادي، إن حصيلة هذه الضريبة كانت قيمتها تتراوح بين 32187 مليون دج بنسبة 36% من إجمالي الضرائب المباشرة في سنة 2000 و 255051 دج بنسبة 50% من إجمالي الضرائب المباشرة في سنة 2010، كان نمو هذه الضريبة في السنوات الأولى ضعيفا و هذا بسبب ضعف القطاع الخاص والوضعيات المالية

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

العسيرة التي كانت تعاني منها المؤسسات في الجزائر، و في السنوات الأخيرة عرفت بعض التزايد وهذا راجع لسبب الانتعاش الذي عرفته مؤسسات القطاع العام، تم تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 25% و 12.5% للأرباح المعاد استثمارها.

د- بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة: و ضع الاتحاد مخطط العمل ينص على نظام جديد موحد للرسم على القيمة المضافة يؤسس على مبدأ فرض هذا الرسم من المنبع من خلال ما يسمى "le paquet TVA" و تمديد المعدل الأدنى للرسم على القيمة المضافة إلى 15% إلى غاية 2015 في كل الدول الأعضاء، إن حصيلة هذا الرسم كانت تتراوح بين 7.0% من PIB في سنة 2000 و 6.6% من PIB في سنة 2009 ، و بقيت هذه النسب تقريبا ثابتة طيلة هذه الفترة و تتراوح معدلات TVA النمطي ما بين 19% و 19.5% طيلة هذه الفترة. تهدف الإصلاحات الجبائية في الجزائر من خلال تأسيس TVA إلى توسيع الأوعية الضريبية و تقليص من محاولات التهرب الضريبي، إن حصيلة TVA (الداخلية،الاستيراد، المنتجات البترولية) كانت تتراوح قيمتها بين 116153 مليون دج بنسبة 63% من مجموع الرسوم على رقم الأعمال في سنة 2000 و 452058 مليون دج بنسبة 86% من مجموع الرسوم على رقم الأعمال في سنة 2010، إذ أن إيراداته تتطور بشكل ايجابي طيلة هذه الفترة، و يفرض الرسم على القيمة المضافة على أساس رقم الأعمال خارج الرسم بتطبيق معدل عادي 17% و معدل مخفض قدره 7%.

المطلب الثالث:المقارنة بين أداء آليات الجباية البيئية

نتناول فيما يأتي مقارنة بين أداء آليات الجباية البيئية بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر من خلال استخراج نقاط التشابه و نقاط الاختلاف.

أولا.نقاط التشابه:

من خلال تحليلنا السابق لأداء آليات الجباية البيئية في الاتحاد الأوروبي و الجزائر، يمكن أن نستخلص نقاط التشابه في العناصر التالية:

1- الإصلاحات الجبائية البيئية:

- اعتمد الاتحاد الأوروبي إصلاحات جبائية بيئية من اجل حماية البيئة و تحقيق تنمية مستدامة في إطار الاتفاقيات العالمية الموقع عليها كبروتوكول كيوتو للإنبعاثات، من خلال إنشاء ضرائب خضراء كذلك بالنسبة للجزائر و لغرض الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة. سعت الحكومة الجزائرية إلى إصلاحات جبائية بيئية، من خلال إقرارها لمجموعة من الرسوم البيئية.

2- الوعاء الجبائي البيئي:

- يكمن التشابه في وعاء الجباية البيئية بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر في احتوائهما على مجموعة من الرسوم البيئية المتشابهة كالرسوم على النفايات و على المياه، و الرسوم على الانبعاثات...الخ.

3- الحصيلة الجبائية البيئية:

- في كل من الاتحاد الأوروبي و الجزائر الضرائب و الرسوم البيئية لديها موارد مالية مهمة جزء منها يستخدم لتمويل ميزانية الدولة و الجزء الآخر يستخدم لمعالجة المظاهر السلبية للبيئة وحمايتها. **ثانيا. نقاط الاختلاف:**

إن الاختلافات الجوهرية على مستوى أداء الجبائية البيئية تظهر في العناصر التالية:

1- الإصلاحات الجبائية البيئية:

أ- تهدف الإصلاحات الجبائية البيئية في الاتحاد الأوروبي إلى تشجيع زيادة فرص العمل و حماية البيئة بمسعى تحقيق التنمية المستدامة و الذي من خلاله تتم زيادة الضرائب البيئية و تقليص الضرائب الأخرى كالضرائب على العمل. أما في الجزائر كانت هذه الإصلاحات تهدف إلى حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من خلال تطوير التشريع القانوني لحماية البيئة و الذي يحمل في طياته إجراءات الرسوم البيئية و كيفية تطبيقها فقط، و بالتركيز على الإجراءات الجبائية الردعية.

ب- يهدف التوافق الجبائي البيئي في الاتحاد إلى السعي في تطبيق الضرائب الخضراء بما يتماشى والأضرار البيئية في كل من الدول الأعضاء، إذ كانت تشريعات هذه الضرائب متوافقة في بعض الدول والبعض الآخر لم يتم توافقه، بحكم التكتل الذي يتشكل من عدة دول. بينما في الجزائر النظام الجبائي البيئي يعمل على تطوير إيراداته المالية.

ج- الضرائب البيئية مصممة بشكل جيد في الاتحاد، إذ كانت هناك زيادة مطردة في الدول الاسكندنافية وكانت ثابتة في بعض الدول كفرنسا، هولندا و بلجيكا، بينما في الجزائر تم إنشاء أول رسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD).

د- أسعار الضرائب البيئية في الاتحاد تعكس التكاليف الاجتماعية الحقيقية للأضرار البيئية، بينما في الجزائر يصعب تحديد التكاليف الاجتماعية للأضرار البيئية بسبب عدم وجود كفاءات علمية تستطيع تقدير الضرر البيئي مع سعر الضريبة البيئية.

هـ- النظام الجبائي البيئي في الاتحاد يسمح بمنح الإعفاءات و التحفيزات الجبائية عن طريق إدخال التخفيضات على منتجات الطاقة و الكهرباء و الفلاحة، بينما التشريع الجبائي البيئي الجزائري لم ينص على مثل هذه الإجراءات المالية إذ تعتبر شبه منعدمة ناهيك عن بعض التخفيضات في معدلات TVA ومعدل الضريبة على أرباح الشركات في بعض المجالات البيئية.

2- الوعاء الجبائي البيئي:

أ- يحتوي الوعاء الجبائي البيئي في الاتحاد الأوروبي¹ على ضرائب و رسوم بيئية، بينما الوعاء الجبائي البيئي الجزائري يحتوي على رسوم بيئية، ولهذا يجب التمييز بين الضريبة البيئية و الرسم البيئي.

¹ - للاطلاع على الهيكل الجبائي البيئي في الاتحاد الأوروبي أنظر الملحق رقم:04.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

ب- يتميز تصنيف الضرائب البيئية في الاتحاد بطريقة علمية اقتصادية، حيث تصنف حسب الهدف ومجال التطبيق و نقطة التطبيق والوعاء، أما في الجزائر تم تأسيس رسوم بيئية تغلب عليها الصفة القانونية الردعية أكثر منها الصفة الاقتصادية.

ج- يحتوي الوعاء الجبائي البيئي في الاتحاد على ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل في: جباية الطاقة، جباية النقل، جباية التلوث و الموارد الطبيعية و يضم هذا الهيكل أكثر من 35 رسم بيئي و يعتبر وعاء واسع وتقريبا يشمل كل أنواع الأضرار البيئية المتواجدة في المنطقة. بينما يحتوي الوعاء الجبائي البيئي الجزائري على ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل في: جباية تسيير النفايات، جباية تسيير التلوث الجوي، جباية تسيير التلوث المائي و يضم هذا الهيكل أكثر من 12 رسم بيئي و يعتبر وعاء ضيق و لا يشمل أنواع الأضرار البيئية كلها في الجزائر.

د- جباية الطاقة في الاتحاد الأوروبي تحتوي على أكبر عدد من الرسوم، أكثر من 17 رسم يتعلق بجباية الطاقة فقط، بينما في الجزائر كل أنواع الجباية البيئية متقاربة في عدد الرسوم البيئية التي تحتويها. إذ نلاحظ أن جباية الطاقة وحدها في الاتحاد رسومها البيئية أكثر من كل الرسوم التي تشكل الهيكل الجبائي البيئي في الجزائر.

هـ- يتم إنشاء الضرائب البيئية في الاتحاد عن طريق آلية تخفيض الضرائب على العمل بطريقة حسابية اقتصادية دقيقة، إذ أنه كانت نسبة الضرائب البيئية إلى الضرائب على العمل هي (-1.2%) ، و نسبة الضرائب البيئية (-0.8%) و نسبة الضرائب على العمل هي (+0.4%) خلال الفترة 1999-2009، أما في الجزائر هذا الإجراء و حسب إطلاعنا لا وجود له و هذا هو جوهر الاختلاف بين النظامين.

3- الحصيلة الجبائية البيئية:

أ- إن الموارد المالية للجباية البيئية في الاتحاد الجزء الأكبر منها يستخدم لحماية البيئة، أما في الجزائر جزء من مواردها المالية يستخدم لتمويل الميزانية و البلديات و جزء يستخدم لتمويل الصندوق الوطني لحماية البيئة و إزالة التلوث، و لهذا فإن تمويل السياسات الحمائية للبيئة في الاتحاد أحسن بكثير مما هو في الجزائر.

ب- تتراوح قيمة الإيرادات الجبائية البيئية في الاتحاد بين 252114.47 مليون أورو بنسبة 2.75% من PIB في سنة 2000 و 286602.86 مليون أورو بنسبة 2.4% من PIB في سنة 2009، و هي تعتبر مداخل هامة و جد معتبرة ، إذ يلاحظ أن قيمة مبالغها في تزايد طيلة هذه الفترة أما نسبها بالنسبة للـ PIB فهي في حالة نقصان طيلة هذه الفترة و هذا بسبب استقرار مداخلها و ارتفاع نسب PIB. أما في الجزائر فتتراوح قيمتها بين 113.907 مليون دج في سنة 2000 و 3645.689 مليون دج في سنة 2009 و هي مداخل منخفضة جدا، إذ يلاحظ أنها كانت متزايدة طيلة هذه الفترة بسبب الإصلاحات التي نتج عنها إنشاء رسوم بيئية جديدة.

الفصل الرابع: الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة

ج- تمثل الضرائب على الطاقة في الاتحاد النسبة العليا من إيرادات الجباية البيئية و كانت نسبها طيلة هذه الفترة هي الأعلى، اذ كانت نسبتها في سنة 2009 تمثل 74% من إجمالي الضرائب البيئية و 1.8% من PIB و هذا بسبب اتساع وعائها و تأتي في المرتبة الثانية الضرائب على النقل اذ كانت نسبتها في سنة 2009 تمثل 22% من إجمالي الضرائب البيئية و 0.53% من PIB ، أما الضرائب على التلوث والموارد الطبيعية تمثل 4% من إجمالي الضرائب البيئية و 0.1% من PIB . أما بالنسبة للجزائر الرسوم على الوقود تمثل النسبة العليا من الإيرادات الجبائية البيئية ويأتي في المرتبة الثانية الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD).¹

د- مثلا في فرنسا إن نسبة الجباية البيئية تتراوح بين 5% و 6% من إجمالي الإيرادات الجبائية طيلة الفترة 2000-2009 و كذلك في الدانمارك تتراوح هذه النسبة ما بين 10% و 11% من إجمالي الإيرادات الجبائية طيلة هذه الفترة، و كذلك في ايطاليا تتراوح هذه النسبة ما بين 4% و 6% من إجمالي الإيرادات الجبائية وهي نسب معتبرة، أما في الجزائر تتراوح ما بين 0.1% و 0.2% من إجمالي إيرادات الجباية العادية طيلة هذه الفترة و تعتبر نسب جد ضعيفة.

المطلب الرابع:المقارنة بين الجانب الاجتماعي، الاقتصادي و البيئي للسياسة الجبائية البيئية

نتناول فيما يأتي مقارنة بين الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية للسياسة الجبائية البيئية من خلال استخراج أوجه الشبه و الاختلاف على هذه الجوانب في كل من الاتحاد الأوروبي و الجزائر.

أولا.نقاط التشابه:

من خلال تقييمنا السابق لآثار السياسة الجبائية البيئية على أبعاد التنمية المستدامة في كل من الاتحاد الأوروبي و الجزائر، يمكن أن نستخلص نقاط التشابه في العناصر التالية:

1- على الجانب الاجتماعي:

- الآثار الصحية الايجابية التي تتركها السياسة الجبائية البيئية في مجتمعات دول الاتحاد و الجزائر من خلال التخلص الآمن من المخلفات و النفايات و خاصة منها المنزلية و تحسين جودة المياه...الخ وتوعية المواطنين بحماية البيئة و صونها بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

2- على الجانب الاقتصادي:

- تساهم السياسة الجبائية البيئية بدفع عجلة النمو في كل من الاتحاد الأوروبي و الجزائر من خلال توليد إيرادات مالية إذ أن لها مساهمة في إجمالي الضرائب و الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي تشارك في تمويل التنمية المستدامة في كل من الاتحاد الأوروبي و الجزائر.

¹ - للإطلاع أكثر على حصيللة للجباية البيئية حسب النوع، أنظر للملحق رقم:08.

3- على الجانب البيئي:

- في هذا الإطار تم تركيزنا من خلال الدراسة على أثر السياسة الجبائية البيئية على البعد البيئي للتنمية المستدامة، و هذا عن طريق تقليصها لكمية انبعاثات الغازات الدفيئة في الاتحاد و الجزائر بحكم أن معظم الاتفاقيات الوطنية الإقليمية و العالمية في هذا الشأن ركزت على تطبيق إجراءات الحماية البيئية على الانبعاثات بشكل عام من اجل تخفيض معدلات الاحتباس الحراري في العالم، و أيضا أن الاتحاد الأوروبي و الجزائر باعتبارهما مناطق طاغوية و التي تعتبر ملوثاتها هي المصدر الأول للانبعاثات في كليهما. و لقد أدى تنفيذ السياسة الجبائية البيئية إلى تقليص كمية الغازات الدفيئة في كل من الاتحاد الأوروبي و الجزائر و هذا حسب إمكانيتهما.

ثانيا.نقاط الاختلاف:

إن الاختلافات الجوهرية على مستوى آثار السياسة الجبائية البيئية على التنمية المستدامة تظهر في العناصر التالية:

1- على الجانب الاجتماعي:

أ- تم خفض استهلاك الطاقة و خلق وظائف جديدة في دول الاتحاد في المجالات البيئية، فمثلا في ألمانيا زادت فرص العمل بـ1.29% في سنة 2003، أما في الجزائر زيادة فرص العمل في المجالات البيئية على العموم ضعيفة جدا.

ب- يظهر أثر العائد المزدوج للحماية البيئية على العمل في دول الاتحاد بشكل واضح فمثلا في بلجيكا إن عوائد الضريبة على الطاقة و التي أدخلت سنة 1993 قد مولت الصندوق الخاص لتمويل الإنفاق على الضمان الاجتماعي. أما في الجزائر هذه الإجراءات تعد شبه منعدمة، و هذا هو أيضا جوهر الاختلاف بين الآثار التي تتركها السياسة الجبائية البيئية في إطار الإصلاح الجبائي البيئي في كل من الاتحاد الأوروبي و الجزائر.

2- على الجانب الاقتصادي:

أ- تمويل التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي أحسن بكثير منها في الجزائر، و يرجع هذا إلى المردودية المالية العالية التي تجنيها الحماية البيئية في الاتحاد على غرار الجزائر فالمردودية المالية لها تعد محدودة.

ب- تظهر آثار السياسة الجبائية البيئية على مستوى الاستهلاك و الأسعار في الاتحاد من خلال المثال الدانماركي الذي تم توضيحه سابقا، و تم استنتاج بأن معدل الضريبة المطبق على استهلاك الطاقة من طرف العائلات و استهلاك الطاقة لأغراض التدفئة المحلية كان مرتفعا جدا، و هذا على عكس معدل الضريبة المطبق على استهلاك الطاقة للمؤسسات في القطاع الصناعي كان منخفض جدا، إذ أنه يمكن أن نلاحظ أن للسياسة الجبائية البيئية آثار واضحة على مستويات الاستهلاك و الأسعار. أما في الجزائر هذه الآثار لم يتم استنتاجها و هذا لصعوبة مثل هذه الدراسات و لقد ذكرناها سابقا.

3- على الجانب البيئي:

أ- لقد أدى تطبيق السياسة الجبائية البيئية في الاتحاد الأوروبي إلى تخفيض كمية الغازات الدفيئة بشكل مرتفع و ايجابي، إذ أنه خلال الفترة 1990-2000، أدت هذه الآلية إلى تقليص كمية انبعاثات الغازات الدفيئة في الاتحاد الأوروبي (EU15) بنسبة 3.1% ، و في الفترة 1990-2008 تم التخفيض بنسبة 3.4% و في الفترة 1990-2000 تم تقليص هذه الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي (EU27) بنسبة 9.1% و في الفترة 1990-2008 بنسبة 11.3% . إذ أنه و رغم تزايد الدول المنظمة لهذا التكتل وبالرغم من أنها ذات مصادر طاقة عالية إلا أن نسبة تخفيض الانبعاثات في تزايد مستمر من نسبة 3.4% في سنة 1990 إلى 11.3% في سنة 2008 ، و هذا من جراء الأثر الايجابي العالي و الفعال للسياسة الجبائية البيئية.

ب- أما الجزائر و بالرغم من عدم توفرها على تقنيات و إطارات كافية تستطيع تقييم نسبة هذه الانبعاثات و بالرغم من ذلك فإن تطبيقها للسياسة الجبائية البيئية أدى إلى تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل ضعيف و محدود نوعا ما بسبب التجربة الحديثة لها لهذه الآلية و ضعف فعاليتها، فلقد قلصت نمو انبعاث غاز Co2 إذ أصبح معدل نموه المتوسط بـ 2% في السنة في الفترة 1994-2000 و الذي كان أعلى من هذه النسبة في السنوات الماضية، و بالنسبة لغاز Co كانت نسبة الزيادة بـ 7.6%، و 25% بالنسبة لغاز So2 و التي كانت هذه النسب عالية في السنوات الماضية أيضا. أما خلال الفترة 2006-2010 فلقد تم تخفيض انبعاث غاز Co2 بـ 1893720 كيلو طن في القطاع الصناعي و الذي يعتبر النسبة العليا في كمية التخفيض بالنسبة للقطاعات الأخرى كقطاعات السكن النقل الخدمات و الفلاحة.

ج- إن تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال آلية السياسة الجبائية البيئية ضعيفة في الجزائر بمقارنتها مع نسبة التخفيضات بالنسبة لهذه الغازات في دول الاتحاد الأوروبي و التي كانت عالية جدا.

خلاصة الفصل:

لقد تبين لنا من خلال دراستنا لهذا الفصل، أهمية إدراج الإصلاحات الجبائية البيئية في العمليات التنموية البيئية في إطار التنمية المستدامة في كل من الاتحاد الأوروبي و الجزائر منذ مطلع الألفية، وهذا نتيجة الاهتمام المتنامي لحكومات هذه الدول في تصميم، وضع و تنفيذ سياسات جبائية بيئية تعمل على المحافظة على البيئة و تقليل الأضرار السلبية لها وفق قواعد اقتصادية و مالية حديثة على جميع الأصعدة، بهدف دفع النمو و تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها.

و تعتبر تجربة دول الاتحاد الأوروبي في مجال الإصلاحات الجبائية البيئية، نموذجا يحتذى به في كل الدول التي تسعى من خلالها تحقيق تنمية بيئية و أهداف التنمية المستدامة، حيث انتهج الاتحاد الأوروبي إستراتيجية ناجحة لربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية عن طريق آلية الإصلاح الجبائي البيئي بتوفير كل التدابير الاقتصادية و المالية و الإجراءات و المساعدات الفنية على مستوى الإطار التشريعي والمؤسسي، من خلال إدخال تراخيص التلوث القابلة للتداول و الاتفاقيات البيئية الطوعية و تطبيقاتها في سياساتها الحمائية للبيئة وفق العديد من برامج العمل البيئية كإستراتيجية بيئية مستدامة، وكذا إعطاء مصادقية و صيغة تطبيقية عملية للسياسة الجبائية البيئية من خلال الترشيح القانوني و المالي للجباية البيئية وفق أطر علمية اقتصادية و بما يتماشى مع أنواع و حجم الأضرار البيئية و تقديراتها الاقتصادية في المنطقة الأوروبية، و تشير الإحصاءات إلى أن هذه الإصلاحات و من خلال عوائد الجباية البيئية تساهم بنسبة لا بأس بها في إجمالي الناتج المحلي، و التحصيل الضريبي و القضاء على البطالة، و كذا تمويل التنمية المستدامة و المحافظة على البيئة وحمايتها.

وبالرغم أن التجربة الجزائرية في مجال إستراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية مازالت في بداية الطريق، لذا فالحكومة الجزائرية باشرت في تطبيق الإصلاح الجبائي البيئي مع بداية تطبيق الإصلاح الجبائي لسنة 1992 ، ولكن رغم الصعوبات الموجودة إلا أنه هناك إرادة قوية وواضحة من قبل السلطات من أجل إرساء ثقافة بيئية في أوساط المواطنين و المؤسسات و تتجلى هذه الإرادة في وضع و تنفيذ إستراتيجية وطنية للبيئة و التنمية المستدامة، إذ تم صياغة سياسة جبائية بيئية تم من خلالها إدراج الجباية البيئية و ذلك من خلال تأسيس جملة من الضرائب و الرسوم البيئية، التي شملت العديد من القطاعات البيئية، و تشير الإحصاءات إلى أن هذه الإصلاحات و من خلال عوائد الجباية البيئية تعتبر قليلة جدا، وبذلك فهي غير كافية من جهة تحفيز الأعوان الاقتصاديين و التقليل من الأضرار السلبية للبيئة و على العموم فإن الجباية البيئية تشهد تطورا مستمرا على المستوى التشريعي إلا أن فعاليتها التطبيقية تعد محدودة في مجال حماية البيئة و تمويل التنمية المستدامة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من الملاحظ أن النشاط الاقتصادي يؤثر بالسلب في معدل استنزاف الموارد الطبيعية و مستوى التحلل البيئي، فالسياسات المالية والنقدية و التجارية و برامج التنمية وإجراءات خلق الاستقرار الاقتصادي تؤثر في كثير من المجالات على قاعدة المورد الطبيعي. ولا شك أن العلاقة بين الاقتصاد والبيئة هي علاقة معقدة حيث بدأ العديد من الاقتصاديين في العقد الأخير من القرن الماضي بدراسة وتحليل هذه العلاقة في محاولة لتحديد طبيعتها وأبعادها، ويعتبر بعض الاقتصاديين بأن الطريقة المثالية في توضيح هذه العلاقة هي طريقة تحليل "التوازن العام" والتي تتبع كلا من التأثيرات الاقتصادية و البيئية لإصلاحات الاقتصاد الكلي باتجاه تحسين و حماية البيئة و المحافظة عليها، و لذلك تعتبر العلاقة الاقتصادية البيئية من الأمور المهمة والحديثة والتي يتم تداولها في أدبيات الاقتصاد المعاصر، لما أصاب البيئة من أضرار نتيجة لفشل السوق في بعض الحالات، وجمود السياسة الاقتصادية في حالات أخرى، ولم يعد النمو الاقتصادي هو الهدف الرئيس للدول المتقدمة التي تسعى للمحافظة على بيئتها من أخطار المشاكل البيئية التي أصابها ضرر أوسع مما أصاب الدول النامية، ولذلك أن رغبة الدول المتقدمة في أن تعكس استثماراتها وبالأخص الملوثة منها في الدول النامية من خلال تصدير رؤوس الأموال إليها على الرغم مما يصيب البيئة من تلوث قد يشمل العالم بأسره، لذا أصبح المسعى الفكري للاقتصاد العالمي ليس تحقيق النمو أو التنمية الاقتصادية من دون أن يكون الهدف الإستراتيجي هو تحقيق تنمية مستدامة.

ونظرا للأهمية القصوى لأخذ الاعتبارات البيئية في عمليات التنمية المستدامة فإن للسياسة البيئية آثار بالغة لتحقيق الأهداف المختلفة لهذا النمط من التنمية، ويمكن أن تظهر هذه الآثار من خلال فعاليتها في مجال حماية البيئة، عن طريق الاستعمال الرشيد و الجمع بين مختلف أدوات السياسة البيئية (الأدوات الاقتصادية و غير الاقتصادية) و تنفيذها على جميع المستويات. إذ يكون الكثير من حالات التلوث المفرط أو الإفراط في استغلال الموارد مرافقة لحالات فشل السوق أو/و انحرافات السياسة الاقتصادية الكلية ومن الممكن أن تؤدي هذه الانحرافات إلى تزايد البطالة والفقر، وعليه فإن معالجات السياسة البيئية والتي تحفز الكفاءة الاقتصادية و الفعالية البيئية وتقلل الفقر تكون مفيدة و نافعة لتحقيق التنمية المستدامة، لذا تنطوي عملية صنع السياسات البيئية في معظم حكومات دول العالم على خيارات معقدة تشمل عددا كبيرا من الجهات المعنية و خصائص هيكلها الاقتصادي و طبيعتها البيئية و ميزاتاتها الاجتماعية و الثقافية.

إن السياسة الجبائية بدورها تهدف إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل و إلى التخصيص الأمثل للموارد و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الحد من البطالة، و تسعى إلى تحقيق أكبر حصيلة ممكنة، فإن لها آثار على الاقتصاد الكلي و العمالة و الاستهلاك و الادخار و الاستثمار، و إن الارتقاء بعناصر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية له تأثيرات بيئية كبيرة تتعلق بالتأثير على كمية الموارد الطبيعية و المستوى

الصحي و التعليمي، و رفع مستوى الدخل و مكافحة الفقر. و لذلك تعطي السياسة الجبائية الفرصة للاختيار و تخفيف الضغط على البيئة مما يؤدي إلى تحاشي التدهور البيئي. و من هنا نجد أن للسياسة الجبائية دور كبير في جذب الاستثمارات البيئية و في إعطاء اللبنة الأولى للاهتمام بالبيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية و البشرية بمسعى تحقيق تنمية بيئية متواصلة.

وإن العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية تواجه اختياراً صعباً بين النمو الاقتصادي و تحسين نوعية البيئة في إطار التنمية المستدامة، و عليه فإن تطبيق هذه السياسات في الاقتصاديات و بإرادة طموحة شرط ضروري لتحقيق نمو اقتصادي متواصل، و في هذا الإطار يعتبر الإصلاح الجبائي البيئي إستراتيجية كفيلة لتحسين أوضاع البيئة و المحافظة عليها بدون الإضرار بعمليات النمو، فعن طريق زيادة الضرائب على الأنشطة المدمرة للبيئة و تخفيض الضرائب التقليدية كالضرائب المفروضة على الدخل و التي توصف بأنها ضرائب مشوهة تستطيع الحكومات أن تجني ربحية مزدوجة، فهي لن تحصل فقط على بيئة نظيفة و إنما ستحصل على نظام جبائي أقل تشوهاً مما يقود لتحفيز النمو الاقتصادي، و هكذا نجد أن هذا الاتجاه يرفع من دور الجبائية البيئية لتتجاوز غرضها الأساسي كأداة لحماية البيئة لتستخدم أيضاً كأداة لرفع مستوى الدخل و تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

و بذلك فإن المدخل الاقتصادي المالي لحماية البيئة، وفق متطلبات التنمية المستدامة الذي اعتمدته مختلف اقتصاديات دول العالم في الوقت الحالي و الذي يتخذ من نظام السوق منهجاً وأسلوباً لتحقيق أهدافها، و تماشياً مع هذه المنهجية في إدارة الاقتصاد فإن الاعتماد على مدخل السوق في معالجة و تخفيف المشاكل البيئية يعد آلية حديثة، وبالتالي فإن خيار إستراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية و التي تتخذ من الإصلاح الجبائي البيئي منهجاً لها و الذي من خلال التشريعات و التنظيم يمكن على أساسه تصميم و صياغة سياسة جبائية بيئية وفق أطر اقتصادية بيئية و التي بموجبها يتم تفعيل أداء الجبائية البيئية بتحديد تكلفة استخدام الموارد البيئية عن طريق إدراج الضرائب و الرسوم البيئية، كفيل بأن يدفع الأفراد و المؤسسات و المجتمع ككل ليدركوا أن للضرر البيئي ثمناً وأن يدخلوا و يأخذوا هذا الثمن في حساباتهم و خططهم الإنتاجية و الاستهلاكية وبالتالي فإن مثل هذه الضرائب تحفزهم على تخفيض الأضرار البيئية لأدنى حد ممكن، و ينطوي هذا كله على أساس وجوب دفع مقابل لجهود حماية البيئة.

و تؤكد تجارب العديد من الدول و على رأسها دول الاتحاد الأوروبي، أن الإصلاحات الجبائية التي تهدف إلى المحافظة على البيئة و حمايتها، و هذا وفق إستراتيجية ربط السياسات البيئية بالسياسات الجبائية بمسعى تحقيق تنمية مستدامة قد حققت تطورات ملحوظة على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية، و لقد أدت هذه الإصلاحات إلى معالجة المشاكل البيئية من خلال كفاءتها في تقليل الأضرار البيئية كتقليل انبعاثات الغازات الدفينة في المنطقة الأوروبية، و التأثير على السلوك البيئي و تعظيم المنافع الاجتماعية لأفراد مجتمعاتها و مؤسساتها و بالإضافة إلى الموارد المالية التي حققتها من خلال النمو السريع لعوائد الجبائية البيئية.

أما الجزائر ومن خلال إدراكها بأهمية الدور الذي تلعبه هذه الإستراتيجية في التأثير على أبعاد التنمية المستدامة، شرعت بإصلاح جبائي بيئي منذ بداية سنوات التسعينيات، بالتجسيد الفعلي لمبدأ الملوث الدافع من خلال الجباية البيئية، التي تتغلب عليها الأدوات الجبائية الردعية على الأدوات الجبائية التحفيزية والتي استطاعت من خلاله التقليل من الآثار السلبية للبيئة و لو بنسبة محدودة، غير أن إيراداتها المالية تعتبر غير كافية لتغطية تكاليف الأضرار البيئية و معالجتها، و هو ما أدى إلى انخفاض حجم الإيرادات المالية لتمويل التنمية المستدامة.

• نتائج الدراسة:

إن نتائج البحث والدراسة التي خلصنا إليها تثبت صحة الفرضيات، ومن النتائج الهامة التي خلصت إليها هذه الدراسة:

- 1- إن العلاقة بين البيئة، الاقتصاد و التنمية المستدامة هي علاقة تكاملية و ليست صراعا، تهدف إلى خلق توازنات بين الأنظمة البيئية، الاقتصادية و الاجتماعية.
- 2- إن التدرج في تطبيق السياسات البيئية و إقرارها المفاجئ لسياسات صارمة في مجال حماية البيئة يخشى أن يؤدي إلى حدوث تكاليف اقتصادية و اجتماعية مرتفعة.
- 3- إن السياسة الجبائية بشكل عام هي وسيلة لتمويل التنمية، وأداة لإدامتها وتصحيح انحرافات مسارها لجعل النشاط الاقتصادي ينفع الإنسان بدل أن يضره.
- 4- إن انخفاض كمية الإنتاج نسبيا ليس معناه انخفاض رفاهية الأفراد في المجتمع بل العكس، إذا ما احتسبت التكلفة الاجتماعية بدقة فإن الرفاهية الاجتماعية سترتفع نتيجة لذلك، و من هذا المنطلق كان اعتماد مبدأ " الملوث الدافع " كأساس لفرض الضرائب و الرسوم البيئية، أسلوبا يضمن المحافظة على البيئة من خلال تغطيته للتكاليف الاجتماعية.
- 5- إن الجباية البيئية بالرغم أنها تعمل على تشجيع الاتجاه بتخصيص الموارد بكفاءة سواء داخل الوحدات الإنتاجية أو على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن تطبيقها قد ينجم عنه أثر اختلافي في توزيع الموارد الاقتصادية بين مختلف الوحدات الاقتصادية التي تضر البيئة، و لكن من المؤكد أن الآثار السلبية الناتجة عن هذا الأثر الاختلافي سوف يكون أقل بكثير من الآثار الايجابية على الكفاءة المتوقعة من فرض الضرائب و الرسوم البيئية بالإضافة إلى الآثار الايجابية المتعددة و المتنوعة على البيئة.
- 6- إن السياسة الجبائية البيئية لا تؤدي إلى منع الضرر البيئي (كالتلوث البيئي) تماما و إنما تهدف إلى التوصل إلى الحجم الأمثل له أو الحد المقبول و المعياري من هذا الضرر و الذي يمكن قبوله في ضوء حساب التكلفة/المنفعة لسياسة حماية البيئة.
- 7- إن الإصلاح الجبائي البيئي يفرض على الأنظمة الجبائية تغيير تركيبة الضرائب و ليس مستواها، أي بتخفيض الضرائب التقليدية كالضرائب على الدخل و تعويض ذلك بضرائب على الأنشطة الضارة بيئيا، من أجل ترك عبء الضريبة الكلية على وضع متوازن بيئيا.

8- إن السياسة البيئية في الجزائر ركزت على الآليات القانونية و المؤسساتية من خلال تجسيد أهداف المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة و التنمية المستدامة و الذي يبين أن تكلفة الإهمال الاقتصادي والاجتماعي مازالت تتزايد، إلى جانب عدم وجود اتجاه عام في السياسة البيئية لتطبيق كل الأدوات الاقتصادية كالاتفاقيات و المبادرات الطوعية و تراخيص التلوث القابلة للتداول، و المعايير البيئية، مما جعل فعاليتها غير كافية في الحد من المظاهر السلبية للبيئة و المحافظة عليها بشكل متواصل وفق متطلبات التنمية المستدامة.

9- إن تبني مختلف الإصلاحات الجبائية في الجزائر بدافع الرفع من فعالية السياسة الجبائية، وفق إلى حد ما في تطوير المردودية المالية من دون بلوغ الهدف الاستراتيجي و هو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، إلى جانب عدم قدرة إصلاح السياسة الجبائية على التأثير على بنية الهيكل الجبائي الذي بقيت تسيطر عليه الضرائب غير المباشرة بصورة واضحة.

10- إن الإصلاحات الجبائية البيئية التي تبنتها الجزائر سواء من حيث التطبيق أو الفعالية في الحد من المشاكل البيئية تعد محدودة، إلى جانب عدم قدرة تنفيذ السياسة الجبائية البيئية على توليد موارد مالية كافية لتغطية تكاليف الأضرار البيئية مما أفقدها الدور التمويلي للتنمية المستدامة.

11- إن المبادئ الرئيسية السائدة في السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي هي مبدأ "الملوث يدفع"، و هناك أيضا مبدأ العمل الوقائي المعتمد على شعار "الوقاية خير من العلاج" و ينص مبدأ الوقاية على اتخاذ إجراءات سريعة في مجال الحماية البيئية، و تواجه السياسة البيئية الأوروبية كونها إحدى الاتجاهات الأوروبية الأكثر تعقيدا، مجموعة من المشاكل النابعة عن محاولة الوصول إلى توازن بين المصالح الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، و تكمن في التكاليف المرتفعة لمعالجة المشاكل البيئية في هذه المنطقة.

12- إن السياسة الجبائية في الاتحاد الأوروبي تهدف إلى تنمية عمل السوق الموحدة المتشكلة من عدة بلدان و حماية مؤهلاتها و سيادتها من خلال محافظتها على التنسيق و التوافق الجبائي.

13- مما لا شك فيه، أن تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال الإصلاحات الجبائية البيئية تعتبر إستراتيجية و لها بعد مستدام، لما حقته من إيجابيات في التقليل من المظاهر السلبية للبيئة و توفير مناصب عمل في المجالات البيئية، و نمو إيرادات الجباية البيئية، و لهذا أصبح الاتحاد الأوروبي المروج العالمي لإستراتيجية النمو المستدام، مما يتيح إمكانية الاستفادة من هذه التجربة باعتبارها نوعية وناجحة في تحقيق التنمية المستدامة.

• الاقتراحات:

- بناءً على ما تقدم من النتائج المتوصل إليها، نحاول في ما يلي تقديم بعض الاقتراحات:
- 1- ضرورة أن تكون معظم التأثيرات البيئية ذات علاقات متوازنة مع البيئة الاقتصادية و الاجتماعية و أن لا يكون النمو الاقتصادي ذو آثار تدميرية على واحد أو أكثر من العناصر البيئية التي يعتمد عليها، فضلاً عن أن الموارد المالية التي تأتي من استغلال الطبيعة يفترض أن توظف للمحافظة على البيئة و صيانتها.
 - 2- ضرورة اتخاذ السياسة البيئية في ضوء الفهم العلمي الصحيح للآثار البيئية، و يجب أن لا تتصور الحكومات إمكانية انجاز أهداف السياسات البيئية في خطوة واحدة و إنما يتعين عليها التمهيد سياسياً اقتصادياً و اجتماعياً لتطبيقها، مع العمل بالتنسيق بين جميع أدواتها في تحليل و معالجة المشاكل البيئية.
 - 3- ضرورة ربط السياسة الجبائية بالواقع الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمعات من أجل الرفع من فعاليتها بمسعى دفع عجلة التنمية.
 - 4- لا بد من إلزام الوحدات الاقتصادية و على المستوى الجزئي من أن تسعر منتجاتها وفقاً للتكاليف الاجتماعية و ذلك من خلال استخدام الضرائب و الإعانات البيئية، انطلاقاً من أن كون المنافع الاجتماعية هي الهدف و ليس المنافع الخاصة.
 - 5- ضرورة العمل على تمهيد الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية قبل الشروع في تطبيق الضرائب البيئية لضمان نجاحها في تحقيق الأهداف المبتغاة من تطبيقها. و يجب أن تراعى التعديلات الضريبية أبعاد المشكلة البيئية على أن تتضمن تلك التعديلات نصوصاً تسمح بفرض ضرائب على الأضرار البيئية بتقدير علمي اقتصادي.
 - 6- من أجل تصميم إصلاح جبائي بيئي يتسم بالمرونة و الفعالية ينبغي أن يحقق الشروط التالية:
 - * أن يكون هناك تدرج في زيادة الضرائب و ذلك تفادياً لحدوث أزمات اجتماعية طارئة، و لتجنب التأثير السريع على قدرة المنتجين على المنافسة ريثما يتم التكيف مع الوضع الجديد.
 - * أن تكون إجراءات الإصلاح الجبائي ضمن خطة ثابتة و بعيدة المدى قد تستغرق وقتاً طويلاً.
 - * أن تكون الضريبة البيئية حيادية أي أن لا يؤثر تعديل النظام الجبائي على إجمالي الإيرادات الضريبية و إنما على توزيع العبء الضريبي.
 - 7- ينبغي أن يتميز تخطيط السياسة البيئية في الجزائر بما أنها في مرحلة انتقال بيئية، بالمرونة الشديدة و القدرة على استخدام مجموعة كبيرة من الأدوات (الاقتصادية و غير الاقتصادية) الملائمة لهذه المرحلة من أجل اتخاذ القرارات البيئية الصحيحة.

- 8- يجب على الحكومة الجزائرية إعطاء أهمية أكبر للجباية العادية من خلال إصلاح السياسة الجبائية باتجاه الرفع من مردوديتها المالية، بهدف التخلص من الارتباط الكبير لإيرادات الدولة بالجباية البترولية التي تخضع دائما لمتغيرات تتحكم فيها السوق العالمية.
- 9- ضرورة قيام الجزائر بإصلاح جبائي بيئي أكثر عمقا و أكثر تكيفا مع الظروف الاقتصادية الاجتماعية و البيئية.
- 10- ضرورة الرفع من فعالية السياسة الجبائية البيئية الجزائرية عن طريق تحسين مردوديتها المالية وتأثيراتها الايجابية على الجانب الاجتماعي، الاقتصادي و البيئي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 11- لا بد على المشرع الجزائري أن يضبط الوعاء الجبائي البيئي و جعله أكثر مرونة للاستجابة لمتطلبات حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة و لهذا الغرض يجب التركيز على:
 - * أوعية الرسوم البيئية و بالأخص تلك المطبقة على الانبعاث الطاقوي و جعلها تتناسب طرديا مع درجة الخطر.
 - * أوعية الرسوم المحلية، مثل الرسوم على النفايات إذ تمارس هذه الرسوم دور الضريبة في آثارها ولكنها تختلف في إجراءات تطبيقها على الأنشطة الضارة للبيئة و تكون متكاملة مع الرسوم البيئية و يجب أن تختلف من منطقة إلى أخرى و من وحدة اقتصادية إلى أخرى.
- 12- ضرورة إعطاء تحفيزات جبائية لصالح الاستثمار في مجال حماية البيئة، لأنها تعد شبه منعدمة في النظام الجبائي الجزائري.
- 13- ضرورة تطوير الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث (FEDEP)، من خلال ترشيد نفقاته وإيراداته بما يتماشى و متطلبات حماية البيئة و التنمية المستدامة في الجزائر.
- 14- ضرورة الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال الإصلاحات الجبائية البيئية.
- 15- الدعوة إلى عقد مؤتمرات علمية لمناقشة القضايا و المشاكل البيئية في الجزائر، و أن يتم التركيز فيها على دور النظام الجبائي في مواجهة المشاكل البيئية.
- 16- إن تجربة الاتحاد الأوروبي على الرغم من نجاحها الملحوظ عالميا من خلال الاهتمام بالمشاكل البيئية العالمية و المحلية، و ما حققته من تخفيض الانبعاثات بتوقيعها على بروتوكول كيوتو العالمي للحد من الانبعاثات العالمية و تحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها مازالت تعاني من ارتفاع التكاليف الخاصة لسياسات حماية البيئة بسبب موجات الانضمام السابقة لعملية توسيع الاتحاد، و بعض الآثار السلبية للجباية البيئية على التشغيل في بعض القطاعات بسبب ارتفاع تكاليفها، و هو ما يجب أن تستوعبه الجزائر.

• آفاق الدراسة:

و في الأخير، يبقى أن نشير إلى أن الاقتراحات المقدمة على ضوء النتائج المستخلصة من البحث، قد تحتاج إلى التحليل و التقييم أكثر لربما بسبب عدم تمكننا من معالجة كافة الآثار التي تظهر على تنفيذ إستراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية على أبعاد التنمية المستدامة في الاقتصاديات المختلفة لذلك يبقى موضوع النموذج الاقتصادي المالي لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، محاولة لفتح المجال أمام دراسات و بحوث أخرى لتوضيح إيجابياته و سلبياته، و مدى صلاحيته من منظور مستقبلي للتطبيق في الجزائر أو غيرها من الدول، و لهذا نقترح المواضيع التالية التي نرى بأنها تنطوي على قدر كبير من الأهمية، و التي قد تشكل مواضيع بحث لاحقة:

- 1- تراخيص التلوث القابلة للتداول و دورها في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.
- 2- جباية تسيير النفايات و آثارها على التنمية المحلية المستدامة.
- 3- آليات تمويل التنمية المستدامة.
- 4- التنسيق الجبائي البيئي و آثاره على التنمية المستدامة في الدول المغاربية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا. المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية و التجارة الدولية دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية و التجارة الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1994 .
- 2- أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، المشكلات الاقتصادية للموارد و البيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1996.
- 3- إبراهيم عصمت مطاوع، التربية البيئية في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1995.
- 4- إيمان ناصف عطية، مبادئ اقتصاديات الموارد و البيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 5- السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 6- السيد أحمد عبد الخالق، احمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 7- اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، ترجمة محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة عدد: 142، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1989.
- 8- المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية للطباعة و النشر بيروت، لبنان، 2001 .
- 9- حسين علي السعدي، أساسيات علم البيئة و التلوث، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2006.
- 10- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.
- 11- دافيد مالين رودمان، ترجمة حسني تمام، الثروة الطبيعية للأمم: تطويع السوق لاحتياجات البيئة الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1999.
- 12- دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للتنمية الزراعية، سوريا، 2003.
- 13- رمضان صديق، الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 2009.
- 14- زينب صالح الاشوح، الاطراد والبيئة ومداداة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2003.

- 15- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب: سياسات، نظم، قضايا معاصرة الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 16- سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2004.
- 17- شادي خليفة محمد الجوازية، اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، عماد الدين للنشر والتوزيع عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 18- شارلس د. كولستاد، الاقتصاد البيئي، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، الجزء الأول، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2005.
- 19- شارلس د. كولستاد، الاقتصاد البيئي، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، الجزء الثاني، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2005.
- 20- عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات و حلول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009.
- 21- عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية: الحماية الإدارية للبيئة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان، الأردن، 2007.
- 22- عبد الرحيم علام، مقدمة في نظم الإدارة البيئية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة مصر، 2005.
- 23- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 24- فراس أحمد الخرجي، الإدارة البيئية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- 25- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 26- كامل محمد المغربي، الإدارة و البيئة و السياسة العامة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
- 27- كوثر محمود أبو عين، النظام البيئي وصحة المجتمع، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2006.
- 28- ليستر براون، كريستوفر فلافين، إنقاذ كوكب الأرض: كيف نبني نظاما اقتصاديا عالميا متواصلا بيئيا، ترجمة سيد رمضان هدارة، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1991.
- 29- محمد السيد جميل، قضايا البيئة من خلال القرآن و السنة، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، المملكة المغربية، 1999.

- 30- محمد إبراهيم محمد شرف، المشكلات البيئية المعاصرة: الأسباب الآثار و الحلول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
 - 31- محمد صلاح الدين عباس حامد، نظم الإدارة البيئية و المواصفات القياسية العالمية، ISO14000، دار الكتب للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2006.
 - 32- محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.
 - 33- محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2009.
 - 34- محمد محمود سليمان، الجغرافيا و البيئة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا 2007.
 - 35- مصطفى طلبة، الياس بيضون، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، المجلد الأول، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
 - 36- منى قاسم، التلوث البيئي و التنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 2000.
 - 37- نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، مصر، 2003.
 - 38- ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003، منشورات بغدادية، الجزائر 2003.
 - 39- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النجار، إدارة البيئة: نظم و متطلبات و تطبيقات ISO 14000، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
 - 40- يونس إبراهيم أحمد يونس، البيئة و التشريعات البيئية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2008.
- ب- المجلات و الدوريات:
- 1- أحمد الكواز، المحاسبة القومية الخضراء، مجلة جسر التنمية، العدد 59، الكويت، جانفي 2007.
 - 2- أحمد جمال الدين موسى، دور التشريعات الضريبية في حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية جامعة المنصورة، العدد السادس و العشرون، مصر.
 - 3- حسن الحاج، اقتصاديات البيئة، مجلة جسر التنمية، العدد 26، الكويت، فيفري 2004.
 - 4- خالد الخطيب، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني، سوريا، 2000.
 - 5- خالد بوجعدار، الاعتبار البيئية في تقييم المشاريع باستخدام أسلوب التكلفة/العائد، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 06، الجزائر، 2010.

- 6- سليمان مهنا، ريدة ديب، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس و العشرون، العدد الأول، سوريا، 2009.
 - 7- عصام خوري، عبير ناعسه، النظام الضريبي و أثره في الحد من التلوث البيئي، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، سوريا، 2007.
 - 8- عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة: دراسة حالة مصر، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية جامعة المنصورة، العدد التاسع و الأربعون، مصر، أبريل 2011.
 - 9- فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 7، الجزائر، 2010/2009.
 - 10- كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجيا بالجزائر، مجلة العوم الإنسانية، العدد 45، العراق، فيفري 2010.
 - 11- كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 5، الجزائر، 2007.
 - 12- محمد آدم، الاقتصاد و البيئة صراع المصالح و الحقوق، مجلة النبأ، العدد 57، أبريل 2001.
 - 13- محمد آدم، الأبعاد الاقتصادية و الإنسانية لمشكلة تلوث البيئة، مجلة النبأ، العدد 63، أبريل 2002.
 - 14- محمد خالد المهاني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد الثاني، سوريا، 2003.
 - 15- محمد نعمان نوفل، اقتصاديات التغير المناخي: الآثار و السياسات، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب) العدد 24، الكويت، 2007.
 - 16- مصطفى بابكر، السياسات البيئية، مجلة جسر التنمية، العدد 25، الكويت، جانفي 2004.
 - 17- مصطفى عيد مصطفى إبراهيم، الآثار المتبادلة بين السياسات البيئية و السياسات النقدية والمالية و التجارية: الاقتصاد المصري نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، العراق، جوان 2009.
 - 18- ناجي التوني، سياسات الإصلاح الضريبي، مجلة جسر التنمية، العدد 13، الكويت، جانفي 2003.
 - 19- ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، سوريا، 2009.
 - 20- نجاة النيش، تكاليف التدهور البيئي و شحة الموارد الطبيعية: بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية، مجلة جسر التنمية، العدد 23، الكويت، 2004.
- ج- التقارير:**
- 1- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية و القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.
 - 2- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، إطار للمحاسبة البيئية الاقتصادية في منطقة الاسكوا منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009.

- 3- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمي GEO4: البيئة من أجل التنمية، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007.
- 4- دينيس تيرباك، السياسات الوطنية و ارتباطها بالمفاوضات حول اتفاق دولي مستقبلي بشأن تغير المناخ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008.
- 5- ماجدة شعيب، المحاسبة البيئية، ورقة عمل مقدمة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بيروت، لبنان، 2009.
- 6- منية براهيم يوسف كاهية، العلامة البيئية في العلاقات بين التجارة والبيئة: التجربة التونسية خطوات نحو الاستدامة، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء العرب حول العلاقات بين التجارة و البيئة، الجامعة العربية، القاهرة، مصر، نوفمبر 2007.
- 7- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة، جانفي 2002.
- 8- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر 2000 ، ماي 2001.
- 9- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر، 2003.
- 10- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر، 2005.
- د- الملتقيات:
- 1- أحمد طارق محمود الأغا، النمو الاقتصادي وأثره في الاستدامة البيئية للدول النامية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع حول اقتصاديات البيئة و العولمة، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 20/23 أفريل 2009.
- 2- العياشي عجلان، تفعيل دور الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07/08 أفريل 2008.
- 3- بن قرينة محمد حمزة، فروحات حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال حماية البيئة تحقيقا للتنمية المستدامة و محاربة الفقر، الملتقى الدولي حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 03/04 ماي 2010.
- 4- حسين رحيم، حجار مبروكة، السياسة الضريبية و دورها في تدعيم المؤسسات الاقتصادية المحلية الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع و آفاق، المركز الجامعي برج بوعريرج الجزائر، يومي 14/15 أفريل 2008.
- 5- خميس عبد الرحمان حداد، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية، سرت الجماهيرية العربية الليبية يومي 2/4 نوفمبر 2009.

- 6- ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل العولمة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 08/07 أفريل 2008.
- 7- زواق الحواس، السياسة الضريبية كأداة لتفعيل مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر يومي 11/10 نوفمبر 2009.
- 8- سميرة عميش، حجار مبروكة، دور السياسة الجبائية في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15/14 أفريل 2009.
- 9- سنوسي زوليخة، هاجر بوزيان، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 08/07 أفريل 2008.
- 10- شادي خليفة الأحمد، اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع حول اقتصاديات البيئة و العولمة، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 23/20 أفريل 2009.
- 11- صديقي مسعود، مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 08/07 أفريل 2008.
- 12- عبد الله الصعيدي، بعض الاعتبارات الاقتصادية لمشكلة الإخلال بالتوازن البيئي، المؤتمر العلمي "نحو دور فعال للقانون في حماية البيئة" في دولة الإمارات العربية المتحدة، كلية الشريعة والقانون، جامعة دبي، في الفترة من 4/2 ماي 1999.
- 13- علة مراد، سالت محمد مصطفى، البيئة و التنمية المستدامة..التصور و المضمون، المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع حول اقتصاديات البيئة و العولمة، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 23/20 أفريل 2009.
- 14- عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 08/07 أفريل 2008.
- 15- فرطاس فتيحة، الفقر و البيئة في الجزائر الواقع و التحديات، الملتقى الدولي حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 04/03 ماي 2010.
- 16- قدي عبد المجيد، النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 21/20 ماي، 2002.

- 17- كمال رزيق، بوعلام رحمون، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي 29/30 نوفمبر 2004.
- 18- كمال رزيق، فريد كورتل، تدخل الدولة في حماية البيئة من خلال الإجراءات الجبائية والقانونية: دراسة حالة الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع حول اقتصاديات البيئة و العولمة، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 20/23 أبريل 2009.
- 19- مزياني نور الدين، التوعية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 11/12 نوفمبر 2008.
- 20- معن ثابت العارف، دور الضريبة البيئية في الحد من التلوث البيئي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع حول اقتصاديات البيئة و العولمة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 20/23 أبريل 2009.
- 21- مقيمح صبري، بوعنان نور الدين، دور أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 11/12 نوفمبر 2008.
- 22- منصور بن عمار، النظام الجبائي الجزائري ضمن الإصلاحات الاقتصادية، الملتقى الوطني الثاني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 10/11 ماي، 2003.
- 23- نجية عبد المحسن، التعبئة و التغليف للمنتجات الغذائية: تقنياتها، مواردها، أساليب التدوير، المواصفات العربية والدولية، المؤتمر العربي للاعتبارات البيئية في الصناعات الغذائية العربية: الأوضاع الحالية و اتجاهات المستقبل، الجامعة العربية، مصر، أيام 03/05 أبريل 2006.
- 24- نصيرة قوريش، مديوبي جميلة، الإجراءات الاقتصادية والقانونية لحماية البيئة: حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي المدية، الجزائر، يومي 06/07 جوان 2006.
- 25- هادي رضا الصفار، المحاسبة عن البيئة المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس حول أخلاقيات الأعمال و مجتمع المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 17/19 أبريل 2006.
- 26- ولهي بوعلام، عجلان العياشي، دور السياسة الجبائية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة في ظل التحولات المتسارعة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية و الدور الجديد للدولة ، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 03/07 أكتوبر 2004.
- 27- يرقى حسين، جوال محمد السعيد، التخطيط البيئي كأداة لمكافحة الفقر في الدول النامية، الملتقى الدولي حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 03/04 ماي 2010.
- هـ - الأطروحات و الرسائل الجامعية:
- 1- أياد بشير عبد القادر الجلي، التنمية الاقتصادية و البيئة بين فشل السوق و السياسة الاقتصادية: دراسة في اقتصاد البيئة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الموصل، العراق، 2003.

- 2- العياشي عجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء و التحصيل 1992-2009 - حالة ولاية المسيلة-رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
 - 3- رانيا عمر محمد الباز، أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية بمدينة جدة، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2007.
 - و- القوانين و المراسيم التشريعية:
 - 1- المواد،38،11،203،205 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 و المتضمن قانون المالية لسنة 2002 ، ج ر، عدد 79، سنة 2001.
 - 2- المادة 94 من القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، المتضمن لقانون المالية لسنة 2003، ج ر، العدد 86 ، سنة 2002.
 - 3- المادة55 من القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006 و المتضمن لقانون المالية لسنة 2007 ، ج ر، عدد 85 ، سنة 2006.
 - 4- المواد 49،50،من القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 ،المتضمن لقانون المالية لسنة 2010، ج ر، العدد 78، سنة 2009.
 - 5- المواد 1،2،3 من المرسوم التنفيذي رقم 07-299 المؤرخ في 27/09/2007 ، ج ر، العدد 63، سنة2007.
 - 6- المادة 46 من المرسوم رقم 08-02 المؤرخ في 27 جويلية 2008 و المتضمن لقانون المالية التكميلي 2008، ج ر، عدد 42 ، سنة 2008.
- ثانيا.المراجع باللغة الأجنبية:

A- OUVRAGES:

- 1- Alain Jounot, **100 questions pour comprendre et agir le Développement Durable**, Édition Afnor, France 2004.
- 2- Beat Burgenmeier, **Politiques économiques du développement durable**, 1ère édition, Groupe de Boeck, Bruxelles, Belgique, 2008.
- 3- Caroline London, **Environnement et instruments économiques et fiscaux**, L.G.D.J, paris, France, 2001.
- 4- Corinne Gendron, **Le développement durable comme compromis :la modernisation écologique de l'économie a l'ère de la mondialisation**, presses de l'université du Québec, Canada, 2006.
- 5- Hervé Devillé, **Economie et politiques de l'environnement, principe de précaution, critères de soutenabilité**, l'Harmattan, paris, 2010.
- 6- Jean Luc Bourdages, **Le Développement Durable**, Edition Bibliothèque du parlement, Canada, Juillet 1997.

7- Louis Guay, Laval Doucet, Luc Boutillier, Guy Dedailleul, **Les enjeux et les défis du développement durable : connaître, décider et agir**, les presses universitaires Laval, Canada, 2000.

8- Olivier Beaumais, Mireille Chiroleu-Assouline, **économie de l'environnement** Bréal, paris, 2001.

9- Ross Mckitrick, **Economic analysis of environmental policy**, textbook draft under review by University of Toronto press, Canada, 2009.

10- Thiobiano Taladidia, **économie de l'environnement et des ressources naturelles**, l'harmattan, paris, France, 2004.

B- REVUES:

1- Eloi Laurent et Jacques le Cacheux, **Réformes de la fiscalité du carbone dans l'union européenne**, revue, CAIRN.info, n°116, 2011, France.

2- Henri sterdyniak, **Les réformes fiscales en europe, 1992-2002**, revue, cairn.info, n°87, 2003, France.

3- Michel Aujean, **la politique fiscale européenne entre harmonisation, coordination et coopération renforcée**, revue, cairn.info, n°01, janvier 2007, France.

C- RAPPORTS, DOCUMENTS DE TRAVAIL:

1- Agence européenne pour l'environnement (EEA), **Les Ecotaxes: Mise en oeuvre et efficacité environnementale**, Office des Publications Officielles des communautés européenne, Allemagne, 1998.

2- Agence européenne pour l'environnement (EEA), **rapport en support a l'examen du cinquième programme d'action pour l'environnement**, office des publications officielles des communautés européenne, Allemagne, 1997

3- Agence européenne pour l'environnement (EEA), **Récents développements dans l'utilisation des écotaxes au sien de l'Union Européenne**, Office des Publications officielles des Communautés Européenne, Denmark, 2000.

4- Conseil Supérieur des Finances, **la politique fiscale et l'environnement**, la Belgique, 2009.

5- Etude réalisée pour le regroupement National des Conseils Régionaux de l'Environnement du Québec, **Les instruments économiques et la protection de l'environnement**, Québec, mai 1998.

6- European Commission, **Environment policy review 2009**, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, 2010.

7- European commission, **Scoping study on cost-effectiveness of EU environmental policy**, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, 2009.

8- European commission, **sustainable development in the European Union, 2011**, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, 2011.

9- European Commission, **Taxation trends in the european Union**, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, 2011.

10- European Commission, **Tax reforms in EU member states 2011**, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, 2011.

- 11- Inter environnement Wallonie, **Les aspects sociaux de la fiscalité environnementale**, Fédération des associations d'environnement, la Belgique, 2006
- 12- La commission européenne, **la politique fiscale dans l'union européenne**, office des publications officielles des communautés européenne, Luxembourg, 2000.
- 13- La commission européenne, **Rapport d'information sur le fonctionnement et la régulation des marchés de quotas de Co2**, office des publications officielles des communautés européenne, Luxembourg, 2009.
- 14- Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement , **Rapport de la seconde communication nationale de l'Algerie sur les changements climatiques a la ccnucc** ,Alger, 2010.
- 15- OCDE, **L'économie politique des taxes liées a l'environnement**, Paris, France, 2006.
- 16- OCDE, **La fiscalité, l'innovation et l'environnement**, Paris, France, 2010.
- 17- OCDE, **La réforme fiscale écologique axée sur la réduction de la pauvreté**, Paris, France, 2005.
- 18- OCDE, **Les approches volontaires dans les politiques de l'environnement : analyse et évaluation**, Paris, France, 1999.
- 19- OCDE , **Les approches volontaires dans les politiques de l'environnement: Efficacité et combinaison avec d'autre instruments d'intervention**, Paris, France, 2003.
- 20- OCDE, **les taxes liées a l'environnement dans les pays de l'ocde : problèmes et stratégies**, Paris, France, 2001.
- 21- OECD , **Implementing domestic tradable permits for environmental protection** ,Paris, France, 2000.

D- THESES:

- 1- Maia David, **Economie des approches volontaires dans les politiques environnementales en concurrence et coopération imparfaites**, thèse de doctorat en sciences économiques, l'école polytechnique de Paris, France, 2004.
- 2- Naoufel Mzoughi, **analyse économique des approches volontaires de rugulation de l'envirennement**, thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Borgogne, France, 2005.

E- LOIS:

- 1- L'article 60 de la loi n°05-16 correspondant au 31/12/2005, portant la loi de finance pour 2006, J.O, n°85.
- 2- Ministère des finances: circulaire n°17/MF/MDB/DGI/LF 2002, concernant le recouvrement de la taxe sur les carburants.

ثالثا. مواقع الانترنت:

- 1- أحمد سليمان الوكيل، اتفاقيات البيئة و التجارة متعددة الأطراف، 2011/10/19، <http://www.ses-sudan.org/Ahmed%20ElWakeel.pdf>
- 2- أدوات السياسات الوطنية للبيئة، بطاقة رقم 3.أ من موضوع العولمة و التنمية المستدامة، 2011/10/18، <http://www.unesco.org/shs/most>

- 3- أدوات لسياسة دولية للبيئة، بطاقة رقم 3.ب من موضوع العولمة و التنمية المستدامة، 2011/10/18، <http://www.unesco.org/shs/most>
- 4- الجامعة العربية المفتوحة في الدانمرك، أساسيات علم البيئة الحديث، 2011/07/23، http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20061216-840.html
- 5- المؤشرات المالية و الاقتصادية في الجزائر، 2012/04/30، <http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2012/cr1220f.pdf>
- 6- باتر محمد علي وردم، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، 2011/10/08، <http://www.arabenvironment.net/arabic/archive/2006/11/116803.html>
- 7- حسن أحمد شحاتة، البيئة و التلوث و المواجهة، 2011/09/20، www.kotobarabia.com
- 8- صالح العصفور، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية:الجوانب الاقتصادية لمشكلة التلوث، 2011/09/08، www.arab-api.org
- 9- كاظم المقدادي، المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، الجامعة العربية المفتوحة في الدانمارك، 2011/06/23، http://www.ao-academy.org/docs/moshkilat_environment_23122010.doc
- 10- مصطفى عيد مصطفى إبراهيم، رؤية اقتصادية للمشكلات البيئية للدول النامية في كونهاجن، 2011/08/30، <http://www.alzoa.com/articles/view.php?id=727>
- 11- هادي ناصر سعيد الباقر، التعليم البيئي و التوعية البيئية، 2011/10/27، www.ahewar.org
- 12- ويكابيديا، الموسوعة الحرة، الاقتصاد البيئي، 2011/08/21، <http://ar.wikipedia.org>
- 13- ويكابيديا، الموسوعة الحرة، مفهوم حماية البيئة، 2011/10/11، <http://ar.wikipedia.org>
- 14- Anamaria, Anton Steurer, Eurostat statistics in focus, **Environmental Protection Expenditure and Revenues in the EU**, 01/02/2012, <http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/environment/introduction>
- 15- Christa randzio-plath, **coordination fiscale en europe**, 20/02/2012, <http://lipietz.net/spip.php?article136>
- 16- European commssion, the 6 EAP, 15/01/2012, http://ec.europa.eu/environment/newprg/pdf/Ecologic_6EAP_Report.pdf
- 17- H.BENZIDANE, **la fiscalité écologique en Algerie:une alternative pour la protection de l'environnement**, 10/01/2012, <http://med-eu.org/documents/MED3/BENZIDANE.pdf>
- 18- Stela Stamatova, Anto Steurer, Eurostat statistics in focus, **Environmental Tax revenue in the EU-27**, 67/2011, 14/06/2012, <http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/environment/introduction>
- 19- Toma Elena, **l'harmonisation de la fiscalité environnementale dans l'Union Européenne:une étude comparative**, 20/03/2012, <http://steconomice.uoradea.ro>

الملاحق

الملحق رقم 01 : الأهداف التي تم تحقيقها في إطار السياسة البيئية و البرنامج البيئي السادس حتى سنة 2009

The tables below show indicators relevant to the 6 EAP. It follows the same structure as the data tables presented in the review of Member States' environment policy actions. When a target for EU-15 exists, the table also includes data for EU-15.

	EU-27			
	2000	2007	2008	target
Total Kyoto GHG emissions	5 065.3 EU27	5 038.8 EU27	4 939.7 EU27	3 923.8 EU15
- million tonnes (Mt) CO ₂ eq.	4 114.5 EU15	4046.2 EU15	3 970.5 EU15	(by 2008-12)
- from energy supply and use, including transport (Mt CO ₂ eq.)	3 962.1	3 978.0	3 907.0	
- from transport (Mt CO ₂ eq.)	915.4	979.4	961.8	
Total Kyoto GHG emissions	EU-27			
- per capita (tonnes CO ₂ eq.)	10.5	10.2	9.9	
- per GDP (tonnes CO ₂ eq. per 1000€ GDP)	550.0	471.3	458.8	
- trend (% change compared to base year)	-12.2% EU27 -3.5% EU15	-12.5% EU27 -5.1% EU15	-14.3% EU27 -6.9% EU15	-8.0% EU15 (by 2008-12)
- trend (% change compared to 1990)	-9.1% EU27 -3.1% EU15	-9.5% EU27 -4.7% EU15	-11.3% EU27 -6.5% EU15	-20.0% EU27 (by 2020)
Projected 2010 emissions (cf. progress report towards Kyoto targets)*				
- with existing measures, Kyoto mechanisms and carbon sinks			-15.0% EU27 -11.5% EU15	-8.0% EU15 (by 2008-12)
- with existing and additional measures, Kyoto mechanisms and carbon sinks			-16.5% EU27 -13.1% EU15	-20.0% EU27 (by 2020)
Average CO ₂ emissions from new passenger cars sold (grams CO ₂ /km)	163.4 (2004)	158.7	153.5	130.0 by 2012-15

	EU-27			
	2000	2007	2008	target
Electricity produced from renewable energy sources (% gross electricity consumption)	13.8%	15.6%	16.7%	21.0%
- from hydropower	11.6%	9.2%	9.7%	(by 2010)
- from wind	0.7%	3.1%	3.5%	
- from biomass	1.3%	3.0%	3.2%	
- solar	0%	0.1%	0.2%	
- geothermal	0%	0.2%	0.2%	
Energy from renewable energy sources (% gross final energy consumption)	8.6% (2006)	9.7%	10.3%	20% (by 2020)
Combined heat and power generation (% gross electricity generation)	10.5% (2004) 9.6% EU15	10.9% EU27 10.3% EU15	11.0% EU27 10.3% EU15	16.0% by 2010 for EU-15
Energy consumption per capita (kg oil eq.)	3 572	3 650	3 616	
Energy Intensity – Energy consumption per 1000€ GDP (kg oil eq.)	167	169	167	

* EU-15 projections also include allowance and credit acquisition by EU ETS sectors

Nature and biodiversity

	EU-27				
	2000	2007	2008	2009	target
Natura 2000 area (sites designated under Habitats and Birds Directives) as % of terrestrial area		16.3%	17.0%	17.6%	
Sufficiency of site designation under the Habitats Directive					100%
Area occupied by organic farming (% of Utilised Agricultural Area)	3.2% (2002)	4.1%	4.5%		
Freight transport (billion tkm)	2032.5	2507.6	2469.6		
- % road	73.7%	76.4%	76.7%		
- % rail	19.7%	18.0%	17.4%		

Environment and health

	EU-27			
	2000	2007	2008	target
Urban population exposure to air pollution by particles (annual mean concentration, $\mu\text{g}/\text{m}^3$)	27.7	29.0	26.6	30.0
Urban population exposure to air pollution by ozone (SOMO35 level, $\mu\text{g}/\text{m}^3 \cdot \text{day}$)	3 125	3 989	3 884	2 698 for EU-25
Air pollutant emissions (thousand tonnes)				(by 2010)
- sulphur dioxides (SO_2)	10 248	7 339	5 667	8 300
- nitrogen oxides (NO_x)	12 692	11 151	10 397	9 000
- non-methane volatile organic compounds (NMVOCs)	10 699	6 567	8 296	8 800
- ammonia (NH_3)	4 198	3 876	3 799	4 300
Water exploitation Index*	n.a.	n.a.	n.a.	

* No EU value available. See part 1.

Natural resources and waste

	EU-27		target
	2004	2006	
Total waste generated (kg per capita)	5 960	5 987	
- % hazardous	2.7%	3.0%	
- % landfilled on total waste treated*	n.a.	51.6%	
- % incinerated on total waste treated*	n.a.	4.9%	
- % recycled, on total waste treated*	n.a.	43.5%	

	2000	2007	2008	target
Municipal waste generated (kg per capita)	523	525	524	**
- % landfilled	55.1%	40.4%	39.5%	
- % Incinerated	15.1%	19.0%	19.5%	
	2004	2006		
Households waste (kg per capita)	n.a.	436		
	2000	2006	2007	
Packaging waste recycled (as % total packaging waste)		56.5 %	58.0%	55%-60% (by 2008)

* see Note to the reader

** The EU has missed the 2000 target of stabilising municipal waste generation to 300 kg/per capita set by the 5th Environment Action Programme (SEAP)

Better regulation and implementation

	EU-27		
	31/12/2007	31/12/2008	31/12/2009
Infringements of EU environmental legislation	479	481	451

Use of market-based instruments

	EU-27		
	2000	2007	2008
Share of environmental taxes in total tax revenue	6.8%	6.2%	6.1%

Source :

http://ec.europa.eu/environment/newprg/pdf/Ecologic_6EAP_Report.pdf

الملحق رقم 02 : المؤشرات المالية و الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي، تاريخ مختصر للإتحاد الأوروبي

	Unités	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Production et revenu									
Produit intérieur brut (PIB)	Mld USD PPA cour.	11 967.2	12 603.8	13 234.7	14 362.3	15 275.6	16 014.6	15 645.1	15 919.7
PIB par habitant	USD PPA courants	24 543	25 731	26 895	29 088	30 773	32 114	31 299	31 737
Revenu national brut (RNB) par habitant	USD PPA courants	24 456	25 751	26 910	29 107	30 754	32 017	31 118	31 695
Revenu disponible des ménages	Croissance annuelle %	1.5	1.4	1.7	1.8	1.8	1.3	0.4	..
Croissance économique									
Croissance du PIB réel	Croissance annuelle %	1.3	2.5	2.0	3.2	3.0	0.5	-4.2	1.8
Taux d'épargne net des ménages	%	6.9	6.3	6.0	5.6	5.3	5.4	7.8	..
Formation brute de capital fixe	% du PIB	1.3	3.1	3.5	6.1	5.8	-0.8	-12.0	-0.7
Structure économique									
Valeur ajoutée réelle : agriculture, sylviculture et pêche	Croissance annuelle %	-4.5	11.4	-5.0	-0.5	-0.7	2.6	1.4	-0.1
Valeur ajoutée réelle : industrie	Croissance annuelle %	0.5	3.1	1.2	3.5	3.1	-1.7	-12.3	6.0
Valeur ajoutée réelle : services	Croissance annuelle %	1.3	1.3	1.3	1.4	1.5	1.6	1.1	1.2
Déficits et dette publics									
Déficits publics	% du PIB	..	..	..	..	..	..	..	..
Dette publique	% du PIB	..	..	..	..	..	..	..	..
Revenus des administrations publiques	% du PIB	..	..	..	..	..	..	..	..
Dépenses des administrations publiques	% du PIB	..	..	..	..	..	..	..	..
Dépenses publiques									
Dépenses publiques de santé	% du PIB	..	..	..	..	..	..	..	..
Dépenses privées de santé	% du PIB	..	..	..	..	..	..	..	..
Dépenses sociales publiques	% du PIB	..	..	..	..	..	..	..	..
Dépenses sociales privées	% du PIB	..	..	..	..	..	..	..	..
Dépenses de retraite publiques	% du PIB	..	..	..	..	..	..	..	..
Dépenses de retraite privées	% du PIB	..	..	..	..	..	..	..	..
Aide publique au développement nette	% du RNB	0.35	0.35	0.44	0.43	0.39	0.43	0.44	0.46
Fiscalité									
Recettes fiscales totales	% du PIB	..	..	..	..	..	..	..	..
Impôts sur les revenus et les profits	% du PIB	..	..	..	..	..	..	..	..
Impôts sur les biens et services	% du PIB	..	..	..	..	..	..	..	..
Impôts sur salaires moyen en % des coûts de main-d'œuvre	%	..	..	..	..	..	..	..	..
Echanges									
Importations de biens et services	% du PIB	33.2	34.6	36.5	39.2	39.6	41.0	35.6	39.7
Exportations de biens et services	% du PIB	34.5	35.7	37.1	39.6	40.1	41.3	36.6	40.5
Balance comm. : export. moins import. de marchandises	Mld USD	..	..	-157.8	-230.1	-263.5	-358.4	-143.5	..
Importations de marchandises	Mld USD	..	..	1 455.1	1 671.9	1 966.6	2 287.7	1 670.9	..
Exportations de marchandises	Mld USD	..	..	1 307.3	1 441.8	1 703.1	1 929.3	1 527.4	..
Balance des services : export. moins import. de services	Mld USD	..	..	..	..	..	..	..	..
Importations de services	Mld USD	..	..	..	..	..	..	..	..
Exportations de services	Mld USD	..	..	..	..	..	..	..	..
Balance des opérations courantes	% du PIB	..	..	..	..	..	..	..	..
Investissement direct étranger (IDE)									
Stocks d'IDE sortants	Mld USD	..	..	..	..	8 183 152	8 098 547	8 915 800	9 059 806
Stocks d'IDE entrants	Mld USD	..	..	..	..	7 535 600	6 930 639	7 533 931	7 165 709
Flux entrants d'investissement direct	Mld USD	..	379 718	604 608	686 543	1 252 600	962 403	388 789	436 725
Flux sortants d'investissement direct	Mld USD	..	222 661	497 651	582 109	856 592	538 747	372 736	302 022
Prix et taux d'intérêt									
Taux d'inflation : tous produits	Croissance annuelle %	2.1	2.3	2.3	2.3	2.4	3.7	1.0	2.1
Taux d'inflation : total sauf alimentation sauf énergie	Croissance annuelle %	1.8	1.8	1.5	1.4	1.9	1.9	1.6	1.3
Taux d'inflation : alimentation	Croissance annuelle %	2.0	1.8	1.1	2.4	3.5	6.4	1.0	1.1
Taux d'inflation : énergie	Croissance annuelle %	3.9	5.4	9.9	8.5	3.3	11.0	-5.1	7.2
Indices des prix à la production : ind. manufacturière	Croissance annuelle %	1.0	3.0	3.4	3.5	3.2	5.2	-3.8	3.0
Taux d'intérêt à long terme	%	..	..	..	..	..	..	..	..
Pouvoir d'achat et taux de change									
Parités de pouvoir d'achat	EUR par USD	..	..	..	..	..	..	..	..
Taux de change	EUR par USD	..	..	..	..	..	..	..	..
Indices de niveaux de prix	OCDE - 100	98	103	102	102	107	108	103	99
Energie : approvisionnement et prix									
Approvisionnement total en énergie primaire (ATEP)	Mtep	1 759.9	1 778.0	1 779.4	1 779.1	1 757.2	1 751.3	1 655.8	..
Approvisionnement total en énergie primaire par habitant	Tep par habitant	3.61	3.63	3.62	3.60	3.54	3.51	3.31	..
ATEP par unité aux prix et PPA de 2000	Tep par 1000 USD	0.16	0.16	0.15	0.15	0.14	0.14	0.14	..
Les renouvelables dans l'approvisionnement en énergie	%	5.9	6.3	6.5	7.0	7.7	8.2	9.2	..
Prix du pétrole brut à l'importation	USD par baril	..	..	..	..	..	..	..	..
Technologies de l'information et de la communication (TIC)									
Investissement TIC dans l'investissement total non rés.	%	..	..	..	..	..	..	..	..
Part des professions liées aux TIC : économie totale	%	..	..	..	..	..	..	..	..
Ménages ayant accès à l'internet	%	..	..	48.4	..	..	60.4	65.2	..

Source: Eurostat

	GDP in current prices		GDP growth in volume			Public balance		Government debt	
	(EUR / inhabitant)	(EUR 1 000 million)	Quarterly growth rate (%)			(% of GDP)		(% of GDP)	
	2010		Q1-2011	Q2-2011	Q3-2011	Q2-2011	Q3-2011	Q2-2011	Q3-2011
EU-27	24 400	12 256	0.7	0.2	0.3	-4.3	:	81.7	82.2
Euro area (EA-17)	27 600	9 161	0.8	0.2	0.1	-3.7	:	87.7	87.4
Belgium	32 600	354	0.9	0.4	-0.1	1.4	-9.0	98.0	98.5
Bulgaria	4 800	36	0.5	0.3	0.3	-0.6	0.2	15.2	15.0
Czech Republic	14 200	149	0.6	0.2	-0.1	-0.5	-3.2	39.0	39.8
Denmark	42 500	236	0.0	1.0	-0.5	-2.0	-3.6	46.4	49.3
Germany	30 300	2 477	1.3	0.3	0.5	:	:	82.0	81.8
Estonia	10 700	14	3.0	1.7	1.2	4.5	3.7	6.2	6.1
Ireland	34 900	156	1.8	1.9	1.6	-8.2	-10.6	102.3	104.9
Greece	20 100	227	0.2	:	:	-12.3	-9.4	154.7	159.1
Spain	22 800	1 051	0.4	0.2	0.0	-9.9	-6.1	66.0	66.0
France	29 800	1 933	0.9	-0.1	0.3	:	:	86.0	85.2
Italy	25 700	1 556	0.1	0.3	-0.2	-3.4	-2.7	121.2	119.6
Cyprus	21 600	17	-0.2	0.2	-0.7	-7.0	1.9	67.4	67.5
Latvia	8 000	18	1.2	2.1	1.7	0.9	-0.8	45.1	44.6
Lithuania	8 400	28	2.1	1.8	1.4	-5.1	-1.5	38.1	37.6
Luxembourg	79 500	40	0.2	-0.9	0.6	4.5	-1.8	18.8	18.5
Hungary	9 700	97	0.5	0.2	0.5	-4.2	-5.6	77.7	82.6
Malta	14 800	6	-0.3	0.4	0.3	-6.7	-2.5	71.9	70.3
Netherlands	35 400	588	0.8	0.2	-0.2	-8.5	-5.4	63.8	64.5
Austria	34 100	286	0.9	0.5	0.3	-2.0	-2.9	72.1	71.6
Poland	9 300	354	1.0	1.2	1.0	-6.3	-2.2	55.9	56.3
Portugal	16 200	173	-0.6	-0.2	-0.6	-9.0	-3.8	106.5	110.1
Romania	5 800	124	1.2	0.9	1.8	-4.1	-3.0	34.3	33.3
Slovenia	17 300	35	-0.1	0.0	-0.2	-7.5	-5.0	44.4	44.4
Slovakia	12 100	66	0.8	0.8	0.8	-5.0	-2.5	42.7	42.2
Finland	33 600	180	0.2	0.1	0.9	5.0	-1.4	45.5	47.2
Sweden	37 000	347	0.7	1.0	1.6	4.4	0.5	37.3	37.0
United Kingdom	27 400	1 706	0.4	0.0	0.6	-10.3	-7.5	83.9	85.2
Iceland	29 900	9	2.8	-3.6	4.7	-5.3	-4.4	:	:
Norway	64 500	315	-0.5	0.5	1.4	14.8	14.5	41.8	39.0
Switzerland	51 200	399	0.4	0.5	0.2	:	:	:	:
Online data code:	nama_gdp_c		teina011			gov_a_ganfa		gov_a_gadebt	

	2008	2009	2010	Target
Europe 2020 strategy indicators, EU-27				
Employment				
- European average 2004 (% of population)	70.3	69.0	69.6	75
- women	62.8	62.3	62.1	
- men	77.9	75.8	75.1	
R&D				
Gross domestic expenditure on R&D (% of GDP)	1.9	2.0	2.0	3
Climate change / energy				
Greenhouse gas emissions (1990=100)	99	88	80	
Renewables share of final energy consumption (%)	10.5	11.7	12	20
Energy intensity (Energy EIR / 1000 of GDP)	1674	1652	1602	(1)
Education				
Early leavers from education (training) (%)	14.9	14.4	14.1	10
- women	12.9	12.5	12.2	
- men	16.9	16.3	16.0	
tertiary education attainment, age 30-34 (%)	31.1	32.3	33.6	40
- women	34.3	35.7	37.2	
- men	28.0	28.9	30.0	
Poverty / social exclusion				
People at risk of poverty or exclusion (million)	11.57	11.37	11.55	20 mil. 855
People at risk of poverty or exclusion (%)	23.6	23.1	23.4	
- with very low work intensity (%)	9.0	9.0	9.9	
- after social transfers (%)	16.4	16.3	16.4	
- severely materially deprived (%)	8.4	8.1	8.1	

Figure 1 displays four line charts showing quarterly growth rates from 2003 to 2011 for EU-27, Japan, and the United States. The top chart shows GDP quarterly growth rate (%), the second shows Labour cost index, quarterly growth rate (%), the third shows Trade of goods and services, quarterly growth rate, EU-27 (%), and the bottom chart shows Trade of goods and services, quarterly growth rate, EU-27 (%).

GDP quarterly growth rate (%)

Y-axis: -2.5, 0.0, 2.5, 5.0. X-axis: Q1-2003, Q1-2005, Q1-2007, Q1-2009, Q1-2011. Legend: EU-27 (blue), Japan (green), United States (yellow).

Labour cost index, quarterly growth rate (%)

Y-axis: -2.5, 0.0, 2.5, 5.0. X-axis: Q1-2003, Q1-2005, Q1-2007, Q1-2009, Q1-2011. Legend: EU-27 (blue), Japan (green), United States (yellow).

Trade of goods and services, quarterly growth rate, EU-27 (%)

Y-axis: -10, -5, 0, 5, 10. X-axis: Q1-2003, Q1-2005, Q1-2007, Q1-2009, Q1-2011. Legend: Exports of goods (blue), Exports of services (green), Imports of goods (yellow), Imports of services (red).

Trade of goods and services, quarterly growth rate, EU-27 (%)

Y-axis: -10, -5, 0, 5, 10. X-axis: Q1-2003, Q1-2005, Q1-2007, Q1-2009, Q1-2011. Legend: Exports of goods (blue), Exports of services (green), Imports of goods (yellow), Imports of services (red).

Inflation, annual rate of change, all-items indices, December 2011 (%)

Y-axis: -1, 0, 1, 2, 3, 4, 5. X-axis: EU-27, Euro area, Belgium, Bulgaria, Czech Republic, Denmark, Germany, Estonia, Ireland, Greece, Spain, France, Italy, Cyprus, Latvia, Lithuania, Luxembourg, Hungary, Malta, Netherlands, Austria, Portugal, Romania, Slovakia, Slovenia, Finland, Sweden, United Kingdom, Iceland, Norway, Switzerland.

Legend: Dec 2010 (blue), Dec 2011 (red).

Bref historique de l'Union européenne

Les racines historiques de l'Union européenne (UE) remontent à la Seconde Guerre mondiale. Les Européens étaient déterminés à se mettre à jamais à l'abri d'une telle folie meurtrière et destructrice. En avril 1951, six pays (la Belgique, l'Allemagne, la France, l'Italie, le Luxembourg et les Pays-Bas) signent un traité visant à placer leurs industries lourdes du charbon et de l'acier sous une tutelle commune. Nul ne pouvait désormais fabriquer d'armes de guerre pour les diriger contre les autres, comme par le passé.

Forts de la réussite du traité instituant la Communauté européenne du charbon et de l'acier, les six pays élargissent leur coopération à d'autres secteurs économiques. En mars 1957, ils signent le **traité de Rome** instituant la Communauté économique européenne (CEE), dont l'objectif est la libre circulation des personnes, des marchandises et des services entre les états membres.

Malgré la suppression des droits de douane en 1968, des obstacles entravent encore la liberté des échanges dans la Communauté. Il s'agit essentiellement de différences entre les législations nationales, que l'**Acte unique européen**, signé en 1986, prévoit d'éliminer en l'espace de six ans. Il accroît également l'influence du Parlement européen et renforce les pouvoirs de la CEE en matière d'environnement.

Le **traité sur l'Union européenne** est signé à **Maastricht** en février 1992. La CEE franchit une étape importante en établissant des règles claires pour sa future monnaie unique, sa politique étrangère et de sécurité, ainsi que pour le renforcement de la coopération en matière de justice et d'affaires intérieures. La «Communauté européenne» laisse officiellement la place à l'«Union européenne».

Le 1er janvier 1993, le marché unique et ses quatre libertés sont mis en place: la libre circulation des marchandises, des services, des personnes et des capitaux est devenue réalité.

Le 17 juin 1997, le **traité d'Amsterdam** est signé. Il s'appuie sur l'acquis du traité de Maastricht et contient des dispositions visant à réformer les institutions européennes, à donner plus de poids à l'Europe dans le monde et à consacrer davantage de ressources à l'emploi et aux droits des citoyens.

Le **traité de Nice**, signé en février 2001, vise principalement à réformer les institutions afin que l'Union puisse fonctionner efficacement après son élargissement à 25 états membres. Le traité de Nice et les anciens traités CE et UE sont fusionnés dans une version consolidée.

Le **traité de Lisbonne** est signé en décembre 2007 par les 27 pays de l'UE. Il modifie les traités précédents et a été rédigé pour renforcer la démocratie, l'efficacité et la transparence de l'UE et, ainsi, améliorer sa capacité à relever les défis mondiaux tels que le changement climatique, la sécurité et le développement durable. Pour que le traité entre en vigueur, il doit être ratifié par chacun des 27 états membres.

Zone euro

La **zone euro** (ZE-16) est actuellement constituée des pays suivants: la Belgique, l'Allemagne, l'Irlande, la Grèce, l'Espagne, la France, l'Italie, Chypre, le Luxembourg, Malte, les Pays-Bas, l'Autriche, le Portugal, la Slovaquie (adhésion le 1er janvier 2009) et la Finlande.

Source: Eurostat

الملحق رقم 03 : مجموع الضرائب (بما في ذلك المساهمات الاجتماعية) والهيكل الجبائي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2000-2009، الاتحاد الأوروبي (EU27)

Total taxes (including social security contributions) and tax structure, % of GDP, 2000-2009, EU-27										
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Structure by type of tax										
Indirect taxes	14.0	13.6	13.6	13.6	13.6	13.7	13.8	13.8	13.4	13.1
VAT	7.0	6.8	6.8	6.8	6.8	6.9	7.0	7.1	6.9	6.6
Excise duties and consumption taxes	3.0	2.9	3.0	3.0	2.9	2.8	2.7	2.6	2.5	2.6
Other taxes on products (incl. import duties)	1.7	1.6	1.6	1.6	1.7	1.7	1.8	1.8	1.6	1.5
Other taxes on production	2.3	2.3	2.3	2.2	2.2	2.3	2.4	2.3	2.3	2.4
Direct taxes	13.9	13.5	13.0	12.8	12.7	13.0	13.5	13.7	13.6	12.6
Personal income	10.0	9.8	9.5	9.3	9.1	9.2	9.3	9.5	9.5	9.5
Corporate income	2.8	2.6	2.4	2.2	2.4	2.6	3.0	3.0	2.7	1.9
Other	1.1	1.1	1.1	1.3	1.2	1.2	1.1	1.2	1.3	1.2
Social contributions	12.7	12.6	12.5	12.7	12.5	12.5	12.4	12.2	12.5	12.8
Employers'	7.2	7.2	7.2	7.3	7.2	7.2	7.1	7.1	7.2	7.4
Employees'	4.1	4.0	3.9	3.9	3.9	3.8	3.8	3.7	3.8	3.8
Self- and non-employed	1.4	1.4	1.4	1.4	1.5	1.5	1.5	1.4	1.5	1.6
Total taxes (including SSC)	40.5	39.6	39.0	39.0	38.8	39.1	39.6	39.6	39.3	38.4
Structure by economic function										
Consumption	11.4	11.1	11.1	11.1	11.0	11.1	11.0	11.0	10.8	10.6
Labour	20.3	20.1	19.9	20.0	19.6	19.6	19.4	19.3	19.7	20.0
Employed	18.7	18.6	18.3	18.3	17.9	17.9	17.8	17.8	18.1	18.3
Paid by employers	7.8	7.8	7.7	7.9	7.8	7.7	7.7	7.7	7.8	8.0
Paid by employees	10.9	10.8	10.6	10.5	10.2	10.2	10.1	10.1	10.3	10.3
Non-employed	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.5	1.6	1.7
Capital	8.9	8.5	8.1	8.0	8.2	8.6	9.3	9.4	8.9	7.9
Capital and business income	6.2	5.8	5.4	5.3	5.4	5.8	6.3	6.5	6.1	5.3
Income of corporations	3.2	3.0	2.7	2.6	2.8	3.0	3.4	3.4	3.1	2.3
Income of households	0.9	0.8	0.7	0.7	0.8	0.8	0.9	1.0	1.0	0.9
Income of self-employed (incl. SSC)	2.1	2.0	1.9	2.0	1.9	1.9	2.0	2.1	2.0	2.0
Stocks of capital / wealth	2.8	2.7	2.7	2.7	2.8	2.8	2.9	2.9	2.8	2.6

Note: GDP-weighted EU-27 averages. Totals may be affected by rounding.
Source: Commission services.

Source : European commission, tax reforms in EU member stats 2011, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, 2011, p:132

الملحق رقم 04 :إحصائيات حول الجباية البيئية في الاتحاد الأوروبي (EU27) بما في ذلك ايسلندا و النرويج

: Tax bases for environmental taxes

Measured or estimated emissions to air
Measured or estimated NO _x emissions
SO ₂ content of fossil fuels
Other measured or estimated emissions to air
Ozone depleting substances (e.g. CFC or halon)
Measured or estimated effluents to water
Measured or estimated effluents of oxydizeable matters (BOD, COD)
Other measured or estimated effluents to water
Effluent collection and treatment, fixed annual taxes
Certain non-point sources of water pollution
Pesticides (based on e.g. chemical content, price or volume)
Artificial fertilisers (based e.g. on phosphorus or nitrogen content or price)
Manure
Waste management
Waste management in general (e.g. collection or treatment taxes)
Waste management, individual products (e.g. packaging, beverage containers)
Noise (e.g. aircraft take-off and landings)
Energy products
Energy products used for transport purposes
Unleaded petrol
Leaded petrol
Diesel
Other energy products for transport purposes (e.g. LPG or natural gas)
Energy products used for stationary purposes (mostly CO ₂ taxes)
Light fuel oil
Heavy fuel oil
Natural gas
Coal
Coke
Biofuels
Other fuels for stationary use
Electricity consumption
Electricity production
District heat consumption
District heat production
Transport
Motor vehicles, one-off import or sales taxes
Registration or use of motor vehicles, recurrent (e.g. yearly) taxes
Resources
Water abstraction
Extraction of raw materials (except oil and gas)
Other resources (e.g. forests)

Source : european commission,tax reforms in EU member stats 2011,Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg,2011,p:221

: Environmental taxes as % of GDP

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	Difference ¹⁾	Ranking	Revenue ²⁾		
																1995 to 2009	2000 to 2009	2009		
BE	2.2	2.5	2.5	2.4	2.5	2.3	2.3	2.2	2.3	2.4	2.3	2.2	2.1	2.0	2.0	-0.2	-0.2	23	6 874	
BG	1.8	1.1	1.3	2.3	2.4	2.7	2.5	2.3	2.9	3.2	3.0	2.9	3.4	3.4	3.0	1.2	0.4	5	1 000	
CZ	2.9	2.7	2.5	2.4	2.6	2.6	2.6	2.5	2.6	2.6	2.7	2.6	2.5	2.5	2.5	-0.4	-0.1	15	3 418	
DK	4.5	4.8	4.9	5.3	5.4	5.3	5.2	5.4	5.2	5.6	6.0	6.2	5.9	5.7	4.8	0.2	-0.5	1	10 663	
DE	2.3	2.2	2.2	2.1	2.3	2.4	2.5	2.5	2.7	2.5	2.5	2.4	2.2	2.2	2.3	-0.1	-0.1	20	54 164	
EE	0.9	1.4	1.6	1.9	1.7	1.7	2.1	2.0	1.9	2.1	2.3	2.2	2.2	2.4	3.0	2.0	1.3	6	413	
EL	3.1	3.1	3.0	3.0	3.0	2.9	2.4	2.4	2.3	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.4	-0.7	-0.5	18	3 781	
ES	3.1	3.1	3.1	2.9	2.7	2.3	2.5	2.3	2.2	2.2	2.1	2.0	2.1	1.9	2.0	-1.1	-0.4	24	4 611	
ES	2.2	2.2	2.1	2.3	2.3	2.2	2.1	2.1	2.1	2.0	1.9	1.9	1.8	1.6	1.6	-0.6	-0.6	27	17 163	
FR	2.8	2.8	2.7	2.7	2.7	2.5	2.2	2.3	2.3	2.3	2.2	2.2	2.1	2.1	2.1	-0.7	-0.4	21	39 507	
IT	3.5	3.4	3.4	3.3	3.4	3.1	3.0	2.8	2.9	2.8	2.7	2.7	2.6	2.4	2.6	-0.9	-0.5	10	39 805	
CY	2.9	2.8	2.5	2.5	2.5	2.7	3.0	2.9	3.7	4.0	3.5	3.3	3.4	3.1	2.9	0.0	0.2	7	490	
LV	1.2	1.7	2.2	3.0	2.4	2.4	2.2	2.3	2.5	2.6	2.6	2.4	2.1	2.0	2.3	1.1	-0.1	19	429	
LT	1.9	1.9	2.1	2.5	2.9	2.4	2.5	2.8	2.8	2.8	2.7	2.3	1.8	1.8	1.7	2.0	0.2	-0.4	22	543
LU	3.9	2.9	3.0	2.9	2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	3.1	2.9	2.6	2.5	2.5	2.4	-0.5	-0.3	16	931	
HU	2.9	2.8	2.8	3.3	3.3	3.0	2.8	2.8	2.6	2.7	2.7	2.6	2.6	2.7	2.6	-0.3	-0.4	11	2 436	
MT	3.2	3.1	3.5	3.9	4.1	3.7	3.7	3.4	3.4	3.1	3.3	3.3	3.7	3.5	3.3	0.2	-0.3	4	195	
NL	3.6	3.8	3.8	3.8	3.9	3.9	3.8	3.7	3.7	3.9	3.9	4.0	3.8	3.9	4.0	0.3	0.1	2	22 764	
AT	2.1	2.2	2.4	2.3	2.3	2.4	2.6	2.7	2.7	2.7	2.6	2.5	2.4	2.4	2.4	0.3	0.0	17	6 658	
PL	1.8	1.9	1.8	1.8	2.1	2.1	2.1	2.4	2.5	2.6	2.7	2.8	2.7	2.6	2.6	0.7	0.5	13	7 944	
PT	3.4	3.4	3.2	3.4	3.3	2.6	2.9	3.0	3.0	3.0	3.0	2.9	2.8	2.6	2.5	-0.9	-0.1	14	4 203	
RO	1.8	1.8	2.8	3.1	3.9	3.4	2.4	2.1	2.4	2.4	2.0	1.9	2.1	1.8	1.9	0.1	-1.5	26	2 214	
SI	4.2	4.4	4.5	5.1	4.2	2.9	3.3	3.3	3.3	3.3	3.2	3.0	3.0	3.6	3.6	-0.7	0.6	3	1 261	
SK	2.3	2.1	2.0	1.9	2.0	2.0	2.0	2.2	2.4	2.5	2.4	2.3	2.1	2.0	1.9	-0.4	-0.3	25	1 225	
FI	2.9	3.1	3.3	3.3	3.4	3.1	3.0	3.1	3.2	3.2	3.1	3.0	2.7	2.7	2.7	-0.3	-0.5	9	4 553	
SE	2.8	3.1	2.9	3.0	2.8	2.8	2.8	2.8	2.9	2.8	2.8	2.7	2.6	2.7	2.8	0.1	0.1	8	8 213	
UK	2.9	2.9	2.9	3.1	3.1	3.0	2.8	2.7	2.7	2.6	2.5	2.4	2.5	2.4	2.6	-0.3	-0.4	12	40 003	
NO	4.4	4.5	4.3	4.1	3.9	3.4	3.4	3.4	3.3	3.3	3.1	3.1	3.0	2.7	2.7	-1.7	-0.7		7 371	
IS	2.8	3.0	3.0	3.3	3.5	3.3	2.7	2.3	2.6	2.7	2.8	2.5	2.4	3.8	3.6	-1.3	-1.7		135	

Source : european commission,taxation trends in the european union,Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg,2011,p:348

Environmental taxes as % of Total Taxation

																Difference ⁽¹⁾		Ranking	Revenue ⁽²⁾
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	1995 to 2009	2000 to 2009	2009	2009
BE	5.1	5.6	5.6	5.4	5.4	5.0	5.0	4.9	5.0	5.2	5.2	4.8	4.7	4.4	4.7	-0.4	-0.4	27	6 874
BG	5.9	3.7	4.8	7.1	7.8	8.4	8.2	8.2	9.5	9.8	9.0	9.4	10.1	10.7	10.5	4.5	2.1	1	1 000
CZ	8.2	7.0	7.3	7.3	7.7	7.6	7.7	7.3	7.4	7.1	7.3	7.0	6.7	6.9	7.2	-0.8	-0.3	13	3 410
DK	9.3	9.8	9.9	10.7	10.8	10.7	10.8	11.2	10.8	11.4	11.8	12.4	12.0	11.9	10.0	0.6	-0.7	3	10 605
DE	5.8	5.4	5.3	5.2	5.5	5.7	6.3	6.4	6.7	6.5	6.3	6.1	5.7	5.6	5.7	-0.2	0.0	23	54 104
EE	2.7	4.3	4.6	5.7	5.2	5.5	7.0	6.4	6.1	6.9	7.4	7.1	7.0	7.3	8.3	5.6	2.9	8	413
IE	9.2	9.4	9.3	9.4	9.3	9.1	7.9	8.3	8.1	8.3	8.2	7.7	7.9	8.4	8.4	-0.8	-0.7	7	3 751
EL	10.7	10.5	10.1	8.9	8.2	6.7	7.7	6.8	6.7	6.9	6.6	6.4	6.4	6.1	6.5	-4.2	-0.2	19	4 011
ES	0.7	0.6	0.4	0.9	0.9	0.5	0.2	0.1	0.1	5.8	5.4	5.1	4.9	4.9	5.4	-1.4	-1.1	25	17 103
FR	0.4	0.4	0.1	0.1	0.0	0.6	0.1	0.4	0.3	0.4	0.1	0.0	4.9	4.8	5.0	-1.4	-0.5	26	39 927
IT	8.8	8.2	7.8	7.8	8.0	7.4	7.1	6.9	7.1	6.8	6.7	6.4	6.0	5.7	6.1	-2.8	-1.3	21	39 805
CY	10.7	10.7	9.6	9.1	8.8	8.9	9.0	9.4	11.4	11.9	9.9	9.0	8.2	8.0	8.2	-2.4	-0.7	9	490
LV	3.7	5.5	6.8	9.0	7.6	8.1	7.6	8.1	8.8	9.1	9.1	7.8	6.8	6.7	8.7	5.0	0.6	6	429
LT	0.6	0.9	7.0	8.0	9.1	8.0	8.8	9.7	9.8	9.0	8.1	0.2	0.0	5.5	7.0	0.2	-1.1	15	543
LU	8.0	7.8	7.5	7.4	7.3	7.1	7.1	7.1	7.3	8.2	7.8	7.3	7.1	7.0	6.6	-1.4	-0.5	18	931
HU	7.2	7.2	7.5	8.8	8.0	7.0	7.4	7.4	7.0	7.3	7.5	7.0	7.0	9.7	9.0	-0.5	-1.0	17	2 430
MT	11.9	12.0	12.6	15.4	14.9	13.1	12.1	10.9	10.9	9.3	9.8	10.0	10.9	10.2	9.8	-2.1	-3.3	4	195
NL	9.1	9.6	9.5	9.7	9.8	9.9	9.7	9.9	10.3	10.5	10.3	9.8	9.9	10.4	10.4	1.4	0.6	2	22 764
AT	5.2	5.0	5.4	5.2	5.3	5.6	5.8	6.1	6.3	6.3	6.2	6.0	5.8	5.6	5.7	0.5	0.1	24	6 058
PL	5.0	5.2	5.0	5.2	6.0	6.4	6.4	7.3	7.6	8.2	8.1	8.2	7.7	7.6	8.0	3.1	1.6	11	7 944
PT	11.5	11.4	10.7	11.2	10.9	8.9	9.2	9.7	9.5	9.5	9.4	8.9	8.0	7.8	8.1	-3.4	-0.4	10	4 205
RO	0.4	0.8	10.6	10.6	12.6	11.4	8.2	7.6	8.5	8.7	7.2	6.8	7.1	6.3	7.0	0.6	-4.4	14	2 214
SI	10.8	11.5	12.2	13.4	10.9	7.9	8.0	8.0	8.7	8.3	7.9	8.0	8.1	9.5	9.5	-1.3	1.6	5	1 201
SK	5.8	5.4	5.5	5.2	5.6	6.5	5.9	6.6	7.4	7.9	7.6	7.8	7.2	7.0	6.8	1.0	0.2	16	1 225
FI	0.4	0.6	7.2	7.2	7.5	0.6	0.6	6.8	7.2	7.4	7.0	6.9	6.4	6.3	6.2	-0.3	-0.5	20	4 553
SE	5.8	6.2	5.8	5.8	5.5	5.4	5.6	6.0	6.0	5.8	5.8	5.5	5.5	5.8	6.0	0.2	0.7	22	8 213
UK	8.3	8.5	8.3	8.6	8.5	8.1	7.6	7.8	7.7	7.4	7.0	6.5	6.8	6.4	7.4	-0.9	-0.7	12	40 903
NO	10.4	10.5	10.3	9.7	9.1	8.0	8.0	7.9	7.8	7.5	7.0	7.0	6.9	6.2	6.5	-3.9	-1.5		7 371
IS	8.5	8.8	8.7	9.7	9.4	8.8	7.6	6.8	7.0	7.0	6.9	6.0	5.9	4.8	4.0	-3.9	-4.2		135

Source : european commission,taxation trends in the european union,Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg,2011,p:349

Environmental taxes as % of GDP - Energy

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	Difference ⁽¹⁾	Ranking	Revenue ⁽²⁾		
	1995 to 2009	2000 to 2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009			2009		
BE	1.5	1.6	1.6	1.6	1.5	1.4	1.4	1.4	1.4	1.5	1.5	1.4	1.3	1.2	1.3	-0.2	-0.2	26	4 323	
BG	1.7	0.9	1.3	2.2	2.2	2.5	2.4	2.1	2.6	2.8	2.6	2.5	3.0	3.0	2.7	1.0	0.2	2	932	
CZ	2.3	2.2	2.1	2.0	2.2	2.1	2.3	2.2	2.3	2.4	2.5	2.4	2.3	2.3	2.3	0.0	0.2	4	3 183	
DK	2.1	2.3	2.2	2.4	2.6	2.5	2.7	2.6	2.6	2.5	2.3	2.2	2.1	2.1	2.2	0.1	-0.3	7	4 882	
DE	1.9	1.8	1.8	1.7	1.9	2.0	2.1	2.2	2.3	2.2	2.1	2.0	1.9	1.8	1.9	0.0	-0.1	15	45 944	
EE	0.5	1.0	1.2	1.6	1.4	1.2	1.6	1.5	1.5	1.8	1.9	1.8	1.8	2.0	2.5	2.0	1.3	3	353	
IE	1.7	1.7	1.7	1.7	1.6	1.4	1.2	1.3	1.3	1.4	1.3	1.3	1.2	1.3	1.5	-0.3	0.0	23	2 341	
EL	2.5	2.5	2.3	2.1	1.8	1.6	1.5	1.4	1.3	1.3	1.2	1.2	1.2	1.1	1.2	-1.3	-0.4	27	2 784	
ES	1.8	1.8	1.7	1.9	1.8	1.7	1.7	1.7	1.6	1.6	1.5	1.4	1.4	1.3	1.3	-0.5	-0.4	25	14 014	
FR	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	1.8	1.7	1.7	1.8	1.7	1.7	1.6	1.6	1.5	1.4	1.5	-0.5	-0.4	24	27 718
IT	3.1	3.0	3.0	2.9	2.9	2.6	2.4	2.3	2.4	2.2	2.2	2.2	2.0	1.9	2.1	-1.1	-0.5	9	31 756	
CY	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.7	1.0	1.0	1.9	2.1	1.9	1.8	1.8	1.6	1.6	1.1	0.9	21	274	
LV	1.0	1.5	1.8	2.7	2.0	1.8	1.6	1.8	2.0	2.1	2.2	2.0	1.7	1.7	2.0	1.0	0.2	11	377	
LT	1.1	1.1	1.3	1.7	2.1	1.8	1.8	2.0	2.0	1.8	1.7	1.6	1.6	1.5	1.9	0.8	0.2	14	514	
LU	2.8	2.8	2.8	2.8	2.7	2.7	2.7	2.6	2.7	2.9	2.8	2.5	2.4	2.3	2.3	-0.6	-0.4	6	858	
HU	2.6	2.4	2.3	2.8	2.7	2.4	2.3	2.2	2.3	2.0	2.1	2.1	2.0	1.9	2.0	-0.6	-0.5	12	1 847	
MT	0.9	0.8	1.3	1.6	1.6	1.4	1.5	1.4	1.3	1.3	1.3	1.3	1.8	1.5	1.5	0.6	0.1	22	87	
NL	1.7	1.7	1.8	1.8	1.9	1.9	1.8	1.8	1.8	1.9	2.0	2.0	1.8	1.9	2.0	0.4	0.2	10	11 076	
AT	1.4	1.4	1.7	1.6	1.6	1.6	1.7	1.7	1.8	1.9	1.8	1.6	1.6	1.6	1.6	0.2	0.0	19	4 456	
PL	1.2	1.4	1.3	1.5	1.8	1.8	1.8	2.0	2.1	2.1	2.3	2.3	2.3	2.2	2.1	0.9	0.3	8	6 505	
PT	2.5	2.5	2.3	2.4	2.1	1.6	1.8	2.1	2.2	2.1	2.0	2.0	2.0	1.9	1.9	-0.6	0.3	16	3 192	
RO	1.4	1.4	2.3	2.5	3.7	3.2	1.9	1.7	2.0	2.1	1.8	1.7	1.7	1.4	1.6	0.2	-1.6	20	1 904	
SI	3.1	3.3	3.5	3.9	3.3	2.4	2.7	2.7	2.6	2.6	2.5	2.3	2.3	2.4	3.0	-0.1	0.5	1	1 060	
SK	2.1	1.9	1.8	1.7	1.8	2.0	1.7	1.9	2.2	2.2	2.1	2.0	1.8	1.8	1.7	-0.4	-0.3	18	1 073	
FI	2.1	2.1	2.3	2.2	2.2	2.0	2.0	2.0	2.0	1.9	1.9	1.8	1.6	1.7	1.8	-0.3	-0.2	17	3 102	
SE	2.4	2.7	2.6	2.6	2.5	2.3	2.4	2.4	2.5	2.4	2.4	2.3	2.2	2.2	2.3	-0.1	-0.1	5	6 085	
UK	2.3	2.3	2.3	2.4	2.4	2.4	2.2	2.1	2.1	2.0	2.0	1.9	1.8	1.8	1.9	-0.4	-0.4	13	30 401	
NO	2.2	2.1	2.1	2.0	2.0	1.7	1.7	1.7	1.6	1.5	1.4	1.3	1.3	1.2	1.3	-0.9	-0.4		3 558	
IS	1.4	1.4	1.3	1.1	1.1	1.1	1.0	0.9	0.9	0.9	1.0	1.2	1.2	1.0	1.1	-0.2	0.0		100	

Source : european commission,taxation trends in the european union,Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg,2011,p:350

Environmental taxes as % of GDP - Transport (excl. fuel)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	Difference ⁽¹⁾	Ranking	Revenue ⁽²⁾	
	1995 to 2009	2000 to 2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	1995 to 2009	2008 to 2009	2009	
BE	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.6	0.6	0.6	0.6	0.0	0.0	9	2 046
BG	0.2	0.1	0.0	0.1	0.2	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.1	0.1	18	101
CZ	0.4	0.4	0.3	0.3	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	-0.3	-0.2	25	188
DK	2.1	2.1	2.1	2.3	2.2	1.8	1.7	1.9	1.8	2.0	2.2	2.3	2.2	1.8	1.5	-0.6	-0.3	2	3 350
DE	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.4	0.4	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.0	0.0	17	8 200
EE	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	-0.2	-0.2	26	0
EL	1.3	1.4	1.3	1.3	1.4	1.4	1.1	1.1	1.1	1.1	1.2	1.2	1.3	1.2	0.9	-0.4	-0.5	5	1 438
ES	0.6	0.6	0.8	0.8	0.9	0.8	1.0	0.9	0.8	0.9	0.9	0.8	0.8	0.8	0.8	0.1	0.0	7	1 827
IE	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3	-0.1	-0.1	19	3 006
FR	0.6	0.7	0.6	0.6	0.6	0.5	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	-0.1	0.0	12	10 576
IT	0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.1	0.0	14	7 617
CY	2.3	2.3	2.0	2.0	1.9	2.0	2.0	1.9	1.8	1.9	1.6	1.5	1.6	1.6	1.3	-1.0	-0.7	3	216
LV	0.0	0.0	0.0	0.1	0.2	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2	-0.1	22	41
LT	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.0	0.0	16	1 010
LU	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	24	73
HU	0.2	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.2	0.5	0.5	0.0	0.0	0.6	0.5	0.3	0.1	15	432
MT	2.3	2.2	2.3	2.3	2.5	2.3	2.1	2.0	2.1	1.8	1.8	1.8	1.7	1.7	1.6	-0.7	-0.7	1	94
NL	1.3	1.5	1.3	1.4	1.5	1.4	1.3	1.2	1.2	1.3	1.3	1.4	1.4	1.3	1.2	-0.1	-0.2	4	7 024
AT	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.8	0.9	0.9	0.9	0.8	0.8	0.8	0.8	0.7	0.8	0.1	0.0	8	2 135
PL	0.2	0.2	0.3	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.2	0.2	0.3	0.2	0.0	0.0	21	706
PT	0.9	0.9	0.9	1.0	1.1	1.1	1.1	1.0	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.7	0.6	-0.3	-0.5	10	1 010
RO	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	30	303
SI	1.0	1.0	1.0	1.1	0.9	0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.4	-0.6	0.0	16	147
SK	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.0	0.0	23	125
FI	0.8	1.0	1.0	1.1	1.2	1.1	1.0	1.0	1.2	1.2	1.2	1.1	1.0	0.9	0.8	0.0	-0.3	6	1 359
SE	0.3	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.2	0.2	13	1 542
UK	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.0	0.0	11	8 925
NO	1.4	1.5	1.4	1.5	1.4	1.2	1.3	1.4	1.4	1.5	1.4	1.4	1.4	1.2	1.2	-0.2	-0.1	3	3 155
IS	1.2	1.4	1.5	1.8	1.9	1.7	1.3	1.2	1.4	1.5	1.5	1.0	1.0	0.6	0.2	-1.0	-1.5	17	0

Environmental taxes as % of GDP - Pollution/Resources

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	Difference ¹⁾ 1995 to 2009	Difference ¹⁾ 2000 to 2009	Ranking 2009	Revenue ²⁾ 2009
BE	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	8	505
BG	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	11	28
CZ	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-0.2	-0.1	16	47
DK	0.3	0.5	0.5	0.6	0.6	0.9	0.9	0.9	0.9	1.1	1.4	1.7	1.5	1.8	1.1	0.7	0.2	1	2 430
DE	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	23	20
EE	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.3	0.3	0.3	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.3	0.1	3	54
IE	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	22	2
EL	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	25	0
ES	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	19	143
FR	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	9	1 033
IT	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17	492
CY	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	25	0
LV	0.2	0.2	0.4	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	-0.1	-0.2	13	11
LT	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	12	18
LU	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	25	0
HU	0.1	0.2	0.2	0.2	0.1	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.0	0.0	6	157
MT	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.2	0.2	4	14
NL	0.6	0.6	0.7	0.6	0.6	0.7	0.7	0.6	0.6	0.6	0.6	0.7	0.6	0.7	0.7	0.1	0.1	2	4 064
AT	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	18	67
PL	0.4	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.3	0.2	0.2	0.2	-0.2	-0.1	5	733
PT	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	24	1
RO	0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	0.1	0.4	0.3	0.3	0.2	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	-0.3	-0.1	21	7
SI	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.2	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	7	54
SK	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	15	28
FI	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	14	92
SE	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-0.1	20	36
UK	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	10	1 278
NO	0.7	0.8	0.8	0.6	0.5	0.5	0.4	0.3	0.3	0.3	0.2	0.3	0.3	0.3	0.2	-0.5	-0.2		658
IS	0.2	0.2	0.2	0.4	0.4	0.4	0.4	0.2	0.2	0.3	0.2	0.3	0.2	0.2	0.2	0.0	-0.2		78

Source : european commission,taxation trends in the european union,Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg,2011,p:356

Environmental taxes by countries and by type of tax, 2009 (EUR)

	Energy taxes		Transport taxes		Taxes on Pollution/Resources		Total environmental taxes
	Mio euro	Share in environmental taxes	Mio euro	Share in environmental taxes	Mio euro	Share in environmental taxes	Mio euro
EU27	212 189	74%	62 499	22%	11 915	4%	286 603
BE	4 323	63%	2 046	30%	505	7%	6 874
BG	932	88%	101	10%	28	3%	1 061
CZ	3 183	93%	188	5%	47	1%	3 418
DK	4 882	46%	3 351	31%	2 430	23%	10 663
DE	45 944	85%	8 200	15%	20	0%	54 164
EE	353	85%	6	1%	54	13%	413
IE	2 341	62%	1 438	38%	2	0%	3 781
EL	2 784	60%	1 827	40%		0%	4 611
ES	14 014	82%	3 006	18%	143	1%	17 163
FR	27 718	69%	10 576	26%	1 633	4%	39 927
IT	31 756	80%	7 617	19%	492	1%	39 865
CY	274	56%	216	44%		0%	490
LV	377	88%	41	9%	11	3%	429
LT	514	95%	12	2%	18	3%	544
LU	858	92%	73	8%		0%	931
HU	1 847	76%	432	18%	157	6%	2 436
MT	87	44%	94	48%	14	7%	195
NL	11 676	51%	7 024	31%	4 064	18%	22 764
AT	4 456	67%	2 135	32%	67	1%	6 658
PL	6 505	82%	706	9%	733	9%	7 944
PT	3 192	76%	1 010	24%	1	0%	4 203
RO	1 904	86%	302	14%	7	0%	2 213
SI	1 060	84%	147	12%	54	4%	1 261
SK	1 073	88%	125	10%	28	2%	1 226
FI	3 102	68%	1 359	30%	92	2%	4 553
SE	6 635	81%	1 542	19%	36	0%	8 213
UK	30 401	75%	8 925	22%	1 278	3%	40 604
IS	100	74%	17	13%	18	13%	135
NO	3 558	48%	3 155	43%	658	9%	7 371

Source :Eurostat

الملحق رقم 05 :أهم القوانين المتعلقة بحماية البيئة في الجزائر

- 1- قانون رقم 83-03 مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير 1983 يتعلق بحماية البيئة الملغى بموجب القانون رقم 03-10 . ج ر رقم 06 لسنة 1983.
- 2- قانون رقم 98-04 مؤرخ في 17 يونيو سنة 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، ج ر رقم 44 لسنة 1998.
- 3- قانون رقم 01-20 مؤرخ في 27 رمضان عام 1423 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج ر رقم 77 لسنة 2001.
- 4- قانون رقم 02-02 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002، يتعلق بحماية الساحل وتثمينه، ج ر رقم 10 لسنة 2002.
- 5- قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر رقم 43 لسنة 2003.
- 6- قانون رقم 03-02 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003، يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، ج ر رقم 11 لسنة 2003.
- 7- قانون رقم 03-01 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج ر رقم 11 لسنة 2003.
- 8- قانون رقم 04-03 مؤرخ في 23 جوان 2004، المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ج ر رقم 41 لسنة 2004.
- 9- قانون رقم 04-20 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ج ر رقم 84 لسنة 2004.
- 10- قانون رقم 06-06 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج ر رقم 15 لسنة 2006.

الملحق رقم 06: أهداف المخطط الوطني لحماية البيئة و التنمية المستدامة في الجزائر

أ) جدول تلخيص أهداف الصحة و نوعية الحياة

الهدف	النتائج المتوقعة في الأمد الطويل	التدابير المؤسسية و التدابير المراقبة	طبيعة المبادئ و التدخلات الإستراتيجية أهداف المضرة ذات النوعية
الصحة ونوعية الحياة. خمس انتشار: - الأمراض التي تتغل عبر المياه - الأمراض الناجمة عن الصناعة المرتبطة بتلوث الهواء - نسبة التلوث بالرصاص	- تحسين الأطر القانونية المؤسسية لتسيير البيئة. - تحسين الحصول على ماء الشرب والتهوية. - خفض المخاطر ذات الصلة بالتلوث الناجم عن الصناعة الكيميائية والزراعية. - تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى و الأماكن المجاورة للمناطق الصناعية. - تعميم استعمال البترين الحالي من الرصاص. - خفض إنتاج الغابات و إدخال نظام تسييرها المتكامل على أساس مستدام (مؤسسي ومالي).	- إعداد و تنفيذ القانون المتعلق بحماية البيئة . - تنفيذ القانون المتعلق بتسيير الغابات و العمل بصفة ملائمة. - تطوير و تنفيذ إجراءات قطاعية (و إستراتيجية) لدراسات التأثير في البيئة. - الصوص التطبيقية للقانون المتعلق بالحكم في الطاقة . - تنفيذ أحكام قانون المياه المعدل سنة 1995 (التسيير وإشراك القطاع الخاص و تسيير حسب الأحوال المائية). - انتشار إجراءات فحص الحسابات ، و الرقابة الذاتية ، والمراقبة الذاتية و برامج إزالة التلوث الصناعي. - تطوير و تنفيذ نظام معايير بيئية (حدود التلوث من حيث الهواء، الماء، التربة). - إقامة نظام للمراقبة التقنية للسيارات. - تنفيذ جاية ملائمة لترويج الوقود الأقل تلويثا. - تنفيذ صندوق البيئة و إزالة التلوث. - تنفيذ المرمم الوطني للبيئة و التنمية المستدامة (شبكة الرمم و نظام الإعلام البيئي). - تحضير و تنفيذ ميثاق بلدي للبيئة. - إعداد برنامج وطني للتجسيس و التوعية و حصول الجمهور على الإعلام البيئي - تقييم و تحسين سياسة الطاقة في البلاد (احتساب الجوانب البيئية). - تقييم نظام الضبط للمنتجات الزراعية الكيميائية (الجوانب المؤسسية و الطلوات). - دراسة برنامج الخصوصية و المخاطر الحرائق في المنظمة العالمية للتجارة.	- تحسين الحصول على ماء الشرب: إعادة تأهيل 60 % من شبكة التوزيع مساء الشرب. - تنقية المياه المستعملة المنزلية و إعادة تأهيل محطات تنقية المحطة و إيجار محطات تنقية في المدن التي يزيد عدد سكانها على 100 ألف نسمة . - التسيير المحكم للغابات المنزلية، والقضاء على المخارغ غير المرخص بها، و تعميم ممارسة استعمال المخارغ الخاصة للمراقبة. - التسيير المحكم للغابات الخاصة: 140.000 طن في السنة. - محاربة التلوث الصناعي : خفض التلوث في النقاط الساخنة (300 مليون دولار أمريكي) تطهير و تنقية المياه المنسربة . - تحسين نوعية الهواء في الوسط الحضري. - تعميم استعمال البترين الحالي من الرصاص (235 مليون دولار) ترويج لغاز البروان الميع كوقود لـ 350.000 سيارة ، مع ترويج الغاز الطبيعي كوقود للثقل العمومي. - تحسين نوعية الحياة للمواطنين: تطوير المساحات الخضراء (25.500 هكتار) و حماية الثروات الثقافية.

المصدر: المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة و التنمية المستدامة، جانفي 2002، ص:73.

ب) جدول تلخيص أهداف حفظ إنتاجية الرأسمال الطبيعي و تحسينها

الهدف	النتائج المتوقعة في الأمد الطويل	التدابير المؤسسية و التدابير المراقبة	طبيعة المبادئ و التدخلات الإستراتيجية أهداف المضرة ذات النوعية
أ. حفظ إنتاجية الرأسمال الطبيعي و تحسينها . - تحسين إنتاجية الأراضي (في بعض الأحوال السهوب) و الغابات. - الحفاظ على موارد التنوع البيولوجي (في مواقعها) - الحفاظ على المواقع الشاطئية ذات القيمة الإيكولوجية و السياحة العالية. - تحقيق استمرار مداخيل السكان الرغبين و رفعها. - تحسين التشغيل الرغبين.	توضيح الوضع القانوني العقاري (امتلاك و حقوق انتفاع) الأراضي الزراعية و السهوب. - رفع مردودات الأراضي الزراعية و المراعي (في بعض المناطق المحددة بالخصوص). - رفع الغطاء الغابي و كثافة تنوعه البيولوجي (غابات الإنتاج و الحماية). - رفع عدد المساحات المحمية والمناطق الرطبة و مناطق التنمية المستدامة (التهيئة المتكاملة الغابية و الرعوية). - حماية الواحات من الملقوظات المنزلية و الملوحة. - الحد من استئثار ضغط السكان و الأنشطة على الشواطئ و الحفاظ على المواقع المرموقة. - ترشيد استعمال الموارد الصيدية. - رفع مشاركة السكان المحليين في تسيير الموارد الطبيعية.	- دراسة بدائل القانون العقاري الخاص بالأراضي الزراعية التابعة لأحكام الدولة الخاص (خصوصية أو امتياز على مدة طويلة) تنفيذ التوجه المختار. - تطوير التدابير المؤسسية و الاقتصادية لمكافحة تفتت الأراضي المملوكة للقطاع الخاص. - مراجعة أحكام قانون الرعي لإعادة تحديد حقوق المجموعات الرعوية و واجباتها. - موازنة نظام تسعيرة ماء السقي لضمان استعمال المورد استعمالا فعالا و بصورة مستدامة. - التطبيق الدقيق لأحكام القانون المتعلق بتهيئة الإقليم و التعمير (مخطط شغل الأراضي). - دراسة العلاقات بين إنتاجية الموارد الطبيعية والتزوج الرغبين و الفقر. - توسيع العمل بنظام الامتياز ليشمل الأملاك الغابية (القطاع الخاص و السكان المحليين). - تطوير أنماط التعليم و الدراسات و البحث في مبادئ التنوع البيولوجي. - إعداد قانون الساحل و تنفيذ أداة عملية للحماية. - تقنين مشاركة السكان المحليين و المغاورين في المشاريع المرتبطة بحفظ الموارد الطبيعية.	- حماية الأراضي المعالجة المقاومة للانجراف التي تشمّل 2,8 مليون هكتار أي 30 حوضا فرعيا. - محاربة التصحر بالتهيئة المتكاملة لشلال ملايين هكتار من السهوب المتدهورة. - التسيير الرشيد لموارد ماء السقي و إعادة تأهيل الشبكات. - إعادة تكوين و إصلاح الأملاك الغابية و توسيعها 35.000 ه/ا السنة. - الحفاظ على التنوع البيولوجي للواحات . - حماية الساحل: أعمال وقائية و علاجية.

المصدر: المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة و التنمية المستدامة، جانفي 2002، ص:74.

ج) جدول تلخيصي لهدف التنافسية، الفعالية الاقتصادية و هدف البيئة الشاملة.

الهدف	النتائج المتوقعة في الأمد الطويل	التدابير المؤسسية و التدابير المرافقة	طبيعة المبادئ و التدخلات الإستراتيجية أهداف العشرية ذات النوعية
ج. التنافسية والفعالية الاقتصادية - تحسين تنافسية المؤسسات والمعاملين الاجتماعيين الاقتصاديين. - تحسين فعالية النفقات المالية.	- ترشيد استعمال الموارد المائية. - ترشيد استعمال الموارد الأرضية (و منها السقي). - تحسين استعمال موارد الطاقة. - تحسين استعمال المواد الأولية و الصناعية. - رسكلة النفايات و استرجاع المواد الثانوية. - تحسين تسيير المؤسسات لا سيما على صعيد البيئة. - التحكم الأفضل في تكاليف إنتاج المؤسسات. - تحسين صورة المؤسسات وقيمتها التجارية. - تحسين فعالية النشاط المينائي.	- الاستناد فضلا عن ذلك إلى التدابير المبينة في القسمين (أ) و (ب) أعلاه. - تنفيذ أحكام قانون المياه المعدل سنة 1995م (التسعيرة أو مشاركة القطاع الخاص ، التسيير حسب المحوض الهيدروغرافي). - النصوص التطبيقية للقانون المتعلق بالتحكم في الطاقة. - تنفيذ إجراءات المراجعة و المراقبة الذاتية و الرصد الذاتي و برامج إزالة التلوث الصناعي. - تعميم اعتماد نظم التسيير البيئي والتكنولوجيات النظيفة من خلال صندوق البيئة و إزالة التلوث و صندوق التحكم في الطاقة و أداة الترويج للتكنولوجيات النظيفة. - تحديد الوسائل الواجب تنفيذها في إطار برنامج المخصصة و انضمام الجرائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.	- الرجوع فضلا عن ذلك إلى التدابير المبينة في القسمين (أ) و (ب) أعلاه. - إعادة تأهيل شبكات مياه الشرب وتوسيع مداها و شبكات السقي والتطهير. - رسكلة النفايات المنزلية و الصناعية واسترجاعها. - حرف الموانئ الأكثر توحلا.
د. البيئة الشاملة - الحفاظ على موارد التنوع البيولوجي (في مواقعها وخارجها). - خفض الغازات ذات الاحتباس الحراري . - إزالة المواد المؤذية لطبقة الأوزون.	- رفع الغطاء الغابي و كثافته وتنوعه البيولوجي (غاية الإنتاج و الحماية). - رفع عدد المساحات المحمية والمناطق الرطبة و مناطق التنمية المستدامة. - حماية الواحات من الملقوطات المؤذية و الملوحة. - خفض الحراري لغاز الاحتباس الحراري في قطاعات الطاقة و النقل. - الإزالة الكلية للغازات المؤذية لطبقة الأوزون.	- الرجوع فضلا عن ذلك إلى التدابير المبينة في القسمين (أ) و (ب) أعلاه تطوير أنماط التعليم و الدراسات والبحت في ميدان التنوع البيولوجي. - نصوص تطبيقية للقانون المتعلق بالتحكم في الطاقة. - تقييم و تحسين سياسة البلاد في مجال الطاقة (التي تشمل الجوانب البيئية). - تنفيذ برنامج إعلام و تحسيس وبرنامج تكوين (إزالة الغازات المؤذية لطبقة الأوزون).	- الرجوع فضلا عن ذلك إلى التدابير المبينة في القسمين (أ) و (ب) أعلاه. - الحفاظ على التنوع البيولوجي (مناطق التنمية المستدامة). - إعادة تكوين التراث الغابي و توسيعه و حمايته. - حماية المنظومات البيئية للواحات والحفظ عليها. - تنفيذ برنامج خفض الغازات الشعلية والمؤذية لطبقة الأوزون. - تنفيذ المرحلة 3 من مخطط إزالة المؤذبات لطبقة الأوزون.

المصدر: المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة و التنمية المستدامة، جانفي 2002، ص:75.

الملحق رقم 07: المؤشرات المالية و الاقتصادية في الجزائر

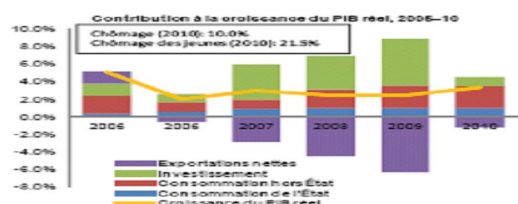
مؤشرات الاقتصاد الكلي من سنة 2004 إلى غاية سنة 2010

Indicateurs	Unité	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010 (e)
Comptes nationaux								
PIB aux prix courants	milliards DA	6 150,4	7562	8514,8	9362,7	11069	10 017,5	11689,8
PIB aux prix courants	milliards SE.U	85,1	103	116,1	135,7	170	140,9	159
PIB par habitant	\$ E.U.	2 290	2 720	3 110	3 610	4 971	4 037	4466
Population	millions	32,3	32,8	33,3	33,8	34,2	34,9	35,6
Croissance du PIB en termes réels	%	5,2	5,1	2,0	3,0	2,4	2,4	3,5
Prix et Monnaie								
Inflation (IPC)	%	3,5	1,6	2,5	3,5	4,5	5,7	4,1
Taux de change (moyenne annuelle)	DA/\$E.U	72,1	73,3	72,6	69,3	64,7	72,7	73,5
Masse monétaire (var. annuelles) (M2)	%	10,5	11,7	18,6	24,2	16	3,2	-
Ratio de liquidité (M2/PIB)	%	59,3	53,8	56,7	64,4	63,3	71,6	-
Total crédits à l'économie, var. annuelles	%	11,2	15,9	7,1	15,7	18,6	18	-
Finances publiques								
Total des recettes budgétaires et dons	milliards DA	2229,7	3082,6	3639,8	3687,8	5190,5	3672,6	4360
Total dépenses budgétaires	milliards DA	1891,8	2052	2453	3108,5	4191	4214,5	4874
Solde budgétaire	milliards DA	337,9	1030,6	1186,8	579,3	999,5	-541,5	-514
Solde global	milliards DA	436	896,4	1150,6	456,8	906,9	-668,8	-453
Recettes totales et dons	% du PIB	36,3	40,8	42,7	39,4	46,9	36,7	37,3
Dépenses totales et prêts nets	% du PIB	30,8	27,1	28,8	34,8	39	43,6	41,7
Déficit (-) / Excédent global (+)	% du PIB	7,1	11,9	13,5	11,4	6,0	-6,9	-4,4
Secteur extérieur								
Total importations (fob)	millions \$ E.U	17954	19857	20681	26348	39479	30297	4021
Total exportations (fob)	millions \$ E.U	32217	46334	54741	60590	79120	45477	5666
Balance commerciale	millions \$ E.U	14263	26477	34060	34242	39641	6180	1645
Solde des comptes courants	milliards \$ E.U	11,1	21,1	28,9	30,5	34,5	0,5	2,1
Solde des comptes courants	% du PIB	13,1	20,5	24,9	22,5	20,3	0,4	5,5
Dettes et flux financiers								
Total dette à M. & L. terme	millions \$ E.U	21411	16485	5062	4889	4282	3921	-
Total dette extérieure	millions \$ E.U	21821	17192	5612	5606	5586	5413	-
Dettes extérieures totales	% du PIB	25,6	16,7	4,8	3,8	2,6	2,7	-
Total dette publique interne	milliards DA	1000	1038,9	1847,3	1103,9	734	814	-

Sources: Ministère des Finances, Banque d'Algérie (Rapport annuel 2009); Office National de la Statistique et estimations

(e) Estimations

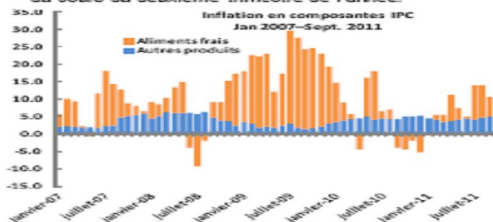
L'Algérie a bien surmonté la crise et les perspectives restent positives pour 2011; toutefois, le chômage reste élevé notamment chez les jeunes.



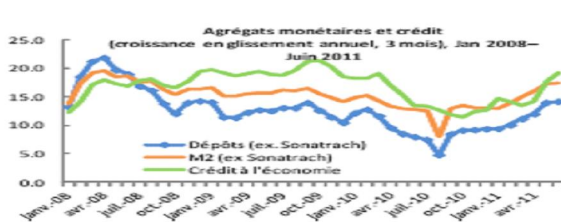
La reprise des cours du pétrole a amélioré le solde extérieur, tandis que les réserves devraient atteindre 196 milliards de dollars EU d'ici à la fin de 2011.



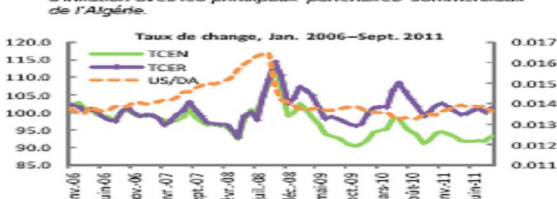
En 2010, l'inflation a chuté avec les prix des produits alimentaires frais et elle se maintient pour les produits alimentaires non frais. Cependant, une flambée des produits frais a été enregistrée au début de 2011, qui s'est atténuée au cours du deuxième trimestre de l'année.



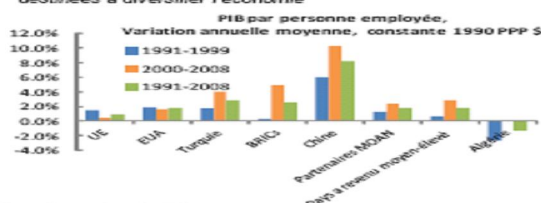
Le crédit et les agrégats monétaires ont bien progressé en 2011 et ont surmonté un ralentissement relatif en 2010.



En 2011, le taux de change réel s'est légèrement déprécié à cause d'une baisse des différentiels d'inflation avec les principaux partenaires commerciaux de l'Algérie.



L'Algérie souffre d'un climat des affaires médiocre et a tardé à mettre en œuvre les réformes structurelles destinées à diversifier l'économie



Sources: Autorités algériennes, base de données Doing Business et estimations de services du FMI.

Source: <http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2012/cr1220f.pdf>

الملحق رقم 08 :إحصائيات حول الجباية البيئية في الجزائر

1- تطور حصيلة الرسم على الوقود خلال الفترة:2005-2009

الوحدة:دج

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
المبالغ	2098618000	67845000	2636061979	2928345192	3186552749

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

2- تطور حصيلة الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي خلال الفترة:2007-2009

الوحدة:دج

السنوات	2007	2008	2009
المبالغ	16236893	26063313	13905863

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

3- تطور حصيلة الرسم التشجيعي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة خلال الفترة:2007-2009

الوحدة:دج

السنوات	2007	2008	2009
المبالغ	2367056	12888189	350550379

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

4- تطور حصيلة الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات و العيادات الطبية خلال الفترة:2007-2009

الوحدة:دج

السنوات	2007	2008	2009
المبالغ	78000	218252	5711651

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

5- تطور حصيلة الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المنتجة محليا خلال الفترة:2007-2009

الوحدة:دج

السنوات	2007	2008	2009
المبالغ	91910	904030	1067753

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

فهرس المحتويات

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
تشكرات	
مقدمة عامة.....	أ-خ
الفصل الأول:مدخل للتعريف بالاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة.....	01
تمهيد.....	01
المبحث الأول:مفاهيم بيئية.....	02
المطلب الأول:المفاهيم المختلفة للبيئة.....	02
المطلب الثاني:النظام البيئي و مكوناته.....	06
المطلب الثالث:المشكلات البيئية.....	10
المطلب الرابع:علاقة الإنسان بالبيئة.....	15
المبحث الثاني:الأسس النظرية للاقتصاد البيئي.....	16
المطلب الأول:ماهية الاقتصاد البيئي.....	16
المطلب الثاني:اقتصاد الموارد الطبيعية.....	20
المطلب الثالث:التداخل بين الاقتصاد و البيئة.....	24
المطلب الرابع:الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية.....	27
المبحث الثالث:التحليل الاقتصادي للتلوث البيئي.....	30
المطلب الأول:مفهوم التلوث البيئي.....	30
المطلب الثاني:الجوانب الاقتصادية لمشكلة التلوث.....	32
المطلب الثالث:المستوى الأمثل للتلوث.....	34
المطلب الرابع:تحليل التكلفة/المنفعة للتلوث.....	37
المبحث الرابع:الإطار الفكري و النظري للتنمية المستدامة.....	40
المطلب الأول:مفهوم التنمية المستدامة و مسارها التاريخي.....	41
المطلب الثاني:أبعاد التنمية المستدامة.....	46
المطلب الثالث:مؤشرات قياس التنمية المستدامة.....	49
المطلب الرابع:المحاسبة البيئية(الخضراء).....	54

58	خلاصة الفصل
59	الفصل الثاني:السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة
59	تمهيد
60	المبحث الأول:محتوى السياسة البيئية
60	المطلب الأول:مفهوم حماية البيئة مبادئها و أهم معوقاتها.....
62	المطلب الثاني:تعريف السياسة البيئية، أهدافها و استراتيجياتها.....
66	المطلب الثالث:إعداد السياسة البيئية.....
72	المطلب الرابع:السياسة البيئية الدولية.....
77	المبحث الثاني:أدوات السياسة البيئية
77	المطلب الأول:الأدوات التعليمية و الإعلامية.....
80	المطلب الثاني:الأدوات التشريعية و القانونية.....
82	المطلب الثالث:الأدوات التنظيمية.....
89	المطلب الرابع:الأدوات الاقتصادية.....
96	المبحث الثالث:النزعة الحديثة للسياسة البيئية
96	المطلب الأول:الأدوات الاتفاقية و التسيير الجماعي للممتلكات المشتركة.....
98	المطلب الثاني:المبادرات الطوعية.....
99	المطلب الثالث:كفاءة المبادرات الطوعية.....
103	المطلب الرابع:تقييم المبادرات الطوعية.....
106	خلاصة الفصل
107	الفصل الثالث:العلاقة بين السياسة البيئية و السياسة الجبائية في ظل التنمية المستدامة..
107	تمهيد
108	المبحث الأول :أسس السياسة الجبائية
108	المطلب الأول:مفهوم السياسة الجبائية.....
112	المطلب الثاني:أهداف و محددات السياسة الجبائية.....
118	المطلب الثالث:آليات السياسة الجبائية، أدواتها و خطوات تصميمها.....
121	المطلب الرابع:السياسة الجبائية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.....
123	المبحث الثاني :الإطار النظري للجباية البيئية
124	المطلب الأول:الاستدخال البيغوفي و مبدأ الملوث الدافع.....
128	المطلب الثاني:ماهية الجباية البيئية.....
135	المطلب الثالث:التنظيم الفني للضرائب البيئية.....

139	المطلب الرابع:مزايا و انتقادات الضرائب البيئية و عوائق تطبيقها.....
142	المبحث الثالث:الإصلاح الجبائي البيئي المفهوم و التطبيقات.....
142	المطلب الأول: مدخل إلى الإصلاح الجبائي.....
144	المطلب الثاني:فرضية العائد المزدوج.....
146	المطلب الثالث:مضمون الإصلاح الجبائي البيئي.....
149	المطلب الرابع:نماذج الإصلاح الجبائي البيئي في بعض دول منظمة (OCDE)
152	خلاصة الفصل.....
153	الفصل الرابع:الإصلاح الجبائي البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر:دراسة مقارنة.....
153	تمهيد.....
154	المبحث الأول:السياسة الجبائية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي.....
154	المطلب الأول:تحليل كفاءة السياسة البيئية.....
161	المطلب الثاني:تحليل الإطار العام للسياسة الجبائية.....
176	المطلب الثالث:تحليل أداء آليات الجباية البيئية.....
184	المطلب الرابع:تقييم آثار السياسة الجبائية البيئية على أبعاد التنمية المستدامة.....
190	المبحث الثاني:السياسة الجبائية البيئية و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.....
190	المطلب الأول:تحليل كفاءة السياسة البيئية.....
197	المطلب الثاني:تحليل الإطار العام للسياسة الجبائية.....
209	المطلب الثالث:تحليل أداء آليات الجباية البيئية.....
217	المطلب الرابع:تقييم آثار السياسة الجبائية البيئية على أبعاد التنمية المستدامة.....
220	المبحث الثالث:مقارنة بين آثار السياسة الجبائية البيئية على التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي و الجزائر.....
220	المطلب الأول:المقارنة بين كفاءة السياسة البيئية.....
222	المطلب الثاني:المقارنة بين الإطار العام للسياسة الجبائية.....
225	المطلب الثالث:المقارنة بين أداء آليات الجباية البيئية.....
228	المطلب الرابع:المقارنة بين الجانب الاجتماعي،الاقتصادي و البيئي للسياسة الجبائية البيئية.....
231	خلاصة الفصل.....
232	خاتمة عامة.....
239	قائمة المراجع.....

250	الملاحق.....
264	فهرس المحتويات.....
267	قائمة الأشكال.....
269	قائمة الجداول.....
271	قائمة الملاحق.....
	الملخصات.....

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-1	كيفية حدوث المشكلات البيئية	14
02-1	التباعد بين التكلفة الاجتماعية و التكلفة الخاصة (EXTERNALITE)	19
03-1	منحنى العرض المادي للأرض	22
04-1	منحنى العرض الاقتصادي للأرض	22
05-1	آلية تحقيق التوازن في سوق المنافسة الحرة لمورد اقتصادي غير متجدد	24
06-1	التداخل بين الاقتصاد و البيئة	25
07-1	منحنى كوزنتس البيئي	28
08-1	العلاقة بين حجم الإنتاج و حجم التلوث -دالة التلوث-	34
09-1	إدخال التكاليف الاجتماعية	35
10-1	المستوى الأمثل للتلوث	37
11-1	التحليل المبسط لأسلوب التكلفة/المنفعة	38
12-1	أبعاد التنمية المستدامة	49
13-1	نظام الحسابات البيئية و الاقتصادية SEAA	56
01-2	مسار السياسة العامة البيئية لمعالجة المشاكل البيئية بواسطة الحلول المثبتة و المستجدة	71
02-2	التصديق على الاتفاقيات البيئية الرئيسية متعددة الأطراف	76
03-2	التعليم و دوره في تحقيق التنمية المستدامة	79
04-2	متطلبات التعبئة و التغليف و دورها في تحقيق التنمية المستدامة	85
05-2	كفاءة المعايير البيئية	88
06-2	التفاوض بموجب حقوق الملكية	92
07-2	آلية عمل سوق تراخيص التلوث القابلة للتداول	94

105	تقييم المبادرات الطوعية في إطار التنمية المستدامة	08-2
114	استخدام السياسة الجبائية في إزالة الفجوة الانكماشية	01-3
117	منحني لافر للضغط الجبائي	02-3
125	الضريبة البيغوفية	03-3
126	أثر فرض ضريبة على ملوثي البيئة	04-3
138	تحديد سعر الضريبة البيئية الأمثل	05-3
145	العائد المزدوج	06-3
148	الإصلاح الجبائي البيئي	07-3
151	حجم الإيرادات من الضرائب البيئية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لسنوات 2008، 2002، 1996	08-3
158	النفقات البيئية من خلال القطاعات بين المدة 2002-2009 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	01-4
158	إجمالي النفقات حسب المجالات البيئية خلال المدة 2001-2007	02-4
159	تطور أسعار و حجم التداولات على تراخيص التلوث القابلة للتداول خلال المدة 2005-2009	03-4
160	تقليل الانبعاثات عن طريق تراخيص التلوث القابلة للتداول خلال مدة عشر سنوات	04-4
161	عدد الاتفاقيات المتفاوض عليها في بعض دول الاتحاد الأوروبي	05-4
167	تطور المعدلات الضمنية للضرائب على رأس المال و ضرائب العمل و ضرائب الاستهلاك بالنسب المئوية خلال الفترة 1995-2009	06-4
169	التغيرات للأنواع الرئيسية للضرائب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2009	07-4
172	تطور المعدلات الهامشية للضريبة على الدخل خلال الفترة 1995-2010	08-4
173	تطور معدلات الضريبة على دخل الشركات خلال الفترة 1995-2010	09-4
175	تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة (النمطي) TVA خلال الفترة 2000-2010	10-4
179	تطور إيرادات الجباية البيئية حسب النوع خلال الفترة 1995-2009 (يورو و % من الناتج المحلي الإجمالي)	11-4
181	إيرادات الجباية البيئية حسب النوع (EU27) النرويج و اسلندا في 2009 (% من الناتج المحلي الإجمالي)	12-4
182	تطور حصة الضرائب البيئية و الضرائب على العمل من مجموع الإيرادات	13-4

	الضريبة في الاتحاد الأوروبي (EU27) خلال الفترة 1999-2009 (مؤشر 100=2000)	
183	توزيع حصة الضرائب البيئية و الضرائب على العمل من مجموع الإيرادات الضريبة في الاتحاد الأوروبي (EU27) خلال الفترة 1999-2009	14-4
184	مجموع عائدات الضرائب البيئية في الاتحاد الأوروبي (EU27) خلال الفترة 1999-2009	15-4
185	الجباية البيئية و القدرة التنافسية	16-4
190	توزيع انبعاثات الغازات الدفيئة في الاتحاد الأوروبي EU27 خلال الفترة 2009-2005	17-4
196	المخطط التراكمي لتمويل الأعمال عبر الزمن	18-4
202	تطور إيرادات الجباية العادية و البترولية خلال الفترة 2000-2010	19-4
205	توزيع إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي و إيرادات الضرائب المباشرة خلال سنوات: 1995، 2000، 2004، 2010	20-4
207	توزيع إيرادات الضرائب على أرباح الشركات و إيرادات الضرائب المباشرة خلال سنوات: 1995، 2000، 2004، 2010	21-4
208	توزيع إيرادات TVA و إيرادات الرسوم على رقم الأعمال خلال سنوات: 1995، 2000، 2004، 2010	22-4
216	تطور عوائد الجباية البيئية خلال الفترة 2000-2009	23-4
219	مقارنة بين انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة خلال سنتي: 1994-2000	24-4

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-1	مكونات الغلاف الغازي	04
02-1	كمية مياه كوكب الأرض	05
03-1	تطور مفهوم التنمية و محتواها منذ الحرب العالمية الثانية	43
04-1	المؤشرات الاجتماعية، البيئية و الاقتصادية لقياس التنمية المستدامة	53
01-3	معدلات الضريبة على التلوث في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1991	137
02-3	تحويلات الضرائب من العمل و الاستثمار إلى الأضرار البيئية	150
01-4	إجمالي الضرائب المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 1995-2009	163
02-4	إجمالي الضرائب غير المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال	165

	المدة 1995-2009	
166	إجمالي المساهمات الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 1995-2009	03-4
168	إجمالي الضرائب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 1995-2009	04-4
170	وزن الاقتطاعات الإجبارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	05-4
177	توافق بعض تشريعات الضرائب البيئية في بعض دول الاتحاد الأوروبي 2008	06-4
178	المبالغ الإجمالية المحصلة من الجباية البيئية خلال الفترة 2000-2009	07-4
181	إيرادات الجباية البيئية في الاتحاد الأوروبي (EU27). 2009.	08-4
186	مستوى الضرائب على Co2 و على الطاقة في الدانمرك خلال الفترة 1996 و 2000 /أورو على الطن الواحد من Co2	09-4
188	العائد المزدوج العمل و البيئة	10-4
188	الآثار البيئية للضرائب الخضراء	11-4
189	تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة	12-4
194	نفقات حماية البيئة بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000-1980	13-4
196	تطور الاستثمارات العمومية البيئية خلال الفترة: 2000-2003	14-4
199-198	هيكل النظام الجبائي ما قبل الإصلاحات الجبائية لسنة 1992	15-4
199	تطور حصيلة الضرائب المباشرة خلال الفترة: 2000-2010	16-4
200	تطور حصيلة الضرائب غير المباشرة خلال الفترة: 2000-2010	17-4
201	تطور الجباية العادية و الجباية البترولية خلال الفترة: 2000-2010	18-4
203	تطور معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات خلال الفترة: 2004-2007	19-4
204	السلم الضريبي على الدخل الإجمالي	20-4
205	نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي خلال سنوات (1995، 2000، 2004، 2010)	21-4
206	نسبة الضريبة على أرباح الشركات خلال سنوات (1995، 2000، 2004، 2010)	22-4
208	تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة خلال سنوات (1995، 2000، 2004، 2010)	23-4
211	مبالغ الرسوم السنوية على الأنشطة الملوثة للبيئة	24-4
216	عوائد الجباية البيئية خلال الفترة 2000-2010	25-4
219	تطور كمية بعض الملوثات الناجمة عن قطاع النقل خلال سنتي: 1995-2001	26-4
220	كمية انبعاث Co2 المخفضة في بعض القطاعات خلال الفترة: 2006-2010	27-4

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأهداف التي تم تحقيقها في إطار السياسة البيئية و البرنامج البيئي السادس حتى سنة 2009	250
02	المؤشرات المالية و الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي، تاريخ مختصر للإتحاد الأوروبي	252
03	مجموع الضرائب (بما في ذلك المساهمات الاجتماعية) والهيكل الجبائي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2000-2009 ، الاتحاد الأوروبي (EU27)	255
04	إحصائيات حول الجباية البيئية في الاتحاد الأوروبي (EU27) بما في ذلك اسلندا و النرويج	256
05	أهم القوانين المتعلقة بحماية البيئة في الجزائر	259
06	أهداف المخطط الوطني لحماية البيئة و التنمية المستدامة في الجزائر	260
07	المؤشرات المالية و الاقتصادية في الجزائر	262
08	إحصائيات حول الجباية البيئية في الجزائر	263

ملخصات

ملخص

إن الحد من المشاكل والأضرار البيئية ليست من شأن الدولة فقط، بل هي مسؤولية كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وبالتالي فإن الوصول إلى سياسة عامة لحماية البيئة من أجل تحقيق تنمية مستدامة على كل المستويات لا بد أن نبدأ بتغيير سلوك كل الفاعلين، لكن تغيير هذا السلوك يكون باللجوء إلى عدة أدوات اقتصادية ومالية، تحفيزية وقانونية، ولهذا فإن توجيه السياسات البيئية نحو المنهج الاقتصادي المالي وفق إصلاحات جبائية بيئية يعتبر خيارا استراتيجي يضمن تحقيق وتوجيه التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في مختلف اقتصاديات دول العالم.

لقد حاولنا من خلال دراستنا هذه توضيح و إبراز الأهمية البالغة، للأثر الايجابي و الفعال الذي يمكن أن تلعبه السياسة الجبائية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، و هذا من خلال تحليل و تقييم آثارها على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي في كل من الاتحاد الأوروبي و الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسة البيئية، السياسة الجبائية، الإصلاح الجبائي البيئي، التنمية المستدامة، الاتحاد الأوروبي، الجزائر.

Résumé

la réduction des problèmes et des dommages environnementaux n'est pas la responsabilité de l'état, mais elle est du ressort de tous les acteurs économiques et sociaux, donc l'accès a une politique générale pour protéger l'environnement afin de parvenir à un développement durable à tous les niveaux, il est impératif que nous commençons à changer le comportement de tous les acteurs, mais ce changement doit recourir à plusieurs outils économiques, financières et juridiques. Pour cela La direction de la politique environnementale tend à aller vers l'approche economico-financière selon les réformes fiscales environnementales, en considérant cette stratégie pour assurer la réalisation et la direction de l'équilibre entre les dimensions économiques, sociales et environnementales du développement durable dans les différentes économies des pays du monde.

Nous avons essayé à travers cette étude de clarifier et de mettre en évidence l'importance déterminante d'un impact positif et efficace qui peut être réaliser par la politique fiscale environnementale dans la réalisation du développement durable et cela à travers l'analyse et l'évaluation de leur impact sur le plan économique, social et environnemental à la fois dans l'Union européenne et l'Algérie.

Mots clés: la politique environnementale, la politique fiscale , la réforme fiscale environnementale, le développement durable, l'union européenne, l'Algérie.

ملخص

إن الحد من المشاكل والأضرار البيئية ليست من شأن الدولة فقط، بل هي مسؤولية كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وبالتالي فإن الوصول إلى سياسة عامة لحماية البيئة من أجل تحقيق تنمية مستدامة على كل المستويات لا بد أن نبدأ بتغيير سلوك كل الفاعلين، لكن تغيير هذا السلوك يكون باللجوء إلى عدة أدوات اقتصادية ومالية، تحفيزية وقانونية، ولهذا فإن توجيه السياسات البيئية نحو المنهج الاقتصادي المالي وفق إصلاحات جبائية بيئية يعتبر خيارا استراتيجي يضمن تحقيق وتوجيه التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في مختلف اقتصاديات دول العالم.

لقد حاولنا من خلال دراستنا هذه توضيح و إبراز الأهمية البالغة، للأثر الايجابي و الفعال الذي يمكن أن تلعبه السياسة الجبائية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، و هذا من خلال تحليل و تقييم آثارها على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي في كل من الاتحاد الأوروبي و الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسة البيئية، السياسة الجبائية، الإصلاح الجبائي البيئي، التنمية المستدامة، الاتحاد الأوروبي، الجزائر.

Résumé

la réduction des problèmes et des dommages environnementaux n'est pas la responsabilité de l'état, mais elle est du ressort de tous les acteurs économiques et sociaux, donc l'accès a une politique générale pour protéger l'environnement afin de parvenir à un développement durable à tous les niveaux, il est impératif que nous commençons à changer le comportement de tous les acteurs, mais ce changement doit recourir à plusieurs outils économiques, financières et juridiques. Pour cela La direction de la politique environnementale tend à aller vers l'approche economico-financière selon les réformes fiscales environnementales, en considérant cette stratégie pour assurer la réalisation et la direction de l'équilibre entre les dimensions économiques, sociales et environnementales du développement durable dans les différentes économies des pays du monde.

Nous avons essayé à travers cette étude de clarifier et de mettre en évidence l'importance déterminante d'un impact positif et efficace qui peut être réaliser par la politique fiscale environnementale dans la réalisation du développement durable et cela à travers l'analyse et l'évaluation de leur impact sur le plan économique, social et environnemental à la fois dans l'Union européenne et l'Algérie.

Mots clés: la politique environnementale, la politique fiscale , la réforme fiscale environnementale, le développement durable, l'union européenne, l'Algérie.